الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المصارف والتأمين

مؤشر مقترح لقياس ظاهرة الجمود المصرفي في القطاع المصرفي السوري

(دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية الخاصة في سورية)

رسالة مقدمة استكمالاً لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

إعداد الطالبة:

بتول القطيفان

إشراف:

علي كنعان

الأستاذ الدكتور في قسم المصارف والتأمين





سورة طه–الآية ١١٤

ألا لن تنالوا العلم إلا بستة سأنبئك عن مجموعها ببيان

ذكاء وحرص واصطبار وبلغة وإرشاد أستاذ وطول زمان

تصريح الباحث

عنوان الرسالة:

مؤشر مقترح لقياس ظاهرة الجمود المصرفي في القطاع المصرفي السوري

(دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية الخاصة في سورية)

أصرح بأن هذه الرسالة غير مقتبسة أو منقولة أو محرفة من أي عمل علمي آخر، كما لم يُسبق أن قُبلت للحصول على أية شهادة أو درجة علمية.

التاريخ:.....

الباحثة: بتول عصام القطيفان

التوقيع:.....

قرار لجنة الحكم وتوقيعات لجنة المناقشة

الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم المصارف والتأمين

نوقشت رسالة الماجستير التي أعدتها الطالبة بتول عصام القطيفان بعنوان:

" مؤشر مقترح لقياس ظاهرة الجمود المصرفي في القطاع المصرفي السوري- دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية الخاصة في سورية " .

وذلك من قبل السادة الأساتذة أعضاء لجنة الحكم والمناقشة والتي تم تشكيلها بموجب قرار مجلس البحث العلمي والدراسات العليا رقم /469/ م.ب.د بتاريخ 2023/10/30 والتالية أسماؤهم:

اسم عضو اللجنة	التوقيع
الأستاذ الدكتور علي كنعان (عضوا مشرفاً)	
الأستاذ المساعد الدكتور عبد الرزاق حساني (عضواً)	
المدرس الدكتور رغيد قصوعة (عضواً)	

وأجريت المناقشة يوم الاثنين بتاريخ 2023/11/20 كما تم إجراء التعديلات المطلوبة وأصبحت الرسالة صالحة لمنح درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية - قسم المصارف والتأمين.

التدقيق اللغوي

السيد الأستاذ الدكتور عميد كلية الاقتصاد

تحية طيبة

دققت رسالة الماجستير للطالبة / بتول القطيفان /

المعنونة بـ / مؤشر مقترح لقياس ظاهرة الجمود المصرفي

في القطاع المصرفي السوري /

وراجعت تصحيح أخطائها .

أ.د. محمود سالم محمد

الأستاذ في قسم اللغة العربية

من كلية الآداب والعلوم الإنسانية

بجامعة دمشق

٢٠٢٣/١٠/٢٢

الشكر والتقدير

من علمني حرفاً صُنت لهُ عهداً وكنتُ لهُ موّداً

ولأن من حق النعمة الذكر..... وأقل جزاء للمعروف الشكر

وبعد شكر المولى عز وجل المتفضل بجليل النعم وعظيم الجزاء

يسرني أن أتقدم ببالغ الامتنان وجزيل العرفان إلى كل من وجهني وعلمني، وأخذ بيدي في سبيل إنجاز هذا البحث وأخص بذلك مشرفي الدكتور **علي كنعان** الذي قوّم وتابع وصَوّب بِحُسن إرشاده لي في كل مراحل البحث.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتي أعضاء لجنة التحكيم

إلى ثالث الأبوين، صاحب الكلمة الطيبة والأثر اللطيف...**الدكتور عبد الرزاق حساني**

إلى من مزج العلم والأخلاق في شخصيته...**الدكتور رغيد قصوعة**

لجهودهم في قراءة البحث وتصويبه فجزاهما الله عني خير الجزاء.

وكل الثناء وصادق العرفان إلى رئيس قسم المصارف والتأمين **الدكتور أحمد العلي** وإلى كل أساتذتنا المعطاءين لكل ما بذلوه من جهد في سبيل تقديم أسمى رسالة في التاريخ رسالة العلم والنور، وأخص بذلك من قابل إلحاحي بابتسامة ورحابة صدر **الدكتور ياسر المشعل.**

أتمنى من الله عز وجل أن يجعل ذلك في موازين حسناتهم

الباحثة

الإهداء

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة....إلى نبي الرحمة ونور العالمين...**إلى سيدنا محمد – صلى الله عليه وسلم.**

إلى الذي علمني أن الدنيا كفاح وأن العلم والمعرفة سلاح العبور،إلى من علمني العدل والحق في اسمى صورهما،إلى رجل الحق ومثلي الأعلى وسندي....**والدي حفظه الله**

إلى التي أجد بين يديها السعة مهما ضاقت بي الدنيا من علمتني حب الله وحب الناس والعلم، وعلمتني الصبر والطموح وشاركتني دراسة هذا الفرع إلى الفاضلة الحنون....**أمي حفظها الله**

إلى من تقاسمنا البسمة والدمعة إلى من شاركتني الآلام والأفراح، إلى من سارت معي جميع خطواتي، إلى نور حياتي... **أختي نور.**

إلى من أشد عضدي بهما، إلى أخي الكبير **ضياء** الذي مدني بالكثير من تجاربه، إلى أخي وصديقي **الصغير عبد الهادي.**

إلى أرواح أخوتي..... **هادي و هبة رحمهما الله.**

إلى من تفيض روحي شوقاً لغيابهم، صديقات الطفولة والذكريات، صديقات العشرون عاماً..**سارة، رنيم.**

إلى الذين على الدرب سائرون، إلى من لم تجف أقلامهم..... **صديقاتي في كلية الاقتصاد.**

لكم مني جميعاً هذا الجهد المتواضع.

الباحثة

فهرس المحتويات

الآية القرآنية	i
تصريح الباحثة	ii
قرار لجنة الحكم وتوقيعات لجنة المناقشة	iii
التدقيق اللغوي	iv
الشكر والتقدير	v
الإهداء	vi
قائمة الجداول	J
قائمة الأشكال	K-l
قائمة الملاحق	m
الملخص باللغة العربية	n
الفصل التمهيدي: الإطار العام للدراسة	
المقدمة	1
مشكلة الدراسة	1-2
أهمية الدراسة	2
أهداف الدراسة	2-3
حدود الدراسة	3
مجتمع الدراسة وعينتها	3
فرضيات الدراسة	3
متغيرات الدراسة	4
منهجية الدراسة	5
الدراسات السابقة	5
ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة	9
الفصل الأول: مقاربة مفاهيمية حول الجمود المصرفي	
المقدمة	10
المبحث الأول: لمحة عن القطاع المصرفي في سورية (عمله وأهميته)	
١. تمهيد	11
2. المصارف الخاصة	13
المبحث الثاني: مفهوم الجمود من ناحية الاقتصاد الكلي والمصرفي	
١. تمهيد	19
٢. نظرية الجمود الاقتصادي ما بعد الكساد الكبير	20
٣. نظرية الجمود الاقتصادي الحديثة بعد الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨	24
٤. مفهوم الجمود المصرفي	28
المبحث الثالث: الجمود في القطاع المصرفي السوري (محدداته ومؤشرات قياسه)	
١. تمهيد	39
٢. تحديد أداء البنك وقياسه	40
٣. النسب المالية كمؤشرات لقياس الأداء المالي للبنوك	44
٤. العوامل المحددة للجمود المصرفي	49
٤,١. العوامل الخاصة بالبنك	49
٤,٢. العوامل على مستوى القطاع المصرفي	58
٤,٣. عوامل الاقتصاد الكلي	69
٤,٤. العوامل على المستوى الدولي	75

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للجمود في القطاع المصرفي السوري التقليدي الخاص	
المقدمة	79
المبحث الأول: رصد تطور الائتمان في القطاع المصرفي السوري التقليدي الخاص	
١. تمهيد	80
٢. رصد تطور الائتمان المصرفي في المصارف الخاصة التقليدية في سورية	80
٣. رصد تطور التسهيلات الائتمانية المباشرة في القطاع المصرفي الخاص التقليدي ككل	88
٤. خلاصة البحث	93
المبحث الثاني: رصد تطور حجم الودائع المصرفية في القطاع المصرفي السوري التقليدي الخاص	
١. تمهيد	93
٢. تطور حجم الودائع في القطاع المصرفي التقليدي الخاص	93
٣. رصد تطور حجم الودائع في القطاع المصرفي التقليدي الخاص ككل	102
٤. خلاصة البحث	105
المبحث الثالث: دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على الجمود المصرفي	
١. تمهيد	106
٢. مؤشرات الربحية	106
٣. مؤشرات السيولة	108
٤. مؤشرات المخاطرة	110
٥. مؤشر التركز المصرفي	112
٦. مؤشر الكفاءة التشغيلية	113
٧. مؤشر الانتشار	114
٨. مؤشر حجم البنك	115
الفصل الثالث: بناء نموذج قياسي لمؤشر الجمود المصرفي	
المبحث الأول: إجراءات بناء النموذج القياسي المستخدم لبناء مؤشر الجمود المصرفي واختياره	
١. تمهيد	117
٢. تعريف المؤشر التجميعي وخطوات تركيبه	117
٢,١. بناء الإطار النظري	118
٢,٢. اختيار المؤشرات الفرعية	119
٢,٣. المعالجة الأولية للبيانات	120
٢,٤. التطبيع	120
٢,٥. الوزن الترجيحي	121
٢,٦. التجميع	121
٢,٧. العرض البياني للمؤشر	122
المبحث الثاني: اختبار فعالية في قياس الجمود المصرفي	
١- تمهيد	136
٢- متانة مؤشر الجمود المصرفي	136
٣- التأكد من مصداقية المؤشر في قياس الجمود المصرفي للبنوك التقليدية الخاصة في سورية	137
النتائج	145
التوصيات	148

المراجع	**150**
الملاحق	**162**
الملخص باللغة الإنكليزية	**204**
الغلاف باللغة الإنكليزية	**206**

قائمة الجداول

رقم الجدول	أسم الجدول	رقم الصفحة
1	لمحة عن المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية	15
2	نسب السيولة	47
3	تطور الناتج المحلي الإجمالي في سورية بالإسعار الثابتة	69
4	قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التقليدية الخاصة في سورية	88
5	التسهيلات الائتمانية المباشرة مقدرة بالدولار الأميركي وفق سعر الصرف الرسمي	90
6	تطور حجم الودائع في القطاع المصرفي التقليدي الخاص في سورية	102
7	نسبة العائد على حقوق الملكية للمصارف التقليدية الخاصة	106
8	معدل نمو نسبة العائد على حقوق الملكية للمصارف التقليدية الخاصة في سورية	107
9	نسبة نمو إجمالي القروض إلى نمو إجمالي الودائع في المصارف التقليدية الخاصة	108
10	نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول في المصارف التقليدية الخاصة	109
11	نسبة كفاية رأس المال الأساسي في المصارف التقليدية الخاصة	110
12	نسبة القروض المتعثرة في المصارف التقليدية الخاصة	111
13	نسبة التركز المصرفي في المصارف التقليدية الخاصة	112
14	مؤشر الكفاءة التشغيلية في المصارف التقليدية الخاصة	113
15	مؤشر الانتشار في المصارف التقليدية الخاصة	114
16	مؤشر حجم المصرف للمصارف التقليدية الخاصة	115

k

قائمة الأشكال

رقم الشكل	أسم الشكل	رقم الصفحة
1	علاقة الجمود المصرفي بمفهومي الإنتاجية والكفاءة	41
2	معدل التضخم السنوي في سورية خلال مدة ٢٠١٠-٢٠٢١	67
3	تطور سعر الصرف الرسمي في سورية خلال مدة ٢٠١٠-٢٠٢١	71
4	تطور التسهيلات الائتمانية في مصرف سورية والخليج	81
5	تطور التسهيلات الائتمانية في بنك بيمو السعودي الفرنسي	82
6	تطور التسهيلات الائتمانية في لفرنسبنك	83
7	تطور التسهيلات الائتمانية في بنك العربي	83
8	تطور التسهيلات الائتمانية في بنك الائتمان الأهلي	84
9	تطور التسهيلات الائتمانية في مصرف سورية والمهجر	84
10	تطور التسهيلات الائتمانية في بنك بيبلوس	85
11	تطور التسهيلات الائتمانية في المصرف الدولي للتجارة والتمويل	86
12	تطور التسهيلات الائتمانية في مصرف الشرق	86
13	تطور التسهيلات الائتمانية في بنك الأردن-سورية	87
14	تطور التسهيلات الائتمانية في بنك قطر الوطني	87
15	نسبة نمو التسهيلات الائتمانية المباشرة للمصارف التقليدية الخاصة في سورية	89
16	تطور حجم إجمالي الودائع في مصرف سورية والخليج	93
17	تطور حجم إجمالي الودائع في بنك بيمو السعودي -الفرنسي	94
18	تطور حجم إجمالي الودائع في فرنسبنك	94
19	تطور حجم إجمالي الودائع في البنك العربي	95
20	تطور حجم إجمالي الودائع في بنك الأئتمان الأهلي	96
21	تطور حجم إجمالي الودائع في مصرف سورية والمهجر	97
22	تطور حجم إجمالي الودائع في مصرف بيبلوس	98
23	تطور حجم إجمالي الودائع في المصرف الدولي للتجارة والتمويل	99
24	تطور حجم إجمالي الودائع في مصرف الشرق	100
25	تطور حجم إجمالي الودائع في بنك الأردن-سورية	101
26	تطور حجم إجمالي الودائع في بنك قطر الوطني-سورية	101
27	نسبة نمو إجمالي الودائع للقطاع المصرفي التقليدي الخاص في سورية	103
28	المراحل الرئيسية لبناء المؤشر التجميعي	118
29	مؤشر الجمود المصرفي لمصرف سورية والخليج	122
30	مؤشر الجمود المصرفي لبنك بيمو السعودي الفرنسي	124
31	مؤشر الجمود المصرفي لمصرف فرنسبنك	125
32	مؤشر الجمود المصرفي للبنك العربي	126
33	مؤشر الجمود المصرفي لبنك الائتمان الأهلي	128
34	مؤشر الجمود المصرفي لمصرف سورية والمهجر	129

35	مؤشر الجمود المصرفي لبنك بيبلوس	130
36	مؤشر الجمود المصرفي للبنك الدولي للتجارة والتمويل	130
37	مؤشر الجمود المصرفي لبنك الشرق	131
38	مؤشر الجمود المصرفي لبنك الأردن–سورية	131
39	مؤشر الجمود المصرفي لبنك قطر الوطني–سورية	132
40	مؤشر الجمود المصرفي للقطاع المصرفي التقليدي الخاص في سورية	133
41	فحص متانة مؤشر الجمود المصرفي لمصرف سورية والخليج	137
42	فحص متانة مؤشر الجمود المصرفي لبنك بيمو السعودي الفرنسي	137
43	فحص متانة مؤشر الجمود المصرفي لفرنسبنك	138
44	فحص متانة مؤشر الجمود المصرفي للبنك الائتمان الأهلي	138
45	فحص متانة مؤشر الجمود المصرفي للبنك العربي	139
46	فحص متانة مؤشر الجمود المصرفي لبنك سورية والمهجر	139
47	فحص متانة مؤشر الجمود المصرفي لبنك بيبلوس	140
48	فحص متانة مؤشر الجمود المصرفي للبنك الدولي للتجارة والتمويل	140
49	فحص متانة مؤشر الجمود المصرف لبنك الشرق	141
50	فحص متانة مؤشر الجمود المصرفي لبنك الأردن–سورية	142
51	فحص متانة مؤشر الجمود المصرفي لبنك قطر الوطني–سورية	143
52	فحص متانة مؤشر الجمود المصرفي للقطاع المصرفي السوري	144

m

قائمة الملاحق

رقم الملحق	اسم الملحق	رقم الصفحة
1	نسبة معدل نمو العائد على حقوق الملكية للمصارف التقليدية الخاصة	162
2	نسبة معدل الفائدة للمصارف التقليدية الخاصة	166
3	نسبة الديون المتعثرة للمصارف التقليدية الخاصة	170
4	نسبة كفاية رأس المال للمصارف التقليدية الخاصة	174
5	نسبة نمو القروض إلى نمو الودائع للمصارف التقليدية الخاصة	178
6	نسبة القروض إلى إجمالي الأصول في المصارف التقليدية الخاصة	182
7	نسبة الكفاءة التشغيلية للمصارف التقليدية الخاصة	186
8	نسبة التركز المصرفي للمصارف التقليدية الخاصة	190
9	نسبة الانتشار للمصارف التقليدية الخاصة	194
10	المؤشرات الفرعية لمصرف سورية والخليج بعد المعايرة	198
11	المؤشرات الفرعية لبنك بيمو السعودي –الفرنسي بعد المعايرة	198
12	المؤشرات الفرعية لبنك الشرق بعد المعايرة	199
13	المؤشرات الفرعية لبنك الأردن–سورية بعد المعايرة	199
14	المؤشرات الفرعية لبنك قطر الوطني–سورية بعد المعايرة	200
15	المؤشرات الفرعية لبنك الائتمان الأهلي بعد المعايرة	200
16	المؤشرات الفرعية لمصرف سورية والمهجر بعد المعايرة	201
17	المؤشرات الفرعية لمصرف بيبلوس بعد المعايرة	201
18	المؤشرات الفرعية للبنك الدولي للتجارة والتمويل بعد المعايرة	202
19	المؤشرات الفرعية للبنك العربي بعد المعايرة	202
20	المؤشرات الفرعية لفرنسبنك بعد المعايرة	203

n

المُلخص

هدفت الدراسة إلى بناء مؤشر تجميعي لقياس ظاهرة الجمود المصرفي في المصارف السورية التقليدية الخاصة، ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتُمِد المنهج الوصفي لإبراز الوقائع والحقائق التي تمثل مشكلة البحث من خلال تحديد مفهوم الجمود المصرفي وأهم أسبابه ومؤشرات قياسه، كما اعتُمِد منهج التحليل القياسي الكمي من خلال تحليل البيانات المالية المستمدة من التقارير السنوية المنشورة للمصارف التقليدية الخاصة في سورية والبالغ عددها أحدى عشر مصرفاً خلال المرحلة الزمنية المُمتدة (٢٠١٠-٢٠٢١) وبناء مؤشر تجميعي للجمود المصرفي واختبار متانته بالاعتماد على برنامج Excel.

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، منها أن القطاع المصرفي التقليدي الخاص شهد تقلبات متفاوتة في مستويات الجمود وقد تراوحت هذه المستويات بين الضعيفة والمتوسطة والقوية.

كما توصلت الدراسة إلى أن كلاً من مصرف سورية والمهجر والبنك الدولي للتجارة والتمويل والبنك العربي إضافة إلى بنك الائتمان الأهلي(عودة سابقاً) قد عانوا من حالة الجمود المصرفي قبل إندلاع الأزمة، أما باقي مصارف عينة الدراسة فدخلت في حالة الجمود بعد تأثرها بتداعيات الأزمة السورية مما أثر على تقديم خدمات مصرفية فعالة.

وخلصت الدراسة إلى أن المؤشر التجميعي فعال وملائم باستمرار لدراسة وضع المصارف ويعكس هذا المؤشر بشكل دقيقً تغيرات الوضع المصرفي على مر الزمن.

و قد أوصت الدراسة على أن يعامل مؤشر الجمود المصرفي كأداة شاملة ومتعددة المتغيرات لتقييم حالة القطاع المصرفي السوري واستخدامه لفحص مختلف الجوانب التي تؤثر على أداء البنوك والاستقرار المالي.

الكلمات المفتاحية: مؤشر الجمود المصرفي، الجمود الاقتصادي، المصارف التقليدية الخاصة في سورية.

الفصل التمهيدي: الإطار العام للدراسة

١- المقدمة:

يُعد القطاع المصرفي من أهم القطاعات في الاقتصاد الوطني نظراً لقيامه بتقديم التمويل اللازم للصناعة والتجارة والخدمات الأمر الذي يسهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي وتشغيل العمالة الفائضة وزيادة العرض الكلي.

إن زيادة حجم العرض الكلي في الاقتصاد يتوقف على توفير الأموال اللازمة لتمويل المنشأت فكلما ازداد حجم التمويل كلما نمت المنشأت وتطورت وقدمت السلع والخدمات للمواطنين.

إضافة إلى ذلك فإن تقديم القروض للمواطنين سوف يزيد حجم الاستهلاك الكلي فيزداد الطلب الكلي فإذا كان العرض الكلي مرناً أدى ذلك لتصريف المنتجات ومن ثم زيادة حجم الإنتاج.

فإذا كانت المصارف متطورة وفعالة وقادرة على تلبية طلبات المنشآت الإنتاجية كلما أدى لتعمق إسهامها في الاقتصاد، وكلما كانت جامدة وتعمل باجراءات معقدة كلما أدى إلى إنخفاض سرعة التأثير في الاقتصاد الوطني لذلك سوف نبحث في هذه الرسالة إذ كانت المصارف في الاقتصاد السوري تعاني من الجمود المصرفي ، وما هي عواملها وآلية قياسها؟

٢- مشكلة الدراسة

تسهم المصارف إسهاماً كبيراً ومؤثراً في الاقتصاد القومي، فتعتد المؤسسات المالية التي تقوم في توفير السيولة النقدية اللازمة لتمويل المشروعات الاستثمارية، كما أنها أحد المؤسسات المؤثرة تأثيراً مباشراً في السياسات النقدية والمالية لأي بلد من خلال المعاملات المالية والنقدية وبالذات في مجال الائتمان الداخلي والخارجي.

نظراً لأهمية القطاع المصرفي وأثره الحساس في أي اقتصاد فإن أي تعطل في عمله يمثل مشكلة من الواجب تسليط الضوء عليها وتحديد أهم أسبابها لإتخاذ الإجراءات المناسبة لعلاجها، وعليه فإن مشكلة البحث تتلخص في السؤال الرئيسي التالي:

ما هي الطريقة المقترحة لقياس ظاهرة الجمود المصرفي في سورية

وهذا السؤال يتفرع عنه الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي ظاهرة الجمود المصرفي؟
- ما هي أسباب تشكل ظاهرة الجمود المصرفي في القطاع المصرفي السوري؟
- ما هي المتغيرات المكونة لمؤشر الجمود المصرفي؟
- هل المؤشر المقترح لقياس ظاهرة الجمود المصرفي في سورية مؤشر فعال؟

٣- أهمية الدراسة

تكتسب الدراسة أهميتها من الآتي:

- أهمية المتغيرات المبحوثة فالدراسة ركزت على متغير جديد وهو الجمود المصرفي وبناء نموذج جديد لقياسه.
- تستمد هذه الدراسة أهميتها من التغيرات التي شهدها القطاع المصرفي السوري خلال مدة الأزمة لأسباب داخلية وخارجية والأثر الكبير الذي يتركه القطاع المصرفي في الاقتصاد.
- على الرغم من وجود دراسات عديدة تناولت موضوعي السيولة والتسهيلات الائتمانية إلا أن التعريف بموضوع الجمود المصرفي وبيان أهمية دراسته وطرق علاجه وإدراك المخاطر الناجمة عنه يعد موضوعاً لازال يحتاج إلى الكثير من البحث والتدقيق نظراً لحساسية عمل القطاع المصرفي وخصوصاً بعد مرحلة الحرب التي شهدتها سورية.

٤- أهداف الدراسة:

سعت الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف أهمها:

- تسليط الضوء على ظاهرة في غاية الأهمية ألا وهي الجمود المصرفي والأسباب المفسرة لحدوثها ومصادرها.
- توصيف مسببات الجمود المصرفي في سورية والوقوف على العوامل المؤثرة بها.

- تحديد مؤشرات الجمود في المصارف السورية وتحليل أهم المتغيرات التي قد تصلح لبناء مؤشر الجمود المصرفي.
- بناء نموذج مؤشر الجمود المصرفي بالاعتماد على المتغيرات المعتمدة لقياس هذه الظاهرة.
- محاولة تقديم جُمّلة من المقترحات لعلاج ظاهرة الجمود المصرفي في المصارف عينة الدراسة.

٥- <u>حدود الدراسة:</u>

الحدود المكانية: المصارف التقليدية الخاصة في سورية والبالغ عددها (١١) مصرفاً.

الحدود الزمانية: امتدت الدراسة خلال المدة الزمنية ٢٠١٠-٢٠٢١ وهي مدة عانت فيها سورية من أزمة حرب تلتها ازمة أقتصادية.

٦- مجتمع الدراسة وعينتها:

مجتمع الدراسة: المصارف التقليدية في سورية

العينة: المصارف التقليدية الخاصة في سورية والبالغ عددها أحدى عشر مصرفاً.

٧- <u>فرضيات الدراسة:</u>

- تعد متغيرات الربحية من العناصر المكونة لمؤشر الجمود المصرفي.
- تعد متغيرات الكفاءة من العناصر المكونة لمؤشر الجمود المصرفي.
- تعد متغيرات المخاطرة من العناصر المكونة لمؤشر الجمود المصرفي.
- تعد متغيرات السيولة من العناصر المكونة لمؤشر الجمود المصرفي
- تعد متغيرات التركز من العناصر المكونة لمؤشر الجمود المصرفي.
- يعد مؤشر الأنتشار من العناصر المكونة لمؤشر الجمود المصرفي.
- يعد مؤشر حجم البنك من العناصر المكونة لمؤشر الجمود المصرفي.
- النموذج المقترح في بناء مؤشر لقياس الجمود المصرفي هو مؤشر فعال.

٨- **متغيرات الدراسة:**

مؤشر الجمود المصرفي وهو مؤشر مركب من مجموعة من المتغيرات وتتمثل بمؤشرات الجمود المصرفي:

١	نسب الربحية ١. نسبة نمو معدل العائد على حقوق الملكية ٢. نسبة معدل الفائدة= الفوائد المدينة/الفوائد الدائنة
٢	نسب المخاطرة ١. القروض المتعثرة= القروض غير العاملة/إجمالي القروض ٢. كفاية رأس المال= رأس المال/إجمالي الأصول مرجحة بأوزان المخاطر
٣	نسب السيولة ١. إجمالي التسهيلات الائتمانية /إجمالي الأصول ٢. نمو إجمالي القروض /نمو إجمالي الودائع
٤	نسبة الكفاءة التشغيلية: ١. نسبة نفقات الموظفين/ المصروفات من غير الفائدة
٥	التركز المصرفي: ٢. نسبة الحصة السوقية=التسهيلات الائتمانية للبنك لمدة معينة/مجموع التسهيلات الائتمانية لجميع المصارف خلال المدة ذاتها
٦	حجم المصرف: لوغاريتم إجمالي الأصول
٧	الانتشار: إجمالي الأصول للمصرف خلال المدة / إجمالي الأصول لكامل القطاع خلال المدة ذاتها

٩- منهجية الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع وبغية الوصول إلى الأهداف المسطرة للدراسة سيستخدم أولاً المنهج الوصفي لإبراز الوقائع والحقائق التي تمثل مشكلة البحث من خلال تحديد مفهوم الجمود المصرفي وأهم أسبابه ومؤشرات قياسه، كما تعتمد منهج التحليل القياسي الكمي من خلال تحليل البيانات المالية المستمدة من التقارير السنوية المنشورة للمصارف عينة الدراسة إحصائياً، وبناء مؤشر مركب للجمود المصرفي واختبار متانته بالاعتماد على برنامج Excel.

١٠- الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

١- دراسة(صندوق، عفيف، والمشعل، ياسر ،واخرون،٢٠٢٠)بعنوان:[١]

توظيف فائض سيولة القطاع المصرفي الخاص في الجمهورية العربية السورية في احداث صدمة نمو في الاقتصاد السوري دراسة تجريبية خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٨:

هدفت الدراسة إلى تقدير حجم السيولة الفائضة في القطاع المصرفي الخاص في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة الممتدة بين ٢٠٠٧-٢٠١٨ وتقييم تأثيرها على النمو الاقتصادي في سورية من خلال دراسة أثرها على الناتج المحلي الإجمالي، حيث تم الإستعانة بالبيانات الإحصائية الشهرية للناتج المحلي الإجمالي، والتقارير المالية الصادرة عن المصارف الخاصة العاملة في سورية، وقام الباحثون باستخدام برنامج Eviews 10+ ، وتوصلت الدراسة إلى أن فائض السيولة خلال فترة ٢٠٠٧-٢٠١٢ يعتبر منطقياً في حدود مقبولة لمواجهة مخاطر السحب وخصوصاً في ظل انخفاض نسب تعثر الديون، إلا أن قيمة السيولة الفائضة ارتفعت بشكل كبير خلال فترة ٢٠١٢-٢٠١٧، واظهرت تراجعاً واضحاً في مساهمة

---

[١] صندوق، عفيف، المشعل، ياسر ،حسن،علي،٢٠٢٠،"**توظيف فائض سيولة القطاع المصرفي في الجمهورية العربية السورية في احداث صدمة نمو في الاقتصاد السوري دراسة تجريبية خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٨**"،مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية،المجلد(٤٢)،العدد(٥).

القطاع المالي والتأميني في الناتج المحلي الإجمالي ، وتم تحديد مدد الإبطاء المثلى لسلسلة الدراسة التي بلغت ٤ مدد ومن ثم تم إجراء اختبار الانحدار الذاتي الموجه VAR الذي أكد على وجود علاقة طردية بين فائض السيولة والناتج المحلي الإجمالي، وبإجراء اختبار استجابة النبضة تم التوصل إلى أنه من المتوقع أن يتحرك الناتج المحلي الإجمالي بحركة طردية على المدى الطويل ناجمة عن توجيه فائض السيولة إلى قطاع الاستثمار ودعم التمويل، حيث تتسم ردة فعل الناتج المحلي الإجمالي الناجم عن صدمة السيولة بالانخفاض خلال ١٤ فترة أولى ليبدأ بعدها بالارتفاع.

٢- دراسة(أمينة، بن جدو، ومسعود،مهيوب،٢٠٢٠) بعنوان:[٢]

تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية:دراسة تحليلية للبنك الأميركي ameriserv financial للفترة الممتدة بين ٢٠١٠-٢٠١٩.

هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، والعمل على معرفة كيفية مساهمة النسب المالية في تحديد كفاءة أدائها وفعاليته ، فاختيرت مجموعة من البنوك الأميركية وحسبت وحللت نسبها المالية بالاعتماد على قوائمها المالية للمدة ٢٠١٠-٢٠١٩ وجرى التوصل إلى أن البنوك محل الدراسة تتمتع بفعالية من خلال الربحية المحققة وفي ظل توظيفها لمواردها الداخلية والخارجية بكفاءة وفعالية عالية إضافة إلى اتباعها نظام المديونية.

الدراسات الأجنبية:

١- دراسة (Barajas,A,&Steiner,R,2002) بعنوان:[٣]

Credit stagnation in latin America

---

[٢] ابن جدو،أمينة،ميهوب، مسعود،٢٠٢٠"**تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام النسب المالية:دراسة تحليلية للبنك الأميركي ameriserv financial للفترة الممتدة بين ٢٠١٠-٢٠١٩**،مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، مجلد(٤)،العدد(٢).

[٣] Barajas,Adolfo,&Steiner,Roberto,2002,"**credit stagnation in latin America",**international monetary fund.

بعنوان جمود الائتمان في أميركا اللاتينية.

تناولت هذه الدراسة الجمود الملحوظ الذي حدث في الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص في أميركا اللاتينية، وأجريت الدراسة على ثماني دول وهي الأرجنتين/ بوليفيا والبرازيل وشيلي وكولومبيا وبيرو والمكسيك وفنزويلا فجرى توثيق حجم التباطؤ ومقارنته مع مراحل سابقة ومع مناطق أخرى، كما قامت الدراسة بفحص التغيرات في الميزانيات العمومية للبنوك عينة الدراسة لتحديد ما إذا كان سبب تباطؤ الائتمان انعكاساً لتباطؤ الودائع المصرفية أو إذا كان جانب الأصول قد تغير، وتوصلت الدراسة أن عامل العرض والطلب أثر تأثيراً أساسياً.

٢- دراسة(**chami,r&Espinoza,R,&Barajas,A,2010**) **بعنوان:**[٤]

Recent Credit Stagnation in the Mena Region:What to Expect?What Can Be Done?

الجمود الائتماني الأخير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:ما المتوقع؟ ما الذي ممكن فعله؟.

تبحث هذه الدراسة في التباطؤ الائتماني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقامت على تحليل الميزانية العمومية لدراسة التغيرات في نمو الائتمان، واستخدامت التحليل الاقتصادي القياسي، من خلال ثلاث زوايا تحليلية، أولاً من خلال مقارنتها مع دول المنطقة الأخرى ومقارنتها مع مراحل سابقة تبين أنه قد سبقت فترة التباطؤ بالائتمان طفرة ائتمانية طويلة الأمد، ثانياً كشفت عن أثر رئيسي يؤديه التمويل المصرفي من تباطؤ في نمو الودائع والاقتراض الخارجي بكل كبير، لكن تأثيره ضعف بفضل السياسة النقدية التوسعية المتبعة، ثالثاً على مستوى البنك ساعدت الرسملة ونسب جودة القروض على تفسير الإختلالات في نمو الائتمان بين البنوك والبلدان.

---

[٤] chami,r&Espinoza,R,&Barajas,A,2010," **Recent Credit Stagnation in the Mena Region:What to Expect?What Can Be Done**?",INTERNIONAL MONETARY FUND.

٣- دراسة(Yanīkkaya,H& Pabuçcu,Y,2017) بعنوان:[٥]

"**Causes and solutions for the stagnation of Islamic banking in Turkey**

بعنوان: أسباب جمود المصارف الإسلامية في تركيا وحلولها.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأسباب الجذرية لجمود المصارف الإسلامية في تركيا واقترحت حلولاً وتوصيات بخصوص ذلك، و قامت هذه الدراسة على تحليل النسب المالية للبنوك الإسلامية عينة الدراسة ومقارنتها مع المصارف التقليدية التركية لمرحلة تمتد بين ٢٠٠٥-٢٠١٥ وتوصلت إلى نتائج تؤكد أن الخدمات المصرفية الإسلامية في تركيا تختلف عن الممارسات في دول أخرى من خلال فقد وجود إطار حوكمة شرعي على المستوى المصرفي، وكشفت عدداً من نسب الكفاءة المالية عن تأخر كفاءة البنوك وربحيتهم، واقترحت على البنوك تحسين نماذج أعمالهم وكفاءتهم التشغيلية والتكنلوجية المستخدمة، ووصت بزيادة تنوع الأدوات المستخدمة وتحسين عمل المصارف الإسلامية في المجتمع.

٤- دراسة(Baronat,I,2018) بعنوان:[٦]

A Primer on Secular Stagnation

بعنوان: مقدمة عن الجمود الاقتصادي.

درست هذه الورقة البحثية الجمود من ناحية الاقتصاد الكلي مابعد الأزمة المالية الكبرى و هدفت إلى تحديد الأدلة والتفسيرات النظرية للجمود والانتعاش من خلال تجميع الأدبيات التي تناولت موضوع الجمود الاقتصادي وتحليل الاتجاه الهبوطي لأسعار الفائدة وناقشت بإيجاز معالجات السياسة المتبعة وآفاق هذه المعضلة.

وتوصلت إلى عدة نتائج ومنها أن العجز المزمن بالاستثمار رغم توفر المدخرات بالاقتصاد يعود إلى عوامل هيكلية تقلل من الطلب على الاستثمار ومنها العوامل الديموغرافية وانخفاض الإنتاجية بسبب التغير التكنلوجي

---

[٥] Yanīkkaya, Halit; Pabuçcu, Yaşar Uğur,2017, "Causes and solutions for the stagnation of Islamic banking in Turkey", ISRA International Journal of Islamic. Finance.

[٦] Baronat, Íbor.2018,**" A Primer on Secular Stagnation**", Universitat Pompeu Fabra

المستمر وذلك بزيادة تقديم الخدمات على إنتاج السلع كما أن الانخفاض في النمو والاستثمار يعود أيضا إلى الانخفاض في أسعار الفائدة الطبيعية منذ الثمانينات، وأن مخاطر الانكماش كبيرة واحتمال كبير لحدوث فجوات في الإنتاج، ووصت صانعي السياسات بدمج فرضية الجمود الاقتصادي في أُطرهم.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة: قامت الدراسات السابقة بدراسة التباطؤ الائتماني ووضع السيولة في المصارف كما قامت بدراسة ظاهرة الجمود المصرفي من خلال مجموعة من المؤشرات المالية وظاهرة الجمود من ناحية الاقتصاد الكلي، ستقوم دراستنا على بناء مؤشر مركب لقياس الجمود المصرفي يأخذ بالحسبان الجوانب المتعددة للجمود المصرفي المذكورة أعلاه.

الفصل الأول: مقاربة مفاهيمية حول الجمود المصرفي

المقدمة:

يُعَدُّ الجمود الاقتصادي والجمود المصرفي مفاهيم مهمة في ميدان الاقتصاد والنظام المصرفي، يتعلق الجمود الاقتصادي بتعثر عجلة الاقتصاد وتباطؤ النمو الاقتصادي، فيتجمد النشاط الاقتصادي ويصبح هناك انخفاض في الطلب على السلع والخدمات.

إنَّ الجمود الاقتصادي يمكن أن ينجم عن عدة عوامل، ويمكن أن يحدث الجمود الاقتصادي نتيجة لانخفاض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، انخفاض النمو السكاني، وتراجع نمو اقوة العاملة، كما يمكن أن يكون للجمود الاقتصادي تأثير سلبي على مستويات المعيشة وفرص العمل، مما يستدعي تدخل السياسات الاقتصادية لتحفيز النمو وتنشيط الاقتصاد

أن مفهوم الجمود المصرفي بوصفه جزءاً من الاقتصاد الكلي، يرتبط بتقلبات أداء القطاع المصرفي وضعف قدرته على تقديم الخدمات المالية المأمولة بفعالية، كما يمكن أن ينجم هذا الجمود عن مجموعة من العوامل مثل تشدد متطلبات رأس المال، تدهور الأوضاع الاقتصادية، أو عوامل أخرى تختلف حسب أوضاع اقتصاديات الدول، يترتب على الجمود المصرفي تقليل قدرة البنوك على تقديم القروض والتمويل، مما يؤثر على نشاط الاقتصاد عامة.

تعد السياسات الحكومية والإجراءات المالية والنقدية أدواتٍ مهمة لمكافحة الجمود الاقتصادي والجمود المصرفي من خلال تنفيذ سياسات تحفيزية، مثل زيادة الإنفاق الحكومي، لتعزيز الطلب الاقتصادي وتحفيز النمو، إضافة إلى ذلك، يمكن للسياسات المصرفية، مثل تقديم ضمانات للودائع وتيسير شروط الائتمان، أن تسهم في تخفيف الجمود المصرفي وتحفيز التمويل.

وعلى ذلك يمثل الجمود الاقتصادي والجمود المصرفي تحديات كبيرة تواجه الاقتصادات والأنظمة المصرفية، وتتطلب استراتيجيات متعددة الأوجه للتغلب عليها وتعزيز استقرار الاقتصاد والنمو المستدام، ولذلك سنعطي في هذا الفصل في مبحثه الأول لمحة عن القطاع المصرفي السوري وأهميته، وسنتحدث في مبحثه الثاني عن نظرية

الجمود من ناحية البيئة الاقتصادية الكلية وتطورها وأسبابها في دول اليورو والولايات المتحدة الأميريكية لننتقل إلى أسقاط هذه النظرية على القطاع المصرفي بوصفه جزء من الاقتصاد الكلي، أما في المبحث الثالث من هذا الفصل سنتكلم عن مفهوم الجمود المصرفي في سورية وأهم مؤشرات قياسه والعوامل المسببة لتشكل هذه الظاهرة.

المبحث الأول

لمحة عن القطاع المصرفي في سورية (عمله وأهميته)

١- تمهيد:

تعد المصارف من أهم المؤسسات المالية وحجر الزاوية في الاقتصاديات الحديثة، فهو يحشد الموارد المالية من وحدات الفائض النقدي ويعمل على استخدامها في مختلف جوانب التوظيف في قنوات الاستثمار لإمداد القطاعات الاقتصادية المختلفة لبدء أنشطتها أو تطويرها، مما يسهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي إضافة الى كونه حلقة الوصل الاكثر اهمية مع العالم الخارجي فقد أصبح هذا القطاع بفعل اتساعه وتنوع انشطته النافذة التي يطل منها العالم علينا ونطل منها على العالم وأصبح تطوره وقوة اوضاعه معياراً للحكم على سلامة الاقتصاد وقابليته لجذب رؤوس الاموال المحلية والخارجية.

كما يسهم القطاع المصرفي أسهاماً رياديا في تنفيذ أهداف السياسة النقدية للدولة ومكوناتها بعناصرها الائتمانية والنقدية، وبذلك ينخرط القطاع المصرفي في اقتصاد الدولة.

إذاً من خلال وظيفته الأساسية تظهر أهمية القطاع المصرفي من خلال أثره في تمويل المشروعات الانتاجية، وزيادة معدلات إحلال المنتجات المحلية عوضاً عن نظيرتها المستورد، وبذلك فهي تحقق الاستقلال الاقتصادي والوطني والتخلي عن التبعية، وتدعيم تشغيل العاطلين عن العمل ومكافحة البطالة؛ وعلى ذلك فإن أي تعطل في النشاط الأساسي للنظام المصرفي سينتج عنه عواقب وخيمة على اقتصاد البلد بأكمله.[٧]

---

[٧] تمت كتابة هذه الفقرة بالإعتماد على المراجع التالية:

١- كنعان.علي، ٢٠١٥م ،**إدارة المصارف والسياسات المصرفية**، جامعة دمشق.

٢- كاطع،زينب،٢٠١٨،**الوسائل التنموية في المصارف التجارية للحد من البطالة**،مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد (١٣)، العدد(٤٥).

٣- القطيش،عطاالله،٢٠٢١،**أثر محاسبة تقلبات أسعار الصرف في ظل الأزمة السورية على نتائج البيانات المالية المصارف الخاصة في سورية**، مجلة أكاديمية المحاسبة والدراسات المالية،المجلد (٢٥)،العدد(٤).

كان القطاع المالي يقتصر على ستة مصارف سورية عامة (المصرف التجاري–المصرف الزراعي–المصرف العقاري–مصرف التوفير–المصرف الصناعي–مصرف التسليف الشعبي) وكل منها متخصص بموجب القانون بقطاع اقتصادي معين، وشركة تأمين عامة واحدة تقوم بتغطية التأمين على الحياة وغير الحياة.

حتى العقد الأول من عام 2000 كان القطاع المصرفي في سورية بأكمله مملوكاً للدولة وكانت جميع المصارف العامة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلالية المالية والإدارية، وأعطيت المصارف العامة سلطات إدارية واسعة بما يتضمن التحكم بالقرارات فيما يخص الائتمان قصير الأجل وطويله وقبول الودائع كما تخضع جميع المصارف لإشراف مصرف سورية المركزي، كما كان مسموحاً للمصرف التجاري وحده التعامل بالقطع الأجنبي لتمويل التجارة الخارجية وفي عام 2007 منح المصرف العقاري امتياز التعامل بالقطع الأجنبية لكن لم يستخدمه في تمويل التجارة الخارجية.

٢– المصارف التقليدية الخاصة:

على الرغم من حداثة تجربة المصارف الخاصة في سورية إلا أن العمل المصرفي الخاص في سورية ليس بالجديد فهو وريث تقاليد مصرفية عريقة وحجم كبير وصل في مطلع الستينيات من القرن الماضي وقبل التأميم إلى ما يقارب ٥٠ مصرفاً ومن جنسيات متنوعة.

ومع أن العودة إلى العمل المصرفي الخاص لم يكن سهلاً إلا أن الولادة تمت وجاء القانون رقم /٢٨/ لعام ٢٠٠١ المتعلق بإجازة تأسيس مصارف على شكل شركات مساهمة مغفلة خاصة أو مشتركة تعبيراً عن توجهات السياسة الجديدة في سورية نحو ترسيخ مبدأ التعددية الاقتصادية، وأتاح هذا القانون للقطاع الخاص المحلي والاجنبي لدخول السوق المصرفية وألغى بذلك احتكار الدولة لأهم القطاعات الحيوية في الاقتصاد السوري.

تُعرف المصارف التقليدية الخاصة على أنها مؤسسة مالية أو شركة تقوم باستلام الودائع من الأفراد والشركات والجمعيات والمنظمات المختلفة ثم تعيد إقراضها أو استثمارها لدى أفراد أو شركات أخرى بهدف تحقيق الربح المصرفي والذي يمثل الفارق بين الفائدة الدائنة المدفوعة والفائدة المدينة المقبوضة على القروض المقدمة. [٨]

وقد بدأت هذه المصارف عملها فعليا عام ٢٠٠٤ وقد بلغ عددها (١١) حتى الآن وتقوم هذه المصارف بتقديم العديد من الخدمات والتي حددتها المادة /١٢/ من هذا القانون، ومن هذه الأعمال:

١) قبول الودائع بالعملة المحلية والأجنبية بآجال مختلفة.
٢) خصم الأوراق التجارية وأسناد بأمر والسفاتج بصورة عامة خصم جميع وثائق التسليف وأسناده.
٣) تمويل العمليات التجارية ومنح القروض والسلف بجميع أنواعها مقابل ضمانات عينية أو شخصية وغيرها من الضمانات التي يحددها المصرف المركزي.
٤) فتح حسابات جارية وحسابات التوفير.
٥) تقديم خدمات الدفع والتحصيل.
٦) إصدار أدوات الدفع بما في ذلك السحوبات المصرفية وبطاقة الدفع والائتمان والشيكات السياحية وإدارتها وفق التعليمات الصادرة من لجنة إدارة مكتب القطع.

كما حددت المادة الثانية من القانون شروط التأسيس بأن تكون جميع الأسهم اسمية قابلة للتداول باستثناء أسهم القطاع العام وأن تكون جميع الأسهم مملوكة من مواطني الجمهورية العربية السورية سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو اعتباريين، وخلافاً لأحكام هذه المادة أجازت المادة رقم/٣/ وبقرار من مجلس الوزراء لرعايا الدول الأجنبية والعربية سواء كانوا اشخاص طبيعيين أو اعتباريين المشاركة أو المساهمة في تأسيس المصرف أو شراء أسهمه

---

[٨] حوراني،أكرم،حساني،عبد الرزاق،**نقود ومصارف**، مرجع سابق ص(١١٧)

شريطة ألا تتجاوز حصصهم في رأس مال المصرف النسبة المحددة في المادة/٩/ من هذا القانون وهي ٤٩% وتسدد قيمة المساهمات الخارجية بالقطع الأجنبي بالسعر الفعلي السائد في الأسواق وفقاً لأحكام المادة /٨/.[٩]

يظهر الجدول رقم(١) لمحة عن المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية:[١٠]

البنك	لمحة عن البنك	رمز البنك	عدد الفروع	تاريخ المباشرة
بنك بيمو السعودي الفرنسي	وهو أول مصرف تجاري خاص يؤسس على الأراضي السورية منذ أربعين عاماً، يقوم المصرف بتقديم عدة أنشطة وخدمات مصرفية من خلال شبكة فروعه ويسعى المصرف إلى التطور الدائم والمستمر انطلاقا من موقعه الريادي بكونه المصرف الخاص الأول في سورية، حصل المصرف على جائزة مميزة من قبل شركة(Iquad) للتعليم الالكتروني من عام ٢٠١٦ وذلك لتميزه في مجال التعليم والتدريب الالكتروني للموظفين.	BBSF	٣٣	04/01/2004
بنك سورية والمهجر	يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال والخدمات المصرفية التي تلبي احتياجات العملاء وتوقعاتهم من خلال مركزه وفروعه المنتشرة في مناطق الجمهورية العربية السورية كما أنه يقوم بإعطاء قروض المؤسسات الصغيرة الموجهة للشركات الصغيرة والأفراد الراغبين في تحسين أعمالهم. حصل على جائزة أفضل مصرف لعمليات القطع في سورية عام٢٠١١ وجائزة أفضل البنوك في الأسواق الناشئة للعام نفسه،كما قامت وكالة التصنيف العالمية كابيتال إنتليجنس بمنحه تصنيفاً ائتمانياً للقوة المالية(BB1) ودرجة تصنيف دعم ،كما منحت المصرف درجة تصنيف ائتماني(BB-) للعملة الأجنبية للأمد الطويل و (B) للأمد القصير.	BSO	30	06/01/2004
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	يقوم المصرف بتقديم عدة خدمات مصرفية من خلال مركزه وفروعه المرخصة في مختلف المناطق السورية، يسعى المصرف الدولي للتجارة والتمويل دائماً ليكون السباق والرائد في السوق المصرفية وذلك من خلال كونه أول بنك في سورية يقوم بإنجاز المعاملات وتقديم الخدمات المصرفية عبر الهاتف وهو	IBTF	٣٠	03/04/2004

[٩] قانون المصارف الخاصة رقم٢٨ عام٢٠٠١

[١٠] التقارير المالية السنوية للمصارف التقليدية الخاصة في سورية لعام٢٠٢١

	ما يسمى بالبنك الناطق إلى جانب الخدمات الفورية عبر موقعه الالكتروني.			
مصرف بيبلوس	سادس بنك خاص في سورية، يقدم خدمات واسعة في مجال التمويل التجاري فضلاً عن خدمات التجزئة وهو مدرج في سوق دمشق للأوراق المالية منذ عام٢٠٠٩.	BBS	١١	05/12/2005
البنك العربي– سورية	شركة مساهمة مغفلة خاضعة لأحكام قانون مصرف سورية المركزي ونظام النقد الأساسي رقم/٢٣/ لعام ٢٠٠٢ والقانون رقم/٢٨/ عام ٢٠٠١ وهو مدرج في سوق دمشق للأوراق المالية منذ عام ٢٠١٠. أسس من قبل البنك العربي الرائد عالمياً بعد استشعاره بالتحولات الإصلاحية التي يشهدها الاقتصاد السوري، يتبنى استراتيجية واضحة تقوم على خدمة الاقتصاد السوري من خلال ربطه بالاقتصاديات الاخرى في العالم عبر فروعه المنتشرة في ٣٠ دولة و٥ قارات، يقوم بتقديم الخدمات لمختلف القطاعات الاقتصادية السورية.	ARBS	١٩	02/01/2006
بنك سورية والخليج	يقوم المصرف بتقديم خدمات التجزئة المصرفية كمنح القروض والتحويلات وغيرها متبعاً سياسات واجراءات تتماشى مع المعايير الدولية، كما يغطي بنك سورية والخليج حاليا بفروعه التسعة أهم المحافظات والمدن الرئيسية في سورية فهناك خمس فروع منتشرة ضمن العاصمة دمشق وريفها إضافة إلى وجود فرع للبنك في كل من محافظات طرطوس واللاذقية وحماه وحلب.	SGB	٩	13/06/2007
بنك الشرق	يقوم المصرف بصورة أساسية بقبول الودائع وتوظيفها والقيام لمصلحته أو لمصلحة الغير،أو بالاشتراك معه في الجمهورية العربية السورية أو في الخارج بكل الأعمال المصرفية المتاحة بموجب القوانين والأنظمة النافذة وذلك لتحقيق عدة أهداف أهمها تحقيق النمو والمتانة المالية بما في ذلك الحصول على حصة مناسبة من السوق المصرفي من خلال شبكة فروعه الواسعة والمساهمة في زيادة الوعي المصرفي لدى العملاء وتقديم خدمات تعبر عن احتراف وجودة عالية كما يهدف إلى جذب وتوظيف اصحاب الكفاءات العلمية المحلية والعمل على تدريبهم وتأهيلهم لتقيم الخدمات المصرفية ولادارة المخاطر وفق المعايير الدولية وغيرها من الأهداف التي لا تقل أهمية عن ماذكر.	SHRQ	١٠	03/05/2009

بنك الأردن– سورية	يسهم بنك الأردن بنسبة ٤٩% من رأسمال البنك بينما يسهم بقية المساهمين السوريين بنسبة ٥١% وهو بنك يخدم كل القطاعات الاقتصادية والزراعية والتجارية والصناعية في سورية، وهو موجود عبر فروعه في مناطق الجمهورية العربية السورية ومحافظاتها ، تبنى منذ تأسيسه نهج التطوير والتحسين لكافة أنشطته ومجالات عمله ويسهم في دعم حركة الاستثمار في سورية.	BOJS	١٢	18/11/2008
فرنسبنك	أحد فروع مجموعة فرنسبنك العالمية، تبنى استراتيجية واضحة لتحقيق إسهام بارز له في السوق السورية في غضون مدة وجيزة، يقوم فرنسبنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية من خلال مركزه وفروعه المنتشرة في مختلف المناطق والمدن السورية وذلك بهدف الاستجابة لاحتياجات السوق وبشكل عام قيام البنك لمصلحته أو لمصلحة الغير أو بالاشتراك معه في الجمهورية العربية السورية أو في الخارج بجميع الخدمات المالية والمصرفية وعمليات الخصم والتسليف واصدار الكفالات .	FSBS	٩	15/01/2009
بنك قطر الوطني– سورية	أحد فروع بنك قطر الوطني الذي تأسس في عام ١٩٦٤ كأول بنك تجاري قطري،ويعد أول مصرف خاص سوري قطري تأسس بالاشتراك مع مؤسسات عامة وخاصة سورية، يقوم بكل العمليات المصرفية استناداً إلى المادة رقم ١٢ من قانون انشاء المصارف رقم /٢٨/ لعام ٢٠٠١ وخاصة قبول الودائع وتوظيفها والقيام بجميع العمليات المالية والمصرفية وفق القوانين والأنظمة النافذة ووفقاً لأحكام النظام الأساسي.	QNB	١٥	17/11/2009
بنك الائتمان الأهلي (عودة سابقاً)	باشر عمله في سورية بأكبر رأسمال تأسيسي في القطاع المصرفي السوري الخاص وقدره ٢,٥ مليار ل.س قدم خدمات واسعة ومنتجات مصرفية وقروض تجزئة، تميز عن غيره بدوره في تعزيز الدور المدني في المجتمع فقد قدم منح دراسية لدعم التعليم، كما ساعد اللاجئين انطلاقاً من التزامه بالمسؤولية تجاه المجتمع، وبعد فرض قانون قيصر ودخوله حيز التنفيذ أدى إلى توابع أددت لزرع الخوف لدى المستثمرين الخارجيين من بينها القطاع المصرفي و اتجهت المصارف إلى إعادة النظر بوجودها في السوق السورية إضافة إلى الأوضاع الاقتصادية التي عانت منها الدول العربية وخاصة لبنان من انهيار في عملتها وافلاس القطاع المصرفي ومعاناتها من ازمتي سيولة وائتمان الأمر الذي ادى بالمصارف إلى الاندماج أو بيع حصتها والانسحاب	ATB	١٨	**15/09/2005**

	من السوق السورية وكان أولها بنك "عودة–لبنان" فأشتريت حصته من قبل بنك بيمو السعودي الفرنسي وبعد الاتفاق من قبل المصرفين والحصول على موافقة المصرف المركزي ورئاسة الوزراء تم نفذت الصفقة في سوق دمشق للأوراق المالية وتغيير اسم المصرف بموافقة مجلس الوزراء ليصبح بنك الائتمان الأهلي. وبذلك تكون أول عملية استحواذ في سورية وبقيمة ٢٥ مليون دولار أي ما يعادل ٣١ مليار ل.س			

الجدول رقم(١): من إعداد الباحثة نبذة عن المصارف التقليدية الخاصة في سورية

- نلاحظ من الجدول السابق تطور عدد المصارف التقليدية الخاصة منذ صدور قانون تأسيسها في العام ٢٠٠١ إلى ١١ مصرفاً تنتشر في القطر العربي السوري عبر شبكة من الفروع بلغ عددها حتى نهاية عام ٢٠٢١ حوالي ١٩٦فرعاً.
- تقوم هذه البنوك بتقديم مختلف الخدمات المالية والمصرفية لخدمة جميع القطاعات الاقتصادية لزيادة الحصة السوقية لها.
- تأخذ هذه المصارف شكل شركة مساهمة مغفلة خاضعة لأحكام قانون مصرف سورية المركزي ونظام النقد الأساسي رقم/٢٣/ لعام ٢٠٠٢ والقانون رقم/٢٨/ عام ٢٠٠١ وجميعها مدرج في سوق دمشق للأوراق المالية

المبحث الثاني

مفهوم الجمود من ناحية الاقتصاد الكلي والمصرفي

١ – تمهيد:

عانت معظم اقتصاديات الدول المتقدمة من بطء في وتيرة النمو الاقتصادي بعد أزمة الكساد الكبير عام 1929 مما دفع عديداً من الاقتصاديين إلى تطوير نظريات عدة في محاولة لتفسير ضعف الانتعاش و و إيجاد حلول لها، ومن هذه النظريات نظرية الجمود الاقتصادي التي قدمها ألفن هانسن عام 1939 ووضح أن السبب وراء ضعف النمو الاقتصادي يعود لثلاث عوامل أساسية وهي التقادم التكنلوجي وانخفاض معدل النمو السكاني إضافة إلى محدودية الموارد المتاحة.[١١]

نُسيت هذه الفرضية في السنوات التالية التي ازدادت فيها معدلات النمو الاقتصادي، ليقوم لورنس سمرز وزير الخزانة الأميركي بإعادة أحيائها بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008 وافترض أن الاقتصاد العالمي يواجه سيناريو نمو منخفض جداً، وارتفاع في معدلات بطالة مصحوبة بمعدلات تضخم منخفضة جداً، وأشار إلى أن هذه الاقتصاديات تعاني من جمود اقتصادي طويل الأمد يتميز بمعدلات ادخار مرتفعة مع انخفاض في معدلات الاستثمار وأسعار فائدة منخفضة،[١٢]وكجزء من الاقتصاد الكلي يلعب القطاع المصرفي دوراً مهماً في دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال تقديم التمويل للمنشآت والشركات مما يسهم في زيادة معدلات الاستثمار وبالتالي زيادة العرض الكلي، لكن عانى القطاع المصرفي أيضاً في هذه الاقتصاديات من حالة الجمود التي تتمثل بانخفاض في معدلات الإقراض وزيادة في السيولة مع مستوى فائدة متدني إضافة إلى ارتفاع في مستوى القروض المتعثرة

---

[١١] Brazelton,Robert,1989"**alvin Hansen:economic growth and a more perfect society: the economists role in defining the stagnation thesis and in popularizing Keynesianism**",vol(48),the american journal of economics and sociology.

[١٢] Flanders,Stephanie,kennedy,simon,2021**"larry summers sees risk of recession soon,secular stagnation laret**",financial post.

٢- نظرية الجمود الاقتصادي ما بعد الكساد الكبير:

قدم ألفن هانسن أستاذ الاقتصاد السياسي بجامعة هارفارد مصطلح الجمود الاقتصادي (secular stagnation) في خطابه عام 1939 أمام الجمعية الاقتصادية الأميركية بعنوان "التقدم الاقتصادي وتراجع النمو السكاني".[١٣]

كان هانسن أحد أكثر المفكرين الاقتصاديين نفوذاً في ذلك العصر منظراً ومستشاراً سياسياً ومعلماً، ووضح هانسن المشكلة كما يراها بإنه عبر النظام الاقتصادي للعالم الغربي حدث تغير هيكلي في هذا الجيل لا يقل أهمية عن ذاك التحول في الحياة الاقتصادية والمؤسساتية التي نسميها "الثورة الصناعية"[١٤]، كما فسر هانسن المشاكل الاقتصادية في الثلاثينات على أنها ليست فقط مظهراً من مظاهر الانكماش الدوري كما تزعم نظرية دورة الأعمال، ولكنها دليل على الجمود الاقتصادي الناجم عن إغلاق الحدود الاقتصادية، والركود في الابتكار التكنلوجي، والانخفاض الحاد في النمو السكاني.[١٥]

وكان يرى الحل لهذه المشكلة يكون من خلال زيادة النفقات الحكومية المدرة للدخل لدعم الحد الأنى من إجمالي الطلب أي من خلال السياسة المالية، وبشكل أكثر جوهرية يجب تبني الاقتصاد المزدوج في جزء منه عام وجزء خاص مع قيام الحكومة بدور الاستثمار.

٢-١- أزمة الكساد الكبير 1929:

عُرف الكساد الكبير على أنه عبارة عن كساد اقتصادي عالمي استمر لسنوات، بدأ في الولايات المتحدة الأميركية في 1929/10/24 والمعروف باسم الثلاثاء الأسود عندما باع المستثمرون المذعورون ١٣

---

[١٣] E.Backhouse,roger,Boianovsky,2016"**secular stagnation:the history of a amacroecnomic heresy**",the European journal of the history of economic thought,pa(946).

[١٤] Hansen,Alvin,1939"**economic progress and declining population growth**",American economic review,volume29,issue1,part1.

[١٥] brazelton,Robert,1989**,"Alvin Harvey Hansen:economic growth and more perfect society:the economists role in defining the stagnation thesis and in popularizing Keynesianism**"the amarican journal of economics and sociology,volume48,issue4,pa:472.

مليون سهم على مدار الأيام الأربعة التالية للتداول،حيث انخفض مؤشر داو جونز الصناعي بنسبة 25% وواصل الانخفاض خلال الثلاث السنوات التالية، ليخسر ما يقارب 90%[١٦] بين عام 1929 وعام 1933.

أدى انخفاض سوق الأسهم إلى انخفاض كبير في الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري ونتيجة لذلك انخفض الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأميركية انخفاضاً كبيراً في السنوات الأولى للكساد الكبير، فانخفض من 104.6 مليار دولار في عام 1929 إلى 57.2 مليار دولار في عام 1933،[١٧] كما ارتفع معدل البطالة إلى 25% من القوى العاملة، وانخفض مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 27% بين عام 1929 وعام 1933وخسر سوق الأوراق المالية 80% من قيمته، وفشل حوالي سبعة آلاف بنك، كما تأثرت التجارة الدولية بالانخفاض بين 50% و65%.

لا يوجد إجماع كامل حول الأسباب الدقيقة للكساد الكبير، ولماذا استمر لمدة طويلة، فعلى الرغم من أن الكساد الكبير بدأ في الولايات المتحدة الأميركية إلا أنه انتشر بسرعة في جميع أنحاء العالم.[١٨،١٩]

لم يكن الكساد الكبير مجرد صدمة غير متوقعة للاقتصاد الأميركي، بل هو أيضاً كان تحدياً فكرياً كبيراً للمهنة الاقتصادية بأكملها، فتطورت عديد من النظريات خلال أوائل الثلاثينات في محاولة لتفسير العوامل التي أدت لحدوثه، ومن النظريات المختلفة التي حاولت شرح الكساد الكبير أولاً ثم محاولة إصلاح المشاكل الأساسية له كانت نظرية الجمود الاقتصادي لألفن هانسن ففي خطابه الرئاسي الذي ألقاه في الاجتماع السنوي للجمعية الاقتصادية الأميركية في 1939/12/28 قدم مفهوم الجمود الاقتصادي وعرفه بأنه فترة طويلة من النمو البطيء الذي يحدث بشكل رئيسي من انخفاض النمو السكاني والذي يلحقه انخفاض في الطلب الإجمالي، والميل إلى الادخار بدلاً من الاستثمار، ووضح هانسن أن الاقتصاد الذي يتمتع

---

١٦ U.s.federal deposit insurance corporation"**historical timeline-the 1920s**.

١٧ Bureau of economic analysis."**national income and product account tables:table 1.1.5.Gross Dpmestic product**"

١٨ Amadeo,kimberiy,2022"**the great depression:what happened,what caused it,and how it ended**",the balance.

١٩ Gokay,buient,2009**"the2008 world economic grisis: global shifts an faultlines**"global researchm.

بمستويات مرتفعة من الاستثمار هو الاقتصاد القادر على تحقيق العمالة الكامل، وعد في تحليله بأن للاستثمار دوراً هاماً ومحورياً وربطه بشكل وثيق بالازدهار والنمو الاقتصادي.[٢٠]

بدأ هانسن بتحليل تاريخي لحالة الولايات المتحدة الأميركية، وقدم ثلاثة عوامل رئيسية مهمة لتحقيق مستوى مرتفع من الاستثمار وهي:[٢١]

العامل الأول: النمو السكاني والشيخوخة: إن التباطؤ في معدل المواليد في الولايات المتحدة الأميركية واقتراب جيل طفرة المواليد من سن التقاعد، من شأنه أن يقلل من فرص العمل وبالتالي فإن المدخرات سوف تتراكم دون استثمار، مما يقلل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، و كان معدل النمو السكاني خلال العشرينيات والثلاثينيات منخفضاً وخاصة خلال فترة الكساد الكبير.

العامل الثاني: الابتكار التكنلوجي: إن تباطؤ التقدم التكنلوجي يمكن أن يكون السبب وراء تباطؤ في النمو الاقتصادي عندما لا تنشأ ابتكارات جديدة، أو إذا لم يكن للتقنيات الجديدة تأثير كبير على كفاءة الشركات، كما أن مستوى أعلى من الابتكار التكنلوجي تؤدي إلى مزيد من الاختراعات مما يساعد على زيادة فرص الاستثمار للوصول إلى حالة التوظيف الكامل، لكن هانسن كان متشككاً من مسار الابتكار التكنلوجي في الثلاثينيات.

العامل الثالث: اكتشاف مناطق وموارد جديدة: كانت الولايات المتحدة الأميركية بالفعل قد اقامت حدودها لذلك لم تكن قادرة على توسيع اكتشاف مناطق وموارد جديدة.

---

[٢٠] Botta,alberto,Tippet,Benjamin,2021"**secular stagnation and cor-periphery uneken dwvelopment in post crisis Eurozone**",competition&change.vol(1),pa(6).

[٢١] أنظر إلى كل من:

1- A.Ramey,Valerie,2020"**secular stagnation or technological lull?"**univeresity of California,san diego and NEBR,PA(1-3).

2-Acemoglu,daron,restrepo,pascual,2017"**secular stagnation? The effect of aging on economic growth in the age of automation**",amarican economic review,pa(174-175).

3-Dufrenot,gilles,rhouzlane,meryem, 2018**"secular stagnation:New challenges for the industrialized countries in the 21ts century**",sciences humaines at sociales,pa(5-7).

وجادل هانسن بأن هذه العوامل الثلاثة لوحدها أم في تركيبة تساعد على فتح منافذ جديدة للاستثمار وبالتالي نمواً سريعاً في تكوين رأس المال، وبعد دراسته لهذه العوامل توصل لاستنتاج بان الاقتصاد الأميركي لا يوجد لديه ما يكفي من حوافز للاستثمار لتجنب الركود الاقتصادي المطول.

كما شكك هانسن بفعالية دور السياستين المالية والنقدية، وبأن أسباب الكساد الكبير هي أسباب هيكلية طويلة الآجل، وهذا هو السبب في ضعف قدرة السياستين في إصلاح المشكلة الأساسي، فإن تخفيض أسعار الفائدة غير قادرة على رفع مستوى الاستثمار للوصول إلى التوظيف الكامل، كما فضل هانسن التوسع المالي على أدوات السياسة النقدية من خلال تخفيض الضرائب وزيادة الانفاق الحكومي من أجل معالجة المشاكل المرتبطة بالكساد الكبير، ولكنه كان قلقاً من استمرار ارتفاع الدين الحكومي فقد يتسبب بعجوزات طويلة الآجل وتصبح عبئاً يثقل كاهل الاقتصاد.

ركزت نظرية الجمود الاقتصادي على المزيد من محاولة تعزيز النمو على الآجل الطويل من خلال زيادة معدلات الاستثمار بدلاً من استخدام النقد والسياسة المالية التي تؤثر على الآجل القصير وتعزيز النمو الاقتصادي الدوري، ويعتقد أن تخفيض الأعباء الضريبية والتغيرات الهيكلية الأخرى قد ترفع من مستويات الاستثمار، ومن ثم دفع عجلة النمو الاقتصادي على الآجل الطويل، فكان هانسين أكثر تدخلاً من كينز حيث أولى اهتماماً كبيراً إلى دور الحكومة للهروب من الحلقة المفرغة لانخفاض الطلب الإجمالي وزيادة معدلات البطالة.[٢٢]

نُسيت فرضية الجمود الاقتصادي في العقود التالية من النمو الاقتصادي القومي في العالم المتقدم، ففي نهاية الخمسينيات كانت أميركا ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي شهدت توسعاً بالنمو الاقتصادي قياساً بنصيب الفرد من الدخل، وكانت معدلات النمو ضعف

---

[٢٢] Millan ruzi,cristobal,2014"**is scular stagnation the new reality for the first world?a comparison of developed economies**",universtat politecnica de catalunya barcelonatech,pa(15-16).

متوسط معدلات النمو على المدى الطويل، وكان متوسط النمو طويل الآجل حوالي 1.9% سنوياً وكان معدل النمو حوالي 3.8% خلال فترة ١٩٩٩-١٩٥٠.

تضاعف نمو الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط تقريباً خمسة أضعاف في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية، وفُسر هذا النمو من خلال عدة نقاط منها فتح الحواجز أمام التجارة الدولية ونجاح سياسات الاقتصاد الكلي، إضافة إلى فرص اللحاق بالركب بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وخاصة فرنسا والمانيا وإيطاليا ومساعدات إعادة الإعمار التي أعادت بناء الصناعة بمزيد من التقدم التكنلوجي، كما ساعدت مرونة عرض العمالة، وزيادة المستويات العالية من التعليم.[٢٣]

وبهذا تلاشت أطروحة الجمود الاقتصادي المقدمة من قبل ألفن هانسين.

٣- نظرية الجمود الاقتصادي الحديثة بعد الأزمة المالية العالمية 2008:

في عام 2008 تسببت الأزمة الاقتصادية والمالية بتراجع حاد في النمو ومن ثم تعاف بطيء غير طبيعي، وفي حيرة من ضعف النمو في الاقتصاديات المتقدمة بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، وضعف قدرة نظريات الاقتصاد الكلي السائدة آنذاك عن تفسير هذا الضعف في النمو أعاد وزير الخزانة الأميركي واستاذ هارفارد لورنس سمرز (Lawrence summers) أحياء فرضية الجمود الاقتصادي.

و طور نظرية الجمود الاقتصادي ليسوغ من خلالها فشل تحفيز الطلب في إنعاش النمو الاقتصادي مستنداً في تحليله على الأفكار السابقة لكل من كينز وهانسن وبيرنانكي، ووضح بأن زياد المدخرات مع انخفاض مستوى الاستثمار أدى إلى انخفاض معدل الفائدة الطبيعي إلى الصفر ووقوع الاقتصاديات المتقدمة بحالة من الجمود على مستوى الاقتصاد الكلي وضعف القدرة للعودة إلى العمالة الكاملة، أي إن التغيرات الهيكلية أدت إلى انخفاض الطلب على الاستثمار في الاقتصاديات المتقدمة في حين قد استمرت

---

[٢٣] W.fogel,Robert,2005"**reconsidering expectations of economic growth aftrr world war ii from the perspective of 2004"**,national burau of economic research,Cambridge,pa(6-7).

الزيادة في المدخرات مما أدى إلى حدوث تخمة في المدخرات ونتيجة لذلك أدى إلى انخفاض في معدل الفائدة الحقيقي الطبيعي إلى ما يقارب الصفر، وبالتالي غدت السياسة النقدية غير فعالة إلى حد كبير لمكافحة حالة الجمود الاقتصادي.

وأيد سمرز ألفن هانسين بأن مشكلة الاقتصاد لا تتعلق بدورة الأعمال، بل يراها مشكلة أعمق بكثير مما كانت عليه قبل عام 2008 وظهرت بقوة بعد الأزمة المالية العالمية، ويفسر بأن الانهيار المالي الذي حدث بحد ذاته لا يفسر سبب ضعف الانتعاش في الاقتصاد الأميركي، كما يرى سمرز أن السياسة النقدية بحاجة إلى إعادة معايره نحو التيسير الكمي ويجب تفعيل دور السياسة المالية بشكل كبير، ولا سيما الاستثمار العام.[٢٤]

٣-١- مفهوم الجمود الاقتصادي:[٢٥]

يعرف الجمود الاقتصادي على أنه:

"هو الجمود الذي يحدث في الاقتصاد لفترة طويلة من الزمن غير محددة بفترة زمنية، أي دائم وغير قابل للتغيير."

"هو فترة طويلة من النمو الاقتصادي الضئيل أو المعدوم ويتميز الجمود الاقتصادي بارتفاع في معدلات البطالة، ويُعرف من خلال نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي."

"حالة من النمو الاقتصادي الضئيل أو المعدوم في اقتصاد قائم على السوق، عندما يبقى دخل الفرد عند مستويات عالية نسبياً فإن من المرجح أن تبدأ النسبة المئوية من المدخرات في تجاوز النسبة المئوية للاستثمارات طوية الآجل."

---

[٢٤] Macovei,mihai,2021"**the case against the new sucular stagnation hypothesis**"quarterly journal of austrin economics.

[٢٥] Millan ruzi,cristobal,2014"**is scular stagnation the new reality for the first world?a comparison of developed economies**",universtat politecnica de catalunya barcelonatech,pa(28-30).

يتوضح لدينا من التعريف السابق خصائص الجمود الاقتصادي كما يلي:

١- يحدث الجمود الاقتصادي في اقتصاديات السوق أو في البلدان ذات الدخل المرتفع للفرد.

٢- النمو الاقتصادي المنخفض يكون لفترة طويلة من الزمن.

٣- يرتبط الجمود الاقتصادي بديناميكيات الادخار والاستثمار.

وبالتالي فإن المدخرات الفعالة تكون أقل من الاستثمار المخطط له، ويكون الناتج المحلي الإجمالي الفعلي أقل من الناتج المحلي الإجمالي المتوازن، ليكون لدينا حالة من الجمود الاقتصادي.

ركزت التعريفات السابقة على حالة يكون فيها الاقتصاد في مرحلة من النمو الضعيف أو المنخفض وأن معدل نمو الدخل أو الإنتاج سيكون منخفضاً في المستقبل، ولكن لا يمكن تعريف الجمود الاقتصادي من حيث النمو الاقتصادي أو النمو في الإنتاج فقط، فإن البطالة والتضخم من المتغيرات المهمة التي يجب مراعاتها في هذا التعريف، ففي حالة الجمود الاقتصادي يكون لدينا معدلات مرتفعة من البطالة، وتبقى معدلات التضخم في انخفاض رغم جهود البنوك المركزية من خلال سياساتها المختلفة لرفع هذا المعدل.

إن ارتفاع معدلات البطالة يعني أن البطالة هي أعلى بكثير من المعدل الطبيعي للبطالة وتصبح مزمنة مع مرور الوقت، ومن العواقب الناتجة عن الجمود الاقتصادي أن معدلات التضخم وأسعار الفائدة تبقى منخفضة خلال فترة زمنية طويلة، أي أن السمة الثانية التي تميز حالة الجمود الاقتصادي هو معدل التضخم المنخفض وهو علامة على أن الاقتصاد يعمل بأقل من إمكانياته.

أما بالنسبة لأسعار الفائدة المنخفضة فهي في الواقع دليل على أن التضخم منخفض للغاية، لأن البنوك المركزية تخفض معدلات أسعار الفائدة في محاولة منها لتحفيز الاقتصاد، وتكون البنوك المركزية عرضة للوصول إلى الحد الصفري للفائدة ZLB ، وعند وصول معدل الفائدة الأسمية إلى الصفر فلا يمكن للمصارف المركزية تحفيز الاقتصاد من خلال الأدوات التقليدية وتلجأ إلى أدوات جديدة مثل التيسير الكمي.

وبالتالي توصف نظرية الجمود الاقتصادي بأن السياسة النقدية التقليدية غير قادرة وغير كافية لتحفيز الاقتصاد ودفع عجلة النمو، أي إن الاقتصاد قد وقع في فخ السيولة ويجب استخدام سياسات جديدة لمعالجة انخفاض النمو الاقتصادي.

أسعار الفائدة الحقيقية السلبية أيضاً سمة اقتصادية أخرى مهمة مرتبطة ارتباطا وثيقاً بمفهوم الجمود الاقتصادي، وأكد سمرز أن المشكلة الرئيسية للاقتصاديات المتقدمة في الوقت الحاضر هي أن معدل الفائدة الحقيقية السلبية لا تزال أعلى من معدل الفائدة الحقيقية الطبيعية، فمع معدلات فائدة أسمية صفرية ومعدلات تضخم أقل من 2% من الصعب تخفيض معدل الفائدة الحقيقية ليساوي معدل الفائدة الطبيعي، وبالتالي فإن الاقتصاد غير قادر على تحقق العمالة الكاملة والعمل بإمكانياته، وتظهر أهمية سعر الفائدة الحقيقي لأنه المعدل الذي يتم تعديله لإزالة آثار التضخم ليعكس التكلفة الحقيقية للأموال المقترضة، والعائد الحقيقي للمقرض ولارتباطه الوثيق بعائدات الاستثمار.

فعندما تكون أسعار الفائدة الحقيقية سلبية ويكون هناك الكثير من المدخرات مع معدلات استثمار أقل تظهر مفارقة التوفير (الادخار) the thrift paradox ففي حالة الجمود الاقتصادي يكون اقتصاد البلد في حاجة ملحة لزيادة معدلات الاستثمار وتشجيع الناس على الأنفاق والاستهلاك بدلاً من توفير أموالهم وايداعها لدى البنوك فيحدث العكس فإن الناس تقوم باكتناز أموالها بعد الذعر المالي، ويفضل الناس ادخار أموالهم بدلاً من استثمارها وذلك يرجع إلى حالة ضعف اليقين بشأن المستقبل.

و تنص مفارقة التوفير أن الافراد تحاول توفير المزيد من الأموال وادخارها في اقتصاد عالق بحالة من الركود وبالتالي سينخفض الطلب الكلي وتنخفض إجمالي المدخرات بسبب إنخفاض الاستهلاك والنمو الاقتصادي، أي أن الادخار سيعود بنتائج عكسية، وبالتالي فإن المدخرات ستتأثر بطريقة سلبية في النهاية.

من خلال ما سبق يمكن توضيح مفهوم الجمود الاقتصادي كما يلي:

هو حالة من النمو الاقتصادي غير طبيعي(يعرف بإنه أقل من 2%) لفترة طويلة من الزمن(7 سنوات على الأقل وعادة ما تكون اكثر من عقد) مصحوباً بارتفاع في معدلات البطالة(ثلاث نقاط مئوية على الأقل فوق المعدل الطبيعي لكل بلد على مدى فترة طويلة من الزمن) إضافة إلى حالة من التضخم غير الطبيعي(أقل باستمرار من هدف البنك المركزي البالغ 2%) أو حتى انكماش، هذا الوضع يستلزم الإصرار على إبقاء معدلات الفائدة منخفضة، كما يحدث الجمود الاقتصادي في الاقتصاديات القائمة على السوق وغالباً ما تمر بفشل واضح في معالجته من خلال تدابير السياسة النقدية التقليدية.

٥- مفهوم الجمود المصرفي:

يمكن وصف ظاهرة الجمود المصرفي بسيناريو تكون فيه من ناحية أسعار الفائدة منخفضة جداً، ومنحنى العائد ثابتاً للغاية، ومن ناحية أخرى بطء شديد في الطلب على الائتمان، وتخفيض الشركات والأسر لمديونيتها، وزيادة في القروض المتعثرة، مما يؤثر على النمو الاقتصادي.

إضافة إلى ذلك تعمل البنوك ضمن بيئة تنظيمية أكثر صرامة فإن اللوائح الجديدة التي جرى تبنيها منذ الأزمة المالية العالمية 2008 تعمل بلا شك على استقرار النظام المصرفي، إلا أن لها تأثيراً سلبياً على فعالية المصارف وقدرتها على النمو وتحقيق الأرباح.

إن هذه العوامل ليست مؤقتة، فقد تغيرت الركائز الاقتصادية للأعمال المصرفية بطريقة تجعل البنوك تنمو بوتيرة أبطأ وتحقق ربحية أقل مما كانت عليه في الماضي.

بينما لا تقتصر هذه المشاكل على البنوك في الولايات المتحدة الأميركية فقد عانت جميع بنوك الدول المتقدمة من معدلات النمو المنخفضة واللوائح المصرفية الأكثر صرامة، وبناء على ذلك فإن المحددات

الهيكلية لحالة الجمود الاقتصادي وطرق السياسة النقدية في علاج هذه الظاهرة مدعاة للقلق فيما يخص تأثيرها على القطاع المصرفي.[٢٦]

٥-١- مظاهر الجمود المصرفي:

٥-١-١- جمود في الأئتمان:

٦-١-١-١- أسباب جانب العرض:

منذ الأزمة المالية العالمية2008 اتخذت البنوك المركزية خطوات استثنائية لتعزيز الطلب الكلي ورفع معدلات التضخم، فخفضت أسعار الفائدة قصيرة وطويلة الآجل إلى مستويات منخفضة جداً تصل إلى الصفر أو إلى ما دون الصفر ذلك في محاولة لتعزيز النمو الاقتصادي الضعيف أي قامت البنوك المركزية بإبقاء أسعار الفائدة قريبة من الصفر وسيلة لتحفيز النمو الاقتصادي، كما قامت بفرض فائدة على الاحتياطات الفائضة التي تودعها البنوك التجارية لديها، مما يشجعها على إعادتها إلى ميزانياتها العمومية وبالتالي تشجيع زيادة العرض والطلب على الائتمان بسبب خفض تكاليف التمويل على المقترضين.[٢٧]

إلا أن هذه الأدوات غير التقليدية قد تؤدي إلى تراكم المخاطر في النظام المالي عن طريق الضغط على أرباح البنوك وتقليل مرونتها.

وتُعد البنوك المربحة جزءاً مهماً من النظام المالي المستقر، و يمكن للبنوك من خلال الأرباح المحققة شطب خسائر القروض، كما أنها مصدر لأعاده بناء رأس المال عندما تكبد البنك خسائر كبيرة، كما تسمح للبنك بجذب رأس المال الخارجي.

---

[٢٦] Gonzalez,Francisco,2022"**Europe between stagnation and technological revolution:Didital banking as a driver of economic Growth**",the search for Europe,BBVA.

[٢٧] Berio,Claudio,Gambacorta,Leonardo,2012,**"Monetary policy and bank lending in a low interest rate environment:diminishing effectiveness?**",journal of macroeconomics,volume54,part B,pa(217-231).

لكن انخفاض أسعار الفائدة يعني انخفاض صافي هامش الفائدة للبنوك ويرجع ذلك لأن الوساطة المصرفية عمل يقوم على أساس الربح المحقق من خلال الفرق بين أسعار الفائدة الدائنة والفائدة المدينة، وعندما تكون أسعار الفائدة في السوق منخفضة جداً أو سالبة تجد البنوك نفسها مضطرة لتخفيض فوائدها على القروض الممنوحة، لكنها تبقى مترددة بشأن تخفيض أسعار الفوائد على الودائع خاصة للمودعين الأفراد مما يضغط على صافي هامش الفائدة، ذلك لأن أسعار الفائدة المنخفضة قد تدفع المودعين الأفراد لسحب ودائعهم والقيام بالاحتفاظ بها مُعطلة أو الانتقال بها للاستثمار في الأصول الأكثر أماناً مما يحرم البنك من مصدر التمويل الأساسي، ويؤدي إلى انخفاض العوائد على الأصول المستثمر فيها(لزيادة الطلب عليها) وقد تصل العوائد إلى مستويات سالبة.[٢٨]

وبالتالي فأن رفض البنوك لتمرير معدلات الفائدة السالبة للمودعين خوفاً من سحب ودائعهم، سيؤدي إلى تآكل رأس المال الأساسي وتدهور الاستقرار المالي، وتصبح البنوك أقل استعداداً للإقراض.

منحنى العائد الثابت أيضاً يؤثر على صافي هامش الفائدة بشكل سلبي، و يمثل منحنى العائد مستوى العوائد عبر آجال الاستحقاق المختلفة من سندات لليلة واحدة إلى سندات لمدة ٣٠ سنة، تحدد هذه العوائد شكل منحنى العائد(حاد–مقلوب–مسطح)، يعني منحنى العائد الحاد أن العوائد طويلة الآجل أعلى بكثير من العوائد قصيرة الآجل، في حين أن المنحنى الثابت يعني أن العوائد طويلة الآجل وقصيرة الآجل قريبة من بعضها إما إذا كانت معدلات العوائد قصيرة الآجل أعلى من المعدلات طويلة الآجل فتعرف بالمنحى المقلوب وعادة ما يدخل الاقتصاد بحالة من الركود بالمتوسط بعد حوال ثمانية عشر شهراً.

يعد منحنى العائد مهماً لأن أسعار الفائدة تحدد بناء على عائدات السندات وتقترض البنوك على المكشوف أي تقترض البنوك من المؤسسات المالية الأخرى على شكل قروض قصيرة الآجل وتقرض قروضاً أطول

---

[٢٨] Hack,mark,nicholls,sam,2021"**low interest rates and bank profitability-the international experience so far**",reserve bank of Australia.

آجلاً، ويعرف الفرق بين سعر الفائدة قصيرة الآجل الذي تدفعه وسعر الفائدة طويل الآجل الذي تحصل عليه باسم السبريد.[٢٩]

ويعكس منحنى العائد الثابت(المسطح) أن البنوك المركزية سعت إلى تخفيض أسعار الفائدة طويلة الآجل فاقتربت من أسعار الفائدة قصيرة الاجل، ولأن البنوك تحصل تمويلها من ودائع قصيرة الآجل وتقوم بتوظيفها في قروض أطول آجلاً فإن انخفاض أسعار الفائدة سيضغط على هامش الفائدة الصافي ولا سيما في البنوك التي تستثمر أموالها في الرهون العقارية ذات السعر الثابت، فينخفض في هذه الحالة العائد على الأقراض مما يؤثر في النهاية على استعداد البنوك للإقراض.[٣٠]

بناءاً على ما سبق في سبيل معالجة ظاهرة الجمود في بيئة الاقتصاد الكلي جرى تبني سياسة أسعار فائدة منخفضة في محاولة لتحفيز النمو الاقتصادي وزيادة معدلات الطلب الكلي والتضخم، هذا ما أدى إلى وقوع القطاع المصرفي بحالة من الجمود في أدائه وعملت أسعار الفائدة المنخفضة على تخفيض ربحية البنوك من خلال الضغط على صافي هامش الفائدة، بسبب ضعف قدرة المصارف على تمرير أسعار الفائدة المنخفضة للمودعين، وبسبب اقتراب معدلات الفائدة قصيرة الآجل(الودائع) ومعدلات الفائدة طويلة الآجل(القروض) عملت على تثبيط منح القروض من قبل المصارف.

٦-١-١-٢- التفسير من جانب الطلب:

العامل الأول: تقليص مديونية القطاع الخاص:

إن من أهم القضايا التي تناقش على الصعيد الدولي هي ديون القطاع الخاص، فمنذ عام 2000 حتى حلول الأزمة المالية العالمية في عام 2008 ارتفعت ديون الأسر في الولايات المتحدة الأميركية من 96%

---

٢٩ Miller,Ryan,2022,**"what is the yield curve and why is it important for banks?",**trading economics.

٣٠ BERIO,CLAUDIO,GAMBACORTA,LEONARDO,HOFMANN,BORIS,2015**"THE INFLUENCE OF MONETARY POLICY ON BANK PROFITABILITY"**,MONETARY AND ECONOMIC DEPARTMENT.

من الدخل الشخصي إلى 128% وفي المملكة المتحدة ارتفعت ديون الأسر من 105% إلى 160% أما في إسبانيا فقد ارتفعت من 60% من الدخل الشخصي إلى 130%.

وتمكنت عولمة البنوك وأسعار الفائدة المنخفضة وانتشار المخاطر من نمو الديون بسرعة في معظم البلدان المتقدمة (المملكة المتحدة– اسبانيا–كوريا الجنوبية–فرنسا– الولايات المتحدة الأميركية) ووصلت إلى أعلى المستويات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، بدءاً من الربع الثاني من عام 2009 انخفض إجمالي الدين بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً طفيفاً جداً في بعض البلدان مثل الولايات المتحدة الأميركية، كان السبب في هذا الانخفاض البسيط هو زيادة الدين الحكومي الذي عوض التخفيض في ديون قطاع الأسر، أما في دول منطقة اليورو فقد اتبعت سياسات تقشفية جداً.[٣١]

تعد نظرية (كو) حول ركود الميزانية العمومية نموذجاً مفيداً لفهم عملية تقليص المديونية التي حدثت بعد الأزمة المالية العالمية 2008، فإن هذه الظاهرة تحدث بعد انفجار فقاعة المضاربة الممولة بالديون يدرك عدد كبير من الشركات والأسر الالتزامات التي تكبدوها خلال الفقاعات لا تزال في دفاترهم، في حين أن الاصول التي اشتروها بأموال مقترضة قد انهارت قيمتها إما بسبب تغير القيمة الفعلية لها، أو من التغيرات في التقييم الذاتي للأصول، ولا يبقى خيار لديهم سوى سداد الديون بتدفقاتهم النقدية بدلاً من تعظيم الأرباح، وتكون هذه الشركات والأسر غير مهتمة بزيادة الاقتراض عند أي مستوى فائدة.

كما ستعمل الأسر على إعادة بناء المدخرات التي كانت قبل انفجار الفقاعة، هذا يعني أنهم سيخفضون مشترياتهم بجميع أنواعها وسيخفضون من الطلب على الائتمان، وبالتالي فحتى الشركات التي لديها ميزانية عمومية نظيفة ستكون حذرة للغاية فيما يخص الاستثمارات الجديدة.

---

[٣١] Nistico,salvator,antoneili,beatrce,2016,**"save fiscal policy in a balance sheet recession",**libera universita internszional degli studi sociali.

إن الطريقة الرئيسية لإصلاح الميزانية العمومية هي زيادة المدخرات لسداد الديون، وبالتالي فإن القطاع الخاص سينخفض إنفاقه، فتشكل عملية سداد الديون عقبة في وجه التعافي بعد الأزمة فستدفع الاقتصاد إلى فخ السيولة لأن خفض الديون سيؤدي إلى انخفاض الأسعار مما يزيد العبء الحقيقي للديون بسبب انخفاض إنفاق المدينين وهذا ما يقود الاقتصاد إلى الركود.

يكون الشيء الوحيد الذي يمكن للحكومة فعله لتعويض القوى الانكماشية هي القيام بالاقتراض وإنفاق المدخرات غير المقترضة من قبل القطاع الخاص، أي يصبح التحفيز المالي ضرورياً لعلاج الركود الاقتصادي.[٣٢]

العامل الثاني: زيادة عدد شركات الاستثمار في الأصول غير الملموسة:

أسهم التقدم التكنلوجي في ازدياد عدد شركات الاستثمار في الأصول غير الملموسة في الولايات المتحدة الأميركية ودول منطقة اليورو في الآونة الأخيرة، و كان مستوى استثمار هذه الشركات في الولايات المتحدة الأميركية أقل من نصف مستوى الاستثمار الملموس في السبعينيات أما الآن فقد تجاوز الاستثمار الملموس، كما أن هناك اتجاهاً مماثلاً في دول منطقة اليورو.[٣٣]

إن هذه الشركات تستخدم ديوناً أقل مما يحد من فاعلية أدوات السياسة النقدية في تحفيز الاقتراض وسبب ذلك يعود لأن الأصول غير الملموسة لا تعد من الضمانات الجيدة بسبب الطبيعة المحددة لها، مما يؤدي إلى استثمار دون المستوى الأمثل وبالتالي طلب على الائتمان أقل.

---

[٣٢] Koo,Richard,2014,**"Balanc sheet recession is the reason for secular stagnation"**,the crntre for economic policy research.

[٣٣] A.corrado,corol,R.huiten,Charles,2010,"**how do you measure a technological revolution?**",american economic revie,vol(100),no(2),pa(99-104).

كما أن معدلات الإهلاك لهذه الأصول بين 40%-10% بينما تقل معدلات الإهلاك للأصول المادية عن 10%ومع ارتفاع معدلات الاستهلاك فأن التغيرات في أسعار الفائدة يعني تغيرات أقل في تكلفة رأس المال.[٣٤]

٦-١-٢- السيولة الفائضة:

خلال الأزمة المالية العالمية التي بدأت في منتصف عام 2007 جفت السيولة في أسواق رأس المال قصيرة الأجل، وعانت البنوك من مشاكل تمويل حادة، بما في ذلك تمويل الأصول ذات التصنيف العالي قد أجبر ذلك البنوك المركزية الرئيسية في جميع انحاء العالم على توفير كميات هائلة من السيولة لمساعدة الأنظمة المصرفية، في عام 2010 أدخلت هيئة الخدمات المالية البريطانية(FSL) تنظيماً جديداً للسيولة يسمى دليل السيولة الفردية(ILG) أما دولياً فوافقت لجنة بازل على نسبة تغطية السيولة (LCR) في عام 2013 وهو مشابه لدليل السيولة الفردية البريطاني.

كان الهدف في ذلك جعل النظام المصرفي أكثر مرونة في مواجهة صدمات السيولة من خلال مطالبة البنوك بالاحتفاظ بكمية دنيا من الأصول السائلة عالية الجودة(HQLA) تتكون من النقد واحتياطيات البنك المركزي والسندات الحكومية إلى إجمالي الأصول لضمان البقاء والقدرة على مواجهة الظروف الصعبة.

جادل الكثير من الاقتصاديين بأن تنظيم السيولة سيساهم بشكل كبير في زيادة تكلفة التمويل المصرفي وسيلحق الضرر بالاقتصاد الحقيقي، وتقوم البنوك بتمرير تكاليف أعلى للمقترضين وتقليل العرض الائتماني في الاقتصاد الحقيقي.[٣٥]

كما قامت البنوك المركزية في عديد من الدول المتقدمة وخاصة في الولايات المتحدة الأميركية ودول منطقة اليورو بضخ سيولة كبيرة أولاً لاستعادة الوضع الطبيعي في الأسواق المالية المختلة ومن ثم لدعم

---

٣٤ Dotting,robin,ratnovski,lev,2021**"technological progressy policy**",the centre for economic policy research.

٣٥ N,Banerjee,ryan,Mio,hitoshi,2014**,"the impact of liqudity regulation on bank**",monetary and economic departmeni,pa(1-3).

النشاط الاقتصادي بعد وصول أسعار الفائدة إلى الحد الأدنى الفعلي، فضخت السيولة من خلال برامج التيسير الكمي وذلك بهدف خفض أسعار الفائدة طويلة الأجل وتشجيع أقراض القطاع الخاص مباشرة.

أي إن البنوك المركزية استخدمت ميزانياتها العمومية أداة للسياسة النقدية بهدف تعزيز النشاط الاقتصادي، وتوسعت الميزانية العمومية للاحتياطي الفيدرالي خمس مرات بين عام 2008 وعام 2015 وأدى التوسع الكبير إلى زيادة الاحتياطيات الفائضة التي تحتفظ بها البنوك من 0.02 ترليون دولار إلى 2.6 ترليون بين عامي ٢٠٠٨–٢٠١٥ تمثل هذه الاحتياطيات الفائضة فائض سيولة الهيكلي في النظام.[٣٦]

أما بالنسبة إلى دول منطقة اليورو ازداد الطلب الكلي للبنوك للاحتياطيات وكان سبب الزيادة في الطلب على السيولة زيادة مستويات فقد الثقة وأدراك المخاطر إضافة إلى غياب تناسق المعلومات، أدى ذلك إلى ضغوط تمويلية على القطاع المصرفي خاصة خلال أزمة الديون السيادية وهروب رؤوس الأموال من بنوك الدول ذات التصنيف المنخفض إلى بنوك في البلدان ذات التنصيف الأعلى (تدفقات الملاذ الآمن)، أدى ذلك إلى ضغوط تمويلية في قطاع البنوك في البلدان ذات التصنيف المنخفض للتعويض عن خسارة التمويل.

أما بالنسبة للسبب الآخر هو سوق ما بين البنوك (الاقتراض لليلة واحدة) زادت مستويات فقد الثقة وإدراك المخاطر إضافة إلى غياب التناسق المعلوماتي، ورفضت البنوك التي لديها فائض في السيولة اقراض البنوك التي تعاني من عجز في السيولة، كما كان سوق الأنتربنك غير قادر على توزيع السيولة بسلاسة فزادت البنوك احتفاظها بالسيولة والطلب عليها لأغراض احترازية.

وتعرف السيولة الزائدة على أنها جميع أنواع ودائع المصارف التجارية التي يحتفظ بها النظام المصرفي مطروحاً منها الحد الأدنى لمتطلبات الاحتياطي، فتجاوزت السيولة الفائضة في منطقة اليورو 1900

---

[٣٦] John,joice,rag,janak,rag,2020,"**steering interest rates amidst large structural surplus liquidity:a ltale of three central banks**",Indian economic review,pa(94-98).

مليار يورو أو 17% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018 بينما كانت عملياً 0 قبل سبتمبر 2008.

إن الاحتفاظ بمثل هذه السيولة أمر مكلف بالنظر إلى تطبيق أسعار فائدة سلبية على الودائع بما يقارب (0.4%-) على حيازة السيولة الزائدة، أي إن تكلفة السيولة الزائدة سنوياً تبلغ 7.6 مليار وبالتالي فله أثر سلبي على صافي هامش الفوائد للبنوك وبالنهاية على ربحية البنوك.[٣٧]

٦-١-٣- القروض المتعثرة:

من الحقائق المعروفة أن المؤسسات المصرفية ضرورية لتحيق النمو الاقتصادي لبلد ما، لأنها تساعد في تدفق التمويل مما يؤدي إلى زيادة فرص الاستثمار في القطاعات الإنتاجية لذلك فإن سلامة القطاع المصرفي عامل مهم لاستقرار النظام المالي كله، ويضمن الأداء الفعال والكفء للقطاع المصرفي بمرور الوقت تحقيق الاستقرار المالي لأي دولة ولا سيما البلدان التي تشكل نظامها المالي العمود الفقري للاقتصاد.

فيما يتعلق بالاقتصاديات المتقدمة فأن القطاع المصرفي هو أحد المصادر الرئيسية للتمويل فتلعب دوراً حيوياً في زيادة معدلات النمو الاقتصادي والاستقرار المالي.[٣٨]

---

[٣٧] إنظر إلى كل من:

1 Horst,maximilian,neyer,Ulrike,2019,**"the impact of quantitative easing on bank loan supply and monetary policy implementation in the euro area**",dusseldorf university press, no(325),pa(11-12).

2 Darvas,zsolt,pichler,david,2018,"**excess liquidity and bank lending risks in the euro area**",European parliament.

[٣٨] Alnabulsi,Khalil,kozarevlc,emira,hakimi.abdelaziz,2022"**assessing the determinants of non-performing loans under financial crisis and health crisis:evidence from the mena banks**",vol(10),issue(1),gogent economics&finance.

كما تلعب القروض دوراً مهما في عمليات البنوك وأن جودة محفظة القروض هي المحرك الأساسي لنتائج البنوك، وأسباب النجاح والفشل يعزى إلى التغيرات في جودة محفظة القروض وتعد نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي محفظة الائتمان هي المؤشر الأساسي لقياس جودة المحفظة.

ظهرت القروض المتعثرة في منطقة اليورو بعد الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون السيادية، حيث ارتفعت القروض المتعثرة إلى 958 مليار يورو في نهاية عام 2014 بينما انخفضت في السنوات اللاحقة إلى 688 مليار يورو في عام 2018 لكن لا يزال هذا المستوى أعلى بكثير مما كان عليه قبل الأزمة المالية العالمية.

كان السبب وراء زيادة القروض المتعثرة الركود الحاد مما حد من قدرة المقترضين على سداد قروضهم، كما لعبت سياسات البنوك ومراقبتها دور في زيادة هذه المعدلات لقدرتها المحدودة على تسوية القروض المتعثرة.

يمكن أن تؤثر النسب العالية للقروض المتعثرة في الميزانيات العمومية للبنوك سلباُ على سلامة العمل المصرفي وقدرته على إقراض الاقتصاد الحقيقي من خلال ثلاث قنوات رئيسية:

أولاً: تؤدي نسب القروض المتعثرة المرتفعة إلى خفض أرباح البنوك من خلال انخفاض دخل الفوائد وزيادة نفقات المرتبطة بمراقبتها وبالتالي زيادة تكاليف التمويل، فإن البنوك التي لديها قروض متعثرة مرتفعة اقل استعداداً لإقراض المؤسسات ذات الجودة الائتمانية المنخفضة.

ثانياً: تتميز القروض المتعثرة بدرجة أعلى من أوزان المخاطر مما يؤدي إلى زيادة احتياطيات رأس المال وتعزيزها، وبالتالي انكماش في عرض الائتمان.

ثالثاً وأخيراً إدارة القروض المتعثرة الكبيرة يمكن أن يؤدي إلى تحويل البنوك لتمويل بعيداً عن الأنشطة الأساسية والتمويل الأنشطة الأكثر ربحية.[٣٩]

[٣٩] تم كتابة الفقرة بالاعتماد على :

1 Huljak,Ivan,martin,reiner,moccero,diego,pancaro,cosimo,2020,"**do non-performing loans matter for bane leaning and the business cycle inearo area countriws"**,european central bank,pa(1-5).

2 Bischof,jannis,Rudolf,nicdas,schmuundt,Wilhelm,2022,"**how do non-performing loans evolve along the economic cycle?the role of macroeconomic conditions and legal efficiency**",European accounting&review,pa(1-4)

المبحث الثالث

الجمود في القطاع المصرفي السوري

(محدداته ومؤشرات قياسه)

١- تمهيد:

القطاع المصرفي هو أحد القطاعات الحيوية في الاقتصاد، حيث يلعب دور الوسيط بين وحدات الفائض ووحدات العجز، ويسهم في تمويل النشاطات الاقتصادية والتنمية، ولكن هذا الدور قد يتعرض للخطر عندما يحدث ما يسمى بالجمود المصرفي.

يعبر الجمود المصرفي عن حالة من عدم التوازن بين العرض والطلب على الخدمات المصرفية، مما يؤدي إلى تباطؤ أو توقف في تحويل الودائع إلى قروض، وبالتالي انخفاض في تمويل الاقتصاد.

يتناول هذا المبحث بدايةً مفهوم الجمود المصرفي ومؤشرات قياسه، وتعد عملية قياسه أحد جوانب قياس أداء المصارف.

كما يسلط هذا المبحث الضوء على العوامل المحتملة المساهمة في تشكل الجمود المصرفي في القطاع المصرفي السوري التقليدي الخاص والتي صنفت إلى أربع مستويات.

٢- تحديد أداء البنك وقياسه:

تلعب البنوك دوراً مهماً ونشطاً في الاقتصاد، من خلال توفير مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المختلفة، فتقوم بإدارة الموارد المالية وتوجيهها بين المدخرين والمقترضين، فمن الضروري فهم أساسياته من أجل ضمان الأداء الأمثل للقطاع المصرفي وبالتالي سنلقي نظرة على أهم تعريفات أداء البنوك ومؤشراته والمفاهيم المرتبطة به.

٢-١- الأداء المالي:

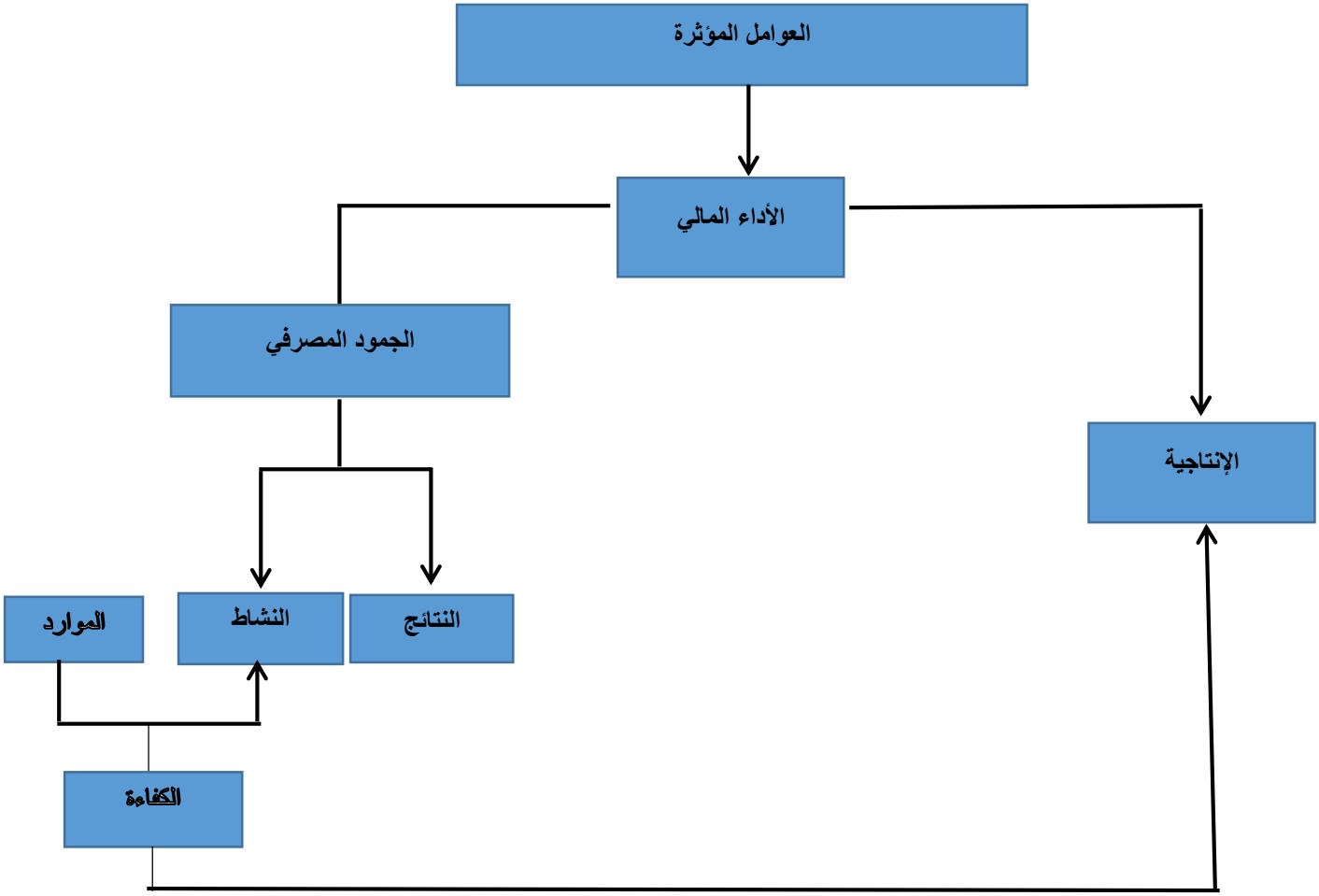
الأداء المالي للبنك أو الأداء المصرفي حدد هذا المفهوم وفقاً للبنك المركزي الأوروبي(ECB,2010) ويشير الأداء إلى القدرة على تحقيق ربحية مستدامة، وهو أمر ضروري للبنك للحفاظ على نشاطه المستمر وللمستثمرين للحصول على عوائد مفيدة وكما هو الحال فهو مهم بالنسبة للمشرفين لضمان إطار مالي مرن.

ويعرفه Guy Justin Moumbe على أنه الجانب الكمي للأداء في البنوك والمؤسسات، لأن الأداء المالي يستند على مستندات محاسبية، أي يعتمد على المعلومات المخرجة من القوائم المالية مثل قائمة المركز المالي.

ويرى كلير كرتيلي وروبرت هانسن بأن الأداء المالي هو القرارات الخاصة بالسياسات الداخلية التي ينتهجها المدير، كسياسة توزيع الأرباح، وسياسة توسيع رأس المال الإجمالي للبنك، وسياسة خفض البنك للنفقات الإدارية وغيرها من السياسات التي من شأنها أن تزيد أرباح البنك.

وعليه مما سبق فإن الأداء المالي للبنوك يمثل انعكاس الصورة الحقيقية للوضع المالي للبنك من خلال معرفة نقاط القوة والضعف ، ذلك بالاعتماد على آليات ومؤشرات ونماذج تستخدم القوائم المالية والمحاسبية التي يصدرها البنك، للوصول إلى الأهداف المرجوة للبنك.

يرتبط مفهوم الأداء بمفهومين وهما الربحية والجمود المصرفي، علاوة على ذلك يرتبط الأخير بعناصر مهمة كتالي:



الشكل رقم(١) علاقة الجمود المصرفي بمفهومي الإنتاجية والكفاءة: من إعداد الباحثة

بناءعلى مفهوم الجمود المصرفي في المبحث السابق وبناءاً على الشكل السابق يمكن تعريف **الجمودالمصرفي بأنه:**

خلل في النشاط الرئيسي المصارف المتمثل بالوساطة المالية، نتيجة لعدة عوامل مؤثرة سواء كانت داخلية أو خارجية، يؤدي إلى غياب تحقيق النتائج المرجوة أو المرغوبة.

❖ **الخصائص:**

١- خلل في النشاط الرئيسي للمصارف:

على الرغم من أن البنوك تقوم بعدد من الأنشطة، إلا أن نشاطها الرئيسي يتمثل بالوساطة المالية فهي تقوم بتلقي الأموال وتجميعها على شكل ودائع من وحدات الفائض ومن ثم إقراضها لمن يحتاجون لهذه الأموال.

٢- العوامل المحددة للجمود المصرفي:

يمكن أن يتأثر أداء البنوك التجارية بالعوامل الداخلية والعوامل الخارجية، بالنسبة للعوامل الداخلية فهي العوامل الخاصة بالبنك وهي خصائص المصرفية الفردية التي تؤثر على أداء البنك وتتأثر بشكل أساسي بالقرارات الداخلية لمجلس الإدارة، أما العوامل الخارجية فتنقسم إلى عوامل على مستوى القطاع المصرفي وعلى مستوى البيئة الكلية إضافة إلى العوامل على المستوى الدولي وهي خارج سيطرة المصارف وتؤثر على أداءها .[٤٠]

٣- ضعف قدرة المصارف على تحقيق النتائج المرغوبة:

للمصارف العديد من الغايات والأهداف التي تسعى لتحقيقها مثل تحقيق اعلى درجات الأمان وزيادة حصة المصرف من السوق المصرفية وزيادة حجم الموارد والاستخدامات إضافة إلى الإنتشار الجغرافي الواسع.

إلا أن تحقيق الربحية وتعظيمها أول الأهداف وأحد اهم الغايات الأساسية التي تسعى إليها المصارف التجارية الخاصة، إذ أن تحقيق مثل هذه الأرباح يمكنها من المحافظة على استمراريتها وبقائها وتدعيم مركزها المالي وزيادة حقوق الملكية وسيولتها، مما يزيد من مقدرتها على مواجهة المخاطر والالتزامات المختلفة.[٤١]

أما الغاية الثانية للمصارف التي لا تقل أهمية عن الربحية فهي السيولة والتي تعرف بأنها قدرة البنك على مقابلة التزاماته فوراً وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل وبسرعة وبدون خسارة في

---

[٤٠] بالاعتماد على المراجع التالية:

١ Hardy,Daniel,pazarbasioglu,1999,"**Determinants and leading indicators of banking crises;further evidence''**,article in IMF staff papers,pa(250).

[٤١] غفار،رفعت،عبدالله،ريم،حاجي رسول،فان سامان،٢٠٢١،"**قياس ربحية المصارف التجارية ومحدداتها**"،ص(٦٠٩)،جامعة السليمانية.

القيمة، وتستخدم هذه النقدية في تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم وتقديم الائتمان في شكل قروض وسلف.[٤٢]

أن هدفي الربحية والسيولة مفهومان اقتصاديان يعبران عن كفاءة الإدارة المصرفية وقدرتها على استثمار كل الإمكانيات المتاحة شريطة الاحتفاظ بالسيولة اللازمة لمواجهة الظروف والسحوبات الطارئة، والإدارة المصرفية الناجحة هي الإدارة القادرة على الموازنة بين الهدفين لتوظف الأموال واستثمارها وتحقيق الربحية من جهة والاحتفاظ بالسيولة اللازمة لمواجهة السحوبات من جهة أخرى. [٤٣]

وعلى ذلك يمكن القول فإن جمود المصرفي ما هو إلا محصلة تفاعل مكونات الأداء الكلي له، بما يتضمنه من نشاطات فنية ووظيفية و إدارية وما يؤثر فيها من متغيرات داخلية وخارجية.[٤٤]

أما مفهوم الكفاءة فيشير إلى وجود نشاط منجز وتشير الإنتاجية إلى كمية النشاط المنتج، وبالتالي فإن وجود مزيج مثالي من الكفاءة والإنتاجية سيساعد على تحسين المخرجات مع تقليل التكاليف الإجمالية[٤٥]،كما أن هناك إجماع على أن الإنتاجية اقترنت بفكرة كفاءة الأداء فإن الإنتاجية تهتم بمقارنة المخرجات بالمدخلات اللازمة لتحقيق قدر محدد من المخرجات باستخدام أقل قدر من المدخلات.

وبالتالي فأن الإنتاجية تتكون من مفهومين أساسين وهما الكفاءة والفاعلية، فإن لم تحقق المصارف الأخير منها تقع في حالة من الجمود لعدم تحقيق المصرف للأهداف المرسومة له.

---

[٤٢] كنعان،علي،٢٠١٥،"**إدارة المصارف والسياسات المصرفية**"،ص(٢٨-٣٠)،جامعة دمشق.

[٤٣] كنعان،علي،٢٠١١،"**النقود والصيرفة والسياسة النقدية**"،ص(١٦٦)،جامعة دمشق.

[٤٤] العاني،شاكر،١٩٩٨،"**العلاقة بين خصائص البيئة وكل من الهيكل التنظيمي ونمط القيادة وأثرها على فاعلية المنظمة**"،أطروحة دكتوراة في إدارة الأعمال'كلية الاقتصاد والتجارة،جامعة بغداد،ص(٥٧).

[٤٥] Tomuleasa,loana,2019,"**performance and soundness of european banking systems**",universitatea alexandru loan guza,pa(16).

ومن جهة أخرى يمكن للجمود المصرفي أن يؤثر على السلامة المصرفية من خلال زيادة المخاطر في النظام المصرفي فإذا توقفت البنوك عن منح القروض قد يؤدي ذلك إلى تزايد معدلات الإفلاس والتأخر عن السداد مما يزيد من مخاطر القروض غير المنتجة والخسائر المالية للبنوك.

٣- النسب المالية كمؤشرات لقياس الأداء المالي للبنوك:

من أجل تقييم المركز المالي للبنك وفهم أهمية هذا البنك من الضروري استخدام التحليل المالي، ويقدم لمحة سريعة عن صحة المؤسسة المصرفية وسلامتها، ويعطي فهماً لكيفية إدارة الكيان لنشاطه، إن هذه المعلومات مفيدة للمساهمين والمنظمين والمستثمرين والعملاء وأيضاً عامة الناس.

يعتمد قياس الجمود المصرفي بشكل أساسي على نسب الربحية حيث يمكن من خلالها معرفة مدى ضعف قدرة البنوك على تحقيق غايتها المرغوبة، إضافة إلى عديد من المؤشرات المستخدمة لقياس أداء البنك.

سنلقي لمحة سريعة على أهم النسب المالية التي ستساعدنا على دراسة حالة الجمود في القطاع المصرفي التقليدي الخاص في سورية حيث تم تحديد هذه المؤشرات بناءاً على الدراسات السابقة و العوامل المحددة للجمود المصرفي الخاصة بالقطاع المصرفي والحالة الاقتصادية في سورية .

وقمنا بتصنيفها **كالتالي:**

٣-١- نسب الربحية:

٣-١-١- العائد على حقوق الملكية:

وهو مؤشر ربحية مهم ويمثل معدل الربح الصافي الذي يجنيه المساهمون من استثمار أموالهم في المصرف، أي هو مردود مخاطرتهم في توظيف أموالهم في المصارف.

ويعطى بالصيغة:

$$\mathbf{ROE}=\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}}$$

وكلما ارتفعت هذه النسبة دل على كفاءة المصرف في توظيف أموالهم، وفعالية المصرف في استخدام رأس مال المستثمرين.[٤٦]

وسنقوم بحساب نسبة نمو مؤشر العائد على حقوق الملكية مؤشراً فرعياً لقياس الجمود المصرفي ، حيث تحدد لنا هذه النسبة مدى قدرة البنوك على تحقيق أرباح متزايدة على رأس المال المستثمر فيه بمرور الوقت، وتعكس بذلك القدرة على تحقيق أرباح إضافية دون الحاجة إلى زيادة رأس المال.

إذا كانت النسبة مرتفعة فإنه يشير إلى أن البنك قادر على تحقيق أرباح متزايدة وزيادة عائداته دون الحاجة إلى زيادة استثماراته بشكل كبير، وهذا يعد إشارة إيجابية لقوة البنك واستقراره وعدم وقوعه بحالة من الجمود لتحقيقه أحد أهم هدف يرنو إليه، أما إذا كانت النسبة منخفضة فقد يشير ذلك إلى أن البنك يعاني من الجمود المصرفي وأن عملياته التشغيلية لا تكفي لتحقيق مستويات مرغوبة من الأرباح.

٣-١-٢- <u>نسبة معدل الفائدة:</u>

وتعطى بالصيغة

=الفوائد المدينة / الفوائد الدائنة

أن ارتفاع هذه النسبة ارتفاعاً كبيراً يعني ارتفاعاً في تكلفة اقتراض الأموال من المصارف مما يقلل من الطلب على القروض ويدل بذلك على وجود جمود في المصارف، كما أن انخفاض هذه النسبة أيضاً يعني أن المصارف لا تستطيع تحقيق الأرباح المرجوة.[٤٧]

---

[٤٦] Tomuleasa,loana,2019,"**<u>performance and soundness of european banking systems</u>**",universitatea alexandru loan guza,pa(29).

[٤٧] Hasan,khrawishm,2011,"**<u>determinants of commercial banks performance for Jordan</u>**,"international research journal of finance and economics.pa(19).

٣-٢- نسب المخاطر:

٣-٢-١- كفاية رأس المال(هامش الأمان):

وتعطى بالصيغة =حقوق الملكية/ الأصول الخطرة×١٠٠

وتقيس هذه النسبة مدى حماية التي تقدمها حقوق الملكية لمواجهة الخسائر الرأسمالية التي يتعرض لها البنك في محفظة الأوراق المالية وذلك عند انخفاض قيمتها السوقية، أو إذا تعثرت بعض قروضه.[٤٨]

٣-٢-٢- نسبة القروض المتعثرة:

وتعطى بالصيغة القروض غير العاملة/إجمالي التسهيلات الائتمانية

تمثل القروض المتعثرة مؤشراً لأصول البنك التي يمكن أن تولد خسائر مالية وإن ارتفاع هذه النسبة يؤثر على أداء البنك وكذلك على الاقتصاد ككل على المدى البعيد ويرجع ذلك إلى احتمال قصور البنك في تقديم التسهيلات الائتمانية لمقترضين آخرين.[٤٩]

---

[٤٨] كنعان،علي،"**إدارة المصارف والسياسات المصرفية**"،مرجع سابق ص(٤٥٥).
[٤٩] لطفي،سمية،٢٠١٧،"**انعكاسات تعثر القروض على أداء البنوك وعلى النشاط الاقتصادي**"،صندوق النقد العربي،ص(١٤).

٣-٣- نسب السيولة:

عُرفت السيولة من قبل الدكتور علي كنعان على أنها "المبالغ التي تحتفظ بها المصارف على شكل نقود سائلة لمواجهة السحوبات السريعة والطارئة في الظروف غير العادية، تهدف تجنب البنك مخاطر الإفلاس وتحقيق التوازن والاستقرار المصرفي".

النسبة	الدلالة
$L_1 = \frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$	تقيس هذه النسبة حصة القروض من إجمالي الأصول، كلما ازدادت هذه النسبة انخفضت السيولة لدى المصارف.
$L_2 = \frac{\text{نمو القروض}}{\text{نمو الودائع}} \times 100$	يقيس هذا المؤشر نسبة نمو القروض إلى نمو الودائع بمختلف أنواعها، توضح هذه النسبة فيما إذا كانت القروض تزيد بسرعة أكبر مما تزيد به الودائع أو العكس.

الجدول رقم(٣) :من إعداد الباحثة[٥٠]

يجب على كل المصارف الحفاظ على مستوى سيولة ملائم يمكنه من تعظيم الربحية من جهة، ومواجهة أي طلبات سحب حتى لو كانت مفاجئة، فالاحتفاظ بأصول عالية السيولة سيخفض من مخاطر السيولة ولكن في المقابل سيخفض من ربحية البنك، كما أن احتفاظ البنك بمستوى عالٍ من الأصول التي تدر ربحاً سيجعل دخله غير كافٍ لتغطية نفقاته والتزاماته الدورية وغير الدورية.[٥١]

---

[٥٠] أنظر كل من المراجع التالي

1- Ferrouhi,el Mehdi,2014,"**bank liquidity and financial performance:Evidence from Moroccan banking industry**",business thery and practice,pa(353).

2- vodova,pavla,2013,"**liquidity ratios of polish commercial banks**",European financial and accounting journal,vol(8),iss(3-4),pa(26-27).

3-janakiraman,bm,2018,"**impact of casa deposit growth on the profitability banks-study of syndicate bank**",Asian journal of mangment,vol(9),iss(2).

[٥١] القرعان،فادي،كتلو،حسن،طه،لارا، ٢٠١٤،"**إدارة السيولة في المصارف الإسلامية(دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية في سورية)**"،مجلة جامعة تشرين والدراسات العلمية-سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية،المجلد(٣٦)،العدد(٤)،ص(٢٩٨).

٣-٤- نسب الكفاءة:

على الرغم من أن نسب الربحية هي أكثر المؤشرات المناسبة التي يمكن استخدامها لتقييم أداء مديري البنوك وكفاءتهم في الأعمال المصرفية[٥٢]، إلا أن البنوك متعددة المدخلات والمخرجات فإن البنك مزيج من أداء الموظفين و رأس المال والإدارة، وبالتالي هناك علاقة قوية بين الأداء وعوامل الإنتاج الثلاثة، وبالتالي فإن الإنتاجية العالية للموظفين تزيد من كفاءة استخدام رأس المال، والإدارة الفعالة ستؤدي إلى تحسن في الأداء من حيث الموظفين ورأس المال.[٥٣]

كما يرى عديد من الاقتصاديين أن الموظفين هم أصول قيمة، ومساهمون رئيسيون في رفع مستوى كفاءة البنك وتوليد الأرباح والإيرادات وبالتالي تحقيق النجاح للبنك، وأن انخفاض كفاءتهم تؤدي إلى تدهور جودة الأصول.[٥٤]

ولقياس كفاءة الموظفين نستخدم النسبة التالية:[٥٥]

= نفقات الموظفين/ المصروفات من غير الفائدة

---

[٥٢] Brindadevi.v,2013,**"a study on profitability analysis of private sector banks in india**",josr journal of business and management,vol(13),iss(4).

[٥٣] Charkrabarty,k c,2013, **"productivity trends in indian banking in the post reform period-experienceissus and future challenges**",specil address at the FIBAC.

[٥٤] أنظر كل من المراجع التالية:

1 – J.B, barney,1991,**"firm resources and sustained competitive advantage**",journal of management,vol(17),iss(1).

2 – Collins,j,porras,j,1994,"**built to last:successful habits of visionary companies**",new york:harper business.

3 – sultan,mohd,2008,**"Islamic banking:trend,development and challenges"**,publications sdn bhd kuala lumpur Malaysia.

[٥٥] انظر كل من:

1 – SULAIMAN ALALI,MUSAED,2020,"**staff efficiency effects on financial performance: a case study on Kuwaiti banks**",international journal of business and applied social science,pa(60).

2 – yanikkaya,halit,ugur pabuccu,Yasar,2017,"**causes and soulutions for the stagnation of Islamic banking in turkey**",international journal of Islamic finance,vol(4),iss(1),pa(55).

٣-٥- التركز المصرفي:

يمكن قياسه بالصيغة:[٥٦]

نسبة الحصة السوقية= التسهيلات الائتمانية للبنك لمدة معينة/مجموع التسهيلات الائتمانية لجميع البنوك خلال المدة ذاتها.

٣-٦- حجم البنك:

ويحسب من خلال الصيغة التالية:

حجم البنك= (إجمالي الأصول) Ln

٣-٧- الانتشار:

ويعطى بالصيغة التالية:

=إجمالي الأصول للبنك لفترة معينة/ مجموع إجمالي الأصول لجميع البنوك خلال الفترة ذاتها

وكلما ازدادت إجمالي الأصول ازداد توسع المصرف وانتشاره.

٤- العوامل المحددة للجمود المصرفي في سورية:

٤-١- <u>العوامل الخاصة بالبنك:</u>

٤-١-١- <u>كفاية رأس المال:</u>

رأس المال في المصارف هو أحد العوامل المحددة للجمود في البنك،التي تؤثر على أدائه وعلى مستوى ربحيته، وهو مبلغ من الأموال الخاصة المتاحة لدعم أعمال البنك ويكون بمثابة احتياطي في حال حدوث أي حدث

---

[٥٦] ناصر الدين، زينا،٢٠١٥،**"<u>واقع التنافسية في المصارف السورية</u>"**،رسالة ماجستير في الاقتصاد والتخطيط كلية الاقتصاد،جامعة تشرين، ص(٦٧).

معاكس[٥٧]، ذلك لأن الودائع هي الأكثر هشاشة وعرضة للتهديدات، علاوة على ذلك فإن زيادة رأس مال المصرف يقلل من احتمالية حدوث أزمة[٥٨]، ويحكم على كفاية رأس مال المصرف من خلال نسبة CAR التي توضح القوة الداخلية للبنك في تحمل الخسائر في أثناء حدوث أزمة ويتناسب طرداً مع قدرة المصرف في الصمود، كما أنه له تأثير مباشر على ربحية البنك من خلال قدرة المصرف على التوسع في الاستثمارات محفوفة المخاطر ذات العائد المرتفع.[٥٩]

يوضح مفهوم كفاية رأس المال العلاقة بين رأس مال البنك والمخاطر المحيطة به، وتعد نسبة كفاية رأس المال أداة مهمة لقياس ملاءة البنك، وتعرف درجة الملاءة في البنك بأنها احتمال تعثر البنك فكلما انخفضت احتمال تعثر البنك ارتفعت درجة ملاءة البنك.[٦٠]

وتعرف كفاية رأس المال: قيمة رأس المال المحتفظ به مؤقتاً والمطلوب لمواجهة المخاطر المحتملة، كما أنها نوع من المعايير التي تقيس مدى التوافق بين رأس المال الفعلي مع متطلبات الحد الأدنى من رأس المال خلال فترة زمنية محددة، كما أنها تشير إلى امتلاك المصرف رأس مال معين لحمايته من المخاطر التي قد يفقد بها العملاء ودائعهم نتيجة للخسائر التجارية التي قد يتعرض لها المصرف.[٦١]

وفي هذا السياق اقرت لجنة بازل الدولية عام 1988 ما يعرف بمعيار بازل ١ الذي وضع معايير عملية وتطبيقية لقياس ملاءة كل مصرف وسلامته المصرفية معتمدا في ذلك على تحديد حجم رأس المال ومقارنته بحجم الأصول المرجحة بأوزان المخاطر الائتمانية و مخاطر السوق داخل الميزانية وخارجها فلا تقل عن (8%) وحُدّثت بصدور معايير بازل ٢ عام 2004 نتيجة لظهور مخاطر جديدة واجهت نشاط المصارف خلال تلك الفترة حيث اخذت

---

[٥٧] Athanasoglou,Panayiotis&Brissimis,Sophocles&Delis,matthaios,2005,"**Bank-specific,industry-specific and macroeconomic determinants of bank profitability**",bank of Greece,no(25),pa(3-4).

[٥٨] Diamond,douglas&Rajan,raghuram,2002,**"A theory of bank capital**",the journal of finance,vol(55),iss(6),pa(12-23).

[٥٩] Sangmi,mohi-ud-din,2010,"**analyzing financial performance of commercial banks in india:application of CAMEL model**",Pakistan journal of commerce social sciences,vol(4),no(1).

[٦٠] يحيى،شريف،٢٠١٧،**"تطبيق نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك المصرية في ضوء المعايير والاتفاقيات الدولية"**،المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية،العدد٢،مجلد٨،ص(٥٩٨).

[٦١] حوراني،أكرم،اليونس،رامي٢٠١٧،**"أثر كفاية رأس المال والسيولة في المصارف الإسلامية"**،مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية-سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية،مجلد ٣٩،العدد١،ص(٤٥٢).

بالحسبان المخاطر التشغيلية إضافة الى كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومن ثم صدرت معايير بازل ٣ اخذة بعين الاعتبار المخاطر المرتبطة بالأزمة المالية العالمية حول كفاية رؤوس الأموال واهمية تعزيز السيولة النقدية في البنوك.[٦٢]

اما في سورية فقد اقر مجلس النقد والتسليف عام 2007 القرار رقم 253 الذي طلب بموجبه من المصارف العاملة في سورية تطبيق التعليمات الخاصة بنسبة كفاية الأموال وذلك وفق تعليمات مقررات لجنة بازل الدولية ١ و٢ وتحسب النسبة من خلال قسمة صافي الأموال الخاصة المتمثلة برأس المال الأساسي والمساند الى الموجودات داخل الميزانية وخارجها المرجحة بأوزان محددة لكل من مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل ، ويجب ان لا تتدنى نسبة الملاءة في أي وقت عن (8%) التي تحتسب على أساس الميزانيات المجمعة الإدارة العامة والفروع في سورية والخارج والمؤسسات التابعة لها وتحتسب مرتين في العام في نهاية شهري حزيران وكانون الأول.[٦٣]

وبالتالي فمن الضروري قياس متانة رأس المال المصرفي لمعرفة مدى قدرته على الاستمرار في عمله وتنفيذ مهامه، لأنه أحد المبادئ الرئيسية لإدارة المخاطر المصرفية بهف تحديد الملاءة المصرفية وضمان استمراريتها.[٦٤]

٤-١-٢- جودة الأصول:

إن الأصول هي أحد أهم الركائز الأساسية لاستقرار البنك ويعتمد في ذلك على مدى جودتها وإدارتها إدارة سليمة[٦٥]، ومصطلح جودة الأصول يشير إلى المخاطر الكلية المرتبطة بالأصول المختلفة التي يمتلكها البنك، وتقوم البنوك بتحديد حجم أصولها التي من الممكن أن تتعرض لمخاطر مالية ومن ثم تحديد المخصصات اللازمة لمعالجة الخسائر المحتملة الواجب تحملها[٦٦]، وبالتالي يمكن القول بأن جودة الأصول

---

[٦٢] Agyapong atuahene,Sampson,&yusheng,kong,&bentum-michah,Geoffrey&konadu aboagye,Abigail,2021,"**impact of capital adequacy on banks performance:considering the basel international regulatory framework for banks**"Etikonomi,vol(20),na(1),pa(46-48).

[٦٣] قرار مجلس النقد والتسليف رقم(253)تاريخ 24-7-2007. سورية:دمشق.

[٦٤] بوعيشاوي،يوسف،عليش،فطيمة،٢٠١٩،"**إدارة المخاطر المصرفية وفقاً لمتطلبات بازل٣،٢،١**"،مجلة دراسات اقتصادية،201(1)،ص(٧٦).

[٦٥] Ombaba,m,2013,"**assessing the factors contributing to Non-performance loans in Kenyan banks**",European journal of business and management,vol5),no(32),pa(155-163).

[٦٦] Adeolu,abata matthew,2014," **asset quality and bank performance:A study of commercial banks in Nigeria**",Research journal finance and accouting,vol(5),no(18).

المتدنية هي السبب الرئيسي لمعظم حالات فشل البنوك و تؤدي الإدارة غير الجيدة للأصول إلى هدر مبالغ كبيرة، مما يؤثر على الربحية المسببة للسيولة وكذلك إضعاف رأس مال البنك مما يؤدي إلى تدني نوعية الأصول وبالنهاية ينعكس سلباً على قيمة البنك.[٦٧]

تنبع أهمية تصنيف نوعية الأصول من أنها تعكس حجم المخاطر المالية والتشغيلية المتعلقة بالإقراض ومحفظة الاستثمارات والنشاطات خارج الميزانية[٦٨]، وبالتالي فإن نوعية الأصول التي يمتلكها البنك تقيس قوته وترتبط مباشرة بكفاية رأس المال لأنه في معظم الأوقات تحدد المخاطرة من خلال انخفاض قيمة الأصول.[٦٩]

إن اكثر الأصول أهمية لدى البنوك هي محفظة القروض واكبر خطر يواجه البنوك هو خطر خسائر القروض الناتجة عن التأخر في السداد، لذلك يسلط الضوء على مؤشر القروض المتعثرة التي تعد وكيلاً لقياس جودة الأصول، وبالتالي فإن حيازة المصرف على جودة أصول جيدة يعد مؤشراً جيداً على زيادة الدخل، وتقييم أفضل لكل من السيولة والإدارة ورأس المال[٧٠]، في حين أن ارتفاع نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول مرتبطة بضعف أداء البنك. [٧١]

٤-١-٣- كفاءة الإدارة:

إن البنوك التي تدار إدارة سيئة تشكل أحد أكبر التهديدات لسلامة الخدمات المصرفية واستقرارها ، لذلك تعد كفاءة الإدارة مفتاح الأداء لأي منظمة وهي مكون أساسي لنجاح البنك في تحقيق أهدافه من خلال تفاعل عديد

---

[٦٧] Babeji,A,2013,"**consolidation and assets quality of banks in Nigeria**",international journal of business and management invention,vol(2),no(2).

[٦٨] دهيوب،محمد،٢٠١١،"**نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات(CAMELS) في ظل المخاطر**"،المجلة العراقية للعلوم الإدارية،العدد(٤٥)،المجلد(١١)،ص(٢٦٩).

[٦٩] العشماوي،محمد&أحمد،محمد&كاشف،سارة،٢٠٢٢،"**دور مؤشرات CAMELS في تقييم الأداء المصرفي(دراسة حالة على البنك الأهلي المصري)**"،المجلة العلمية للبحوث التجارية،العدد(١)،ص(٣٦٥).

[٧٠] خيزران،زينة،٢٠٢٢،"**أثر الأزمة السورية في أداء المصارف السورة الخاصة باستخدام نموذج CAMELS**"،مجلة جامعة البعث،المجلد(٤٤)،العدد(٧)،ص(٧٢).

[٧١] Wanjohi,Joel githinji,2013,"**the effect financial risk manegemant on the fincial performance of commercial banks in Kenya**",school of business,university of Nairobi.

من العوامل المتعلقة بالمهام والمسؤوليات المنوطة بالإدارة،[٧٢] وذلك بدراسة مجموعة من الجوانب التي تمثل في مدى التزام إدارة البنك بالقوانين والتعليمات المنظمة للعمل البنكي، ومدى فاعليتها في التعامل مع التطورات والتغيرات في البيئة المصرفية، ومدى قدرتها على التخطيط والمرونة في التكيف مع هذه التغيرات[٧٣]، وكذا الأمر في إدارة المخاطر الملازمة للعمل المصرفي لأن المحافظة على النظام المصرفي مسؤولية بين العديد من الجهات الرئيسة الذين يديرون أبعاد مختلفة من المخاطر المالية والتشغيلية ويطلق على ذلك شراكة المخاطر، ومن هذه الجهات إدارة البنك فيقوم مجلس الإدارة بوضع استراتيجيات مختلفة وتعيين الموظفين بما في ذلك الإدارة العليا، إضافة إلى وضع سياسات التشغيل، كما يقع على عاتق الإدارة التنفيذية تطبيق هذه السياسات، فيما يجب أن يتمتعوا بالخبرة والقدرة على المنافسة ولديهم دراية كافية في إدارة المخاطر المصرفية.[٧٤]

وفي إطار ذلك يتعين على البنوك الالتزام بمبادئ وقواعد الحوكمة بهدف ترشيد عملها وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالقوانين والنظم السائدة وبما يحقق مصالح المودعين.

وبالتالي يضمن الأداء الجيد لفريق الإدارة ومجلس الإدارة ضمان التشغيل الآمن والفعال وبالتالي تقديم خدمات بجودة عالية وتكلفة منخفضة وهذه هي العوامل المحددة التي تحقق للمصرف الميزة التنافسية التي تعد هدفاً استراتيجياً وذلك لأن الأداء الجيد يرتبط بالميزة التنافسية للمصرف إذ أن تحقيقها يولد ضمنياً أداء أعلى.[٧٥]

وعليه يمكن تقييم قدرة الإدارة وكفاءتها بالنظر إلى مستوى وجودة إدارة أنشطة البنك، وقدرة مجلس الإدارة والإدارة كل حسب اختصاصه على التخطيط والتعامل مع المخاطر التي قد تنشأ عن التغييرات في ظروف العمل أو تقديم أنشطة وخدمات جديدة، ومدى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية للتعامل مع كافة المخاطر، ودقة توقيت وحسن فعالية

---

[٧٢] Rahman,Zahidur&Islam,shohidul,2018,"**use of CAMEL rating framework:Acompartive performance evaluation of selected bangladeshi private commercial banks**",international journal of economics and finance,vol(10),no(1),pa(124).

[٧٣] آسية،كرومي،٢٠٢٢،"**تقييم أداء البنوك التجارية باستعمال نموذج CAMELS دراسة تطبيقية على المؤسسة المصرفية العربية خلال ٢٠١٠-٢٠١٩**"،مخبر الدراسات الاقتصادية والتنمية،المجلد(٨)،العدد(١)،ص(١٧٣-١٧٤).

[٧٤] البجيرمي،شادي،٢٠١١،"**دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر**"،جامعة دمشق،كلية الاقتصاد،رسالة ماجستير في المحاسبة،ص(٣٨).

[٧٥] بشير،زناقي،٢٠١٩،"**الحوكمة ودورها في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك**"،مجلة التكامل الاقتصادي،المجلد(٧)،العدد(١)،ص(٣٣-٣٤).

نظم المعلومات وأنظمة التحكم في المخاطر إضافة إلى الخبرات مع توصيات المراجعين والجهات الرقابية ومدى معقولية سياسات الحوافز وتجنب العمل الفردي، ومدى التزام ورغبة الإدارة في الاهتمام بالقوانين وخدمة المجتمع.[٧٦]

وبالتالي فإن معظم المؤشرات التي تقيس أداء الإدارة هي نوعية، إلا أنه يمكن قياسها بواسطة بعض المؤشرات الكمية مثل معدل الإنفاق، التوسع في عدد الفروع، نسبة النفقات العامة إلى إجمالي الأصول، إضافة إلى نسبة النفقات التشغيلية إلى إجمالي الأصول.[٧٧]

٤-١-٤- السيولة:

تعد السيولة في المصارف من أهم الوقاية من مخاطر الإفلاس من خلال قدرتها على مواجهة الالتزامات التي تتميز بالدفع الفوري، وتعرف السيولة المصرفية على أنها قدرة المصارف على الوفاء بسحوبات المودعين وتلبية احتياجات المقترضين في الوقت المناسب دون الاضطرار إلى بيع الأوراق المالية أو تسييل الأصول بخسائر كبيرة أو الاقتراض بفائدة مرتفعة.[٧٨]

ويعد الاحتفاظ بسيولة كافية أمراً بالغ الأهمية لحماية المصرف من مخاطر السيولة وضمان الاستقرار المالي[٧٩]، إلا أن السيولة الزائدة تزيد من ميل المصرفيين إلى المخاطرة حيث تشجعهم نحو توظيف الودائع بإقراض واستثمارات ذات القيمة الإضافية المتقلبة ومع معايير اقراض متساهلة قد يؤدي إلى القروض المعدومة.[٨٠]

تتشكل السيولة الفائضة عندما يحتفظ البنك بالنقد والاحتياطات السائلة الأخرى اكثر من المتطلبات التنظيمية والالتزامات قصيرة الأجل، وقد تحتفظ البنوك السيولة الفائضة لأسباب احترازية(طوعية)، أو لأسباب غير

---

[٧٦] Abbas,ali abdulhassan,2019,**"Use of CAMELS standard in the assessment of Iraqi commercial banks**",international journal of multicultural and multirelireligous understanding,pa(27-28).

[٧٧] حمزة،مقاتل&مريم،يونيهي،٢٠٢١،"**تقييم أداء البنوك الإسلامية مقارنة بإداء البنوك التقليدية باستخدام نموذج** CAMELS"،مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية،المجلد(٦)،العدد(١)،ص(١٨٩).

[٧٨] الغصين،راغب&نشواني،محمد،٢٠١٤،"**تقويم الأداء المالي للمصارف الإسلامية والتقليدية الأردنية:باستخدام مؤشرات نموذج Camel**"مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية-سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية،مجلد(٣٦)،العدد(١)،ص(٣٥١).

[٧٩] W.Diamond,douglas&Dybvig,philip,1983,"**bank runs,deposit insurance and liquidity**",journal of political economy,vol(91),non(3).

[٨٠] Kato,ryo&tsuruga,takayuki,2016,"**the safer,the riskier:A model of financial instability and bank leverage**"meconomic modeling,vol(52),pa(71-77).

احترازية(غير طوعية)، فإن الدوافع الاحترازية تكون تدبيراً وقائياً في مواجهة سحب الودائع المفاجئ خاصة عندما يكون السوق بين البنوك غير فعال، إضافة لضعف فاعلية وأداء الأسواق المالية، كما تعد كحماية من مخاطر السوق والسيولة حيث تفضل السيولة على ربحيتها.[٨١]

أما بالنسبة للاحتفاظ بالسيولة لا إرادياً فيعود أيضاً إلى عدد من الأسباب منها تخفيضات في متطلبات الاحتياطي الإلزامي، ضعف سياسات الاقتصاد الكلي، التدخل الحكومي، أو قد يعود ذلك إلى عدم فعالية المصارف بتخصيص هذه الودائع بسبب قدرتها التشغيلية المحدودة، أو قد يكون السبب ضعف الطلب على الائتمان بسبب ضعف النشاط الاقتصادي،كما أن ارتفاع نسبة القروض المتعثرة قد تعمل على دفع البنوك لتخفيض عرض الائتماني وبالتالي تراكم السيولة.[٨٢]

٤-١-٥- **الربحية:**

تُعد الربحية العامل الموجه لأداء القطاع المصرفي والهدف الرئيسي له، وهي عبارة عن العلاقة بين الأرباح المحققة من قبل المصرف والاستثمارات التي أسهمت في تحقيق هذه الأرباح.[٨٣]

ويكون للربحية المنخفضة في البنوك عديد من الآثار السلبية، سواء بالنسبة للبنوك نفسها أو للاقتصاد الأوسع، بعض هذه التأثيرات تشمل:[٨٤]

---

[٨١] Ahmad,sadia,2022,"**is excess of everything bad?ramifications of excess liquidity on bank stability:evidence from the dual banking system**",borsa Istanbul reviw.

[٨٢] Aikaeli,jehoveaness,2006**,"Determinants of excess liquidity in Tanzanian commericial banks**"university of der es salaam,department of economics,pa(2-4).

[٨٣] قروض،عيسى،&فضيلي،سمية،&عز الدين،عبد الرؤوف،٢٠٢١،**"تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية-دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية"**،مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية،مجلد(١٤)،العدد(١)،ص(٣٩).

[٨٤] أنظر كل من:

١- Huljakml&simurinamn.2019,"**the relationship between bank profitability and risk in the Croatian banking sector**",financial theory and practice,vol(43),no(3)mpa(277-300).

٢- Koetter,m,&poghosyan,t.,2009**,"the implications of latent technology regimes for competition and efficiency in banking**",journal of banking &finance,vol(33),no(11).

٣- Yang,h,&liangmQ,2019,"**financial stability and bank profitability:Evidence from chinas commercial bank**",Emerging markets finance and trade,vol(55),no(8).

٤- Demirguc-kunt,A,&Huizinga,h.,1999"**determinanants of commercial bank interest margins and profitability:some international evidence**",the world bank economic reviw,vol(13),no(2),pa(379-408).

- الإقراض المنخفض: الربحية المنخفضة قد تؤدي إلى انخفاض الإقراض من قبل البنوك، وقد تصبح البنوك أكثر حذراً بشأن إقراض الشركات والأفراد، مما قد يؤدي إلى إنخفاض في توافر الائتمان وتباطؤ النمو الاقتصادي.
- زيادة المخاطر : قد تتعرض البنوك لمزيد من المخاطر في محاولة لتعزيز ربحيتها، على سبيل المثال قد يقرضون المقترضين ذات المخاطر العالية أو يستثمرون في الأصول ذات المخاطر العالية، هذا قد يؤدي إلى زيادة احتمالية التخلف عن السداد وفقد الأستقرار المالي.
- انخفاض الاستثمار: قد تؤدي الربحية المنخفضة إلى تقليل حجم الاستثمار الذي يمكن البنوك القيام به في التكنلوجيا الجديدة والبنية التحتية والموظفين، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تدهور جودة الخدمات المصرفية وفقدان القدرة التنافسية.
- انخفاض القدرة على جذب رأس المال(انخفاض ثقة المستثمرين): إذا كان البنك غير مربح باستمرار، فقد يواجه صعوبة في جذب رأس المال من المستثمرين وبالتالي يحد من قدرة البنوك على تنمية أعمالها وتقديم خدمات جديدة للعملاء.
- رسوم أعلى للعملاء: للتعويض عن إنخفاض الأرباح، قد ترفع البنوك الرسوم على الخدمات، مثل استخدام أجهزة الصراف الآلي ويشكل هذا عبئاً إضافياً على العملاء.
- تخفيض عدد الموظفين: في محاولة لتخفيض التكاليف وتحسين الربحية، قد تقوم البنوك بتسريح الموظفين، مما قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة وضعف الاقتصاد عامة.
- انخفاض معنويات الموظفين: يمكن أن يؤدي انخفاض الربحية إلى تجميد الرواتب وتقليل المزايا، مما يؤثر سلباً على معنويات الموظفين وتحفيزهم.

بشكل عام، يمكن أن يكون للربحية المنخفضة آثار سلبية كبيرة على البنوك وموظفيها وعملائها والاقتصاد عامة، فمن المهم أن تحافظ البنوك على مستوى جيد من الربحية من أجل استدامتها على المدى الطويل والمساهمة في النمو الاقتصادي والموازنة بين هدفي الربحية والسيولة ، و تؤدي السيولة الفائضة إلى آثار سلبية على الربحية في

البنوك ومن هذه الآثار توليد عوائد أقل على الاستثمار، كما يمكن أن تؤدي إلى التضخم مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف ويقلل من الربحية، كما قد تؤدي إلى فقاعات في الأصول، وبالتالي يعتمد تأثير السيولة الفائضة على الربحية في اقتصاد ما على مجموعة من العوامل بما في ذلك مستوى النشاط الاقتصادي وقوة النظام المالي، وإجراءات البنك المركزي والحكومة وتتطلب إدارة دقيقة لضمان أن لا تؤدي إلى زعزعة الاستقرار.[٨٥]

٤-١-٦- حجم البنك:

يمكن أن يكون لحجم البنك تأثير على فعاليته فيوفر البنك الكبير عديداً من المزايا، فيمكن للبنك الكبير من تقديم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات للعملاء والاستفادة من وفورات الحجم من خلال توزيع التكاليف الثابتة على عدد أكبر من العملاء، مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف لكل عميل، كما يحظى البنك بتقدير أكبر للعلامة التجارية من البنك الأصغر الذي يمكنه من جذب عملاء أكثر وخلق الشعور بالثقة ، علاوة على ذلك يتمتع البنك بإمكانية أكبر للوصول إلى الموارد من تكنلوجيا ورأس المال البشري التي تساعده على الابتكار والحفاظ على قدرته التنافسية، ومن مزايا البنوك الكبيرة يمكن من إدارة المخاطر إدارة أفضل نتيجة لذلك يمكن أن تكون البنوك الكبيرة أكثر كفاءة وفعالية في تلبية احتياجات عملائها.

من ناحية أخرى قد تواجه البنوك الكبيرة بعض العيوب، فقد تكون أكثر بيروقراطية ويصعب عليها الاستجابة بسرعة للتغيرات في السوق أو التكيف مع اللوائح الجديدة ، كما قد تكون أكثر تعقيداً وبالتالي يجب تحديد المخاطر وإدارتها إدارة فعالة وتكون أكثر عرضة للمخاطر النظامية والتي يمكن أن يكون له عواقب سلبية على الاقتصاد في البلد.

---

[٨٥] أنظر كل من:

١- Gocer,hakan&yilmaz,Ibrahim,2020,"**the impact of excess liquidity on bank profitability:evidence from Turkish banking sector**",journal of economic cooperation and development.

٢- Abuzayed,abdallah,2017,"**the relationship between excess liquidity and bank profitability:the case of Jordanian commercial banks**",journal of finance and bank management.

وعليه فإن حجم البنك يؤثر على فعاليته ويعتمد بذلك على عدة عوامل ومنها الهيكل التنظيمي وظروف السوق، والأهم هو قدرة البنك على خدمة عملائه وإدارة المخاطر والمساهمة في استقرار النظام المالي.[٨٦]

٤-٢- العوامل على مستوى القطاع المصرفي:

٤-٢-١- التركز والمنافسة المصرفية:

تؤثر كل من المنافسة والتركز على مستوى الأداء والكفاءة واستقرار النظام المصرفي في كل من البلدان المتقدمة والنامية، وبالتالي فإن النظام المصرفي التنافسي هو ضرورة لازمة لضمان أن تلعب البنوك دوراً فعالاً في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال توجيه المدخرات إلى الاستثمار[٨٧]، وتجريبياً فإن درجة المنافسة في القطاع المصرفي لها أهمية إيجابية وسلبية لكفاءة تقديم الخدمات المالية وجودتها، كما يؤثر على درجة الابتكار والحصول على التمويل مما يؤثر بدوره على النمو الاقتصادي.[٨٨]

يمكن توضيح آثر المنافسة على الأداء المالي للبنوك كما يلي: [٨٩]

الآثار الإيجابية:

- تحسين الكفاءة: تدفع المنافسة بين البنوك لتحسن كفاءتها مما يؤدي إلى خفض التكاليف وتحسين الربحية.

---

[٨٦] أنظر كل من:
١- Yildirim,c,&philippatos,g.c.,2007,"**efficiency and risk in u.s.banking"are large banks different?",**journal of banking&finance,vol(31),no(5),pa(1490-1503).
٢- Hirsch,m,2015,**"the impact of bank size on risk and efficiency**",journal of banking&finance,pa(52-69).
٣- Berger,a,hasan,l,&zhou,m,2010**,"the effects of focus versus diversification on bank performance:evidence from chinese banks**",journal of banking&finance,vol(34),no(7).

[٨٧] Mathisen,Mm&Buchs,Tm,2005,"**competition and efficiency in banking:behavioral evidence from Ghana**",international monetary fund.

[٨٨] Claessens,S,2009,"**competition in financial sector overview of competition policies**",the world bank research observer,vol(24),no(1),pa(90).

[٨٩] أنظر إلى كل من:
١- Allen,F,&Gale,Dm,2004,"**competition and financial stability**",journal of money,credit and banking,vol(36),no(3),pa(454-470).
٢- Deyoung,R,&roland,k,p,2001**,"product mix and earnings volatility at commercial banks**"evidence from a degree of competition and specialization",journal of banking&finance,vol(25),no(9).
٣- Schaeck,k,&cihak,m,2014**,"competition,effcieny,and stability in banking**",financial management,vol(43),no(1).

- الابتكار: تدفع المنافسة المتزايدة إلى تحفيز البنوك للابتكار بهدف تمييز نفسها عن منافسيها من خلال تقديم خدمات جديدة تلبي احتياجات عملاءها.
- زيادة رضا العملاء: يمكن أن تؤدي المنافسة إلى تحسين خدمة العملاء وزيادة التركيز على تلبية احتياجاتهم مما يزيد من رضا العملاء والاحتفاظ بهم.
- زيادة الحصة السوقية: قد تتمكن البنوك القادرة على المنافسة بفعالية من زيادة حصتها السوقية وتحقيق إيرادات أعلى.

أما الآثار السلبية:

- ضغط الهامش: عندما تزاد المنافسة بين البنوك تنضغط الهوامش وتتنافس البنوك على السعر مما يؤدي إلى انخفاض الربحية.
- مخاطر ائتمانية أعلى: من أجل الحفاظ على قدرتها التنافسية ، قد تميل البنوك إلى تحمل المزيد من المخاطر عن طريق إقراض المقترضين الأكثر خطورة.
- العبء التنظيمي: مع اشتداد المنافسة، قد تفرض الجهات الإشرافية والتنظيمية متطلبات أكثر من البنوك، مما قد يؤدي إلى زيادة تكاليف الامتثال وتقليل الربحية.
- كما أن تراجع مستوى المنافسة في القطاع المصرفي سيزيد من تكلفة التمويل، مما يؤدي إلى الانخفاض في العرض الائتماني[٩٠]، وبالتالي نمو اقتصادي أبطأ، كما أن المنافسة الشديدة قد تؤدي أيضاً إلى معايير إقراض متساهلة.[٩١]

أما بالنسبة للتركز المصرفي فيشير إلى الدرجة التي يهيمن بها عدد صغير من البنوك الكبيرة على سوق أو منطقة جغرافية معينة، مما يجعل من الصعب على البنوك الصغيرة المنافسة، ويمكن أن يؤدي إلى الانخفاض في المنافسة،

---

[٩٠] Claessens,s,&leaven,l,2004,"**what drives bank competition?some international evidence**",journal of money money credit and banking,vol(36),no(3).

[٩١] Dellariccia,g,,leaven,l,&lagan,d,2008,"**credit booms and lending standard:evidence from the subprime mortagage market"**,international monetary fund.

وهناك أسباب عديدة وراء حدوث التركز في القطاع المصرفي ومنها أن البنوك الكبيرة يكون لديها وفورات حجم التي تسمح لها بتقديم خدمات أفضل وتكاليف أقل من البنوك الأصغر مما يؤدي إلى اختيار العملاء للتعامل مع هذه البنوك، مما يعزز هيمنتهم في السوق، كما تؤدي عمليات الاندماج والاستحواذ من قبل البنوك الكبيرة على البنوك الأصغر إلى زيادة حصتها من السوق وترسيخ مكانتها في القطاع، إضافة إلى ذلك فإن المتطلبات التنظيمية من تراخيص ورأس المال يمكن أن تجعل من الصعب على البنوك الجديدة دخول السوق والمنافسة.[٩٢]

كالمنافسة فإن للتركز المصرفي مزايا وعيوباً أيضاً، فمن ناحية قد تكون البنوك الأكبر حجماً قادرة على تقديم خدمات أكثر شمولاً، مما يحقق رضا العملاء كما يعود على الاقتصاد بالنفع ويكون لهذه البنوك الموارد للاستثمار في التكنلوجيا ، ومن ناحية أخرى قد يؤدي التركز إلى ارتفاع الرسوم وانخفاض جودة الخدمات، كما يمكن أن يزيد من المخاطر النظامية، ويمكن أن يكون لفشل بنك كبير آثار مضاعفة في النظام المالي ككل.[٩٣]

٤-٢-٢- <u>البيئة التنظيمية:</u>

يُعد البنك المركزي بنك البنوك ذلك من خلال دوره في الإشراف على المصارف وتنظيم قطاع الخدمات ،وتنظم هذه المسؤولية عادة من خلال القوانين واللوائح التي تضبط علاقة بين البنوك والبنك المركزي والمراجعين، وتتعدد مهامه ووظائفه في ذلك من خلال مجموعة من الوظائف والمسؤوليات من ترخيص المصارف والمراقبة الدورية لها إضافة إلى الرصد والتحليل الاقتصادي والعمل على تحسين معايير الإفصاح والشفافية والتعاون مع المراجعين، كما يقوم بإقرار السياسات والمعايير المتعلقة بالنظام المصرفي والمشاركة في إدارة الأزمات المصرفية والعمل على الحد من آثارها السلبية.[٩٤]

---

[٩٢] Beck,t,demirguc-kut,a,&Levine,R,2006,"**<u>bank concentration,competition and crises:first results"</u>**,journal of banking&financemvol(30),no(5).

[٩٣] Demirguc-kunt,A,&Huizinga,H,2010,"**<u>babk activity and funding strategies:the impact on risk and returns"</u>**,journal of financial economics,vol(98),no(3),pa(639-645).

[٩٤] Allen,mark,&Rosenberg,christoph,2012,"**<u>the role of centeral banks in promoting financial stability:an interational perspective"</u>**,international monetary fund.

وعلى ذلك يعد البنك المركزي جزءاً من النظام المصرفي في أي بلد، ويتحكم بالسياسة النقدية ويقوم بإصدار العملات وإدارة الاحتياطي النقدي، ومن الممكن أن يسهم البنك المركزي في تشكل ظاهرة الجمود المصرفي بعدة طرق:

أولاً: استقلالية البنك المركزي:

يمكن توضيح مفهوم استقلالية البنك المركزي بمعنى الاستقلالية في تحديد الأهداف الوسيطة وفي اختيار الأدوات المناسبة لبلوغ تلك الأهداف مع الضرورة الحفاظ على أكبر قدر ممكن من الانسجام والتناغم بين السياسة المالية والنقدية، وبذلك فإن الاستقلالية تعني أن يكون للبنك المركزي السلطات والصلاحيات الكاملة للعمل على تحقيق أهداف السياسة النقدية من خلال استقلال البنك المركزي عن الحكومة في رسم السياسة النقدية وتنفيذها [٩٥]، وفي سياق ذلك فإن ارتفاع عجز الموازنة في سورية يجبر البنك المركزي للاستجابة لقرارات الحكومة بزيادة الأصدار النقدي مما يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم[٩٦] الذي يعد عاملاً من العوامل المحددة للجمود المصرفي، ويؤدي التضخم لانخفاض في قيمة الأصول، بالإضافة إلى الانخفاض في القوة الشرائية مما يؤدي إلى انخفاض معدلات الإيداع لدى المصارف، وزيادة في الأعباء المالية فضلاً عن ارتفاع نسب عدم السداد.[٩٧]

وعليه يمكن القول بأن استقلالية البنك المركزي هي من العوامل غير المباشرة المحددة للجمود المصرفي من خلال تأثرها على معدل التضخم الذي يعد من العوامل المباشرة المسببة للجمود في القطاع المصرفي السوري.

ثانياً: تقييد منح التسهيلات الائتمانية وضوابطه:

تكون الغاية من هذه القرارات والتعميمات تحقيق عدة أهداف من بينها التحكم في معدل التضخم ويؤثر الإقراض الزائد على زيادة في المعروض النقدي في الاقتصاد مما يزيد من حجم الإنفاق أو الاستهلاك ويؤدي إلى زيادة في

---

[٩٥] الجبوري،خلف،٢٠١١،"**دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون النك المركزي العراقي رقم ٥٦لسنة٢٢٤**"، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية،المجلد(٧)،العدد(٢٣)،ص(٧٢-٧٣).

[٩٦] **مقابلة مع الدكتور أكرم الحوراني ٢٠٢٢/٥/٢٦.**

[٩٧] سنتكلم عن عامل التضخم لاحقاً.

الأسعار، أو توجيه هذه القروض إلى المضاربة في العملات مما يؤثر على سعر صرف العملة(سحب السيولة من السوق) ولذلك يقيد البنك لمركزي الإقراض بما يتناسب مع مستوى التضخم المستهدف، أو تكون الغاية من ذلك تنظيم حجم القروض وتوجيهه نحو القطاعات الاقتصادية المهمة ، لكن مثل هذه القرارات في الوضع الاقتصادي الحالي يمكن أن يؤدي إلى آثار سلبية على القطاع المصرفي خاصة وعلى البيئة الاقتصادية الكلية عامة من خلال تقليل الحركة المصرفية في البلاد وعدم إمكانية الأفراد والشركات الحصول على التمويل اللازم لإنجاز مشاريعهم وإحباط رغبة الشركات في الاستثمار في الاقتصاد، ولأن القروض تمثل مصدراً مهماً من مصادر التمويل لهم سيؤدي ذلك في نهاية المطاف لضعف القدرة على دفع عجلة النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة بسبب قلة توفير القروض اللازمة لتمويل المشاريع والأنشطة الاقتصادية، ومع هذه القرارات يواجه القطاع المصرفي تحدياً كبيراً في توفير الخدمات المالية للمواطنين والشركات، وهو ما يؤدي إلى تفاقم حالة الجمود المصرفي .

وفي إطار ذلك فقد صدرت عدة قرارات وتعميمات في خصوص ذلك خلال فترة الدراسة ومنها:[٩٨]

- مُنعت القروض بالأحكام المبينة في كتاب وزارة المالية رقم ٢٠١٢/٣٩/ف ش تاريخ ٢٠١٢/١/٢٩ المستند إلى توجيهات رئاسة مجلس الوزراء، واستؤنف منح القروض من قبل المصارف العامة للقطاع الخاص والتعاوني والمشترك وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم (١٢٤١/م ن/ب١) في تاريخ ٢٠١٥/٤/٢ وفقاً لضوابط حددها القرار في المادة ١ (ب) والمادة ٢ والمادة ٣ و٤ و٥ .
- التعميم رقم ٢/١/١١٦٨تاريخ ٢٠١٣/٨/٦ الخاص بتوجيه المصارف بالتريث بمنح أي قروض أو تسهيلات ائتمانية مباشرة بالليرات السورية لأغراض تمويل المستوردات، التعميم رقم ١١٣٨/م/١/تاريخ ٢٠١٤/١١/٢٠ والتعميم ١١٥٩/م/١ تاريخ ٢٠١٤/١٢/٨ الخاصة بحظر التسهيلات المباشرة وغير المباشرة بالليرات السورية مقابل تأمينات العملات الأجنبية، التعميم رقم ١٨٠/م/١ تاريخ ٢٠١٦/١/٢١ المتضمن التريث بمنح التسهيلات جديدة مباشرة بالليرة السورية لغايات تمويل المستوردات، التعميم رقم

---

[٩٨] موقع مصرف سورية المركزي.

١٦٨٥/م/١ تاريخ ٢٠١٦/٦/٢٢ المتضمن التريث بمنح أي قروض أو تمويلات لأغراض شراء سيارات سواء لأشخاص طبيعيين أو الاعتبارين، وأنهي العمل بهذه التعاميم بقرارات من قبل مجلس النقد والتسليف والتأكيد على ذلك بتعميم من قبل البنك المركزي رقم ١٦/٢٣٤/ص في تاريخ ٢٠١٧/١/٩.

- قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٢٨/ م ن تاريخ ٢٠١٧/١/٢٥ وتضمن الضوابط والإجراءات اللازمة عند منح التسهيلات الائتمانية أو تجديدها على شكل حساب جاري مدين بالليرات السورية، وقرار مجلس النقد رقم ٥٢/م ن تاريخ ٢٠١٧/٤/١١ المتضمن الضوابط في منح التسهيلات الائتمانية بالليرات السورية، وأنهي العمل بالقرارين من خلال صدور قرار مجلس النقد والتسليف رقم ١٧٢/ م ن في تاريخ ٢٠١٨/١١/٢٢.
- تعميم البنك المركزي رقم ١٦/١٧٣٤/ ص تاريخ ٢٠٢٠/٣/٢٢ الذي تضمن تعليق التسهيلات الائتمانية الجديدة بكافة أنواعها واقتصار تنفيذ العمليات الموافق عليها على الحالات الاضطرارية منها لاسيما الجاري المدين وما يقابل ذلك لدى المصارف الإسلامية وفق تقدير إدارة المصرف، وذلك كاستكمال للإجراءات الاحترازية لمواجهة تداعيات القائمة والمحتملة لانتشار وباء فايروس كورونا فوضعت خطة عمل في إطار خطط الطوارئ، وتعميم البنك المركزي في ذات العام رقم ١٦/٢٩٢٢/ص تاريخ ٢٠٢٠/٦/١١ الذي تضمن إيقاف منح التسهيلات الائتمانية أو تجديدها بكافة أشكالها وصيغها، واستؤنف منح/تجديد التسهيلات الائتمانية بكافة أشكالها وصيغها من خلال تعميم مصرف سورية المركزي رقم ١٦/٤٧٧٤/ص في تاريخ ٢٠٢٠/٩/٨ وبين في هذا التعميم السماح للمصارف باستئناف منح التسهيلات الائتمانية غير المباشرة، والتسهيلات الائتمانية المباشرة حصراً لتمويل (القطاع الزراعي- المشاريع الصغيرة والمتوسطة- أصحاب الدخل المحدود) الإضافة للقروض العقارية، وحدد في البند ثانياً ضوابط استئناف منح القروض، وصدر قرار من قبل مجلس النقد والتسليف رقم ٤٣٣/م ن في تاريخ ٢٠٢١/١٢/٣٠ بالسماح للمصارف العاملة ودون التقيد بالتعميم السابق(٤٧٧٤/عام٢٠٢٠) بمنح تسهيلات ائتمانية على شكل قروض لتمويل

المشاريع الصناعية إضافة إلى المشاريع الخاصة بإنتاج الطاقة وذلك ضمن المادة (١)، كما أوضحت المادة (٢) من هذا القرار ضوابط عملية منح التسهيلات الائتمانية للمشاريع المشار إليها في المادة (١).

وبالتالي فإن تقييد وضوابط التسهيلات الائتمانية تعد من العوامل المباشرة المحددة للجمود في المصارف حيث تعمل على تخفيض العرض الائتماني وتراكم السيولة لدى القطاع المصرفي.

ثالثاً: فرض سقوف على سحب الودائع:

تحديد سقف الودائع هو إجراء يتخذه البنك المركزي لتحديد الحد الأقصى للمبالغ التي يمكن للعملاء سحبها من حساباتهم المصرفية خلال فترة زمنية معينة ،ومن خلال دراستنا نلاحظ أن البنك المركزي قد قام بهذا الإجراء أي تحديد سقف سحب يومي للودائع بهدف تجفيف السيولة والحد من المضاربة في السوق السوداء، وقد يتخذ هذا الإجراء لمنع هروب الأموال خارج البلاد، إلا أن لهذا القرار أيضا آثاراً سلبية على القطاع المصرفي مثل تنامي حالة فقدان الثقة بالتعامل مع المصارف، فقد لا يكون بإمكان المودعين سحب كل الأموال التي يريدونها وبالتالي فقد يشعر العميل بعدم الرضا على خدمات المصرف وقد يبحث عن خيارات أخرى للاحتفاظ بأمواله.

ومن الجدير بالذكر أن تحديد سقف الودائع هو إجراء طارئ يتخذ لحين استقرار الوضع المالي والنقدي في الاقتصاد، وقد قام البنك المركزي برفع سقف السحب تدريجياً حتى وصل إلى خمسة مليون ل.س في عام ٢٠٢٣.

ويمكن القول بأن هذا العامل تؤثر على الثقة بالنظام المصرفي في اقتصاد البلد مما يحد من تعامل اللأفراد والشركات مع المصارف ، بدوره يؤثر على المصارف بوقوعها في حالة من الجمود في نشاطها.

رابعاً: تحديد أسعار الفائدة:

تصبح الودائع أقل جاذبية للمودعين الذين يرغبون بتحقيق عائد على أموالهم المودعة عند إنخفاض معدلات الفائدة، كما يدفعهم إنخفاض أسعار الفائدة للبحث عن مصادر أكثر أماناً لحفظ أموالهم من الودائع، مثل الذهب والعملات الأجنبية وبذلك يتحرك رأس المال بعيداً عن الودائع.

وعليه فإن أسعار الفائدة على الودائع في سورية منخفضة مقارنة مع معدلات التضخم، فإن ارتفاع معدل التضخم يعني أن قيمة العملة تتراجع مع الزمن مما يؤدي إلى إنخفاض قيمة الودائع كذلك الأمر بالنسبة لأرباح المصرف.

عامة فإن معدل التضخم المرتفع وأسعار الفائدة المنخفضة يؤديان إلى إنخفاض الثقة في النظام المصرفي وزيادة معدلات التحويل النقدي، مما يؤثرفي نهاية المطاف على عمل المصارف ومن ثم على النمو الاقتصادي في البلاد.

٤-٢-٣- <u>الانتشار:</u>

ترى الباحثة أن النظام المصرفي السوري يواجه تحدياً كبيراً في عدم انتشار فروعه داخل وخارج البلاد، وتعاني المصارف السورية منذ سنوات من صعوبات كبيرة في توسعها وانتشار فروعها في مختلف المناطق السورية، إضافة إلى إغلاقها للعديد من الفروع في مختلف المناطق بسبب الوضع الأمني السيئ منذ بداية الأزمة في سورية في عام ٢٠١١، ومن العقبات التي تحول دون أنتشار فروعها، العقوبات الدولية التي تفرضها عديد من الدول على سورية مما يجعل من الصعب على البنوك السورية الحصول على التمويل اللازم لتوسعة عملياتها وفتح فروع جديدة، إضافة إلى الوضع الأمني الذي يجعل من الصعب أيضاً على البنوك من الاستثمار في فتح فروع جديدة في مناطق مختلفة من البلاد وخاصة في المناطق التي تشهد أوضاع أمنية سيئة، كما أدت الأزمة إلى تدمير كبير في المدن والبنى التحتية، مما يجعل من الصعب إعادة بناء المناطق المدمرة وإنشاء فروع جديدة.

ويؤثر عدم الانتشار فروع المصارف تأثيراً كبيراً على فعالية البنوك وعلى تشكل ظاهرة الجمود في المصارف السورية من خلال تقليل الوصول إلى الخدمات المصرفية، فإن غياب وجود فروع مصرفية في مناطق محددة يعني أن الناس في تلك المناطق يجدون صعوبة في الوصول إلى الخدمات المصرفية، وبالتالي قد يفضلون الاحتفاظ بالنقود في منازلهم مما يؤدي إلى تدفق النقود خارج النظام المصرفي وتقليل الأيداعات.

علاوة على ذلك يؤدي عدم الانتشار لفروع المصرف إلى زيادة تكلفة الخدمات المصرفية، فتزداد التكلفة بسبب الحاجة إلى وسائل نقل إضافية لتوصيل الأموال والعمليات المصرفية، وبالتالي فإن البنوك قد تفرض رسوماً إضافية على الخدمات المقدمة لتعويض تكلفة هذه العمليات، مما يقلل الطلب عليها.

٤-٣- عوامل الاقتصاد الكلي:

٤-٣-١- معدل التضخم:

يُعرف التضخم على أنه" زيادة ظاهرية ومستمرة في كمية النقود تؤدي لزيادة الطلب الكلي، فإذا لم يستطع العرض الكلي مجاراة الطلب الكلي يؤدي ذلك لارتفاع المستوى العام للأسعار".[٩٩]

يؤثر التضخم تأثيراً كبيراً على أداء القطاع المصرفي ويؤدي ارتفاع معدل التضخم إلى إنخفاض القيمة الحقيقية للودائع بمعدل يفوق الفوائد التي تحصل عليها الودائع مما يؤدي إلى تراجع الثقة في البنوك ومن ثم تحويل الودائع إلى مخزونات أخرى كالذهب والعملات الأجنبية والعقارات، كذلك الأمر بالنسبة للاحتياطات النقدية للنظام المصرفي وينخفض نتيجة لارتفاع معدل التضخم وبالتالي تقليل العمق المالي.[١٠٠]

علاوة على ذلك فإن ارتفاع معدل التضخم يقلل الطلب على الائتمان، حيث سيرتفع الإنفاق الحالي على حساب التمويل والاقتراض للمستقبل، كما أن عدم الاستقرار في معدلات التضخم يؤدي إلى عدم قدرة الأفراد والمستثمرين على وضع خطط مستقبلية لصعوبة التنبؤ بالتكاليف والأرباح، كما يؤدي إلى إحجام المستثمرين على توقيع عقود مستقبلية مما يحد من إنشاء مشاريع جديدة.[١٠١]

كما يسهم التضخم في تفاقم احتكاكات في السوق الائتماني، فمع ارتفاع معدل التضخم ترغب البنوك بزيادة أسعار الفائدة الأسمية لكن هذه الاحتكاكات تجعل التعديل صعباً مثل تحديد أسعار الفائدة من قبل الحكومة، وتلعب هذه الاحتكاكات دوراً هاماً في شرح تأثير التضخم على النمو الاقتصادي من خلال تخفيض القطاع المصرفي للعرض الائتماني.[١٠٢]

---

[٩٩] كنعان، علي،٢٠١١،"**النقود والصيرفة**"،جامعة دمشق،كلية الاقتصاد،ص(٢٤٥).

[١٠٠] Batayneh,khaled,&salamat,wasfi,&Q.M.momani,mohammad,2021,"t**he impact of infiation on the financial sector development:empirical evidence from Jordan**",cogent economics&finance,vol(9),iss(1).

[١٠١] Rousseau,p.,&wachtel,p,2002,**"inflation thresholds and the finance growth nexus**",journal of interational money and finance,vol(21),no(6),pa(780-791).

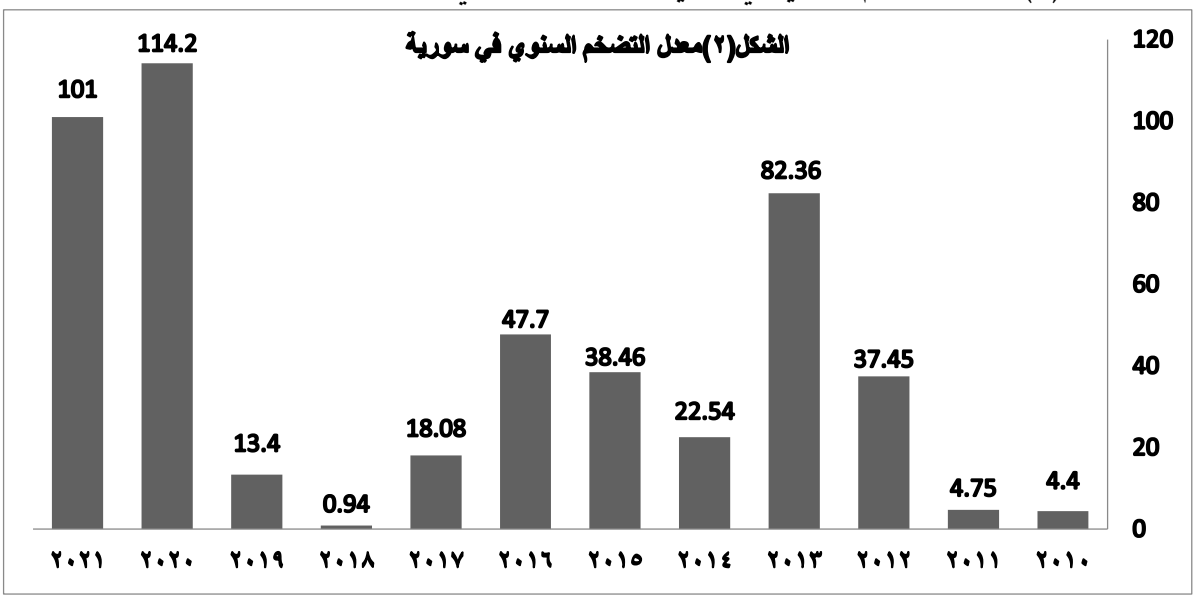
[١٠٢] H.boyd,john,&champ,bruce,2006,"**inflation,banking,and economic growth**",federal reserve bank of Cleveland,pa(1).

كما يؤدي التضخم إلى تدهور جودة الأصول، فزيادة المستوى العام للأسعار يؤدي إلى زيادة تكلفة المعيشة، مما يقلل من القدرة على سداد القروض، وبالتالي ارتفاع في القروض المتعثرة، مما يزيد من المخاطر التي تواجهها البنوك، إضافة إلى ذلك قد يؤدي التضخم إلى تقلبات في السوق المالية، وبالتالي يؤثر على أداء المصارف وربما يسبب خسائر مالية لها.

كما يؤثر التضخم على ربحية البنوك، فإن ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للعوائد طويلة الأجل والتدفقات المالية مما يؤثر على السيولة والملاءة المالية للبنوك، كما قد يؤدي التضخم إلى إنخفاض في قيمة الضمان إلى ما دون المبلغ المقترض.[١٠٣]

وبالتالي يعد عامل التضخم من العوامل المهمة المحددة للجمود المصرفي من خلال تأثيرها على الثقة في القطاع المصرفي، وتخفيضها للعمق المالي، إضافة لتأثير معدلات التضخم المرتفعة على انخفاض كل من العرض والطلب على الائتمان وتدهود جودة القروض.

يظهر الشكل(٢) معدل التضخم السنوي في سورية للفترة ما بين عامي ٢٠١٠-٢٠٢١:



المصدر: إعداد الباحة بناءً على المجموعات الإحصائية من عام 2010-2021،المكتب المركزي للإحصاء.

---

[١٠٣] Evans,owen,&m.leone,alfredo,&gill,mahinder,&hilbers,paul,2005"macroprudential indicators of **financial system soundness**",international monetary fund,pa(10).

يُلاحظ من الشكل(٢) ارتفاع معدل التضخم خلال فترة الدراسة فتراوح بين 0.94% و 114.2% خلال الفترة 2010-2021، حيث ارتفع معدل التضخم سنة 2013 وتجاوز معدل التضخم فيها ضعف المعدل السنوي للسنة التي سبقتها، وأخذ بالتراجع خلال الأعوام 2017 و2018، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى الانخفاض المساهمات المكونة لسلة المستهلك ومن أهمها النقل والصحة والأغذية والمشروبات غير الكحولية[١٠٤]، وعاود الارتفاع وسُجل أعلى معدل له في عام 2020 حيث ارتفع المعدل بمقدار 100.8% نقطة مئوية مقارنة بعام 2019، ويمكن تفسير ارتفاع معدل التضخم السنوي بالاعتماد على المساهمات النسبية لمكونات سلة أسعار المستهلك ومن أهم المكونات التي ارتفعت هي مكون الأغذية والمشروبات غير الكحولية، ومكون المطاعم والفنادق، والتجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة الاعتيادية، والمشروبات الكحولية والتبغ.[١٠٥]

وعليه فإن ارتفاع معدل التضخم يشكل عبئاً على المصارف ويساعد على تشكل ظاهرة الجمود المصرفي.

٤-٣-٢- الناتج المحلي الإجمالي GDP:

إن إنخفاض النمو في الناتج المحلي الإجمالي يؤثر شكل كبير على تشكل ظاهرة الجمود المصرفي ويؤدي إلى انخفاض الإقراض والنشاط المصرفي بشكل عام.

يؤدي انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى تراجع الإقراض من خلال انخفاض الطلب على الائتمان من قبل الأفراد والشركات التي تقلل من الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي مما يخفض هذا النقص في الطلب على القروض حاجة البنوك لتوفير المزيد من الائتمان، وبذلك تتراجع حركة الإقراض، كما يؤدي انخفاض GDP إلى زيادة المخاطر وضعف في الثقة حيث تزداد احتمالية وقوع الشركات والأفراد في مشاكل مالية، وهذا ما يزيد من مخاطر المصارف المتعلقة بسداد القروض، وكذلك في انخفاض الأسعار والعائدات ما يدفع المصارف للتشدد في

---

[١٠٤] مصرف سورية المركزي، تقرير التضخم كانون الأول ٢٠١٨،سورية،دمشق،ص٨.
[١٠٥] مصرف سورية المركزي، ٢٠٢٠ تقرير التضخم آب ٢٠٢٠،سورية،دمشق ص٤.

إجرائاتها[١٠٦]، أما بالنسبة للثقة المتبادلة بين البنوك والعملاء فإن إنخفاض النمو يؤدي إلى تراجع الثقة بالمصارف والاقتصاد عامة، وهذا ما يؤدي إلى تقليل النشاط الاقتصادي والمالي.

علاوة على ذلك قد يؤدي إلى انخفاض في الأرباح، ويتأثر قطاع الشركات تأثيراً سلبياً مما يؤدي إلى إنخفاض أرباح المصارف وعندما تتراجع الأرباح تتجنب البنوك المخاطر العالية ووتزيد من الاحتياطيات[١٠٧]، ويتراجع تدفق الأموال للبنوك كما أن الأفراد والشركات تلجأ في ظل هذا الوضع إلى الاحتفاظ بأموالهم في العملات الأجنبية والذهب بدلاً من أيداعها في المصارف مما يقلل مصادر التمويل لدى البنوك.

وفي ما يلي يظهر الجدول (٣) الناتج المحلي الإجمالي في سورية بالأسعار الثابتة للمدة مابين عامي ٢٠١٠-٢٠٢٠، ومعدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم(٤) تطور الناتج المحلي الإجمالي في سورية بالأسعار الثابتة

السنة	قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (بملايين الليرات)	نسبة نمو الناتج عن السنة السابقة (نسبة%)
٢٠١٠	١,٤٩٤,٥٩٥	-
٢٠١١	١,٥٣٧,١٩١	2.85
٢٠١٢	١,١٣٢,٣١٠	-26.34
٢٠١٣	٨٣٤,٥١١	-26.30
٢٠١٤	٧٤٨,٤٧٣	-11.19
٢٠١٥	٧٢٤,٦١٥	-4.2
٢٠١٦	٦٨٣,٨١٦	-6.4
٢٠١٧	٦٧٨,٨٤٠	-0.7
٢٠١٨	٦٨٨,٨٥٩	1.4
*٢٠١٩	٧١٤,٦٧٥	3.7
**٢٠٢٠	٦٥٧,٤٣١	-8
**٢٠٢١	٣٩٨,٧٢٥	-٣٩%

[١٠٦] العميد،علي،&المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ،٢٠١٠،"**مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات**"،ص(١٠).
[١٠٧] نور الهدى،بوشنتوف،جميلة،فاتح،٢٠٢٠،"**أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ربحية البنوك الإسلامية السعودية**"كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير،ص(١٠).

يلاحظ من الجدول(٤) أنه قد شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الفترة مابين عامي ٢٠١٠-٢٠٢١ انخفاضاً حاداً في النمو، وبلغ متوسط معدل النمو الحقيقي إلى ما يقارب(٧,٣٥-%)[١٠٨] فوصل إلى ٦٥٧,٤٣١ مليار ليرة سوري عام ٢٠٢٠ بعد أن كان ١,٤٩٤,٥٩٥ترليون ليرة سورية عام ٢٠١٠ حيث انخفض إلى ما يقارب النصف ،وظهر بداية تحسن طفيف في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ فشهد نمواً بنسبة ١,٣% عن عام ٢٠١٧ ثم عاود بالانخفاض في عام ٢٠٢٠ حتى وصل إلى (-٨%) ، ليصل لأدنى نسبة في عام ٢٠٢١ وهي (-٣٩%)، ويعزى هذا التراجع إلى التدهور الكبير في القطاعات الاقتصادية والخسائر المالية فيها، وشهد قطاع الطاقة تدهوراً كبيراً بسبب انخفاض إنتاج النفط والغاز بسبب العقوبات الاقتصادية إضافة إلى تدمير البنية التحتية من أنابيب نقل وحقول استخراج، و انخفاض الإنتاج الصناعي نتيجة الدمار الكبير في المناطق الصناعية، ما أجبر الصناعيين على إغلاق مصانعهم أو انتقالهم إلى دول أخرى مثل الأردن ومصر وتركيا وغيرها، كما كانت العقوبات واحدة من التحديات التي واجهت القطاع الصناعي من خلال صعوبة الحصول على المواد الأولية والآلات وأثرها السلبي على الصادرات.

إضافة إلى ذلك فقد حصل خسائر أيضاً في الإنتاج الزراعي بسبب تدمر أنظمة الري ونقص الأيدي العاملة والسماد و الوقود، كما أن ارتفاع مستوى المخاطر والدمار الكبير في البنية التحتية من جسور وطرق ومحطات توليد الكهرباء عملت على انخفاض كبير في الاستثمار العام والخاص ما أثر سلباً على الناتج المحلي الإجمالي.[١٠٩]

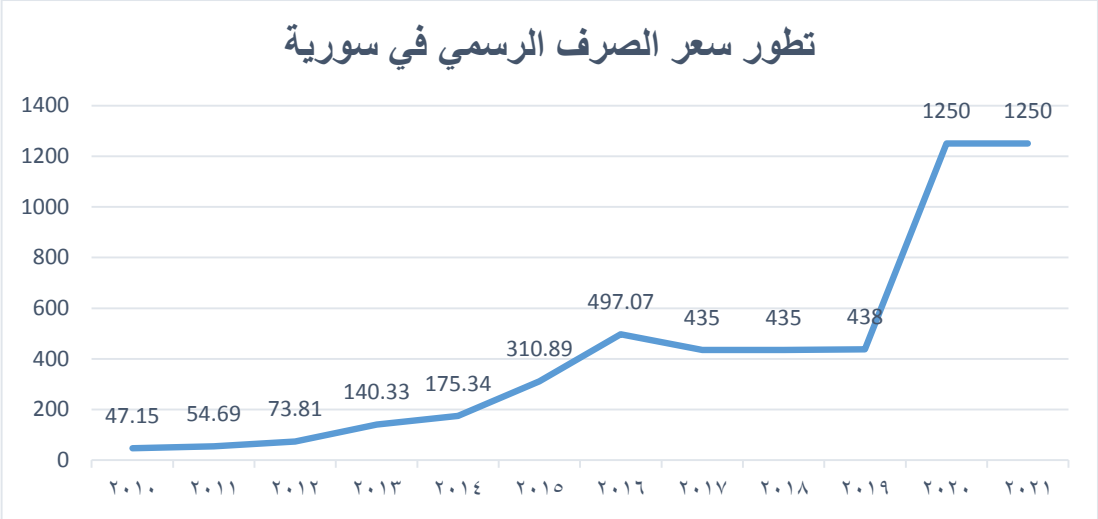
٤-٣-٣- <u>سعر الصرف:</u>

شهد سعر صرف الليرة السورية تدهوراً حاداً خلال فترة الأزمة، بعد ثبات سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأميركي لفترة طويلة عند مستوى ٤٨ ل.س للدولار الواحد.

---

[١٠٨] تم احتساب المتوسط بقسمة مجموع معدلات النمو للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠ على عدد السنوات.
[١٠٩] د.م، "تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري"، سورية، دمشق،مركز دمشق للأبحاث والدراسات،٢٠١٦.

يظهر الشكل رقم(٣) تطور سعر الصرف الرسمي لليرة السورية مقابل الدولار الأميركي للمدة مابين ٢٠١٠-٢٠٢١.



إعداد الباحثة بالاعتماد على النشرات الرسمية لسعر الصرف على موقع مصرف سورية المركزي

يظهر من الشكل (٣) أنه مع بداية الأزمة في عام ٢٠١١ بدأ سعر صرف الليرة السورية بالانخفاض مقابل الدولار الأميركي حيث انخفض إلى ما يقارب ٢٦ ضعفاً في المدة ما بين ٢٠١٠ -٢٠٢١ ووصل سعر الصرف الرسمي في عام ٢٠٢١ إلى ١٢٥٠ ل.س للدولار الواحد.

والجدير بالذكر أن سعر الصرف شهد تدهوراً كبيراً في منتصف عام ٢٠٢١ فوصل إلى عتبة ٢٥١٢ ل.س وهو ما يعادل ٥٢ ضعف القيمة التي كان عليها في عام ٢٠١٠

أما بالنسبة لوسطي سعر الصرف غير الرسمي فقد شهد انخفاضاً كبيراً خلال فترة الدراسة لأيضاً ووصل في نهاية عام ٢٠٢٠ إلى ٢٨٥٥ ل.س للدولار الواحد.

وعاود بالانخفاض أمام الدولار الإميركي حتى وصل عتبة ٧٥٠٠ ل.س في الثلث الأول من عام ٢٠٢٣.

ويؤثر انخفاض سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأميركي على القطاع المصرفي من خلال زيادة تكلفة الأقتراض، فتزداد تكلفة الاقتراض الخارجي للبنوك وتصبح تكلفة سداد للعملة المحلية أعلى بسبب ارتفاع سعر الصرف، وهذا ما يزيد من تكاليف البنوك ويقلل من إمكانية توفير القروض بأسعار معقولة للعملاء، علاوة على

ذلك يؤدي أيضاً انخفاض قيمة العملة المحلية بالمقارنة مع العملات الأجنبية إلى انخفاض الودائع حيث يتجه المودعون إلى الاحتفاظ بأموالهم في العملات الأجنبية، أو يتسبب بخروج الأموال من البلد بحثاً عن فرص أفضل للاستثمار في الخارج، ولأن البنوك تعتمد على الودائع اعتماداً رئيسياً لتمويل نشاطها يؤدي ذلك إلى انخفاض إمكانية توفير القروض وتمويل العملاء[١١٠]، كما أن المصارف في سورية قد لا ترغب بالعمل في السوق المحلية حيث وصلت حسابات مراسلي البنوك الخاصة إلى ٨٠% من حجم الودائع، وتقسم هذه الحسابات إلى حسابات للتمويل وحسابات توضع بفائدة و حسابات للاستثمار.[١١١]

كما أن اختلاف سعر الصرف الرسمي عن سعر الصرف غير الرسمي يؤثر أيضاً بشكل كبير على القطاع المصرفي، ويعود هذا الأختلاف إلى عدة عوامل من بينها العرض والطلب على العملة، والاضطرابات السياسية والاقتصادية، إضافة إلى سياسات البنك المركزي، أما بالنسبة لتأثيرها على المصارف فيؤدي فرق الأسعار إلى تدفقات نقدية كبيرة من الاقتصاد وهذا ما يقلل من السيولة لدى البنوك، أي يقوم الناس بتوجيه الأموال إلى المضاربة على العملات الأجنبية وبالتالي تنخفض الودائع لدى البنوك، كما يتجه الأفراد لتوظيف القروض التي يتم الحصول عليها في المضاربة أيضاً بعيداً عن الغاية التي منح لأجلها القرض، مما يؤثر على قدرتهم على سداد القرض إضافة إلى الآثار السلبية على الناتج المحلي الإجمالي.

علاوة على ذلك فإن ارتفاع سعر الصرف غير الرسمي يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية في السوق السوداء، مما يؤدي إلى مزيد من انخفاض في قيمة العملة المحلية، ولأن البنوك تتعامل بشكل رئيسي في العملة المحلية فإن ذلك قد يؤثر على قدرتهم على تلبية احتياجات العملاء وتقديم الخدمات المصرفية بشكل فعال.

---

[١١٠] أنظر إلى كل من:
١- الخوري،ر،٢٠١٩،"**تأثير ارتفاع سعر الصرف على القطاع المصرفي السوري**"،مجلة البحوث الاقتصادية والمالية،مجلد(٥)،عدد(٤).
٢- S,H,Ali,2010,"**Exchange rate fluctuation and banking sector performance in pakstan**",international research journal of finance and economics.
٣- H,F,Ates,2011,"**the iffect of exchange rate volatility on bank performance in turkey**",international journal of economics and finance.

[١١١] تصريح للدكتور علي كنعان لجريدة تشرين،دمشق،سورية ٢٠٢٣.

ويؤثر فرق السعر على الأرباح فقد تعتمد البنوك على الفروق في أسعار الصرف لتحقيق أرباح أعلى، وبالتالي فإذا كان فرق السعر كبيراً بين الأسعار الرسمية والسوق السوداء فقد يصعب على البنوك تحقيق الأرباح المرجوة.

٤-٣-٤- البيئة الاستثمارية:

يعد الاستثمار عاملاً مهماً في تحفيز النمو الاقتصادي والتنمية البشرية والابتكار والتنافسية ولكي يتمكن المستثمرون من الاستثمار بثقة وكفاءة يحتاجون إلى مناخ استثماري ملائم يضمن حماية حقوقهم وحرية تحركهم وتوفير البنية التحتية والتشريعات المناسبة.

وفي إطار ذلك سعت الحكومة السورية إلى تحسين البيئة الاستثمارية في سورية من خلال اتخاذ عدة إجراءات منها، إصدار قانون الإستثمار رقم (١٨) لعام ٢٠٢١ المتضمن توحيد المظلة التشريعية للاستثمار في سورية، وإنشاء هيئة الاستثمار السورية بوصفها جهة حكومية مستقلة تتولى تشجيع الاستثمار وترويجه وتسهيله وتنظيمه.

كما أجرت بعض التعديلات على قانون الاستثمار رقم (١٨) لعام ٢٠٢١ في عام ٢٠٢٣ بهدف توفير بيئة استثمارية تنافسية تمنح المستثمرين مزايا وتسهيلات وضمانات، كما تسعى إلى تشجيع رجال الأعمال في الخارج للعودة إلى سورية لتحقيق نقلة نوعية في تطوير بيئة الأعمال السورية[١١٢].

وترى الباحثة أن البيئة الاستثمارية في سورية تواجه عديداً من التحديات والعقبات فمنذ عام ٢٠١١ أدت الأزمة في سورية إلى تدمير كبير في البنية التحتية وتهديدات في الأمن واستقرار الاقتصاد، إضافة إلى الحصار الاقتصادي التي تعرضت إليه الذي حد من قدرتها على التجارة والحصول على الموارد المالية والفنية مما أثر بشكل كبير على البيئة الاستثمارية وأدت إلى تراجع نشاط المستثمرين العرب والأجانب في السوق السورية، كما أن تذبذبات سعر الصرف وارتفاع معدلات التضخم تؤثر بشكل سلبي على البيئة الاستثمارية من خلال:

---

[١١٢] موقع رئاسة مجلس الوزراء
http://www.pminsrtry.gov.sy

- تقليل جاذبية سورية بوصفها وجهة استثمارية خاصة للاستثمارات طويلة الأجل المستندة إلى التصدير بسبب إنخفاض قيمة عائدتها بالليرة السورية أو صعوبة تحويلها إلى دولار.
- زيادة تكاليف المشاريع الاستثمارية سواء في مرحلة التأسيس أو التشغيل أو التطوير، بسبب ارتفاع أسعار المدخلات المحلية أو المستوردة وانخفاض قدرة المستثمرين على شراء المنتجات.
- زيادة مخاطر المشاريع الاستثمارية بسبب غياب استقرار سعر الصرف وتقلباته وفقدان التنبؤ بالأسعار المستقبلية، وصعوبة التخطيط والتمويل والتحصيل.

ونرى أنه وبالرغم من أصدار قانون الاستثمار الجديد (رقم١٨) لا يزال القانون يواجه عديداً من التحديات والصعوبات في تطبيقه على أرض الواقع بسبب استمرار الحصار الاقتصادي على سورية، ويحتاج المستثمرون إلى ضمانات اكبر لحماية مشاريعهم من المخاطر القانونية وتوفير البنية التحتية اللازمة لإقامة وتشغيل هذه المشاريع من طرق وكهرباء واتصالات، كما يحتاجون إلى تحسين مناخ الأعمال من خلال تعزيز دور المؤسسات والهيئات المعنية بتنظيم الاستثمار وتشجيعه وتحقيق النزاهة والشفافية والعدالة مع المستثمرين وتسهيل حركة رؤوس الأموال وتحويل الأرباح.

تؤثر البيئة الاستثمارية في سورية سلباً على القطاع المصرفي من خلال تقليل النشاط الاستثماري ويؤدي إلى انخفاض الطلب على الائتمان من قبل المستثمرين والمشروعات، وبالتالي تقليل حجم الودائع والقروض في المصارف، كما يؤدي إلى زيادة معدلات عدم سداد القروض بسبب تدهو النشاط الاقتصادي.[١١٣]

---

[١١٣] غمام، ريم،٢٠٠٥،"**دور المصرف المركزي في الرقابة على المصارف الأخرى وآلية تفعيله**"،مجلة جامعى تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية،مجلد(٢٧)،العدد(٢).

٤-٤- العوامل على المستوى الدولي:

٤-٤-١- العقوبات الاقتصادية:

تعرضت الجمهورية العربية السورية للعديد من العقوبات على مدار العقود الماضية وكان السبب الرئيسي لها موقف سورية المناوئ للمخططات الغربية في المنطقة العربية وموقفها المضاد للكيان الصهيوني الحليف للولايات المتحدة الأميركية، وتزايدت هذه العقوبات خلال فترة الأزمة في سورية، من قبل عديد من الدول لإضعاف الدولة السورية من خلال استخدام عديد من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، ومن أهم هذه الأدوات هي الأداة الاقتصادية ففرضت عديداً من الدول عقوبات اقتصادية أحادية الجانب منذ بداية الأزمة عام ٢٠١١ ومن أبرز الدول التي فرضت عقوبات على الدولة السورية كانت الولايات المتحدة الإميركية ففرضت أكثر من ٢٠ حزمة من العقوبات، وتنوعت هذه العقوبات بين تجميد الأرصدة المالية في البنوك العالمية، والحيلولة دون تصدير السلع والمواد الغذائية وغير الغذائية إلى الأراضي السورية، ومنع دخول شخصيات سورية إلى الدول الملتزمة بتطبيق العقوبات.

ففي آب عام ٢٠١١ وسعت العقوبات لتشمل الاستثمارات الجديدة في سورية والاستكشاف أو إعادة الاستكشاف أو البيع أو التوريد المباشر أو غير المباشر من الولايات المتحدة الإميركية أو استيراد أي منتج نفطي من منشأ سوري.

وفي ذات العام أصدر مجلس الشيوخ قانون عقوبات سورية برقم(S.1472) والذي يمنع الشركات التي تقوم بنشاط تجاري في قطاع الطاقة السوري من الوصول إلى المؤسسات المالية الإميركية.

إضافة إلى العقوبات المطبقة من قبل مكتب ضبط الأصول الأجنبية في وزارة الخزانة الإميركية التي تستهدف المصرف التجاري السوري والمصارف التابعة له ومؤسسة الإسكان العسكري والمصرف العقاري.

كما أقر مجلس النواب الإميركي قانون قيصر في كانون الثاني عام ٢٠١٩ وصادق عليه الكونغرس الأميركي الذي ينص على فرض عقوبات على البنك المركزي السوري، وفرض عقوبات تستهدف الأشخاص الأجانب الذين يقدمون الدعم المالي والمادي والتقني للحكومة السورية.[١١٤]

وتشابهت هذه العقوبات مع العقوبات التي فرضتها الاتحاد الأوربي التي فُرضت منذ عام ٢٠١١ والتي يتم تراجع وتمدد سنوياً، وفرضت هذه العقوبات قيود على التصدير والاستيراد وعقوبات قطاعية على صناعات النفط والغاز والكهرباء، كما وضعت قيوداً على بيع الذهب والمعادن الثمينة وشرائها من الحكومة السورية، إضافة إلى القيود على مؤسسات الائتمان والمؤسسات المالية في الاتحاد الأوربي من التعامل مع مؤسسات الائتمان والمؤسسات المالية السورية وغيرها من القيود.[١١٥]

إضافة إلى العقوبات التي فرضتها دول عربية أصدرتها جامعة الدول العربية في عام ٢٠١١ وتوزعت على خمسة قطاعات اقتصادية وهي(السفر، التحويلات البنكية،تجميد الأموال،القطاع الاستثماري،التعاملات التجارية)،وقامت دول أخرى بفرض عقوبات اقتصادية على سورية ومنها تركيا وشملت عقوبات تجارية ومالية فجمدت الأصول المالية الحكومية ، و وقف جميع التعاملات مع البنك المركزي السوري .[١١٦]

---

[١١٤] أنظر إلى كل من:
١- غصن،زياد،٢٠١٩،"**جيل رابع من العقوبات الأميركية،قانون قيصر:ممنوع إعادة الأعمار**"،جريدة الأخبار.
موقع: https:\\al-akhbar.com\syria\265428
٢- نمر،ربيع،&محشي،زكي،&أبو إسماعيل،خالد،٢٠١٣،"ال**أزمة السورية:الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية**"،المركز السوري لبحوث لسياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة،دمشق/ص(٦٤-٦٥).
٣- بلجة،فاطمة،٢٠١٩،"**أثر العقوبات الاقتصادية الدولية على حقوق الانسان**"رسالة ماجستير،جامعة عبد الحميد بن باديس مستنغانم،الجوائر،ص(٦١).
٤- يازجي،أمل،٢٠١٩،"**قانون قيصر بين الشرعية والمشروعية وانعدامها**"،مركز دمشق للأبحاث والدراسات مدادـدمشق،ص(٧-٨).

[١١٥] EU sanctions 2018,year in review,dentons,January,pa(12),2019

[١١٦] أنظر إلى كل من:
١- "**العقوبات الاقتصادية على سورية وخريطة طرق مواجهتها**"،مجلة الاقتصادية،العدد(٥١٣)،ص(٨)،٢٠١١.
٢- السمهوري،محمد،٢٠١٢،"**احتمالات انهيار الاقتصاد السوري بعد العقوبات**"،المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية،القاهرة.
الموقع:http://almustshar.sy

وترى الباحثة أن العقوبات الاقتصادية تسهم في تشكل الجمود في القطاع المصرفي نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي وتباطؤ النمو مما يؤدي إلى تراجع الإيداعات في البنوك وتفاقم مشكلة سداد الديون، وبالتالي تؤدي العقوبات الاقتصادية إلى زيادة مخاطر القطاع المصرفي وتفاقم حالة الجمود المصرفي.

علاوة على ذلك، فإن العقوبات الاقتصادية تؤدي إلى تقليص العلاقات التجارية مع الدول الأخرى أي تراجع التبادل التجاري وانخفاض في الاستثمارات الأجنبية وبالتالي انخفاض في الإيرادات المصرفية، وتقليل قدرة المصارف على الحصول على تمويل دولي، مما يقلل من إمكانيتها في تمويل المستثمرين، كما أنها تؤدي إلى انخفاض في الودائع الأجنبية.

٤-٤-٢- **آثر العدوى:**

يستند الاقتصاد اللبناني إلى سياسة نقدية تحافظ على ثبات سعر الصرف بين الليرة اللبنانية والدولار الأميركي وتعتمد تدفقات النقد الأجنبي من تحويلات المغتربين مصدراً رئيسياً لتمويل الواردات وخدمة الدين العام بالعملات الأجنبية، واللذان شهدا ارتفاعاً مفرطاً وأصبحا يشكلان خطراً على الاستقرار النقدي والاقتصادي،فمنذ مطلع عام ٢٠١١ تعرضت التدفقات لانخفاض وتباطؤ حتى وصلت إلى حالة من التوقف شبه تام، مما عرض سعر الصرف بين الليرة اللبنانية والدولار الأميركي إلى تدهور خطير.

وفي عام ٢٠١٩ اضطر المصرف المركزي في لبنان إلى خفض ضخ الدولارات في السوق، مما أثر على قدرة المستوردين على تأمين احتياجاتهم من السلع والخدمات، كما ارتفع سعر بيع الدولار في السوق الموازية إلى ١٩٠٠ ليرة لكل دولار وهذا ما أدى إلى زيادة الركود والتضخم في الأقتصاد، كما أدى إلى تزايد طلبات المودعين على سحب أموالهم بالعملات الأجنبية وشراء الدولارات.

إن الأزمة النقدية والمالية في لبنان تنعكس على سعر صرف الليرة السورية نتيجة التدابير والإجراءات التي إتخذتها السلطات النقدية والمالية في لبنان لمواجهة نقص الدولار. [١١٧]

كما أن القطاع المصرفي السوري تعرض لآثار سلبية نتيجة الأزمة المالية والاقتصادية التي تمر في لبنان، نظراً للارتباط الوثيق بين القطاعين المصرفيين في البلدين، من بين هذه الآثار خسائر الودائع والاستثمارات السورية في المصارف اللبنانية، التي تبلغ قيمتها مليارات الدولارات، جراء فرض قيود على عمليات السحب وانخفاض سعر صرف اليرة اللبنانية.

كما أدت الأزمة إلى توقف حركة التجارة والتحويلات المالية بين سورية واللبنان، والتي كانت تتم عبر المصارف اللبنانية، مما أثر على قدرة السوريين على استيراد السلع الضرورية وزاد ذلك من ضغط الطلب على الدولار في سورية مما أدى إلى ارتفاع سعر الصرف الدولار مقابل الليرة السورية، وزيادة معدلات التضخم مما زاد الضغط على المصارف السورية.

كما تعرضت بعض المصارف السورية إلى خسائر مالية كبيرة بسبب انخفاض قيمة أصولها في لبنان، مما آثر على رأسمالها وقدرتها على منح القروض للقطاعات الإنتاجية والاستهلاكية، وتشديد إجراءات التحويلات المالية من سورية وإليها ،بسبب تدهور الوضع المالي في لبنان.

---

[١١٧] ياغي،كنان،٢٠١٩،**"الأزمة اللبنانية وسعر صرف الليرة السورية"**،مركز دمشق للأبحاث والدراسات.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للجمود في القطاع المصرفي السوري التقليدي الخاص

المقدمة:

تناولت هذه الدراسة في فصلها السابق الجانب النظري لمقاربة مفاهيمية حول مفهوم الجمود المصرفي انطلاقاً من نظرية الجمود الاقتصادي، ولأهمية هذه الظاهرة سيتم التطرق في هذا الفصل لاسقاط الجانب النظري إلى دراسة تحليلية على المصارف التقليدية الخاصة في سورية.

وسيتحدث المبحث الأول عن جانب تباطؤ منح التسهيلات الائتمانية في المصارف السورية عينة الدراسة، أما المبحث الثاني فسيرصد تطور الودائع لمصارف عينة الدراسة والتعليق عليها، لننتقل إلى المبحث الثالث بدراسة المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر الجمود المصرفي خلال مدة ٢٠١٠-٢٠٢١

المبحث الأول

((رصد حالة تطور الائتمان في القطاع المصرفي السوري التقليدي الخاص))

١- تمهيد:

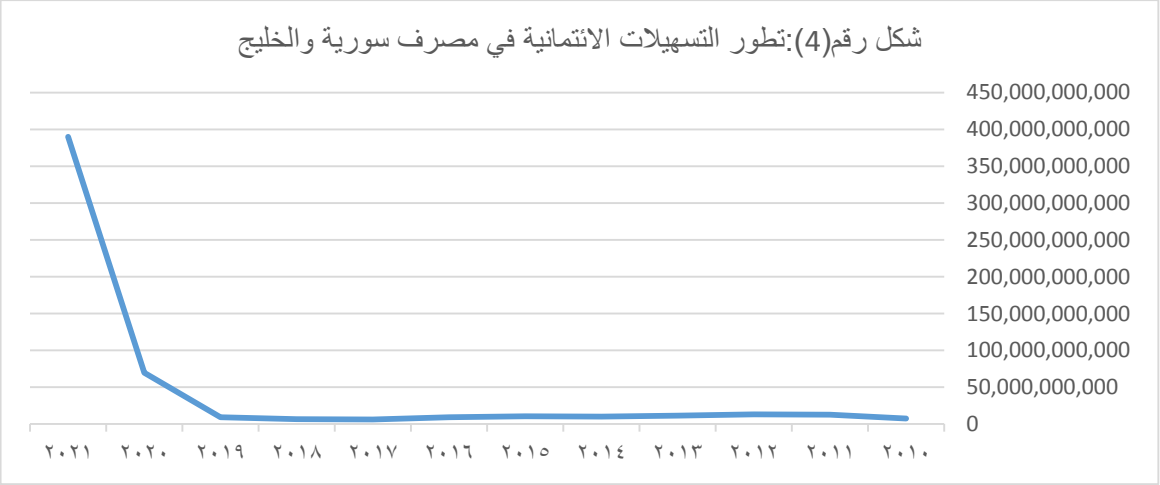
يستعرض هذا المبحث رصد حالة تطور حجم الائتمان المقدم من قبل القطاع المصرفي السوري-التقليدي الخاص خلال الفترة الممتدة بين ٢٠١٠-٢٠٢١.

١- رصد تطور الائتمان المصرفي في المصارف الخاصة التقليدية في سورية:

سنقوم برصد تطور الائتمان المصرفي للمصارف التقليدية الخاصة في سورية خلال مدة ٢٠١٠-٢٠٢١ كالتالي:

❖ **مصرف سورية والخليج:**

يوضح الشكل التالي تطور التسهيلات الائتمانية المباشرة في مصرف سورية والخليج خلال مدة ٢٠١٠-٢٠٢١:



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية لمصرف سورية والخليج

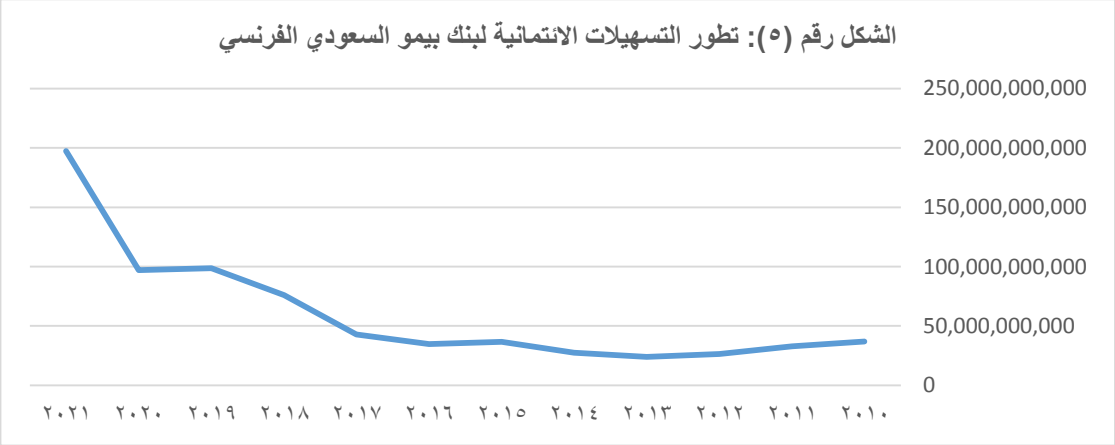
يبين الشكل أعلاه زيادة قيمة التسهيلات الائتمانية من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٢ حين بلغت قيمة 7,460 مليار ليرة سوري في عام ٢٠١٠ وارتفعت بعد ذلك لتصل إلى 13,127 مليار ليرة سوري في عام ٢٠١٢ ، أما في عام 2013 فقد انخفضت قيمتها لتصل إلى 11,344 بانخفاض عن العام السابق ونسبته (-١٤%) تقريباً،

وواصلت بالانخفاض حتى عام ٢٠١٩ فوصلت لأدنى قيمة لها خلال المرحلة 6,066 مليار ليرة سوري في عام ٢٠١٧.

لتعاود بالارتفاع خلال ٢٠٢٠-٢٠٢١ ونصل لأعلى قيمة للتسهيلات الائتمانية غي عام ٢٠٢١ وبلغت 389,993 مليار ليرة سوري.

❖ **مصرف بيمو السعودي الفرنسي:**

يبين الشكل التالي تطور التهسيلات الائتمانية المباشرة في مصرف بيمو السعودي الفرنسي خلال مدة ٢٠١٠-٢٠٢١:



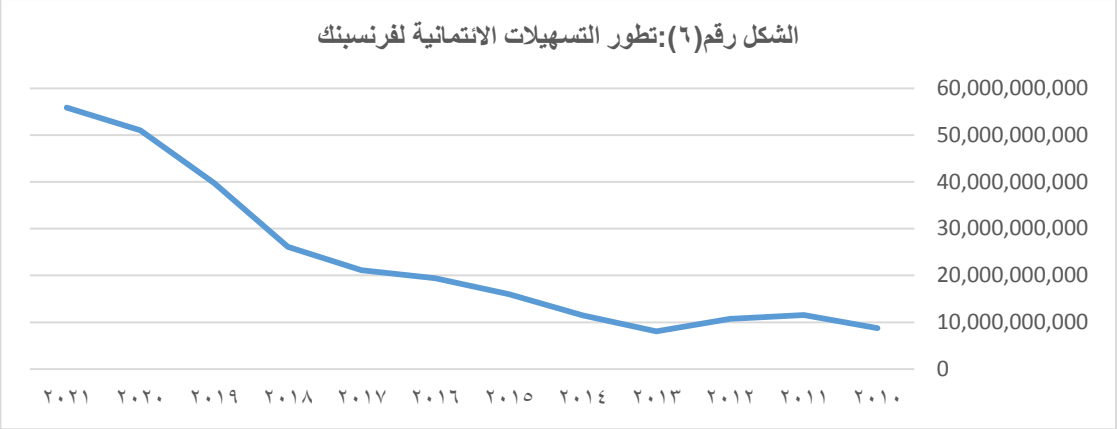
المصدر: إعداد الباحثة بناءً على البيانات الواردة في القوائم المالية لمصرف بيمو السعودي-الفرنسي

بلغت قيمة التسهيلات الائتمانية المباشرة في مصرف بيمو السعودي الفرنسي 36,854 مليار ليرة سوري في عام ٢٠١٠ وانخفضت بعدها في السنوات الثلاث الأولى للأزمة السورية وصلت قيمتها إلى 23,898 مليار ليرة سوري في عام ٢٠١٣ وبمعدل إنخفاض يساوي (-٣٥,٢%) تقريباً عن عام ٢٠١٠.

ثم بدأ بالارتفاع خلال السنوات اللاحقة ليصل لأعلى قيمو له ١٩٧,٢٣٨ مليار ليرة سوري في عام ٢٠٢١ وبمعدل نمو عن عام ٢٠٢٠ وقدره (103%) تقريباً.

❖ **مصرف فرنسبنك:**

يوضح الشكل التالي تطور التهيلات الائتمانية المباشرة في مصرف فرنسبنك خلال مدة ٢٠١٠-٢٠٢١:

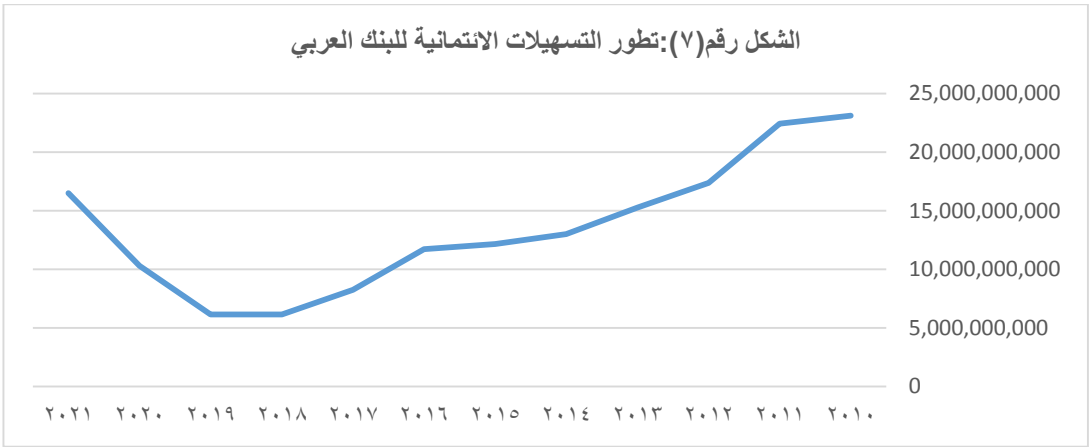


المصدر: إعداد الباحثة بناءً على القوائم المالية لمصرف فرنسبنك،

بلغت قيمة التسهيلات الائتمانية المباشرة ٨,٧٣٩ مليار ليرة سوري في عام ٢٠١٠ ، وازدادت قيمتها لتصل إلى ١١,٥٣١ مليار ليرة سوري عام ٢٠١١ ، ثم انخفضت في السنتين اللاحقتين لتصل إلى ٨,٠٤٨ مليار ليرة سوري في عام ٢٠١٣ ،ثم عاود بالارتفاع خلال مدة ٢٠١٤-٢٠٢١ لترتفع إلى أعلى قيمة لها في عام ٢٠٢١ وبلغت ٥٥,٨٥١ مليار ليرة سوري بمعدل نمو عن عام ٢٠١٠ وقدره (٥٩٣%) تقريباً.

❖ **البنك العربي:**

يبين الشكل التالي تطور التسهيلات الائتمانية المباشرة في البنك العربي خلال مدة ٢٠١٠-٢٠٢١:



المصدر: إعداد الباحثة بناءً على البيانات في التقارير المالية للبنك العربي

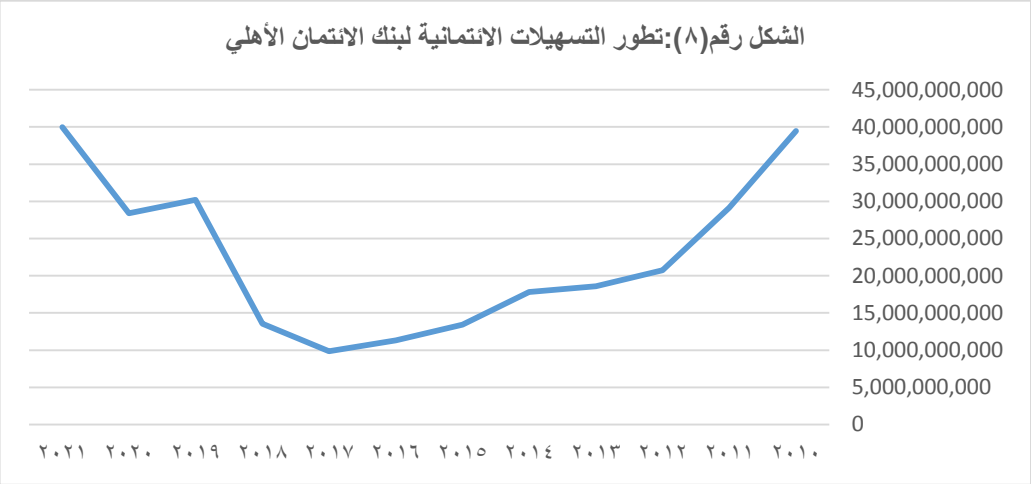
بلغت التسهيلات الائتمانية للبنك العربي ٢٣,١٢٣ مليار ليرة سوري في عام ٢٠١٠ ، وبدأت بالانخفاض في الأعوام التالية حتى عام ٢٠١٩ فبلغت ٦,١٢٩ مليار ليرة سوري عند أدنى قيمة له، بمعدل إنخفاض عن عام

٢٠١٠ يساوي (-٣٧,٥%) تقريباً، ثم عاود الأرتفاع في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ بمعدل نمو عن السنة السابقة (٦٨%)،(٦٠%) على التوالي.

❖ **بنك الأئتمان الأهلي(عودة سابقاً):**

يوضح الشكل التالي تطور التسهيلات الائتمانية المباشرة في بنك الائتمان الأهلي خلال فترة ٢٠١٠-٢٠٢١:

الشكل رقم(٨):تطور التسهيلات الائتمانية لبنك الائتمان الأهلي

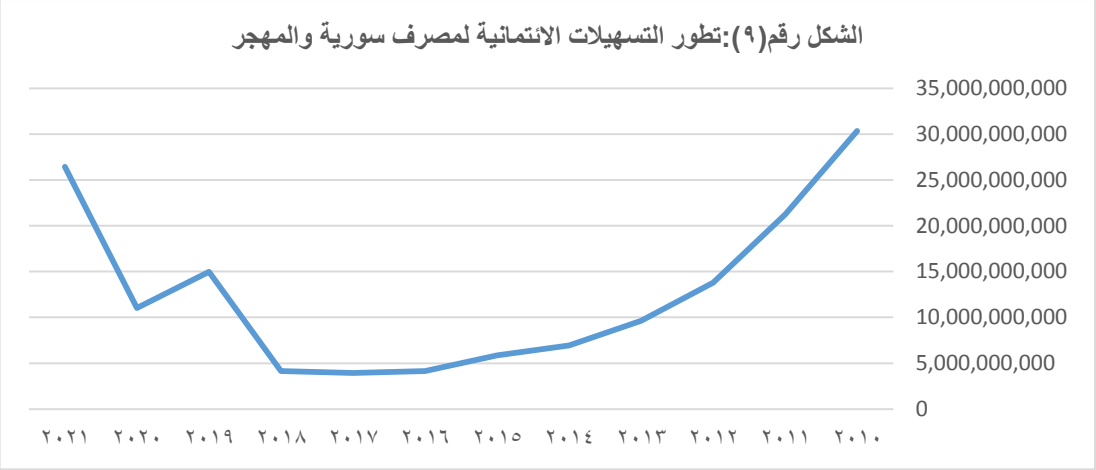


المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية لبنك الائتمان الأهلي

بلغت التسهيلات الائتمانية عام ٢٠١٠ مبلغ ٣٩,٤٤٤ مليار ليرة سوري، وبدأت في الانخفاض في الأعوام اللاحقة لتصل إلى أدنى قيمة لها ٩,٨٦٠ مليار ليرة سوري في عام ٢٠١٧ ، ثم بدأت بالارتفاع في عام ٢٠١٨ ليصل ١٣,٥٦٠ مليار ليرة سوري، وواصل بالارتفاع في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ ليصل لأعلى مبلغ له خلال مدة٢٠١١-٢٠٢١ وهو ٣٩,٩٥٩ مليار ليرة سوري في عام ٢٠٢١ بارتفاع ونسبته (١,٤%) تقريباً عن عام ٢٠١٠.

❖ **مصرف سورية والمهجر:**

يوضح الشكل التالي تطور التسهيلات الائتمانية المباشرة في مصرف سورية والمهجر خلال المدة ٢٠١٠-٢٠٢١:

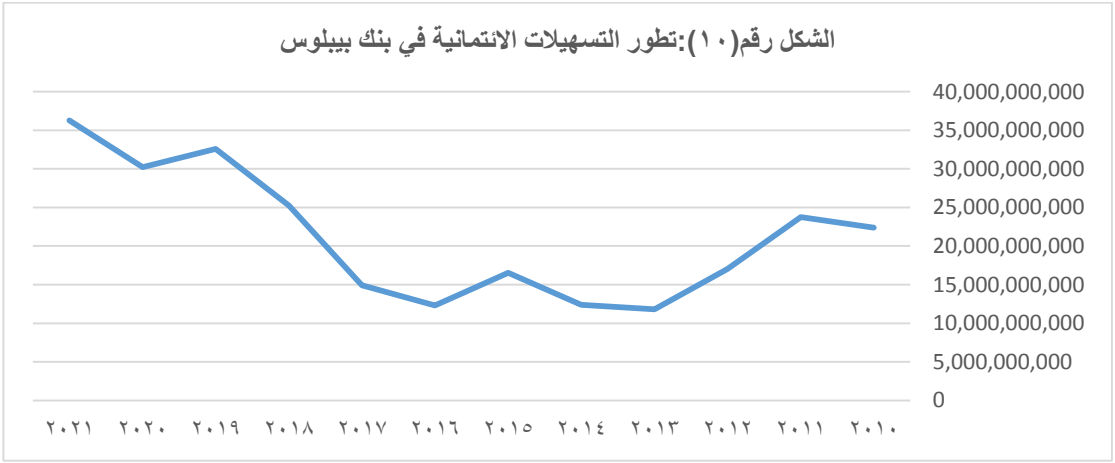


المصدر:إعداد الباحثة بناءً على البيانات الواردة في التقارير السنوية لمصرف سورية والمهجر

يوضح لنا الشكل السابق انخفاض في التسهيلات الائتمانية المباشرة لدى مصرف سورية والمهجر مقارنة بالعام ٢٠١٠، فكانت قيمة التسهيلات الائتمانية 30,353 مليار ليرة سوري في عام ٢٠١٠ وانخفضت في عام ٢٠١١ وبلغت قيمتها ٢١,٢٣١ مليار ليرة سوري وواصلت الانخفاض في الأعوام التالية حتى وصلت لأدنى قيمة لها وهي ٣,٩٥٠ مليار ليرة سوري ذلك في عام ٢٠١٧ ، ثم ارتفعت قيمة التسهيلات الائتمانية خلال فترة ٢٠١٩-٢٠٢١ حتى وصلت لأعلى قيمة لها وهي ٢٦,٤٣١ في عام ٢٠٢١ بانخفاض ونسبته (-١٩%) تقريباً عن عام ٢٠١٠.

❖ **مصرف بيبلوس:**

يوضح الشكل التالي تطور التسهيلات الائتمانية المباشرة لمصرف بيبلوس خلال مدة ٢٠١٠-٢٠٢١:



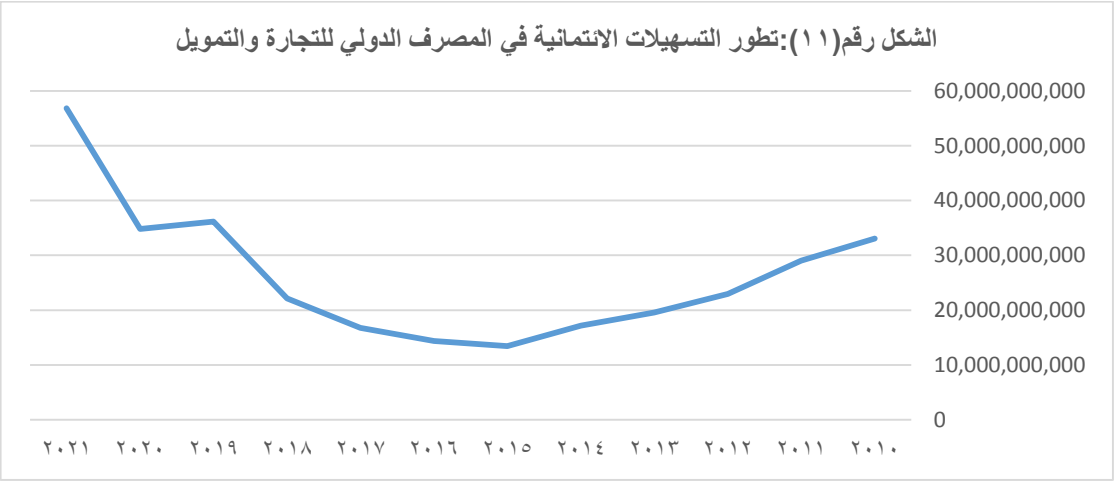
المصدر:إعداد الباحثة بناء على المعلومات الواردة في التقارير المالية لمصرف بيبلوس

بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة في مصرف بيبلوس ٢٢,٣٩٠ مليار ليرة سوري في عام ٢٠١٠ ، ثم انخفضت قيمته خلال مدة ٢٠١١-٢٠١٧ ووصل لأدنى قيمة له وهي ١١,٨٠٧ مليار ليرة سوري ذلك في عام ٢٠١٣ ، ثم ارتفعت التسهيلات الائتمانية في الأعوام اللاحقة لعام ٢٠١٧ ووصل لأعلى قيمة له في عام ٢٠٢١ فبلغت ٣٦,٢٥٨ مليار ليرة سورية بمعدل نمو عن العام السابق ونسبته (٢٠%) تقريباً، وبمعدل نمو ونسبته (٦٢%) تقريباً عن عام ٢٠١٠.

❖ **المصرف الدولي للتجارة والتمويل:**

يوضح الشكل التالي تطور التسهيلات الائتمانية المباشرة في مصرف الدولي للتجارة والتمويل خلال مدة ٢٠١٠-٢٠٢١:

الشكل رقم(١١):تطور التسهيلات الائتمانية في المصرف الدولي للتجارة والتمويل

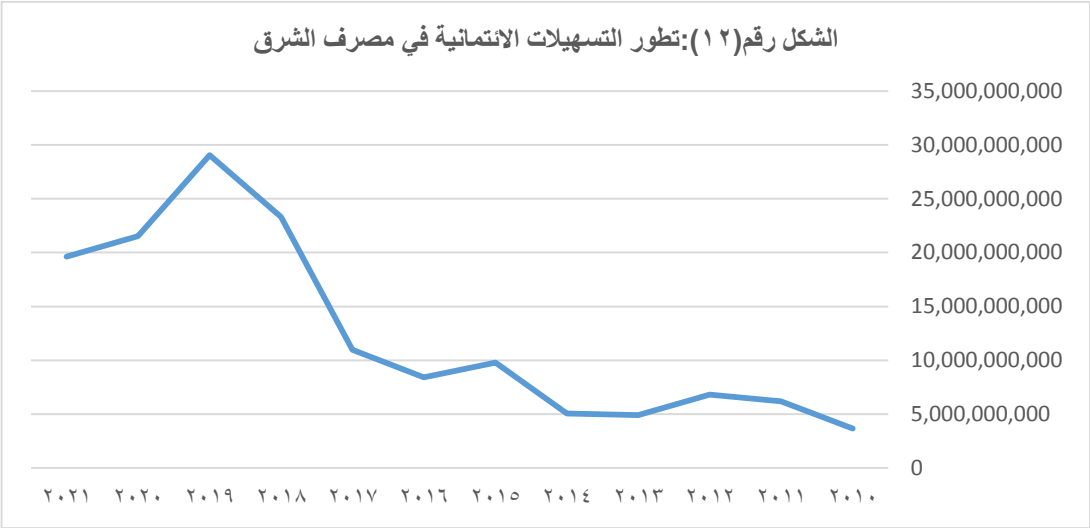


المصدر: إعداد الباحثة بناءً على البيانات الواردة في التقارير المالية السنوية لمصرف الدولي للتجارة والتمويل

يوضح الشكل السابق لنا انخفاض في قيمة التسهيلات الائتمانية في الثمان سنوات الأولى للأزمة السورية، حين بلغت قيمته ٣٣,٠٧٨ مليار ليرة سوري في عام ٢٠١٠ ثم بدأ بالانخفاض خلال مدة ٢٠١١-٢٠١٨ ليصل لأدنى قيمة له ١٣,٤٥٩ مليار ليرة سوري في عام٢٠١٥ وبمعدل انخفاض ونسبته (-٥٩,٢%) عن عام ٢٠١٠ ثم بدأ بالارتفاع في السنين التالية لعام ٢٠١٨ ليصل إلى ٥٦,٨١٨ مليار ليرة سوري في عام ٢٠٢١ وبمعدل لنمو عن العام السابق ونسبته (٦٣%)، وبمعدل نمو ونسبته (٧١,٨%) تقريباً عن عام ٢٠١٠ .

❖ **مصرف الشرق:**

يوضح الشكل التالي تطور التسهيلات الائتمانية في مصرف الشرق خلال المدة ٢٠١٠-٢٠٢١:

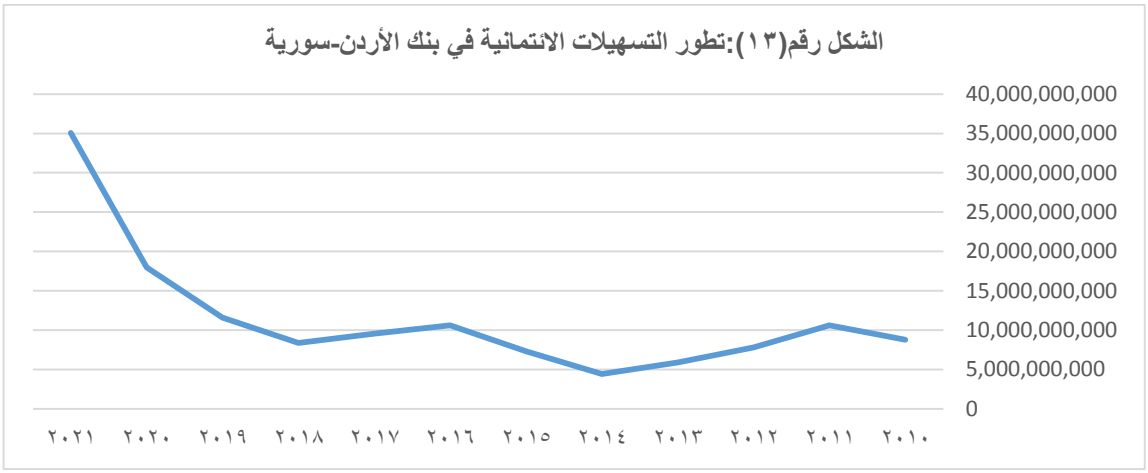


المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الواردة في التقارير المالية لمصرف الشرق ،

يوضح لنا الشكل السابق الارتفاع في قيمة التسهيلات الائتمانية في مصرف الشرق خلال مدة الدراسة، وبلغت قيمتها ٣,٦٦٢ مليار ليرة سورية في عام ٢٠١٠ ، وارتفعت في الأعوام اللاحقة ليصبح قيمتها ٦,١٨٨ مليار ليرة سوري في عام ٢٠١١ بمعدل نمو عن السنة السابقة يساوي (٦٩%) تقريباً، وعاود الارتفاع في عام ٢٠١٢ ليبلغ قيمته ٦,٨١٤ مليار ليرة سوري ، ثم أنخفضت قيمته في عام ٢٠١٣ بنسبة (-٢٨%) عن عام ٢٠١٢ ، ليعاود الارتفاع خلال فترة ٢٠١٤-٢٠١٩ ليصل لأعلى قيمة له ٢٩,٠٣٥ مليار ليرة سوري في عام ٢٠١٩ وانخفض في العامين التالين ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ ليصل ١٩,٦١٩ مليار ليرة سوري في عام ٢٠٢١ بمعدل انخفاض (-٩%) تقريباً عن عام ٢٠٢٠، وبمعدل نمو (٤٣٥%) عن عام ٢٠١٠.

❖ **مصرف الأردن– سورية:**

يوضح الشكل التالي تطور التسهيلات الائتمانية في مصرف الأردن–سورية خلال مدة ٢٠١٠–٢٠٢١:

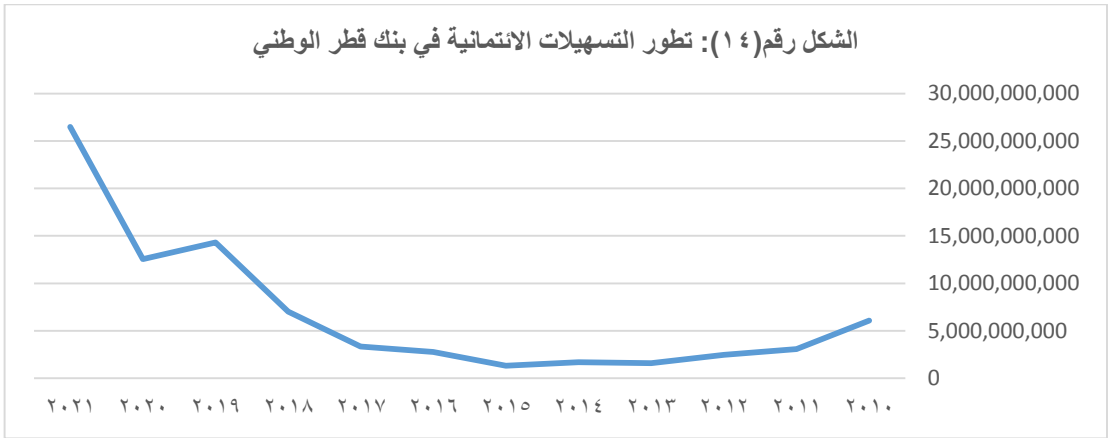


المصدر: إعداد الباحثة بناءً على المعلومات الواردة في التقارير المالية لمصرف الأردن– سورية

ارتفعت التسهيلات الائتمانية في مصرف الأردن– سورية في عام ٢٠١١ لتصل إلى ١٠,٦٢٢ مليار ليرة سوري بعد أن كان ٨,٨٤٠ مليار ليرة سورية في عام ٢٠١٠ ، ثم انخفضت قيمته خلال فترة ٢٠١٢–٢٠١٥ مقارنة بعام ٢٠١٠ لتصل لأدنى قيمة لها ٤,٤١٤ مليار ليرة سوري عام ٢٠١٤، ثم عاود بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة ٢٠١٦–٢٠١٩ ليرتفع بعدها خلال عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ ليصل إلى أعلى قيمة له ٣٥,٠٧٢ مليار ليرة سورية في عام ٢٠٢١ بمعدل نمو ونسبته (٢٩٨%) تقريباً عن عام ٢٠١٠ .

❖ بنك قطر الوطني –سورية:

يوضح الشكل التالي تطور التسهيلات الائتمانية في بنك قطر الوطني– سورية خلال مدة ٢٠١٠–٢٠٢١:



المصدر: إعداد الباحثة بناءً على البيانات الواردة في التقارير المالية للبنك قطر الوطني

بلغت قيمة التسهيلات الائتمانية المباشرة في بنك قطر الوطني – سورية ٦,٠٩١ مليار ليرة سورية في عام ٢٠١٠ لتنخفض قيمتها خلال فترة ٢٠١١–٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠١٠ ليصل إلى ١,٣٣١ مليار ليرة سورية في عام ٢٠١٥ ، ثم عاود الأرتفاع خلال فترة ٢٠١٨–٢٠٢١ ليصل إلى ٢٦,٤٩٣ مليار ليرة سورية في عام ٢٠٢١

٢– رصد تطور التسهيلات الائتمانية المباشرة في القطاع المصرفي الخاص التقليدي ككل:

يوضح الجدول رقم(٥) قيمة التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من قبل المصارف التقليدية الخاصة في سورية خلال الفترة الممتدة ما بين ٢٠١٠–٢٠٢١ وذلك بالإعتماد على القوائم المالية للمصارف في سورية:[١١٨]

الجدول رقم(5)

العام	التسهيلات الائتمانية المباشرة (مليون ليرة سورية)
2010	219,998
2011	202,625
2012	159,312
2013	130,504
2014	127,783
2015	143,164
2016	139,197
2017	147,703
2018	218,973
2019	322,562
2020	384,817
2021	900,244

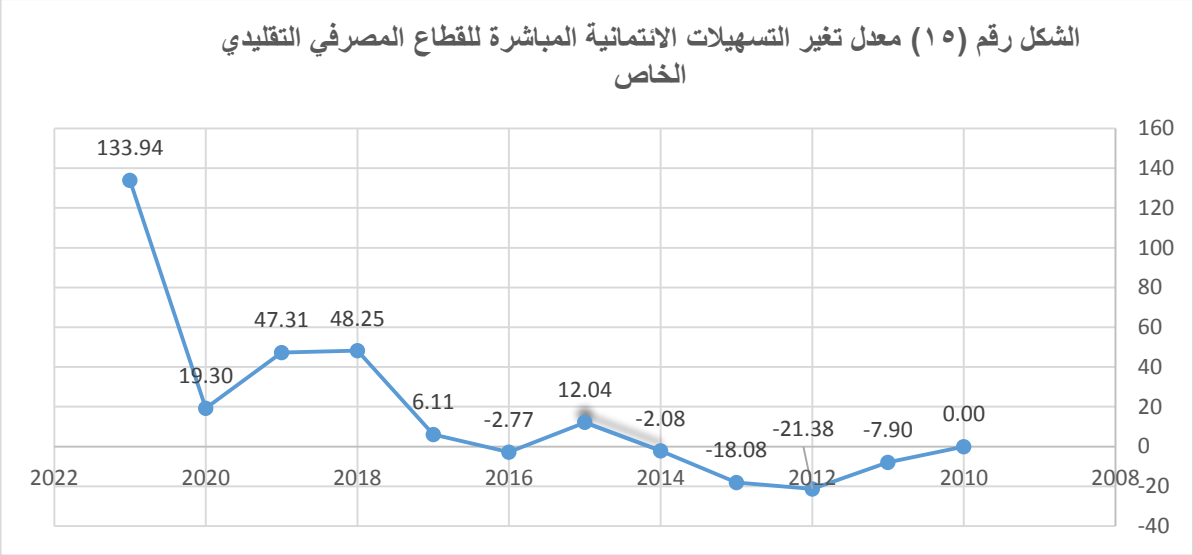
من إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف التقليدية الخاصة في سورية

يبين الجدول السابق إنخفاض في قيمة التسهيلات الائتمانية المباشرة في فترة الأزمة منذ عام ٢٠١١ مقارنة مع حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة في عام ٢٠١٠ وكانت أدنى قيمة له في عام ٢٠١٤، ومن ثم عاود بالارتفاع

[١١٨] سنقوم بتحليل نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع في المبحث الثالث من هذا الفصل.

من عام ٢٠١٨ حتى وصل لأعلى قيمة له في عام ٢٠٢١ فبلغ 900,244مليار ليرة سورية محققاً بذلك زيادة بنسبة 3% عن عام ٢٠١٠.

و يوضح الشكل رقم(١٥) تطور نسبة نمو التسهيلات الائتمانية المباشرة للقطاع المصرفي التقليدي الخاص عن السنة السابقة خلال مدة ٢٠١٠-٢٠٢١ :



المصدر:من إعداد الباحثة

يوضح الشكل السابق إنخفاض في نسب النمو مع بداية الأزمة التي شهدتها سورية خلال فترة ٢٠١١-٢٠١٤ فبلغت نسبة النمو في أدنى قيمة لها عن العام السابق في عام ٢٠١٢ بنسبة (٢١,٣٧%-)، ثم ارتفع في عام ٢٠١٥ بنسبة(١٢%) ، ليعاود التحسن بنسب أكبر خلال فترة ٢٠١٨-٢٠٢١ ووصل لأعلى نسبة له وهي(١٣٣,٩) ذلك في عام ٢٠٢١.

كما يجدر الإشارة إلى أنه في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ كانت أعلى نسب مساهمة في ارتفاع حجم التسهيلات الائتمانية لمصرف بيمو فساهم بنسب (٣٤%) (٣٠%) من المبلغ الإجمالي على التوالي، وتلاه فرنسبنك بنسب (١١%)(١٢%) على التوالي.

أما في عام ٢٠٢٠ فكانت أعلى نسب مساهمة أيضا لبنك بيمو بنسبة (٢٥%) في عام ٢٠٢٠ بانخفاض في التسهيلات الممنوحة من قبل المصرف عن العام الذي سبقه بنسبة (1,03%) وتلاه مصرف سورية والخليج بنسب (٢٠%) من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة للمصارف التقليدية الخاصة.

وفي عام ٢٠٢١ كانت أعلى نسبة مساهمة لمصرف سورية والخليج بمقدار (٤٣%) من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة وتلاه مصرف بيمو بنسبة مساهمة (٢١%) بزيادة عن التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصرف بنسبة (٢%) عن عام ٢٠٢٠.

كما يجدر الذكر أن الليرة السورية انخفضت قيمتها الحقيقية خلال فترة الدراسة لذلك أعيد حساب التسهيلات الائتمانية مقيمة بالدولار الإميركي حسب سعر الصرف المركزي خلال فترة ٢٠١٠-٢٠٢١ حسب موقع مصرف سورية المركزي، يوضح الجدول رقم(١٦) ذلك:

الجدول رقم(١٦):التسهيلات الائتمانية المباشرة مقدرة بالدولار الأميركي وفق سعر الصرف الرسمي

العام	التسهيلات الائتمانية المباشرة مقدرة بالدولار الأميركي وفق سعر الصرف الرسمي	التغير السنوي
2010	4680808511	-
2011	3752314815	-19.8
2012	2152864865	-42.6
2013	932178249.2	-56.7
2014	730193004.4	-21.6
2015	460337565.3	-36.9
2016	280074779.7	-39.1
2017	339548881.4	21.2
2018	503386496.3	48.2
2019	736443767.6	46.2
2020	307853909.5	-58.1
2021	406431053.5	32

المصدر: من إعداد الباحثة

يوضح لنا الجدول رقم (١٦) انخفاض في قيمة التسهيلات الائتمانية المباشرة مقيمة بالدولار خلال فترة ٢٠١١-٢٠٢١ مقارنة بعام ٢٠١٠،و وصل إلى أدنى قيمة له في عام ٢٠١٦ وبلغت ٢٨٠٠٧٤٧٧٩ دولار أميركي، ثم بدأ بالإرتفاع والتحسن خلال فترة ٢٠١٧-٢٠١٩ وكان متوسط التغير للأعوام الثلاث تساوي (٣٨%) وبلغ قيمة التسهيلات الائتمانية المباشرة ٧٣٦٤٤٣٧٦٧ دولار أميركي عند سعر صرف ٤٣٨ ل.س لكل ١ دولار أميركي ذلك في عام ٢٠١٩.

ومن ثم انخفضت نسبة النمو في عام ٢٠٢٠ لما يقارب (٥٨-%)، وعاود بالارتفاع وبلغت قيمة التسهيلات الائتمانية المباشرة ٤٠٦٤٣١٠٥٣ دولار أميركي عام ٢٠٢١ بنسبة نمو عن السنة السابقة ٣٢%، وبلغت نسبة النمو في عام ٢٠٢١ عن عام ٢٠١٠ (٩١-%) وكان سعر الصرف في عام ٢٠١٠ يساوي ٤٧ ل.س لكل دولار أميركي وانخفضت قيمة الليرة مقابل الدولال الأميركي عام ٢٠٢١ إلى ٢٢١٥ ل.س لكل دولار أميريكي.

خلاصة المبحث:

بناءً على ما عرض في هذا المبحث، يلاحظ أن التسهيلات الائتمانية المباشرة المقدمة من قبل القطاع المصرفي التقليدي الخاص في سورية أخذ اتجاهين فأنخفض من عام ٢٠١١حتى عام ٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠١٠، ثم عاود الارتفاع بقيم تفوق التسهيلات الائتمانية المباشرة عام ٢٠١٠ ذلك خلال فترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

أما عند تقويم التسهيلات الائتمانية بالدولار الأميركي حسب سعر الصرف الرسمي يلاحظ إنخفاض بالقيمة الحقيقية للتسهيلات الائتمانية خلال فترة ٢٠١١-٢٠٢١ مقارنة بعام ٢٠١٠، حيث انخفضت قيمة الليرة السورية مقابل الدولار الأميركي من ٤٧ ل.س لكل دولار أميركي في عام ٢٠١٠ إلى ٢٢١٥ ل.س لكل دولار أميركي عام ٢٠٢١.

المبحث الثاني

((رصد تطور حجم الودائع المصرفية في القطاع المصرفي السوري التقليدي الخاص))

١- تمهيد:

سنقوم في هذا المبحث برصد حالة تطور حجم الودائع في القطاع المصرفي التقليدي الخاص في سورية خلال فترة الدراسة الممتدة بين ٢٠١٠-٢٠٢١.

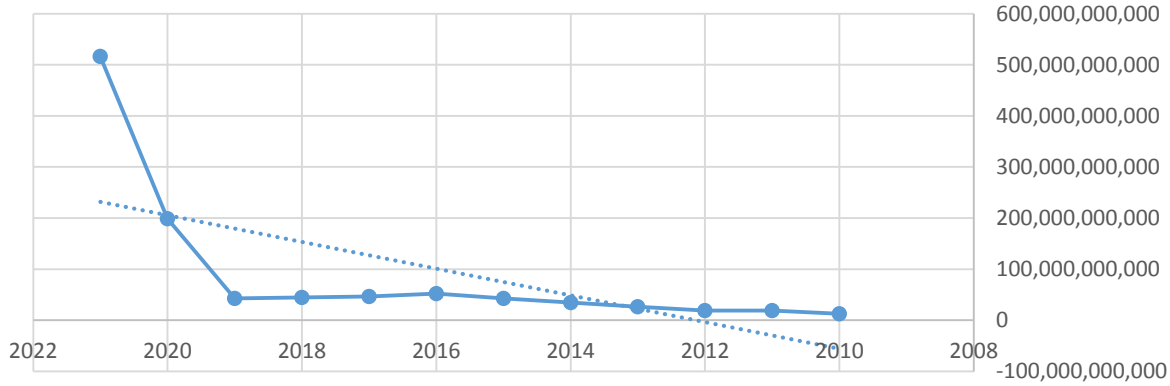
٢- تطور حجم الودائع في القطاع المصرفي التقليدي الخاص:

سنقوم برصد حالة تطور الودائع لكل مصرف من المصارف التقليدية الخاصة في سورية على حدة، ومن ثم سنرصد حالة حجم ونمو الودائع للقطاع المصرفي ككل.

❖ **بنك سورية والخليج:**

يوضح الشكل التالي حالة تطور الودائع في مصرف سورية والخليج خلال مدة ٢٠١٠-٢٠٢١:

الشكل رقم(١٦):تطور حجم الودائع لدى مصرف سورية والخليج

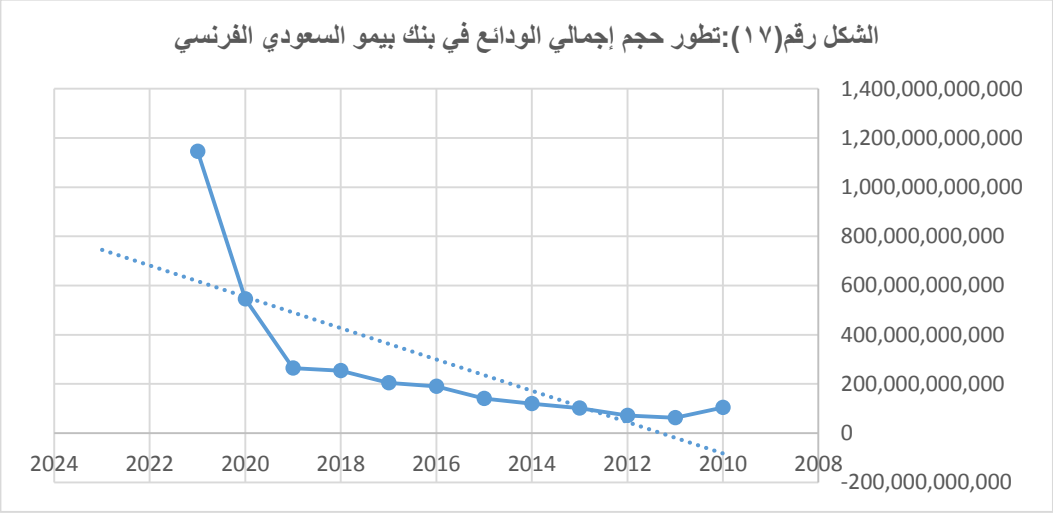


المصدر من إعداد الباحثة بناءً على المعلومات الواردة في التقارير السنوية للمصرف.

يتوضح لدينا من الشكل السابق بأن الإتجاه العام لتطور حجم الودائع في تزايد، وكان الارتفاع حتى عام ٢٠١٦ بسيطاً بمتوسط نسبة نمو ٢٧%، وبدأ نمو الودائع بالانخفاض خلال فترة ٢٠١٧-٢٠١٩ بمتوسط (-6%) وبلغت نسبتها في عام ٢٠١٩ (-٥%) تقريباً وبمبلغ قدره 42,782,689,119 ليرة سوري، وارتفع حجم الودائع في

العامين التاليين ليبلغ أعلى قيمة له وهي516,482,540,327 ليرة سوري ذلك في عام ٢٠٢١ وبنسبة نمو 3953%عن عام ٢٠١٠.

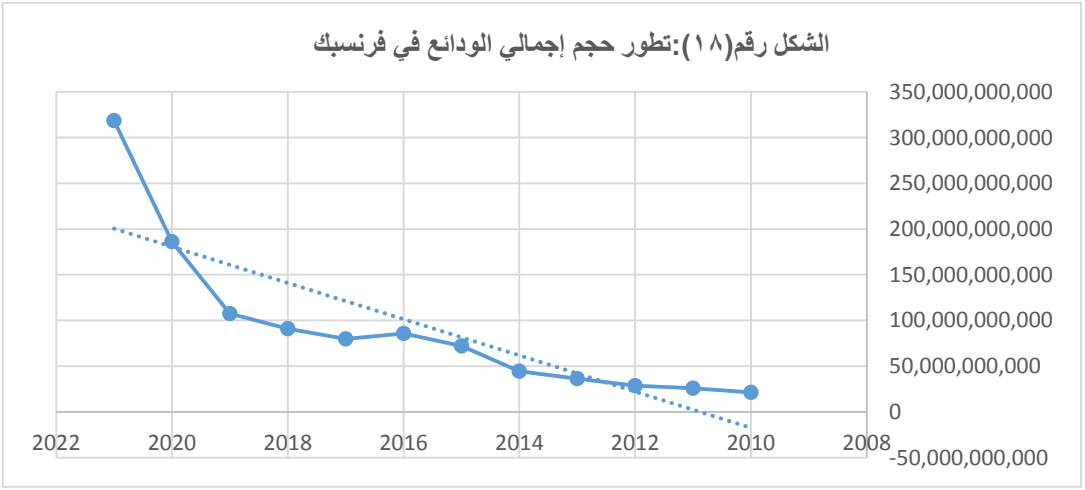
❖ **بنك بيمو السعودي الفرنسي:**



المصدر:إعداد الباحثة بناءاً على البيانات الواردة في التقارير السنوية لبنك بيمو السعودي الفرنسي

يتوضح لدينا من الشكل السابق بأن الاتجاه العام لتطور حجم الودائع في تزايد، حيث بدأ حجم الودائع بالانخفاض خلال فترة ٢٠١١-٢٠١٣ مقارنة بعام ٢٠١٠ فانخفضت حجم الودائع في عام ٢٠١١ إلى 63,208,780,452 ليرة سوري بعد ما كانت 104,714,331,903 ليرة سوري في عام ٢٠١٠ ويعود ذلك إلى حالة الخوف لدى المودعين بسبب اندلاع الأزمة، وعاودت حجم الودائع بالارتفاع حتى وصلت إلى أعلى مبلغ لها عام ٢٠٢١ وقدره1,145,251,732,494 ليرة سوري وبمعدل نمو عن عام ٢٠٢٠ بنسبة (١٠١%) ومعدل نمو عن عام ٢٠١٠ بنسبة (٩٩٣%).

❖ **<u>مصرف فرنسبنك:</u>**

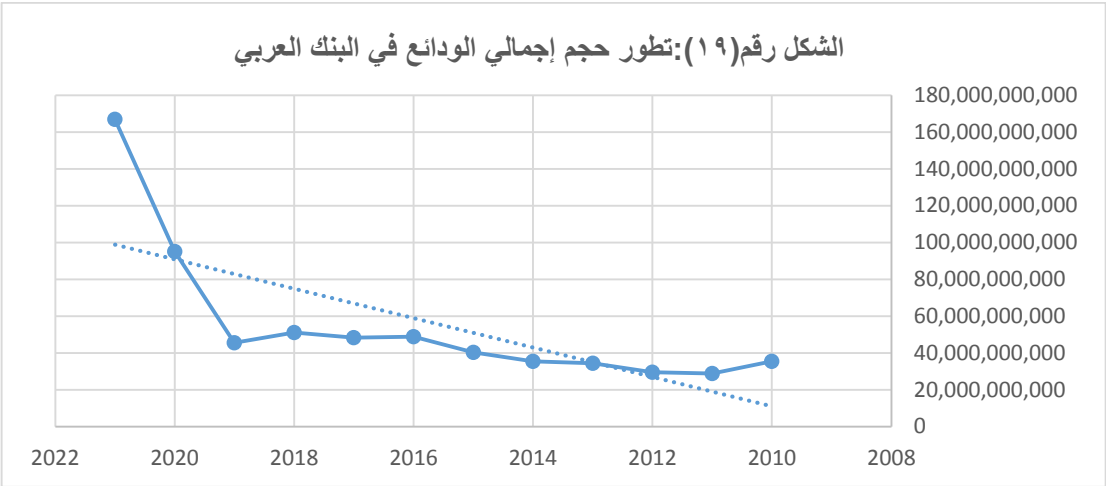


المصدر:إعداد الباحثة بناءاً على البيانات الواردة في التقارير السنوية لبنك فرنسبنك

يوضح لنا الشكل السابق بأن الاتجاه العام لتطور حجم الودائع في تزايد، وبلغت متوسط نسبة النمو خلال مدة ٢٠١١-٢٠٢١ نسبة (٣٠%) تقريباً، ووصل أعلى مبلغ لحجم الودائع 318,763,265,432 ذلك في عام ٢٠٢١، وبنسبة نمو وقدرها (١٤٠٩%) عن عام ٢٠١٠.

❖ **البنك العربي:**

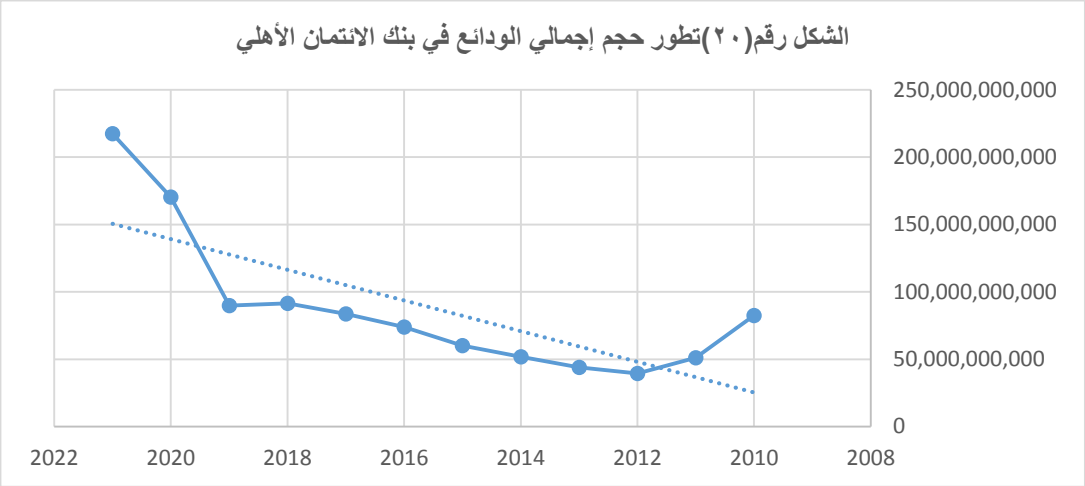
الشكل رقم(١٩):تطور حجم إجمالي الودائع في البنك العربي



المصدر:إعداد الباحثة بناءاً على البيانات الواردة في التقارير السنوية البنك العربي

يوضح الشكل السابق انخفاض حجم الودائع في المصرف العربي خلال فترة ٢٠١١-٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٠ وذلك في السنين الأولى للأزمة السورية، ثم عاود الأرتفاع ارتفاعاً طفيفاً في عام ٢٠١٥ ، ووصل إلى أعلى نقطة له في عام ٢٠٢١ فبلغت نسبة النمو ٧٥% عن عام ٢٠٢٠ ، وبلغت نسبة النمو ٣٧٠% تقريباً عن عام ٢٠١٠ وكان مبلغ الودائع يساوي 166,921,911,724 ليرة سوري مقارنة بعام ٢٠١٠ فكان مبلغ إجمالي الودائع يساوي 35,478,153,311 ليرة سوري.

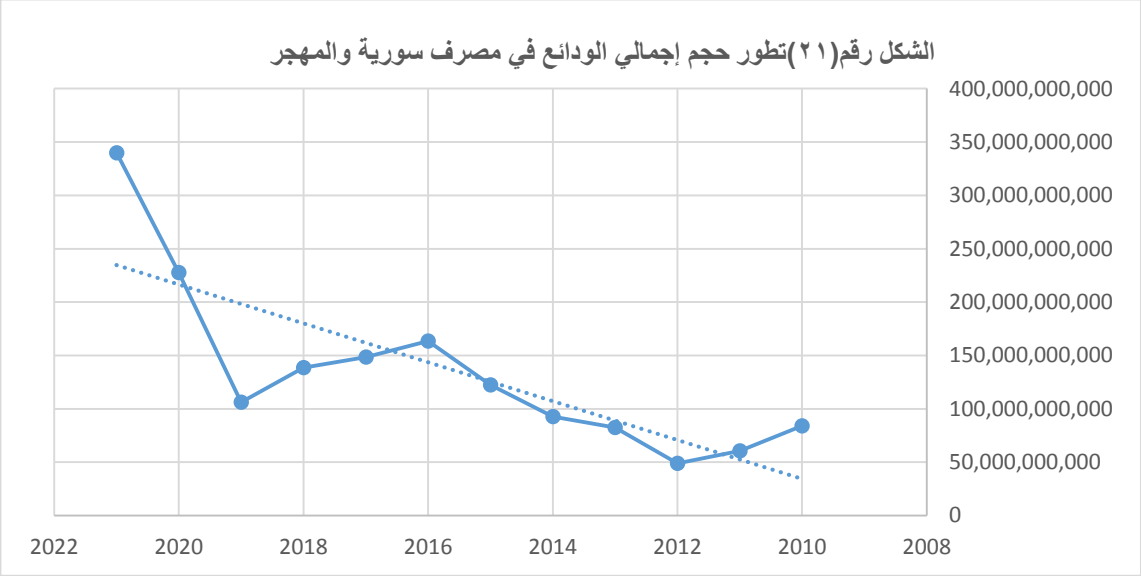
❖ **بنك الائتمان الأهلي (عودة سابقاً):**



المصدر:إعداد الباحثة بناءاً على البيانات الواردة في التقارير السنوية لبنك الائتمان الأهلي،

يبين لنا الشكل السابق بأن حجم الودائع بدأ بالانخفاض منذ بداية الأزمة في عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٦ وبلغ متوسط نسبة النمو خلال هذه الفترة معدل (-٣٥%) عن عام ٢٠١٠. ويعود هذه الإنخفاض إلى الخوف الذي أصاب المودعين بسبب الأزمة التي مرت فيها البلاد، ثم بدأ حجم الودائع بالارتفاع خلال فترة ٢٠١٧-٢٠٢١ وبلغ أعلى معدل نمو (١٦٣%) تقريباً ذلك في عام ٢٠٢١ عن حجم الودائع في عام ٢٠١٠ ما قبل الأزمة ، تلاه عام ٢٠٢٠ فبلغ معدل نمو حجم الودائع معدل(١٠٦%) عن عام ٢٠١٠ وبنسبة(٩٠%) عن العام السابق، ويمكن أيعاز هذا الارتفاع إلى انخفاض قيمة الليرة السورية حسب سعر الصرف الرسمي مقابل الدولار الأميركي

❖ **مصرف سورية والمهجر:**

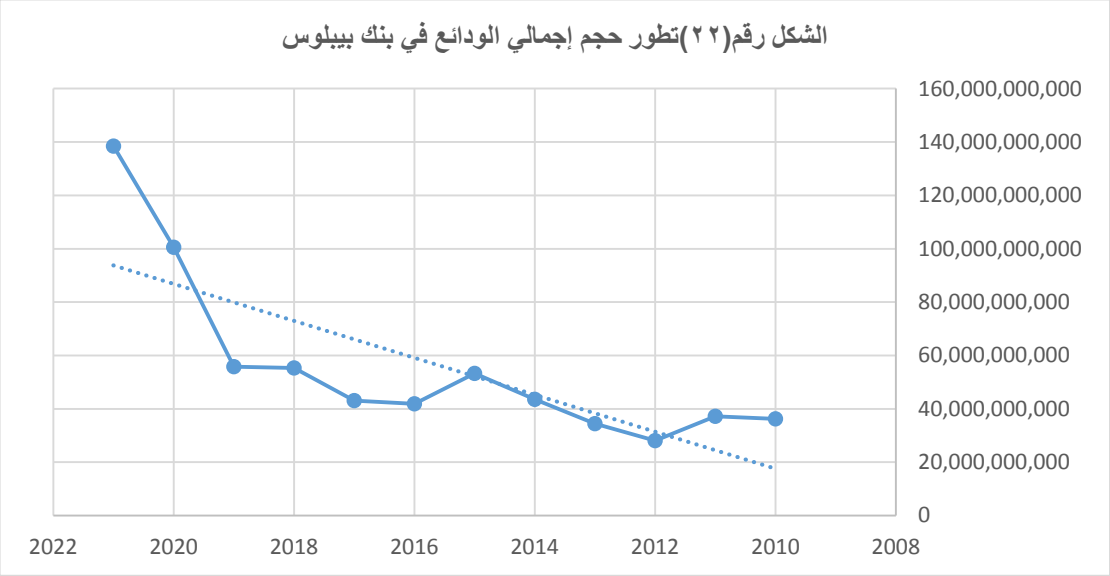


المصدر:إعداد الباحثة بناءاً على البيانات الواردة في التقارير السنوية لمصرف سورية والمهجر

يتوضح لنا من الشكل السابق إنخفاض حجم الودائع من عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٣ حيث بلغ حجم الودائع في عام ٢٠١٠ مبلغاً قدره83,883,928,083 ليرة سوري وانخفض في عام ٢٠١٢ إلى 48,844,923,800ليرة سوري وبنسبة نمو وقدرها (-٤١%).

ثم عاود حجم الودائع بالارتفاع خلال فترة ٢٠١٤-٢٠٢١ وبلغ أعلى قيمة له وهي 339,819,894,154 عام ٢٠٢١ وبمعدل نمو ونسبته (٣٠٢,٢%) تقريباً عن عام ٢٠١٠ وبمعدل نمو وقدره (٤٩%) عن العام السابق.

❖ **مصرف بيبلوس:**

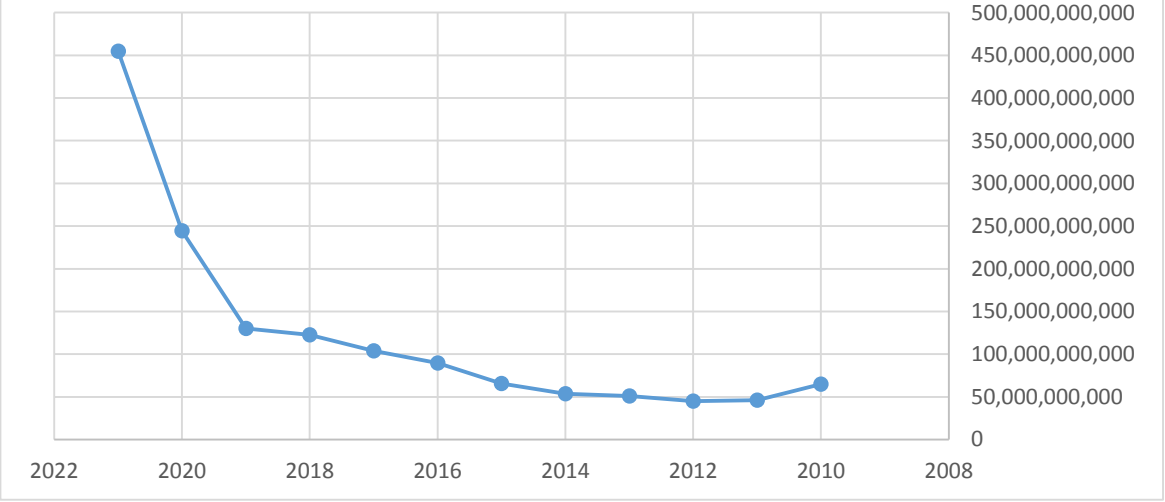


المصدر:إعداد الباحثة بناءاً على البيانات الواردة في التقارير السنوية لمصرف بيبلوس

يوضح لنا الشكل السابق أن الاتجاه العام لتطور حجم الودائع في مصرف بيبلوس كان في ارتفاع، إلا أنه في الأعوام الأولى للأزمة كان هناك انخفاض طفيف حتى عام ٢٠١٣ ثم عاود في الارتفاع خلال فترة ٢٠١٤-٢٠٢١ ووصل إلى مبلغ 138,441,755,104 ليرة سوري في عام ٢٠٢١ بعد أن كان 36,215,916,004 ليرة سوري في عام ٢٠١٠ وبمعدل نمو وقدره (٢٨٢%) تقريباً عن عام ٢٠١٠.

❖ **المصرف الدولي للتجارة والتمويل:**

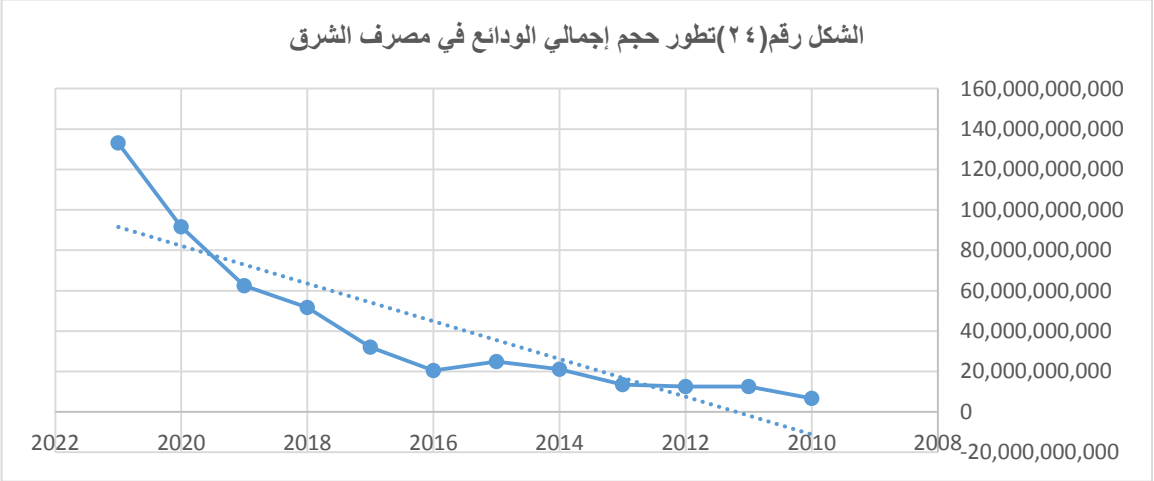
الشكل رقم(٢٣)تطور حجم إجمالي الودائع في المصرف الدولي للتجارة والتمويل



المصدر :إعداد الباحثة بناءاً على البيانات الواردة في التقارير السنوية لمصرف الدولي للتجارة والتمويل

يبين لنا الكل السابق انخفاضاً في حجم الودائع في الأربع السنوات الأولى للأزمة السورية ووصل حجم الودائع في المصرف الدولي للتجارة والتمويل لادنى مبلغ له وهو 44,911,110,239 ليرة سوري في عام٢٠١٢ مقابل مبلغ قدره 64,667,157,907 ليرة سوري قبل الأزمة عام ٢٠١٠ ، وبمتوسط معدل نمو للسنوات الأربعة الأولى وقدره (-٢٤,٤%) تقريباً، ثم عاود الارتفاع ووصل لأعلى مبلغ له في عام ٢٠٢١ وقدره 454,878,037,248 ليرة سوري وبمعدل نمو (٦٠٣,٣%) تقريباً عن عام ٢٠١٠ ، وبمعدل نمو وقدره (٨٦,٢%) تقريباً عن العام السابق.

❖ **مصرف الشرق:**

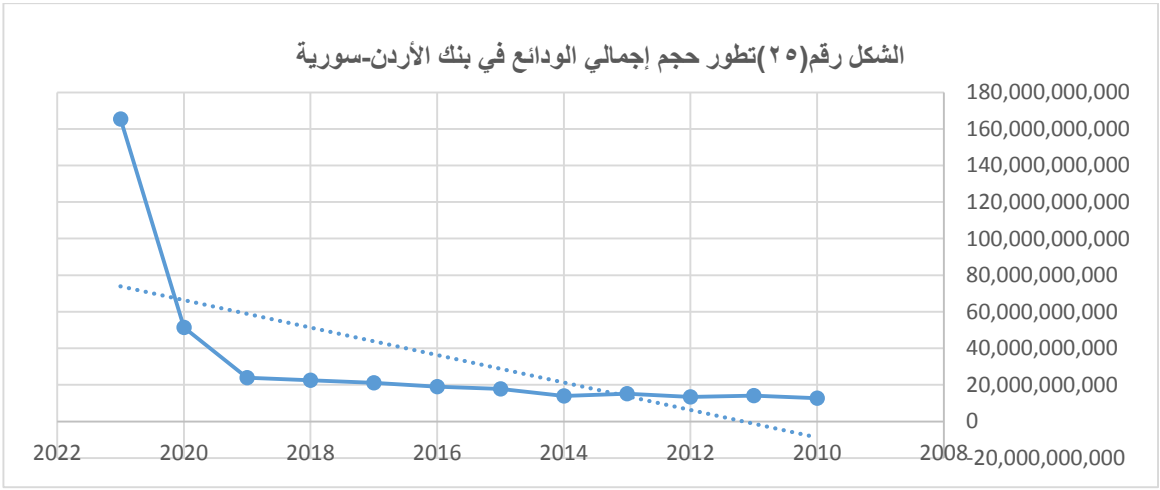


المصدر:إعداد الباحثة بناءاً على البيانات الواردة في التقارير السنوية لمصرف الشرق

حسب الشكل السابق يتبين لنا ارتفاع في حجم الودائع خلال فترة ٢٠١١-٢٠٢١ مقارنة بعام ٢٠١٠ ووصل حجم الودائع إلى مبلغ 133,069,003,330 ذلك في عام ٢٠٢١ مقارنة بحجم الودائع في عام ٢٠١٠ الذي بلغ حينها 6,689,716,925 ليرة سوري وبمعدل نمو وقدره (١٨٨٩%) في عام ٢٠٢١ عن عام ٢٠١٠.

وبمتوسط نمو لفترة ٢٠١١-٢٠٢١ يساوي تقريباً (٥٤٧,٢%) عن عام ٢٠١٠.

❖ **بنك الأردن – سورية:**

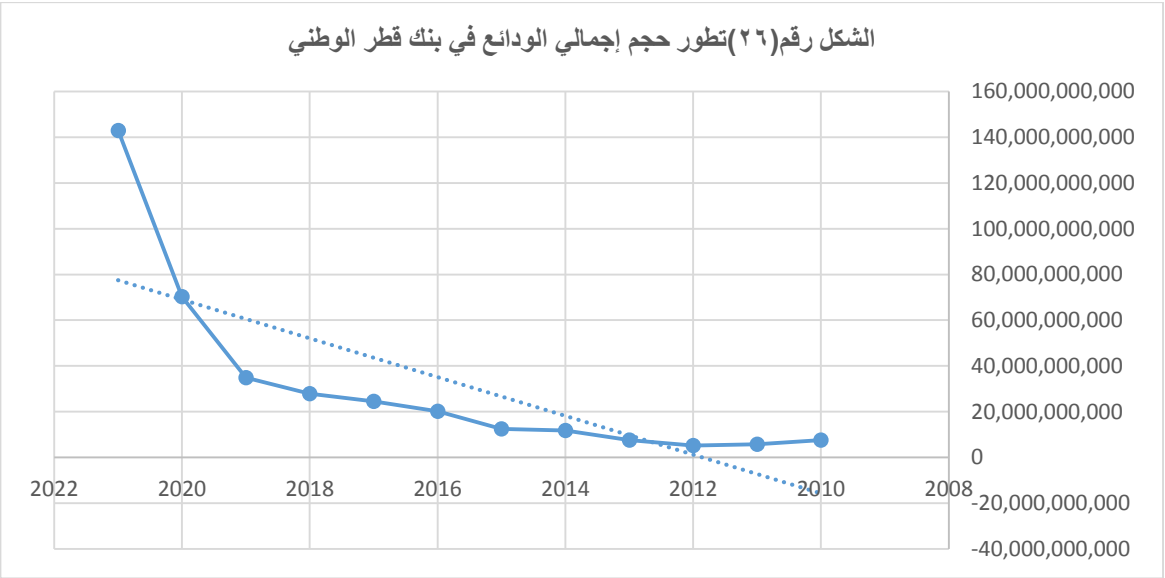


المصدر:إعداد الباحثة بناءاً على البيانات الواردة في التقارير السنوية لبنك الأردن-سورية،

يوضح لنا الشكل السابق تطور حجم الودائع في بنك الأردن – سورية خلال فترة الدراسة ٢٠١٠-٢٠٢١ وشهد حجم الودائع استقراراً خلال فترة ٢٠١١-٢٠١٨ وبلغ متوسط معدل النمو للفترة ذاتها نسبة(٣٥%) عن عام ٢٠١٠، ثم بدأ بالارتفاع حتى وصل لأعلى مبلغ له في عام ٢٠٢١ وقدره 165,299,155,749 ليرة سورية مقارنة ب 12,623,599,997 ليرة سوري في عام ٢٠١٠ وبمعدل نمو (١٢٠٩,٤%) .

❖ **بنك قطر الوطني – سورية:**

الشكل رقم(٢٦)تطور حجم إجمالي الودائع في بنك قطر الوطني



المصدر:إعداد الباحثة بناءاً على البيانات الواردة في التقارير السنوية لبنك قطر الوطني

يبين لنا الشكل السابق انخفاض في حجم الودائع خلال السنوات الثلاث الأولى للأزمة السورية فقد وصلت إلى 5,249,807,920 ليرة سوري ذلك في عام ٢٠١٢ وبمعدل انخفاض في النمو عن عام ٢٠١٠ وقدره (-٣١,٦%) تقريباً ، ثم شهد ارتفاعاً ملحوظاً حتى وصل إلى مبلغ 142,856,886,610ليرة سوري في عام ٢٠٢١ وبمعدل نمو عن عام ٢٠١٠ وقدره (١٧٧١,٨%) تقريباً.

٥- رصد تطور حجم الودائع في القطاع المصرفي التقليدي الخاص ككل:

فيما يلي الجدول رقم(٧) يوضح تطور حجم الودائع في القطاع المصرفي التقليدي الخاص في سورية خلال فترة الممتدة ٢٠١٠-٢٠٢١ وذلك بالاعتماد على الميزانية الموحدة للمصارف التقليدية الخاصة:

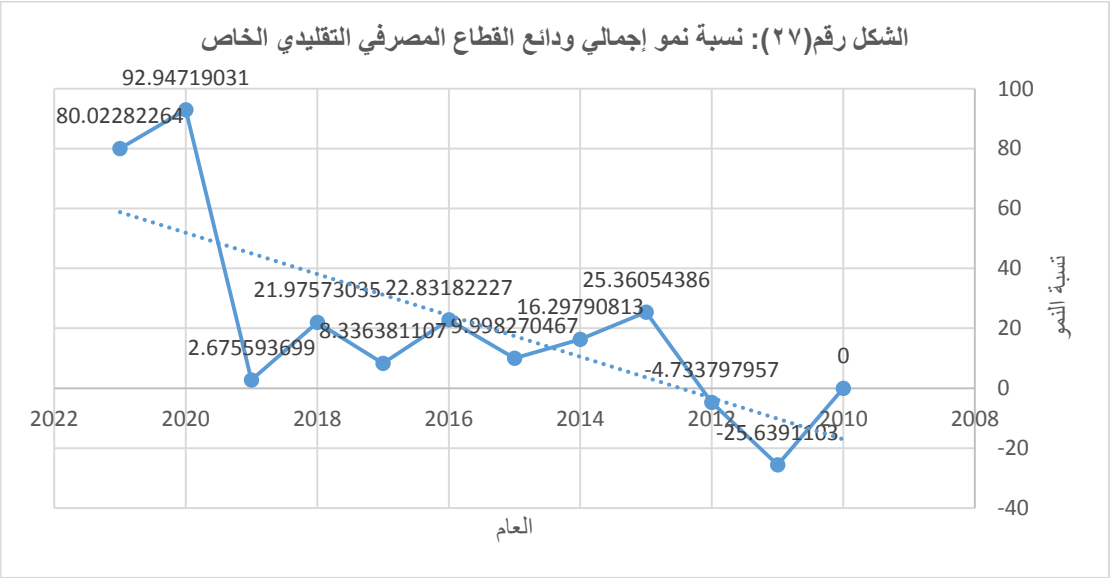
العام	إجمالي الودائع (بملايين الليرات)
2010	431068
2011	320546
2012	305372
2013	382816
2014	445207
2015	489720
2016	601532
2017	651678
2018	794889
2019	816157
2020	1574752
2021	2834913

من إعداد الباحثة بالاعتماد على الميزانية الموحدة للمصارف التقليدية الخاصة

يتضح لدينا من خلال الجدول السابق انخفاض في حجم إجمالي الودائع خلال مدة ٢٠١١- ٢٠١٣ مقارنة مع عام ٢٠١٠ قبل الأزمة السورية، ويعود هذا الانخفاض خلال سنوات الأزمة الأولى إلى الخوف من إنخفاض قيمة العملة ورغبة المودعين في نقل أموالهم إلى الخارج، والخوف والجهل بشأن مصير سلامة القطاع المصرفي، والحاجة إلى سحب من مدخرات ذوي الدخل المحدود.

ومن ثم عاود حجم الودائع بالارتفاع خلال مدة ٢٠١٤-٢٠٢١ وبلغت أعلى قيمة له ٢٨٣٤٩١٣ مليون ل.س في عام ٢٠٢١.

ويوضح الشكل التالي: تطور نسبة النمو لإجمالي الودائع المصرفية عن العام السابق خلال مدة الدراسة:



المصدر:من إعداد الباحثة

يتوضح لدينا من خلال الشكل السابق أن نسب النمو كانت متذبذبة خلال فترة الدراسة لكن الاتجاه العام لها كان في حالة تزايد، وبلغت أعلى نسبة نمو (٩٣%) تقريباً عام ٢٠٢٠ عن معدلات الأيداع في عام ٢٠١٩.

ثم عاودت الانخفاض في عام ٢٠٢١ لتصل إلى(٨٠%) عن عام ٢٠٢٠، وبزيادة في معدل النمو عن ما قبل الأزمة عام ٢٠١٠ بلغت(٥٥٧%) تقريباً.

أما بالنسبة لأدنى نسبة فكانت في عام ٢٠١١ ووصلت إلى (-٢٦%) تقريباً عن العام السابق ٢٠١٠.

كما يجدر الإشارة إلى أن المساهمة الأكبر في نمو حجم الودائع في كل من عامي ٢٠٢٠-٢٠٢١ تعود في المرتبة الأولى إلى الودائع في القطع الأجنبي وكانت نسبة مساهمتها (٥٣%)(٥٦%) على التوالي من إجمالي قيمة الودائع، وفي المرتبة الثانية فقد أسهمت الودائع تحت الطلب بنسب (٢٧%) (٢٩%) لكل من عام ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ على التوالي ذلك من إجمالي الودائع المصرفية.

أما بالنسبة لعام ٢٠١١ فقد انخفضت الودائع بالقطع الأجنبي بنسبة (-١٣%) عن عام ٢٠١٠، كما انخفضت الودائع تحت الطلب عن العام السابق بنسبة (-41%)،فإن الودائع بالقطع الأجنبي هي الأكثر أستقراراً.

أما بالنسبة لإجمالي الودائع مقدرة بالدولار الأميركي حسب السعر الصرف الرسمي فقد انخفضت في عام ٢٠٢١ إلى١٢٧٩ مليون ل.س مقارنة ب٩١٧١ مليون ليرة سوري عام ٢٠١٠ ويعود ذلك لتخفيض سعر الليرة السورية مقابل الدولار إلى ٢٢١٥ ل.س لكل دولار أميركي عام ٢٠٢١.

١- خلاصة المبحث:

بناء على ما ورد في المبحث ، يتوضح لنا بأن اتجاه تطور الودائع في المصارف عينة الدراسة قد اخذ إتجاهين، فانخفضت الودائع خلال فترة ٢٠١١-٢٠١٣ مقارنة بعام ٢٠١٠ ما قبل الأزمة ، لترتفع بعد ذلك خلال فترة ٢٠١٤-٢٠٢١ بقيم تفوق مبلغ الودائع عام ٢٠١٠.

أما عند تقويم الودائع بالدولار الأميركي حسب سعر الصرف الرسمي فقد انخفضت قيمة الودائع خلال فترة الدراسة مقارنة بعام ٢٠١٠ فانخفضت قيمة الليرة السورية مقابل الدولار الأميركي من ٤٧ ل.س لكل دولار أميركي في عام ٢٠١٠ إلى ٢٢١٥ ل.س لكل دولار أميركي عام ٢٠٢١.

المبحث الثالث

((دراسة تحليلة للعوامل المؤثرة على الجمود المصرفي))

١- تمهيد:

سنقوم في هذا المبحث بتحليل مجموعة من المؤشرات المالية لدراسة حالة الجمود المصرفي في القطاع المصرفي التقليدي الخاص خلال فترة ٢٠١٠-٢٠٢١ ، واعتمد على مؤشرات الربحية والسيولة ومؤشرات المخاطرة والتركز المصرفي إضافة إلى مؤشر الكفاءة التشغيلية.

٢- مؤشرات الربحية:

يمكن تلخيص نسب الربحية وفق معدلين وهما، نسبة نمو العائد على حقوق الملكية و نسبة الفوائد المدينة إلى الفوائد الدائنة، واحتسب كلا النسبتين للمصارف التقليدية الخاصة في سورية خلال مدة ٢٠١٠-٢٠٢١ وفق التالي:

بداية حسبت نسبة معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف التقليدية الخاصة في سورية فيظهر الجدول التالي أول معدل وأخر معدل لفترة الدراسة، إضافة إلى أدنى وأعلى قيمة له خلال فترة ٢٠١٠-٢٠٢١:[١١٩]

الجدول رقم(٨): نسبة العائد على حقوق الملكية ROE للمصارف التقليدية الخاصة

البنك	2010	2021	أدنى قيمة	أعلى قيمة
مصرف سورية والخليج	-7.70%	105%	-227%	105%
مصرف بيمو السعودي الفرنسي	12.30%	9.20%	-18%	26%
مصرف فرنسبنك	0.02%	-997%	-50%	46.9%
الائتمان الأهلي	9.70%	63%	-157%	910%
الشرق	-5%	504%	-136%	504%
الأردن	0.60%	55%	-216%	95%
قطر الوطني	-0.60%	763%	-95%	763%
سورية والمهجر	12.50%	-88%	-88%	35%
الدولي للتجارة والتمويل	12%	-5.60%	-558%	305%
بيبلوس	5.10%	65.90%	-329%	299%
العربي	10.80%	41.50%	-509%	158%

المصدر:من إعداد الباحثة استناداً على التقارير السنوية للمصارف والقوائم المالية التفصيلية على موقع مصرف سورية المركزي

[١١٩] بلغت قيمة الأرباح بعد الضريبة لمصرف فرنسبنك عام ٢٠٢١ مبلغ 52,460,067,797 ليرة سوري وبلغت الأرباح غير المحققة الناتجة عن التعاملات بالعملات الأجنبية مبلغ 12,123,651,849 ليرة سوري، وبلغت قيمة حقوق الملكية 121,895,671,850 ليرة سوري وبلغت الأرباح المدورة غير المحققة 122,953,671,580 ليرة سوري.

احتسب معدل العائد على حقوق الملكية بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على حقوق الملكية بعد استبعاد أثر عملية تقييم القطع البنيوي سواء كانت ربحاً أو خسارة من صافي الربح وذلك لأنها(أرباح/ خسائر) غير محققة، كما تم استبعاد الأرباح(الخسائر) غير المحققة الناتجة عن تقييم القطع البنيوي من حقوق الملكية لكونها غير محققة.

يظهر لنا الجدول السابق أن أعلى قيمة في عام ٢٠١٠ كانت ١٢,٥% لمصرف سورية والمهجر، أما أعلى قيمة في عام ٢٠٢١ فكانت لمصرف الشرق ونسبتها ٥٠٤%[١٢٠] ، أما بالنسبة لأدنى قيمة لمعدل العائد على حقوق الملكية خلال كامل فترة الدراسة فيعود لمصرف الدولي للتجارة والتمويل[١٢١] بنسبة -٥٥٨% ذلك في عام ٢٠١٧.

وبلغت أعلى قيمة لكامل الفترة ٩١٠% لمصرف الائتمان الأهلي[١٢٢] (عودة سابقاً) في عام ٢٠١٥ وتلاه مصرف الشرق.

ومن ثم احتسب معدل نمو العائد على حقوق الملكية ويظهر الجدول التالي قيمة هذا المؤشر وفق التالي:

الجدول رقم(٩):نسبة نمو العائد على حقوق الملكية ROE

البنك	2010	2021	أدنى قيمة	أعلى قيمة
مصرف سورية والخليج	-111.00%	-2%	-111%	23%
مصرف بيمو السعودي الفرنسي	-18.00%	81.00%	-480%	81%
مصرف فرنسبنك	-99.00%	-71%	-4490%	1286%
الائتمان الأهلي	-1.00%	-140%	-1077%	1416%
الشرق	8%	27%	-462%	1106%
الأردن	-88.00%	270%	-618%	908%
قطر الوطني	-89.00%	7%	-1300%	600%
سورية والمهجر	-1.00%	-140%	-1077%	1400%
الدولي للتجارة والتمويل	-28%	-77.00%	-980%	882%
بيبلوس	-28.00%	-181.00%	-154%	535%
العربي	103.00%	-406.00%	-2200%	103%

[١٢٠] بلغت قيمة الأرباح بعد الضريبة لمصرف الشرق عام ٢٠٢١ مبلغ 37,739,315,074 ليرة سوري ولم يكن هناك أي أرباح/خسائر غير محققة ناتجة عن تقييم القطع البنيوي، كما بلغت قيمة حقوق الملكية 76,479,250,908 ليرة سوري وبلغت الأرباح المدورة غير المحققة 69,000,556,757ليرة سوري لتكون بذلك قيمة حقوق الملكية بعد طرح الأرباح غير المحققة 7,478,694,151 ليرة سوري.

[١٢١] حيث بلغت قيمة صافي الربح بعد أزالة آثر تقييم القطع البنوي مبلغ 5,539,286,420 ليرة سوري ، كما بلغت قيمة حقوق الملكية بعد طرح الأرباح غير المحققة مبلغ (991865945) ليرة سوري.

[١٢٢] حيث بلغت قيمة صافي الربح بعد الضريبة 6,077,180,871 ليرة سوري، كما بلغت قيمة حقوق الملكية بعد إزالة آثر الأرباح المدورة غير المحققة مبلغ (667,234,932) ليرة سوري.

يتضح لنا من الجدول السابق أن أعلى قيمة لمؤشر نمو معدل العائد على حقوق الملكية في عام ٢٠١٠ كان ١٠٣% ويعود لبنك العربي، أما بالنسبة لأدنى قيمة للمؤشر في نفس العام كانت -١١١% وتعود لمصرف سورية والخليج، أما بالنسبة لعام ٢٠٢١ فكانت أعلى قيمة للمؤشر ٢٧٠% لمصرف الأردن-سورية، وتلاه مصرف بيمو السعودي الفرنسي قيمة٨١%.

كما بلغت أدنى قيمة للمؤشر خلال فترة الدراسة -٤٤٩٠% لفرنسبك ذلك في عام ٢٠١١[١٢٣]، وتلاه البنك العربي بمؤشر قيمته -٢٢٠٠% ذلك في عام ٢٠١٥،[١٢٤]أما أعلى قيمة خلال كامل فترة الدراسة فكانت ٩٠٠٨% لبنك الأردن- سورية في عام ٢٠١٣، وتلاه مصرف قطر الوطني مؤشر قيمته ٦٠٠٠% في عام ٢٠٢٠.

٣- <u>مؤشرات السيولة:</u>

يمكن التعبير عن نسب السيولة بمعدلين وهما نسبة نمو إجمالي القروض إلى نمو إجمالي الودائع ونسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول وفق التالي:

الجدول رقم(١٠):نسبة نمو إجمالي القروض /نمو إجمالي الودائع

البنك	2010	2021	أدنى قيمة	أعلى قيمة
مصرف سورية والخليج	2%	1.90%	-3%	16.00%
مصرف بيمو السعودي الفرنسي	4.00%	0.90%	-0.50%	7.00%
مصرف فرنسبنك	3.00%	0.20%	-1.20%	3.60%
الائتمان الأهلي	1.90%	1.40%	-91%	1.90%
الشرق	1.00%	-0.10%	-17%	5%
الأردن	0.90%	0.40%	-2.00%	6.00%
قطر الوطني	1.00%	1.00%	-16	3%
سورية والمهجر	2.00%	2.80%	-20.00%	2.80%
الدولي للتجارة والتمويل	2.00%	0.70%	-2.00%	10.00%
بيبلوس	1.40%	0.50%	-1%	7.00%
العربي	1.60%	0.70%	-11.00%	31.00%

المصدر:من إعداد الباحثة استناداً على التقارير السنوية للمصارف والقوائم المالية التفصيلية على موقع مصرف سورية المركزي

[١٢٣] حيث كانت قيمة مؤشر العائد على حقوق الملكية عام ٢٠١٠ يساوي ٠,٠٢% وانخفضت في عام ٢٠١١ إلى -١٠%.
[١٢٤] انخفض معدل العائد على حقوق الملكية من ٧% في عام ٢٠١٤ إلى -١٥٠% في عام ٢٠١٥.

بالنظر إلى الجدول السابق يتضح لدينا نسبة نمو إجمالي القروض إلى نمو إجمالي الودائع لجميع المصارف التقليدية الخاصة في سورية، في عام ٢٠١٠ وعام ٢٠٢١ إضافة إلى أدنى قيمة للمؤشر خلال فترة ٢٠١٠-٢٠٢١ وأعلى قيمة.

ففي عام ٢٠١٠ بلغت أعلى قيمة للمؤشر ٤% لمصرف بيمو السعودي الفرنسي وتلاه فرنسبنك بقيمة ٣% ، أما في عام ٢٠٢١ فكانت أعلى قيمة ٢% لمصرف سورية والمهجر وتلاه مصرف سورية والخليج بنسبة ١,٩%.

أما بالنسبة لأدنى قيمة للمؤشر في عام ٢٠١٠ فكانت ٠,٩% لبنك الأردن، وأدنى قيمة في عام ٢٠٢١ كانت – ٠,١٠% لمصرف الشرق.

يلاحظ أن نسبة نمو القروض إلى نمو الودائع في عام ٢٠٢١ انخفضت لأغلب البنوك مقارنة بنفس النسبة لعام ٢٠١٠ وهذا ما يشير إلى تراجع توظيفات المصارف لودائعها.

أما بالنسبة لأدنى قيمة للمؤشر خلال كامل فترة الدراسة فيعود لمصرف الائتمان الأهلي بنسبة –٩١% وذلك في عام ٢٠١٩. أما أعلى معدل لكامل فترة الدراسة كان ٣١% للبنك العربي في عام ٢٠١٧.

أما بالنسبة لمعدل إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول فيوضح لنا الجدول التالي قيم هذا المؤشر خلال فترة ٢٠١٠-٢٠٢١:

الجدول رقم(١١):إجمالي القروض /إجمالي الأصول

البنك	2010	2021	إدنى قيمة	أعلى قيمة
مصرف سورية والخليج	47%	52%	12%	56%
مصرف بيمو السعودي الفرنسي	32%	13%	13%	43%
مصرف فرنسبنك	36%	12%	12%	37%
الائتمان الأهلي	42%	10%	10%	45%
الشرق	39%	8%	8%	41%
الأردن	54%	14%	14%	59%
قطر الوطني	25%	4%	%١,٨	25%
سورية والمهجر	32%	5.50%	2.10%	32%
الدولي للتجارة والتمويل	42%	9%	47%	9%
بيبلوس	52%	11%	11%	52%
العربي	56%	5%	5%	60%

المصدر:من إعداد الباحثة استناداً على التقارير السنوية للمصارف والقوائم المالية التفصيلية على موقع مصرف سورية المركزي

بلغت أعلى قيمة للمؤشر ٥٦% للبنك العربي عام ٢٠١٠ ثم تلاه مصرف الأردن بقيمة ٥٤%، أما في عام ٢٠٢١ فبلغت أعلى قيمة للمؤشر ٥٢% لمصرف سورية والمهجر وتراوح قيمة المؤشر لباقي بنوك القطاع التقليدي الخاص بين ٥% و ١٤% مقارنة بعام ٢٠١٠ وتراوح قيمة مؤشر إجمالي القروض/ إجمالي الأصول بين ٢٥% و٥٤%. كما وصل المؤشر لأدنى قيمة له خلال فترة الدراسة إلى ١,٨% لمصرف قطر الوطني في عام ٢٠١٥ وتلاه مصرف سورية والمهجر بقيمة ٢,١% في عام٢٠١٦ ، ووصلت أعلى قيمة للمؤشر خلال فترة ٢٠١٠-٢٠٢١ إلى ٦٠% للبنك العربي عام٢٠١١ وتلاه مصرف الأردن بنسبة ٥٩% ذلك في نفس العام.

٤- مؤشرات المخاطرة:

اعتمد في هذه الدراسة على نسبة القروض غير العاملة لإجمالي التسهيلات الائتمانية (نسبة القروض المتعثرة)، ونسبة كفاية رأس المال الأساسي.

يبين الجدول التالي موجز لنسبة رأس المال الأساسي للمصارف التقليدية الخاصة في سورية:

الجدول رقم(١٢):نسبة كفاية رأس المال الأساسي

البنك	2010	2021	أدنى قيمة	إعلى قيمة
مصرف سورية والخليج	25%	51%	٩٠,٧%	51%
مصرف بيمو السعودي الفرنسي	12%	18.10%	12%	36.00%
مصرف فرنسبنك	13%	55%	10%	55%
الائتمان الأهلي	15.60%	34%	15.60%	53%
الشرق	42%	60%	20%	65%
الأردن	39%	112%	17%	112%
قطر الوطني	224%	240%	186%	313%
سورية والمهجر	11.70%	28.50%	9.80%	28.50%
الدولي للتجارة والتمويل	17%	46%	13.00%	46%
بيبلوس	12.70%	51.30%	12.70%	51.30%
العربي	15%	38%	15%	38%

المصدر:من إعداد الباحثة استناداً على التقارير السنوية للمصارف التقليدية الخاصة

يلاحظ من الجدول السابق أن أعلى قيمة لنسبة كفاية رأس المال الأساسي لعام ٢٠١٠ قبل الأزمة كانت لبنك قطر الوطني وتساوي ٢٢٤% تقريباً، في حين أن أدنى قيمة هي لبنك سورية والمهجر وتساوي ١١,٧٠%، أما أعلى قيمة في عام ٢٠٢١ كانت أيضاً لبنك قطر الوطني وتساوي ٢٤٠% وتلاه مصرف الأردن بنسبة ١١٢%

كما يوضح الجدول أدنى قيمة خلال فترة ٢٠١٠-٢٠٢١ لنسبة كفاية رأس المال الأساسي كانت ١,٩٠% لمصرف سورية والخليج وهي نسبة متدنية جداً مقارنة بباقي المصارف، وتلتها نسبة ٩,٨% لمصرف سورية والمهجر، أما

بالنسبة لأعلى قيمة خلال الفترة فقد وصلت إلى ٣١٣% لمصرف قطر الوطني وتلاه مصرف مصرف الأردن أيضاً بنسبة ١١٢%.

والجدير بالذكر بأن المصارف السيورية مازالت تطبق بازل ٢ ويجب عليها تطبيق مقررات بازل ٣ [١٢٥]بهدف خلق المزيد من الأمان للقطاع المصرفي السوري.

أما بالنسبة لمعدل القروض المتعثرة يظهر في الجدول التالي نسبته لفترة ٢٠١٠-٢٠٢١ للمصارف التقليدية الخاصة في سورية:

الجدول رقم(١٣)نسبة لقروض المتعثرة للمصارف التقليدية الخاصة في سورية

البنك	2010	2021	أدنى قيمة	أعلى قيمة
مصرف سورية والخليج	7.70%	19.30%	7.50%	75%
مصرف بيمو السعودي الفرنسي	7%	20%	7%	37%
مصرف فرنسبنك	0.20%	28%	0.20%	35%
الائتمان الأهلي	3.30%	12.50%	3.30%	31%
الشرق	0	21%	0%	32%
الأردن	3.80%	39%	3.80%	72%
قطر الوطني	0	39%	0%	65%
سورية والمهجر	0.90%	31%	0.90%	62%
الدولي للتجارة والتمويل	0.80%	38%	0.80%	40%
بيبلوس	1.30%	63%	1.30%	63%
العربي	6.40%	92%	6.40%	92%

المصدر :من إعداد الباحثة استناداً على التقارير السنوية للمصارف التقليدية الخاصة

يلاحظ من الجدول السابق ارتفاع في معدل القروض المتعثرة لجميع المصارف التقليدية الخاصة في سورية في عام ٢٠٢١ مقارنة بعام ٢٠١٠ وكانت أعلى قيمة ٩٢% للمصرف العربي بعد أن كانت ٦,٤% بارتفاع وقدره ٨٥,٦% نقطة، تلاه مصرف بيبلوس وارتفعت قيمة القروض المتعثرة من ١,٣٠% في عام ٢٠١٠ إلى ٦٣% في عام ٢٠٢١.

وتراوحت قيمة المعدل بين ٠% و ٧% في عام ٢٠١٠ أما في عام ٢٠٢١ فقد تراوحت قيمة المؤشر بين ١٢,٥٠% و ٣٩% عدا مصرفي بيبلوس والعربي.

---

[١٢٥]صندوق،عفيف،المشعل،ياسر،حسن،علي،٢٠٢١،**"تقييم أداء القطاع المصرفي بالأعتماد على نموذج CAMELS دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، ٤٣(٣)،ص٥٨.

أما بالنسبة لأدنى قيمة خلال فترة الدراسة فكانت ٠% لمصرفي الشرق وقطر الوطني ذلك في عام ٢٠١٠ وتلاهما مصرف فرنسبنك بنسبة ٠,٢% في نفس العام، ووصلت أعلى قيمة للمؤشر ل ٩٢% للمصرف العربي لعام ٢٠٢١ وتلاه مصرف سورية والخليج وبلغت قيمته ٧٥% تقريباً في عام ٢٠١٧، ونسبة ٧٢% لمصرف الأردن في عام ٢٠١٤.

٥- مؤشر التركز المصرفي:

احتسبت نسبة التركز المصرفي بقسمة صافي التسهيلات الائتمانية للمصرف خلال العام إلى إجمالي صافي التسهيلات الائتمانية للقطاع المصرفي التقليدي الخاص خلال العام نفسه، ويظهر الجدول التالي نسب التركز لعامي ٢٠١٠ و ٢٠٢١ لجميع المصارف التقليدية الخاصة، كما يظهر أعلى وأدنى قيمة تركز خلال فترة الدراسة الممتدة خلال فترة ٢٠١٠-٢٠٢١ كما يلي:

نسبة التركز المصرفي في المصارف التقليدية الخاصة في سورية

البنك	2010	2021	أدنى قيمة	أعلى قيمة
مصرف سورية والخليج	3.50%	33.70%	3.50%	33.70%
مصرف بيمو السعودي الفرنسي	17.40%	17.10%	15%	25%
مصرف فرنسبنك	4.00%	6%	4%	11%
الائتمان الأهلي	18%	3%	3%	18%
الشرق	2.60%	1.70%	1.70%	7.40%
الأردن	4%	4%	3.50%	6%
قطر الوطني	0.30%	3%	0.30%	4%
سورية والمهجر	14%	2%	2%	14%
الدولي للتجارة والتمويل	15%	6.60%	6.60%	16%
بيبلوس	11%	6.60%	6.60%	13.50%
العربي	10%	15%	9%	15.00%

المصدر:من إعداد الباحثة استناداً على التقارير السنوية للمصارف التقليدية الخاصة

يتوضح لنا من الجدول السابق بأن مصرف بيمو السعودي الفرنسي كان له أعلى حصة سوقية من التسهيلات الائتمانية في عام ٢٠١٠ بنسبة ١٧,٤% تلاه المصرف الدولي للتجارة والتمويل بنسبة ١٥% أما في عام ٢٠٢١ فكانت الحصة السوقية الأكبر من التسهيلات الائتمانية المباشرة لمصرف سورية والخليج بقيمة ٤٣,٧% ثم تلاها مصرف بيمو السعودي الفرنسي بنسبة ٢١,١%.

أما بالنسبة لأدنى قيمة للمؤشر خلال كامل فترة الدراسة فتعود لمصرف قطر الوطني بقيمة ٠,٣% ذلك في عام ٢٠١٠ وتلاه مصرف الشرق بنسبة ١,٧% ذلك في عام ٢٠٢١.

وبلغت أعلى قيمة لمؤشر التركز المصرفي لفترة ٢٠١٠-٢٠٢١ قيمة ٤٣,٧% لمصرف سورية والخليج، وتلاه مصرف بيمو السعودي الفرنسي بنسبة ٢٥%.

والجدير بالذكر أن التسهيلات الائتمانية المباشرة في عام ٢٠٢١ نمت بنسبة ١٣٣% عن العام السابق، مقارنة بنسبة ١٩% في عام ٢٠٢٠ عن عام ٢٠١٩، وكانت حصة مصرف سورية والخليج ٤٣,٧% ومصرف بيمو السعودي الفرنسي بنسبة ٢١,١% أي أن حصة مصرفين من التسهيلات الائتمانية خلال عام ٢٠٢١ كانت تساوي ٦٤,٨% وباقي المصارف البالغ عددها ٩ مصارف كانت حصتها السوقية من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة ٣٥,٢%.

٦- مؤشر الكفاءة التشغيلية:

احتسب مؤشر الكفاءة التشغيلة من خلال نسبة نفقات الموظفين بالنسبة للمصروفات من غير الفائدة للمصارف التقليدية الخاصة في سورية خلال فترة ٢٠١٠-٢٠٢١ ويظهر الجدول التالي قيمة المؤشر في عامي ٢٠١٠ و ٢٠٢١ كما يظهر أعلى وأدنى قيمة له خلال كامل الفترة :

الجدول رقم(١٥)نسبة نفقات الموظفين إلى المصروفات من غير الفائدة

البنك	2010	2021	أدنى قيمة	أعلى قيمة
مصرف سورية والخليج	34%	32%	8%	51%
مصرف بيمو السعودي الفرنسي	44%	23%	23%	60%
مصرف فرنسبنك	57%	18%	3%	68%
الائتمان الأهلي	44%	22%	8%	44%
الشرق	35%	31%	9%	43%
الأردن	50%	49%	9%	62%
قطر الوطني	41%	49%	13%	49%
سورية والمهجر	48%	29%	21%	62%
الدولي للتجارة والتمويل	49%	30%	5%	59%
بيبلوس	45%	38%	9%	59%
العربي	42%	26%	10%	56%

المصدر :من إعداد الباحثة استناداً على التقارير السنوية للمصارف التقليدية الخاصة

بلغت أعلى قيمة للمؤشر في عام ٢٠١٠ نسبة ٥٧% لمصرف فرنسبنك، تلاه مصرف الأردن سورية بنسبة ٥٠%، أما في عام ٢٠٢١ فبلغت أعلى نسبة ٤٩% لكل من مصرفي الأردن–سورية وقطر الوطني، ويتضح لدينا من خلال المقارنة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠٢١ انخفاض في نسبة نفقات الموظفين إلى المصروفات من غير الفائدة لجميع المصارف التقليدية الخاصة في سورية.

وبالنظر إلى أدنى قيمة وصل لها المؤشر خلال كامل فترة الدراسة يتضح لدينا أن مصرف فرنسبنك وصل المؤشر لديه إلى ٣% فقط في عام ٢٠١١ بعد أن كان ٥٧% في عام ٢٠١٠، ثم تلاه مصرف الدولي للتجارة والتمويل بنسبة ٥% في عام ٢٠١٥ مقارنة ب ٧% في العام السابق.

وصل أعلى قيمة للمؤشر إلى ٦٨% أيضاً لمصرف فرنسبنك في عام ٢٠١٨ مقارنة بنسبة ٧٢% في العام السابق، تلاه مصرف الأردن– سورية بنسبة ٦٢% في عام ٢٠١٨ وبنك سورية والمهجر بنفس النسبة بعام ٢٠١٦.

والجدير بالذكر أن معدل هذا المؤشر ارتفع لدى معظم البنوك خلال فترة ٢٠١٦–٢٠١٨.

٧– **مؤشر الإنتشار:**

احتسب قيمة المؤشر بنسبة إجمالي أصول المصرف في السنة إلى إجمالي أصول القطاع كامل خلال نفس السنة، فكلما ازدادت أصول المصرف دل ذلك على توسع انتشاره، ويظهر الجدول التالي قيمة المؤشر للمصارف التقليدية الخاصة لعام ٢٠١٠ وعام ٢٠٢١ كما يظهر أعلى وأدنى قيمة للمؤشر خلال كامل فترة ٢٠١٠–٢٠٢١ كالتالي:

الجدول رقم(١٦): مؤشر الانتشار للمصارف التقليدية الخاصة

البنك	2010	2021	أدنى قيمة	أعلى قيمة
مصرف سورية والخليج	3%	12.00%	٣%	12.00%
مصرف بيمو السعودي الفرنسي	20.00%	25.00%	16.00%	25.00%
مصرف فرنسبنك	4.00%	10.00%	4.00%	10.00%
الائتمان الأهلي	18.00%	6.00%	6%	17.00%
الشرق	1.00%	5.00%	1%	6%
الأردن	3.00%	4.00%	2.50%	4.00%
قطر الوطني	4.00%	10.00%	4%	10%
سورية والمهجر	16.00%	9.00%	8.00%	17.00%
الدولي للتجارة والتمويل	14.00%	10.00%	9.00%	14.00%
بيبلوس	9.00%	5.00%	5%	10.00%
العربي	7.00%	4.00%	4.00%	8.00%

المصدر:من إعداد الباحثة استناداً على التقارير السنوية للمصارف التقليدية الخاصة

يلاحظ من الشكل السابق أن المصارف عينة الدراسة قد ازداد توسع انتشارها في عام ٢٠٢١ مقارنة بعام ٢٠١٠ وبلغت أدنى قيمة للمؤشر في عام ٢٠١٠ نسبة ١% لمصرف الشرق بينما ارتفعت ل ٥% في عام ٢٠٢١، أما بالنسبة لأعلى قيمة له في عام ٢٠١٠ فكانت ٢٠% لمصرف بيمو السعود الفرنسي لتصبح ٢٥% في عام ٢٠٢١ ليحافظ على أعلى نسبة انتشار له بين المصارف عينة الدراسة.

بالنظر إلى قيمة المؤشر لكامل فترة الدراسة يتبين لنا أن أدنى قيمة للمؤشر هي أيضاً ١% لمصرف الشرق في عام ٢٠١٠ وتلاه مصرف سورية والخليج بنسبة ٣% في عام ٢٠١٠.

أما أعلى قيمة للمؤشر خلال فترة ٢٠١٠-٢٠٢١ كانت ٢٥% لمصرف سورية والخليج تلاه مصرفا الائتمان الأهلي وسورية والمهجر بنسبة ١٧% لكلا المصرفين.

والجدير بالذكر أن مؤشر الانتشار كان متذبذباً خلال كامل الفترة وأغلقت معظم البنوك عديداً من فروعها في أثناء الأزمة السورية، لتعاود فتحها في الأعوام اللاحقة.

٨- **مؤشر حجم البنك:**

يظهر الجدول التالي مؤشر حجم البنك للمصارف التقليدية الخاصة في سورية خلال عام ٢٠١٠ وعام ٢٠٢١، كما يظهر أدنى قيمة للمؤشر وأعلاها خلال فترة ٢٠١٠-٢٠٢١ :

الجدول رقم (١٧):مؤشر حجم المصرف للمصارف التقليدية الخاصة

البنك	2010	2021	إدنى قيمة	أعلى قيمة
مصرف سورية والخليج	23%	27%	23%	27%
مصرف بيمو السعودي الفرنسي	25%	28%	25%	28%
مصرف فرنسبنك	23%	26%	23%	26%
الائتمان الأهلي	25%	26%	24%	26%
الشرق	22%	26%	22%	26%
الأردن	23%	26%	23%	26%
قطر الوطني	23%	27%	23%	27%
سورية والمهجر	25%	26%	24%	26%
الدولي للتجارة والتمويل	25%	27%	24%	27%
بيبلوس	24%	26%	24%	26%
العربي	24%	25%	24%	25%

المصدر:من إعداد الباحثة استناداً على التقارير السنوية للمصارف التقليدية الخاصة

احتسب مؤشر حجم المصرف من خلال لوغريتم إجمالي الأصول ويتوضح لنا من الشكل السابق بأن أحجام المصارف التقليدية الخاصة في سورية قد ارتفعت في عام ٢٠٢١ مقارنة بما قبل الأزمة السورية في عام ٢٠١٠، كما يتبين لنا بأن أدنى قيمة للمؤشر خلال كامل الفترة لأغلب بنوك عينة الدراسة كانت لعام ٢٠١٠ كما أن أعلى قيمة للمؤشر خلال فترة الدراسة لمعظم المصارف تعود لعام ٢٠٢١.

يظهر لنا الجدول السابق بأن كلاً من مصرف بيمو السعودي الفرنسي ومصرف الائتمان الأهلي (عودة سابقاً) ومصرف الدولي للتجارة والتمويل إضافة على مصرف سورية والمهجر كان لهم نفس الحجم في عام ٢٠١٠ حيث بلغت قيمة المؤشر لكل البنوك التي ذكرت ٢٥% ، وتلاهم مصرفا بيبلوس والعربي بقيمة مؤشر تساوي ٢٤% ، وكانت أدنى قيمة للمؤشر خلال عام ٢٠١٠ تعود لمصرف الشرق بنسبة ٢٢%.

أما بالنسبة إلى عام ٢٠٢١ فكان أعلى قيمة للمؤشر تساوي ٢٨% لمصرف بيمو السعودي الفرنسي ليرتفع حجمه مقارنة بعام الأساس ٢٠١٠، ومن ثم تلاه كل من مصرف سورية والخليج وبنك قطر الوطني والمصرف الدولي للتجارة والتمويل بقيمة ٢٧%.

وبلغت أدنى قيمة للمؤشر في عام ٢٠٢١ نسبة ٢٥% للمصرف العربي.

الفصل الثالث: بناء نموذج قياسي لمؤشر الجمود المصرفي

المبحث الأول

إجراءات بناء النموذج القياسي المستخدم لبناء مؤشر الجمود المصرفي واختياره

١- تمهيد

سنقوم في هذا المبحث بتوضيح خطوات بناء المؤشر التجميعي للجمود المصرفي وإجراءاته، ومن ثم سنقوم بعرض بياني لمؤشر الجمود لكل مصرف من المصارف عينة الدراسة على حدة خلال فترة ٢٠١٠-٢٠٢١ والتعليق عليها، إضافة لعرض بياني لمؤشر الجمود المصرفي لكامل القطاع المصرفي السوري التقليدي الخاص خلال الفترة ذاتها.

٢- تعريف المؤشر التجميعي وخطوات تركيبه:

يعرف المؤشر التجميعي على أنه مقياس-عددي أو كمي- مجمع يضم مجموعة من المؤشرات الفرعية التي تعكس جوانب ظاهرة محل الاهتمام، لدمج هذه المؤشرات المنفصلة بالاستناد على نموذج معين للحصول على مؤشر تجميعي يعبر عن الاتجاه العام المشترك لتلك المؤشرات الفرعية، وهو بذلك يعمل على تجميع المعلومات وعرضها عرضاً مبسطاً يسهل فهمه وتفسيره.

تزايد الأهتمام بالمؤشرات التجميعية في الأونة الأخيرة كونها تُعد أداة مهمة ومفيدة لإتخاذ القرارات وتقييم الأداء، وزاد الاهتمام بتطوير أساليب بناءها حتى يمكن الأعتماد عليها والوثوق بنتائجها.

ويمكن النظر لعملية بناء المؤشر التجميعي على أنها نموذج مكون من ثلاث خطوات رئيسية ألا وهي:[١٢٦]

١- مدخلات النموذج

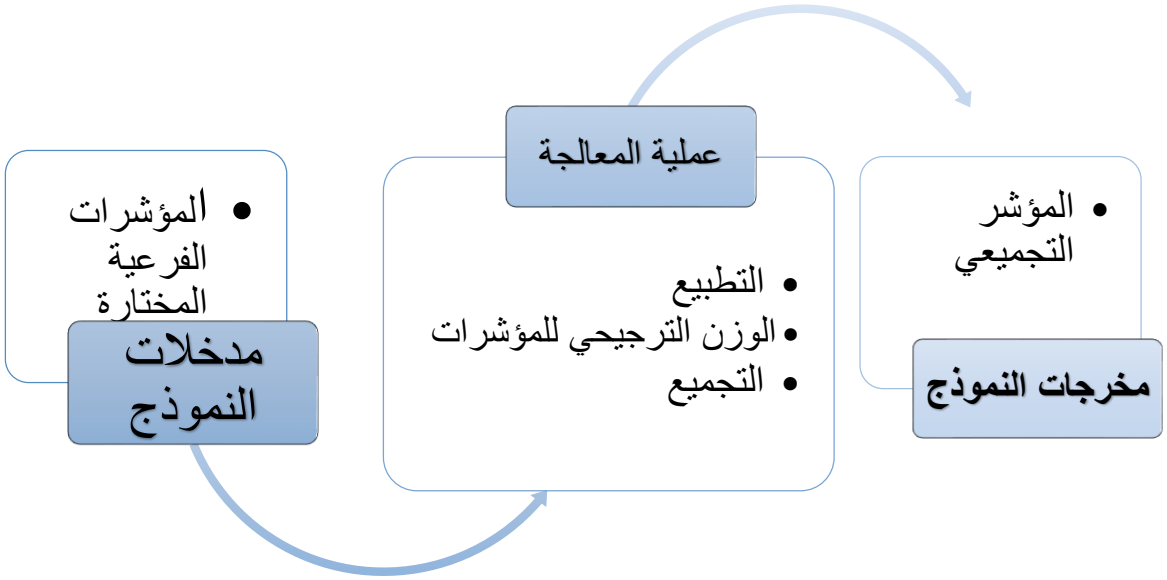
---

[١٢٦] Dolge,Kristiana,&Blumberga,Dagnija,&Kubula,Anna,2020,"**Composite index for energy efficiency evaluation of industrial sector:sud-sectoral comparison"**,environmental and sustainability **indicators**,pa(2).

٢- عملية معالجة المدخلات

٣- مخرجات النموذج

يوضح الشكل التالي هذه الخطوات:



من إعداد الباحثة: المراحل الرئيسية لبناء المؤشرات التجميعية

يوضح الشكل السابق أن مدخلات النموذج هي المؤشرات الفرعية التي تختار والتي تعبر عن الظاهرة محل الدراسة، ويجري توجيه هذه المؤشرات إلى مرحلة التطبيع والوزن والتجميع والتي تعبر عن عملية المعالجة لهذه المؤشرات الفرعية، ليمكن في النهاية الحصول على المخرج النهائي متمثلاً بالمؤشر التجميعي.

إذاً هذه الخطوات الثلاث الرئيسية التي اعتمد عليها في هذه الدراسة لبناء المؤشر لقياس ظاهرة الجمود في القطاع المصرفي السوري، لكن قد سبق هذه الخطوات الرئيسية عدة خطوات مهمة في الفصول السابقة من هذه الدراسة وقمنا ببناء المؤشر وفق تسلسل الخطوات التالية:

٢-١- بناء الإطار النظري:

عرفت ظاهرة الجمود من ناحية الاقتصاد الكلي ومن ثم اسقاطها على القطاع المصرفي وتحديد العوامل المحددة للظاهرة محل الدراسة وفق خصوصية البيئة الاقتصادية السورية عموماً والبيئة المصرفية السورية خصوصاً، وتحديد المظاهر الرئيسية للجمود المصرفي المتمثلة بانخفاض في ربحية المصارف، وزيادة في السيولة إضافة إلى انخفاض في الطلب والعرض الائتماني مع زيادة في القروض المتعثرة ذلك في الفصل الأول من الدراسة.

٢-٢- اختيار المؤشرات الفرعية:

تعتمد قوة المؤشر التجميعي أو ضعفه على مدى جودة المؤشرات الفرعية المكونة له وسلامتها، ولذلك لابد من اختيار هذه المؤشرات وفقاً لمدى أهميتها وارتباطها بالظاهرة محل الدراسة، كذلك مدى إمكانية تحليلها وحداثتها وسهولة الوصول إليها، ونظراً لغياب وجود ضوابط تحكم اختيار مجموعة محددة من المتغيرات الفرعية فإن اختيار المؤشرات الفرعية عملية تتوقف على المحددات والأراء الشخصية للمستخدم.[١٢٧]

وعلى ذلك حددت المؤشرات الفرعية لظاهرة الجمود المصرفي على أساس الدراسات السابقة إضافة إلى المتغيرات التي تراعي العوامل المحددة للجمود المصرفي الخاصة بظروف القطاع المصرفي السوري في ظل الأزمة مثل عامل العقوبات الاقتصادية وعبر عنه برقم واحد في العام الذي فرضت فيه العقوبات ورقم ٠ في العام التي لم يكن هناك عقوبات على سورية، إضافة إلى عامل البيئة التنظيمية حيث تم التعبير عنه برقم ١ في العام الذي وقف منح القروض فيه، ورقم ٠ في العام الذي أستئنف فيه منح القروض.

واختيرت عدة مؤشرات أخرى وهي مؤشرات الربحية، ومؤشرات السيولة، مؤشر الإنتشار، ومؤشر التركز المصرفي،ومؤشرات المخاطرة وأخيراً مؤشر حجم المصرف، وكان عدد المؤشرات الفرعية المختارة ١٢ مؤشراً.

---

[١٢٧] عز الدين السيد، مها، محمد حافز، ندى،٢٠٠٦،**"دليل تكوين المؤشرات المركبة"**،مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار الإدارة العامة لجودة البيانات،العراق، بغداد، ص(١٦).

٢-٢- المعالجة الأولية للبيانات:

تتبع هذه الخطوة في حال وجود بيانات مفقودة وتعد البيانات المفقودة من أكثر المعوقات التي تحد من متانة وجودة المؤشر التجميعي، وتختلف طرق تقدير البيانات المفقودة تبعاً لاختلاف نوع البيانات المفقودة، في هذه الدراسة لم يكن لدينا أي بيانات مفقودة لذلك جرى تخطي هذه الخطوة دون القيام بأي إجراء.

٢-٣- التطبيع:

تعتبر من أهم الخطوات التي لابد من إجرائها لتكوين المؤشر التجميعي ولابد القيام بهذه الخطوة قبل إجراء أي عملية التجميع والغاية من هذه الخطوة هي توحيد المقاييس المختلفة الداخلة ضمن المؤشر التجميعي عن طريق التطبيع.

وهناك عدة طرق مختلفة للتطبيع مثل إعطاء الرتب، وطريقة إعادة القياس(Re-Scaling)، وطريقة البعد عن النقطة المرجعية (Distance to reference)، وطريقة المؤشرات فوق أو تحت الوسط الحسابي Indicators above or below the mean) وطرق المؤشرات الدورية ونسبة الاختلافات السنوية خلال السنوات المتتالية.

واعتمد في هذه الدراسة على الطريقة المعيارية (standardization or Z-score)[١٢٨]، وتقوم هذه الطريقة على إيجاد القيمة المطبعة لكل مؤشر فرعي من المؤشرات البالغ عددها ١٢ مؤشراً عن طريق طرح قيمة المتوسط الحسابي من قيمة المؤشر ثم قسمة الناتج على الانحراف المعياري لكل قيم المؤشر ويحسب بالمعادلة التالية:

$$z = \frac{x - \bar{x}}{\sigma}$$

---

[١٢٨] Organisation for economic co-operation and development,2008,**handbook on constructing composite indicators",**pa(30).

وقد استخدمت هذه الطريقة من التطبيع في عدة مؤشرات تجميعية مثل مؤشر التطور الاقتصاد القائم على المعرفة واعتمد عليه في هذه الدراسة لسهولة تطبيقه وكثرة استخدامه.

٢-٤- الوزن الترجيحي:[١٢٩]

تعد تجميع المؤشرات الفرعية من الخطوات الأساسية لبناء مؤشر التجميعي يضم أكبر قدر ممكن من المعلومات من هذه المؤشرات الفرعية ويلاحظ في كثير من الأحيان أن بعض المؤشرات الفرعية أكثر أهمية من المؤشرات الأخرى للتعبير عن الظاهرة محل الاهتمام الأمر الذي يجب مراعاته عند اختيار الأوزان الترجيحية للمؤشرات الفرعية.

وعليه أعطي وزن ترجيحي لمجموع المؤشرات التالية (نمو العائد على حقوق الملكية- البيئة التنظيمية-القروض المتعثرة-الفوائد المدينة إلى الفوائد الدائنة-نمو القروض إلى نمو الودائع) ٦٠% وتعد هذه المؤشرات أكثر أهمية للتعبير عن ظاهرة الجمود المصرفي، ووزن ترجيحي ٤٠% لباقي المؤشرات الفرعية الأخرى

٢-٥- التجميع:

يعد التجميع من الخطوات الأساسية في بناء المؤشر التجميعي، وتعد أشهر طرق التجميع هي طريقة التجميع الإضافي، طريقة التجميع المضاعف،وطريقة التجميع من خلال اتجاه المعايير المتعددة غير التعويضية.

اعتمد في هذه الدراسة على طريقة التجميع الإضافي(Additive aggregation methods)، والتي تقوم على تجميع المؤشرات الفرعية عن طريق جمعهم، وتتمثل في جمع الأوزان مضروبة في القيم المطبعة normalized values للمؤشرات الفرعية وفق المعادلة التالية:

---

[١٢٩] Nardo,Micheal&saisana,Michaela,&saltelli,andrea&tarantola,Stfano,2005,"**tools for composite indictors building",**institute for the protection and security of the citizen econometriss and statistical support to antifraud,(PA54-72)

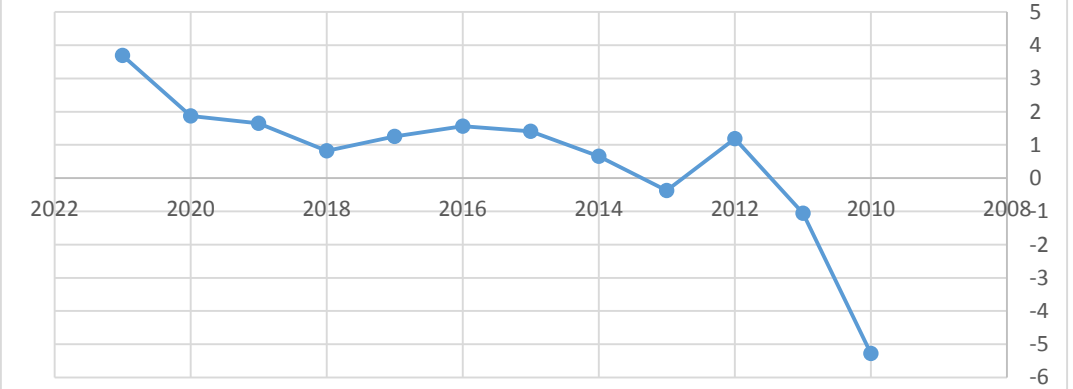
$$Cic = \sum_{a=1}^{Q} Wq * Iqc$$

حيث Wq الوزن الخاص بالمؤشر الفرعي q و Iq هي القيمة المطبعة للمؤشر q للبنك c و هو المؤشر التجميعي للبنك c.[١٣٠]

٢-٦- العرض البياني للمؤشر:

سيعرض مؤشر الجمود المصرفي لكل مصرف من المصارف الخاصة التقليدية على حدة، ومن ثم المؤشر الجمود المصرفي لكامل عينة الدراسة.

الشكل رقم(٢٩):مرشر الجمود المصرفي لمصرف سورية والخليج



المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

يوضح لنا الشكل السابق أنه في عامين ٢٠١٠-٢٠١١ خلال هذه الفترة، كان المصرف سورية والخليج يدير أعماله بفاعلية وبدون جمود مصرفي، القيم السالبة لمؤشر الجمود المصرفي (-٥ في ٢٠١٠ و-١ في ٢٠١١) تدل على أن المصرف كان يتمتع بسيولة جيدة وكان قادرًا على تقديم الخدمات المصرفية بشكل طبيعي حيث لم يكن للأزمة السورية في عام ٢٠١١ أثار كبيرة على فعالية المصرف كما أن القيمة

[١٣٠] عز الدين السيد، مها، محمد حافظ، ندى،٢٠٠٦، مرجع سابق،ص(٣٩-٤٤).

الموجبة في عام ٢٠١٢ (١,١) تشير إلى وجود جمود في المصرف ويعود ذلك لارتفاع القروض المتعثرة و قرار منع القروض بأحكام المبينة في كتاب وزارة المالية رقم ٢٠١٢/٣٩/ف ش تاريخ ٢٠١٢/١/٢٩ أما في عام ٢٠١٣ عاود المصرف العمل بدون جمود مصرفي حيث كانت القيمة سالبة (-٠,٣٧)، هذا يشير إلى أن المصرف تمتع بسيولة جيدة ولم يواجه تحديات مالية كبيرة، ويعود ذلك لارتفاع نسبة حجم المصرف وزيادة حصته السوقية وارتفاع معدلات السيولة وزيادة ربحيته خلال هذه السنة.

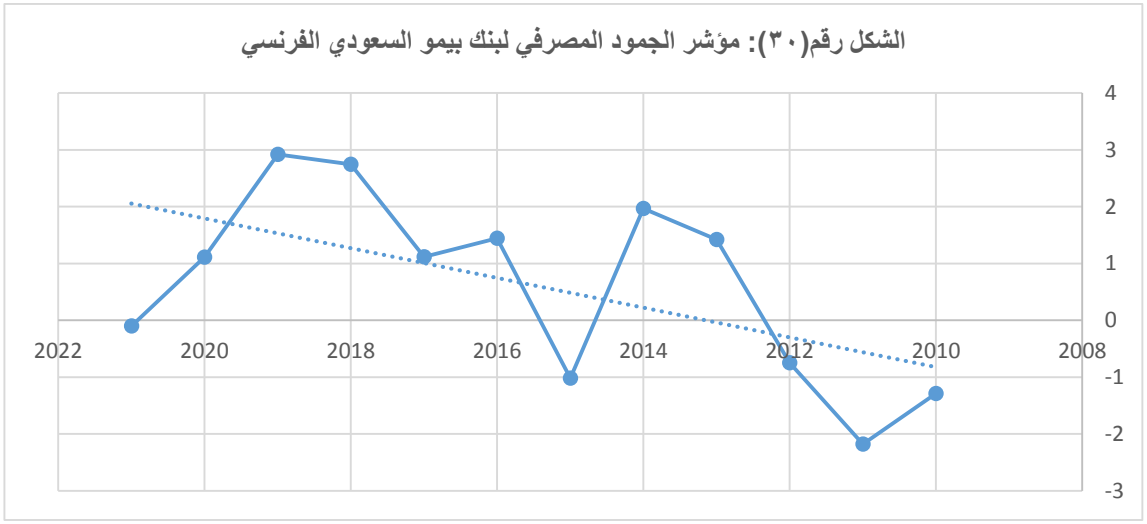
من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٧ خلال هذه الفترة، أظهر المصرف ارتفاعًا تدريجيًا في مستوى الجمود المصرفي فإن القيم الموجبة (٠,٦٥ في ٢٠١٤، ١,٤ في ٢٠١٥، ١,٥٦ في ٢٠١٦، و١,٢٥ في ٢٠١٧) تشير إلى زيادة في التحديات المالية، وكانت أعلى قيمة له خلال هذه الفترة في عام ٢٠١٦ ويعود ذلك إلى تراجع أغلب المؤشرات الفرعية، فارتفعت حجم القروض المتعثرة وتراجع مؤشرا الربحية إضافة إلى إصدار التعميم رقم ١٨٠/م/١ تاريخ ٢٠١٦/١/٢١ المتضمن التريث بمنح التسهيلات جديدة مباشرة بالليرة السورية لغايات تمويل المستوردات، التعميم رقم ١٦٨٥/م/١ تاريخ ٢٠١٦/٦/٢٢ المتضمن التريث بمنح أي قروض أو تمويلات لأغراض شراء سيارات سواء لأشخاص طبيعيين أو الاعتبارين.

خلال الفترة من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠٢١، كان هناك جمود مصرفي لدى مصرف سورية والخليج، وكانت قيم المؤشر (٠,٨ في ٢٠١٨، ١,٦ في ٢٠١٩، ١,٨٧ في ٢٠٢٠، و٣,٦ في ٢٠٢١) حيث بدأت خلال هذه الفترة ترتفع قيمة مؤشر الجمود ارتفاعاً تدريجياً بعد انخفاضه في عام ٢٠١٨ عن العام الذي سبقه[١٣١]، ليصل لأعلى قيمة له في عام ٢٠٢١ وعلى الرغم من أن مصرف سورية والخليج قد حقق في هذا العام زيادة في حصته السوقية من التسهيلات الائتمانية إلا أن نسبة نمو قروضه إلى نمو ودائعه قد انخفضت وهذا سبب من أسباب ارتفاع مؤشر الجمود لديه في العام المعني، إضافة إلى ذلك أسهم انخفاض مؤشر الفوائد المدينة إلى الفوائد الدائنة أيضاً في ارتفاع قيمة مؤشر الجمود عام ٢٠٢١.

---

[١٣١] ويعود انخفاض قيمة مؤشر الجمود في عام ٢٠١٨ إلى تحسن ربحية المصرف وانخفاض طفيف في مؤشر القروض المتعثرة، وتحسن مؤشر القروض إلى إجمالي الأصول.

بنك بيمو السعودي–الفرنسي:



المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

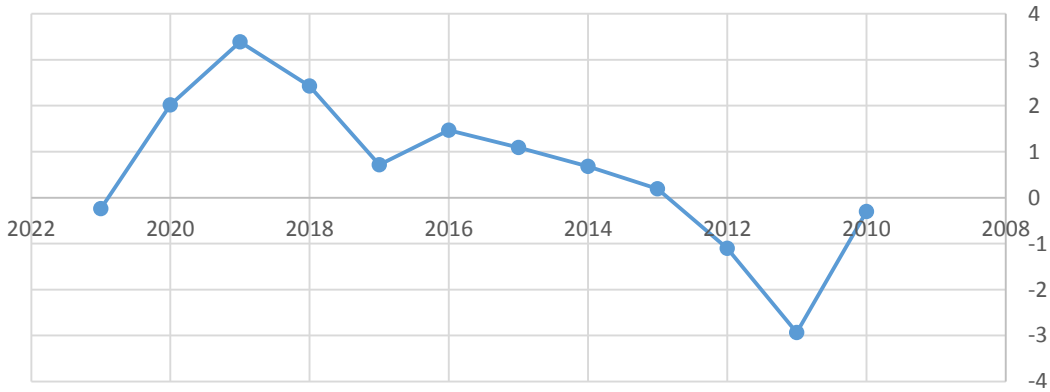
يوضح لنا الشكل السابق أن المصرف كان فعالاً خلال فترة ٢٠١٠–٢٠١٢ فكانت قيمته (–١، –٢، –٠,٧) على التوالي وكان أداؤه خلال عام ٢٠١٠ وعام ٢٠١١ جيداً ويعود ذلك إلى المؤشرات الفرعية للمؤشر المركب حيث تحسنت في عام ٢٠١١ عن عام ٢٠١٠ ويعزى ذلك إلى أنه لم يتأثر بعد بالأزمة السورية، أما في

عام ٢٠١٢ بقي المصرف فعالاً وعلى الرغم من ذلك يلاحظ أقتراب المؤشر من الصفر ويعود ذلك إلى تراجع طفيف في مؤشراته الفرعية فمع قرار منع القروض بأحكام المبينة في كتاب وزارة المالية رقم ٢٠١٢/٣٩/ف ش تاريخ ٢٠١٢/١/٢٩ المستند إلى توجيهات رئاسة مجلس الوزراء انخفض كل من مؤشر نمو القروض إلى نمو الودائع ومؤشر القروض إلى الأصول مما أدى إلى تراجع في مؤشر التركز المصرفي، مع ارتفاع طفيف في مؤشر القروض المتعثرة وثبات مؤشر كفاية رأس المال، كما تراجعت مؤشرات الربحية تراجعاً طفيفاً أيضاً، هذه العوامل مجتمعة أدت إلى انخفاض في فعالية المصرف في عام ٢٠١٢، أما خلال فترة ٢٠١٣–٢٠١٤ عانى مصرف بيمو السعودي–الفرنسي من الجمود وبلغ قيمة المؤشر في العامين (١,٤، ١,٩) على التوالي ويعود ذلك بسبب تراجع ربحية المصرف وزيادة قروضه المتعثرة ،أما في عام ٢٠١٥ فشهد المصرف تحسن بفاعليته بتقديم الخدمات المصرفية وزيادة توظيفاته إضافة إلى انخفاض نسبة القروض المتعثرة، وزيادة نسبة كفاية رأس المال.

خلال فترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ عاود المصرف للتراجع في أدائه وتراوحت قيمة المؤشر بين ١,١ و ٢,٩ خلال هذه الفترة فبلغ أعلى قيمة للجمود عام ٢٠١٩ ويعود ذلك إلى انخفاض نسبة كفاية رأس المال وانخفاض تركزه، وفي عام ٢٠٢١ عاد المصرف للعمل بفعالية ويعزى ذلك إلى استئناف منح القروض وفق قرار من قبل مجلس النقد والتسليف رقم ٤٣٣/م ن في تاريخ ٢٠٢١/١٢/٣٠ بالسماح للمصارف العاملة ودون التقيد بالتعميم السابق(٤٧٧٤/عام٢٠٢٠) بمنح تسهيلات ائتمانية على شكل قروض لتمويل المشاريع الصناعية إضافة إلى المشاريع الخاصة بإنتاج الطاقة.

- **<u>مصرف فرنسبنك:</u>**

الشكل رقم(٣١): مؤشر الجمود المصرفي لمصرف فرنسبنك



المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

يوضح لنا الشكل السابق أنه خلال فترة ٢٠١٠-٢٠١٢ كانت قيم المؤشر سالبة أي لا يوجد جمود مصرفي في هذه السنوات وبالتالي فإن المصرف كان قادراً على تقديم الخدمات بشكل طبيعي وقدرته على توفير السيولة اللازمة، وبلغ مؤشر الجمود عام ٢٠١١(-٣) وهذا مايدل على الدرجة العالية من فعاليته ويعود ذلك إلى أرتفاع كفاية رأس المال، وتحسن مؤشرات السيولة، وزيادة حجم البنك وتركزه وانتشاره.

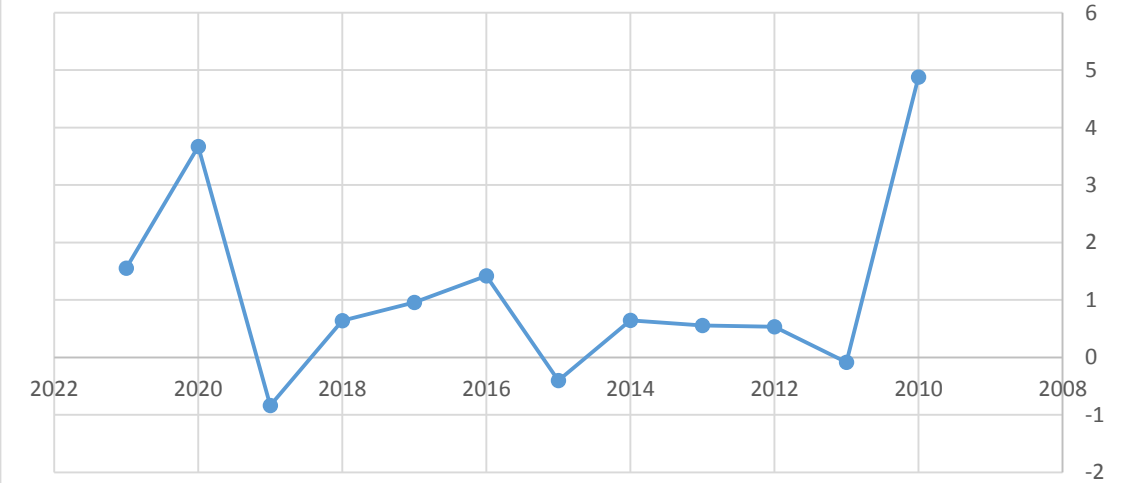
أما خلال ٢٠١٣ حتى ٢٠٢٠ عانى مصرف فرنسبنك من جمود مصرفي وصل لأعلى قيمة له في ٢٠١٩ وهي (٣) ،على الرغم من ارتفاع مؤشر التركز المصرفي له، تراجعت معدلات الربحية لدى المصرف وانخفاض في كفاية رأس ماله، كما يلاحظ تذبذب قيم المؤشر فأنخفض الجمود المصرفي لدى فرنسبنك في عام ٢٠١٧ إلى

٠,٧ بعد أن كان ١,٤ في عام ٢٠١٦ ويعود ذلك تحسن طفيف في مؤشرات الربحية وزيادة الملاءة المالية للمصرف، إضافة إلى معاودة المصرف منح القروض وفقاً للتعميم البنك المركزي رقم ١٦/٢٣٤/ص في تاريخ ٢٠١٧/١/٩.

كما تحسن أداء المصرف في عام ٢٠٢١ وسجل قيمة سالبة -٠,٢ فازدادت الملاءة المالية للمصرف، كما كان هناك تحسن في مؤشرات الربحية ومعاودة المصرف منح القروض في الشهر التاسع من عام ٢٠٢٠ بعد تعميم المصرف المركزي رقم ١٦/٤٧٧٤/ص و صدور قرار من قبل مجلس النقد والتسليف رقم ٤٣٣/م ن في تاريخ ٢٠٢١/١٢/٣٠ بالسماح للمصارف العاملة بمنح تسهيلات ائتمانية على شكل قروض لتمويل المشاريع الصناعية إضافة إلى المشاريع الخاصة بإنتاج الطاقة

- **<u>البنك العربي:</u>**

الشكل رقم(٣٢): مؤشر الجمود المصرفي لبنك العربي



المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

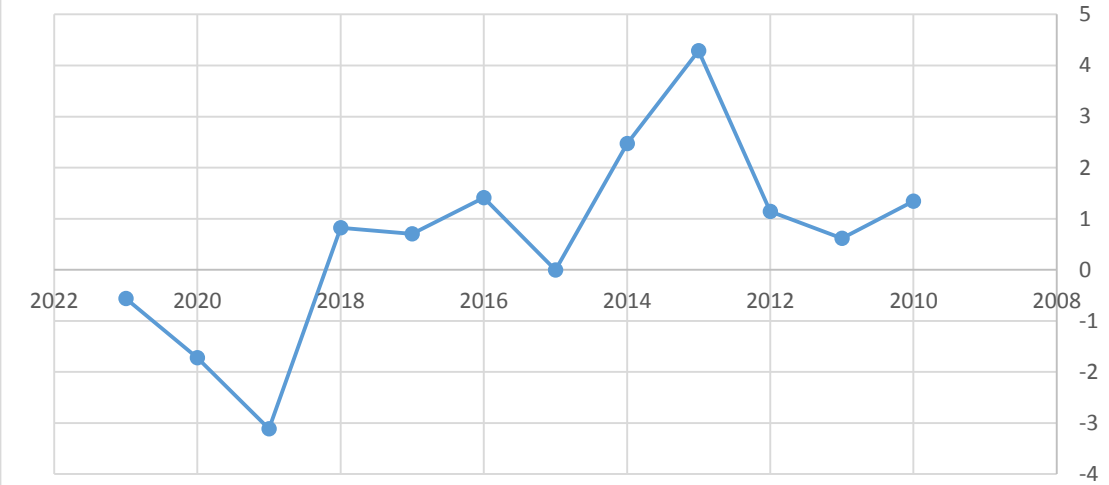
يلاحظ من الشكل السابق وجود الجمود المصرفي في مصرف البنك العربي –سورية في عام ٢٠١٠ قبل الأزمة فأسهمت أغلب المؤشرات الفرعية في تشكل حالة الجمود وبنسبة عالية وقدرها (٤) فسجلت مؤشرات الربحية إنخفاضاً مقارنة بالأعوام الأخرى فترة الدراسة، إضافة إلى انخفاض الملاءة المالية للمصرف، كما أن حصته السوقية منخفضة مقارنة مع المصارف الأخرى عينة الدراسة ، ولم يكن يحظ بانتشار واسع، وعانى

من سيولة منخفضة، ليتحسن أداؤه في عام ٢٠١١ وشهد المصرف تحسناً في ربحيته وسيولته والملاءة المالية فبلغت قيمة المؤشر (-٠,٠٨) أي فعال ولكن بدرجة منخفضة، أما خلال فترة ٢٠١٢-٢٠١٤ عانى المصرف من الجمود في عمله وكانت قيمته (٠,٥ ، ٠,٥ ، ٠,٦) على التوالي، أما في عام ٢٠١٥ تحسن أداء المصرف وعاود العمل بفعالية، ويعود ذلك إلى استئناف منح القروض وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم (١٢٤١/م ن/ب١) في تاريخ ٢٠١٥/٤/٢ حيث كانت قيمته (-٠,٤) .

أما خلال فترة ٢٠١٦-٢٠٢١ شهد المصرف العربي جموداً في تقديم التمويل وانخفاضاً في ربحيته وزيادة في قروضه المعدومة عدا عام ٢٠١٩ فقد كان البنك فعالاً في تقديم خدماته وتوفير السيولة.

- **بنك الائتمان الأهلي (عودة سابقاً):**

الشكل رقم(٣٣): مؤشر الجمود المصرفي لبنك الائتمان الأهلي



المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

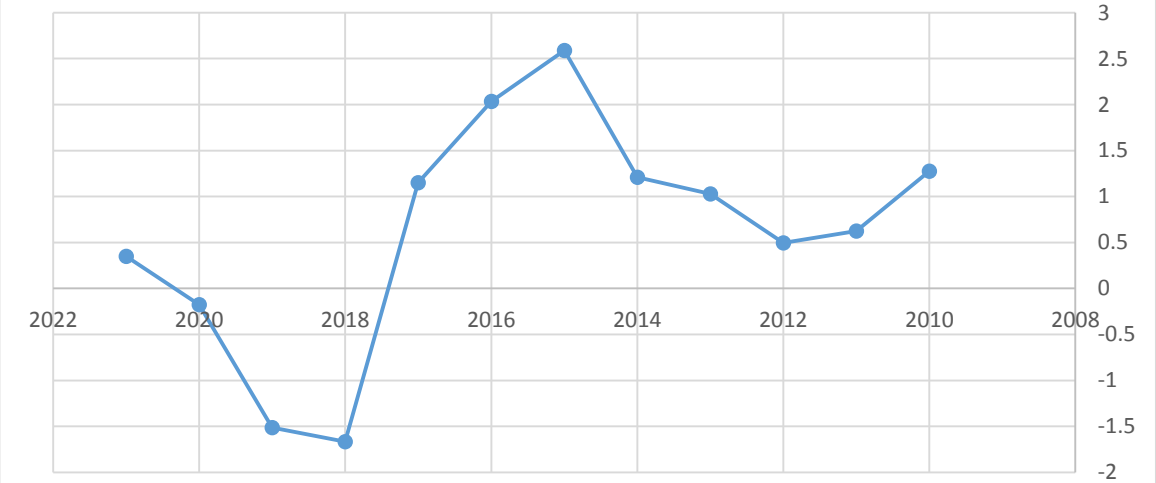
يوضح الشكل السابق جموداً في عمل مصرف الائتمان الأهلي خلال فترة ٢٠١٠-٢٠١٤ ووصل لذروته في عام ٢٠١٣ وبلغ ٤,٣ ويعود ذلك إلى قرارات أيقاف منح القروض منذ عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٤ إضافة إلى انخفاض كبير في مؤشرات الربحية وخصوصاً مؤشر نمو العائد على حقوق الملكية وهو من المؤشرات المهمة التي تدخل ضمن المؤشر التجميعي، علاوة على ذلك فقد ارتفعت القروض المتعثرة وانخفضت الملاءة المالية للمصرف خلال عام ٢٠١٣، كما شهد المصرف انخفاضاً في حصته السوقية.

بدأ المصرف خلال عام ٢٠١٥ بالعمل ليتحسن أداؤه ولكن تحسناً طفيفاً وبلغ قيمة المؤشر (-٠,٠٠٧) فقد استئنف المصرف عملية منح التسهيلات الائتمانية كما ارتفعت ربحيته وانخفضت القروض المتعثرة، وتحسن مؤشر نمو القروض إلى نمو الودائع وازداد حجم البنك وتركزه.

خلال فترة ٢٠١٦-٢٠١٨ عاود المصرف للوقوع في حالة جمود في عمله وتراجع مؤشراته الفرعية فالتحسن في العام الذي سبق هذه الفترة كان طفيفاً وسرعان ما عاود المصرف لانخفاض في أدائه، أما خلال فترة ٢٠١٩-٢٠٢١ شهد المصرف تحسن ملحوظاً في عمله وفعالية في أدائه فوصل قيمة المؤشر في عام ٢٠١٩ إلى (-٣)، فازدادت ربحيته وانخفضت قروضه المعدومة وتحسنت ملائته المالية، كما ارتفعت معدلات التوظيف لديه.

- **بنك سورية والمهجر:**

الشكل رقم(٣٤): مؤشر الجمود المصرفي لمصرف سورية والمهجر



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

يوضح لنا الشكل السابق مؤشر الجمود المصرفي لمصرف سورية والمهجر ويبين لنا أن المصرف قد عانى من الجمود خلال فترة ٢٠١٠-٢٠١٧ أي من قبل بدء الأزمة السورية وكانت درجة الجمود متباينة مابين (٠,٤ و ٢,٥) خلال هذه الفترة، ففي عام ٢٠١٠ قبل الأزمة كانت قيمة مؤشر الجمود تساوي ١,٢ ويعود ذلك إلى انخفاض

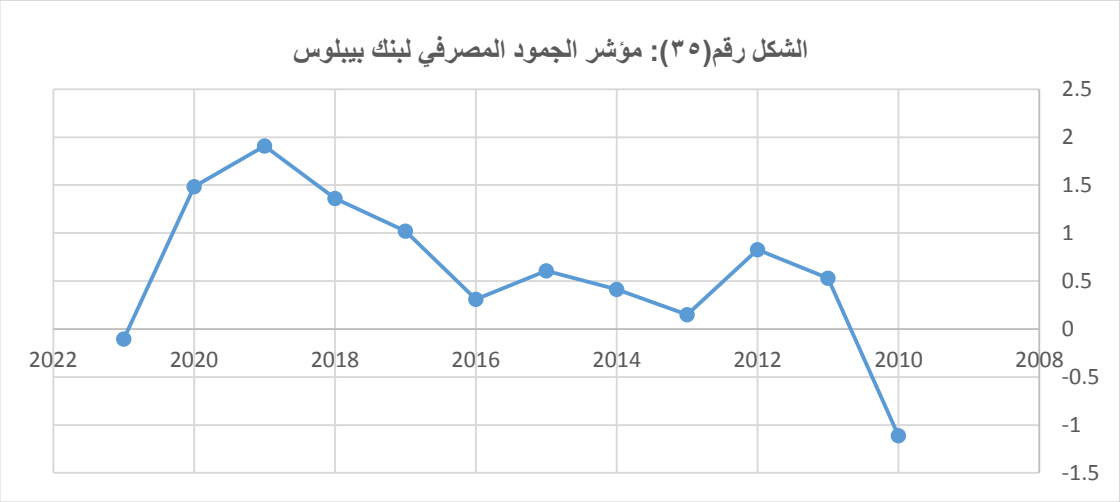
معدلات السيولة لدى البنك، إضافة إلى انخفاض حصته السوقية مقارنة بباقي البنوك، كما انخفضت لديه نسبة الفوائد المدينة إلى الفوائد الدائنة، علاوة على ذلك فقد إنخفض مؤشر الإنتشار لدى البنك.

أما في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ فقد تحسنت مؤشراته الفرعية ولكن هذا التحسن لم يكن كافياً لإخراجه من حالة الجمود وبلغت قيمة المؤشر في هذه السنوات على التوالي(٠,٤ ٠,٦.).

ليعاود بالارتفاع خلال فترة ٢٠١٣-٢٠١٧ وأسهمت كل من قرارات إيقاف منح القروض والعقوبات الاقتصادية وانخفاض الربحية وزيادة القروض المتعثرة في تشكل الظاهرة، إضافة إلى انخفاض نسب السيولة لدى البنك خلال الفترة المذكورة وارتفاع نفقات الموظفين إضافة إلى انخفاض حجم البنك.

أما خلال فترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ فبدأ المصرف بالعمل بفاعلية فتحسنت مؤشراته الفرعية الداخلة ضمن مؤشر الجمود، ليتراجع في أدائه تراجعاً طفيفاً في عام ٢٠٢١.

- **<u>بنك بيبلوس</u>**

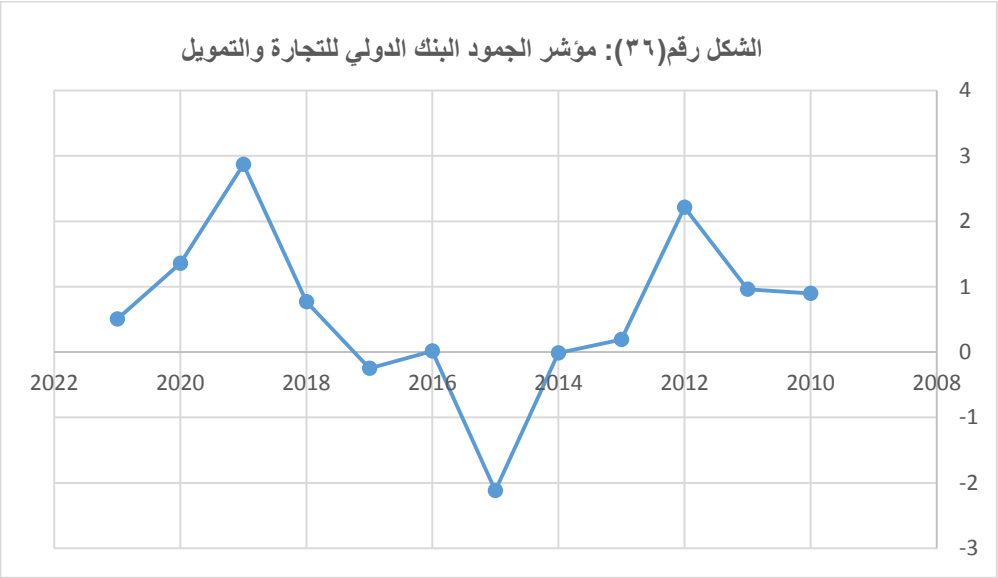


المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel،

يوضح لنا الشكل السابق أن مصرف بيبلوس كان يزاول مهامه في عام ٢٠١٠ قبل الأزمة السورية بفعالية وكانت قيمة المؤشر آنذاك (١,١-)، ومع بدأ الأزمة في عام ٢٠١١ بدأ المصرف بالتراجع في أدائه وتراجعت جميع مؤشراته الفرعية خلال فترة الدراسة مما يوضح تأثر المصرف بشكل كبير بالأزمة فتراوحت قيمة المؤشر بين ٠,١

و ١,٩ حتى عام ٢٠٢١ حيث عاود العمل بفعالية وعلى رغم من ذلك فقد كان أداؤه في هذا العام متواضعاً فكانت قيمة المؤشر تبلغ (٠,١-).

- **البنك الدولي للتجارة والتمويل:**



المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

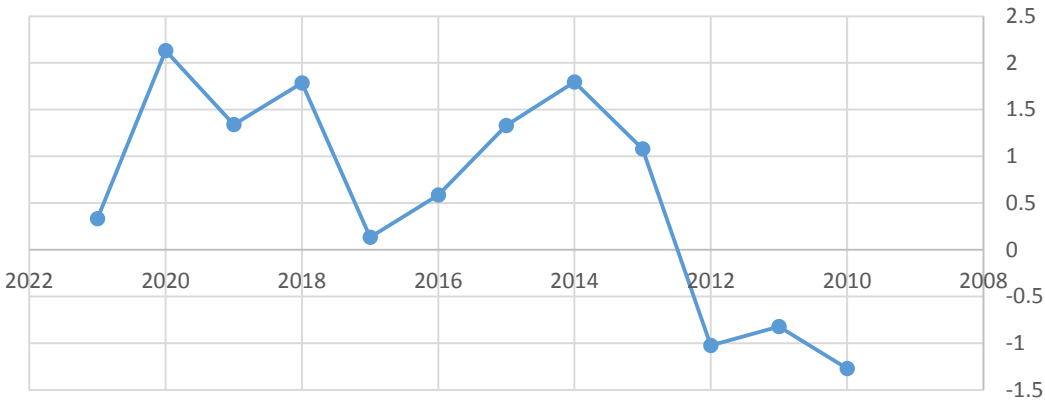
يلاحظ من الشكل السابق أن مصرف الدولي للتجارة والتمويل عانى من الجمود المصرفي خلال فترة ٢٠١٠-٢٠١٣ وبلغ ذروته عام ٢٠١٢ حيث كانت قيمته ٢,٢ ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى أنه في عام ٢٠١٢ أصدر قرار منع القروض، كما انخفضت مؤشرات السيولة لدى المصرف، وانخفضت ربحيته وتركزه ومؤشر الانتشار.

أما خلال فترة ٢٠١٤-٢٠١٧ فشهد مصرف الدولي للتجارة والتمويل تحسناً في أداء وفعالية في عملياته وتحسنت ربحيته وتوظيفاته وكان قادراً على تقديم خدماته بفاعلية ففي عام ٢٠١٥ استأنف المصرف منح التسهيلات الائتمانية مجدداً.

وخلال فترة ٢٠١٨-٢٠٢١ تراجع أداء المصرف بشكل كبير ووصل قيمة المؤشر إلى ٢ في عام ٢٠١٩ ليتحسن أداؤه في العامين التاليين ولكن بشكل طفيف حيث كانت قيمته (١,٥ و ٠,٥) على التوالي، ويعود ارتفاع قيمة المؤشر عام ٢٠١٩ إلى انخفاض الملاءة المالية للمصرف وانخفاض حجم البنك.

- **مصرف الشرق:**

الشكل رقم(٣٧): مؤشر الجمود المصرفي لبنك الشرق

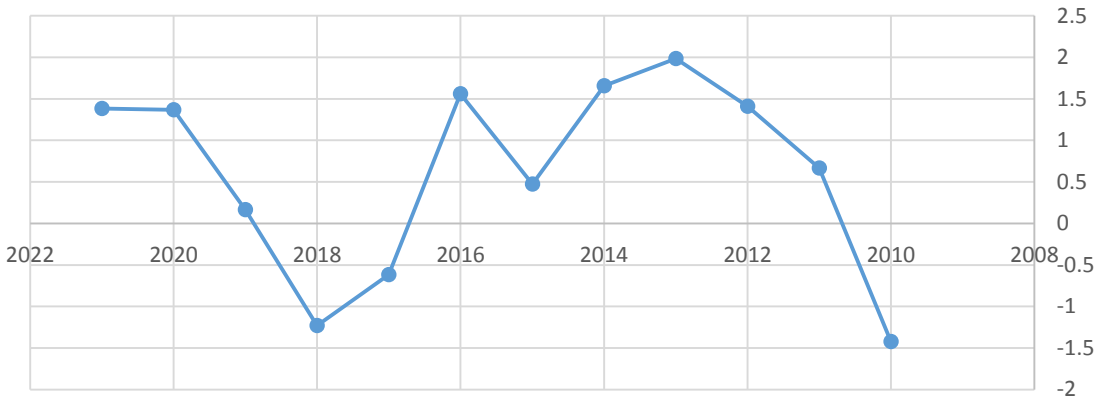


المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

من الشكل السابق يتضح لنا أن مصرف الشرق كان يعمل ويقدم خدمات بفعالية خلال فترة ٢٠١٠ –٢٠١٢ لكن كانت درجة فعاليته منخفضة فكانت قيمة المؤشر (١,٢ –، ٠,٨–، ٠,١ –) ومع الأزمة السورية تأثر مصرف الشرق بشكل كبير وتعرض لجمود في عمله مما أدى إلى تراجع مؤشراته الفرعية من السيولة والربحية والملاءة المالية بالإضافة إلى انخفاض حصته السوقية ذلك خلال فترة ٢٠١٣–٢٠٢١ وبلغ أعلى قيمة للمؤشر عام ٢٠٢٠ وبقيمة (٢,١) وتوقف المصرف عن منح التسهيلات الائتمانية.

- **<u>بنك الأردن–سورية:</u>**

الشكل رقم(٣٨): مؤشر الجمود المصرفي لبنك الأردن-سورية



المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

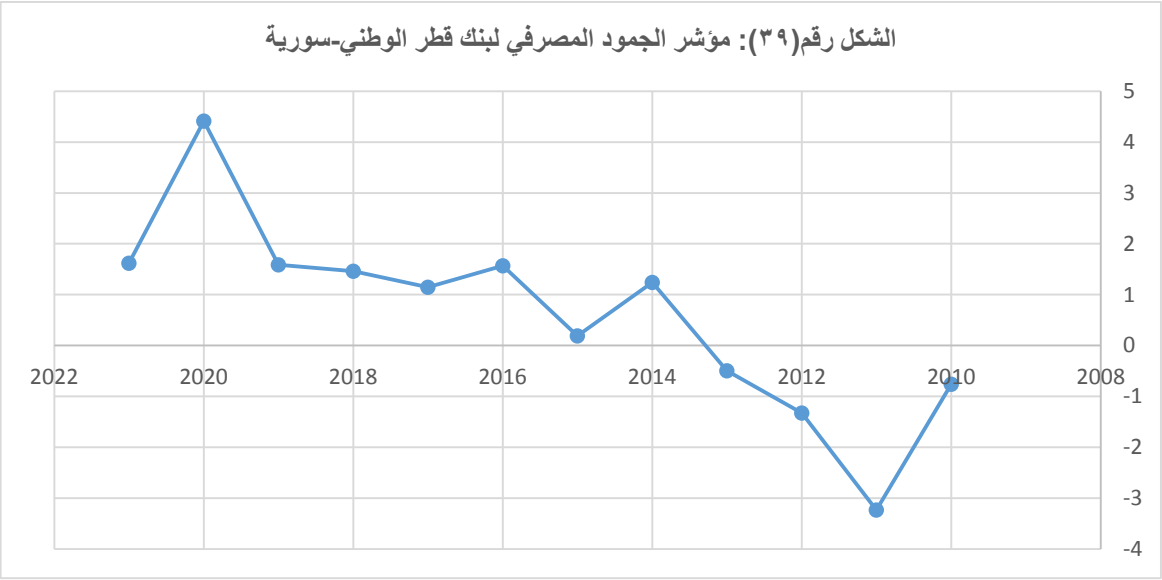
يوضح لنا الشكل السابق قيم مؤشر الجمود المصرفي لبنك الأردن–سورية خلال فترة ٢٠١٠–٢٠٢١ حيث يتبين لنا أن البنك في عام ٢٠١٠ كان يزاول مهامه بشكل فعال وطبيعي، إلا أنه مع بداية الأزمة السورية في عام ٢٠١١ بدأ أداؤه بالتراجع حيث تراجع ربحيته وازدادت قروضه المتعثرة نتيجة تعثر المقترضين بالسداد إضافة إلى وقف منح التسهيلات الائتمانية بتعميمات من المصرف المركزي، كما انخفضت حصته السوقية واستمر هذا التراجع حتى عام ٢٠١٦.

أما خلال عامين ٢٠١٧ و٢٠١٨ أستأنف المصرف منح التسهيلات الائتمانية، كما تحسنت ملاءته المالية وانخفضت قروضه المعدومة وازدادت ربحيته مما أسهم بخروج المصرف من حالة الجمود خلال العامين.

عاودت المؤشرات الفرعية بالتراجع خلال فترة ٢٠١٩–٢٠٢١ وعاد المصرف تدريجياً للوقوع في حالة من الجمود في أدائه وبلغ قيمة المؤشر خلال الفترة المذكورة (٠,١ ، ١,٣ ، ١,٣) على التوالي.

- **<u>بنك قطر الوطني:</u>**

الشكل رقم(٣٩): مؤشر الجمود المصرفي لبنك قطر الوطني-سورية



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

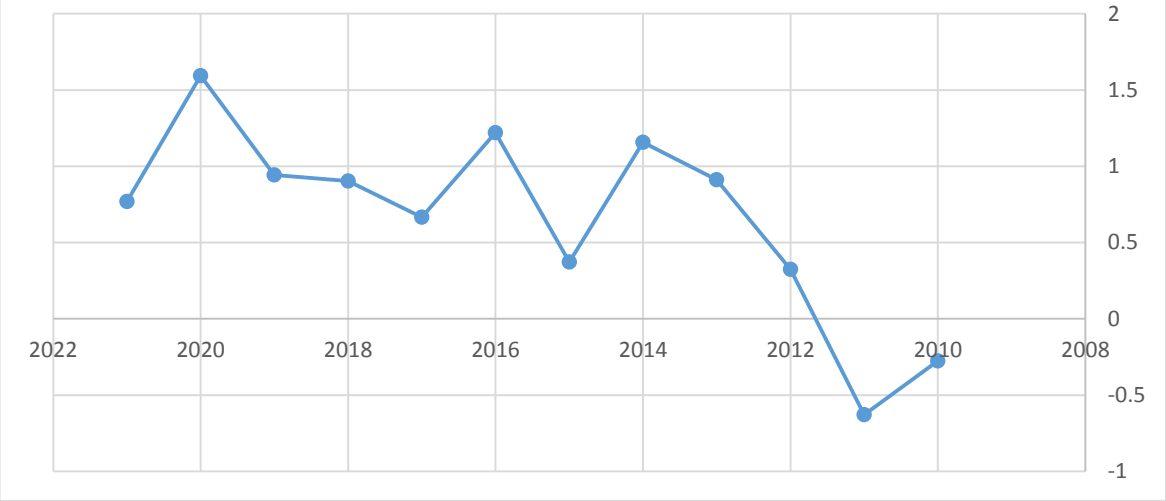
يلاحظ من الشكل السابق فعالية بنك قطر الوطني خلال فترة ٢٠١٠–٢٠١٣ وكان أداؤه جيداً، أما خلال فترة ٢٠١٤–٢٠٢١ فقد عانى من الجمود في عمله حتى بلغ ذروته في عام ٢٠٢٠ بقيمة (٤) ويعود ذلك إلى قرار

وقف منح التسهيلات الائتمانية ، إضافة إلى إنخفاض معدل نمو العائد على حقوق الملكية انخفاضاً كبيراً، كما ارتفعت قروضه المعدومة وانخفض حجم المصرف وانحسر انتشاره.

❖ **مؤشر الجمود المصرفي لكامل القطاع المصرفي التقليدي الخاص:**

يظهر الشكل التالي المؤشر التجميعي للجمود المصرفي للقطاع المصرفي السوري التقليدي الخاص خلال فترة ٢٠١٠-٢٠٢١ وحسب عن طريق متوسط مجموع المؤشرات التجميعية للمصارف التقليدية الخاصة خلال كل عام.

الشكل رقم (٤٠): مؤشر الجمود المصرفي للقطاع المصرفي التقليدي الخاص في سورية



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel،

يتوضح لنا من الشكل السابق أن القطاع المصرفي كان فعالاً خلال فترة ٢٠١٠-٢٠١١ وبلغت قيمة المؤشر (٠,٢-، ٠,٦-) على التوالي، والجدير بالذكر أنه في عام ٢٠١٠ كان هناك سبعة بنوك تعمل بفعالية وتقدم خدماتها بأداء عالٍ،[١٣٢] أما في عام ٢٠١١ فكانت ستة مصارف تعمل بفعالية من أصل أحد عشر مصرفاً[١٣٣].

---

[١٣٢] البنوك التي كانت فعالة خلال عام ٢٠١٠ هي بنك سورية والخليج بمؤشر قيمته (٥-)، بنك بيمو السعودي الفرنسي بمؤشر قيمته(١,٢-)، بنك فرنسبنك بمؤشر قيمته(٠,٣-)، مصرف بيبلوس بمؤشر قيمته(١,١-)، مصرف الشرق بمؤشر وقيمته(١,٢-)، مصرف الأردن-سورية بمؤشر وقيمته(١,٤-)، مصرف قطر الوطني بمؤشر وقيمته(٠,٧).

[١٣٣] على الرغم من أن عدد المصارف الفعالة في عام ٢٠١٠ أكثر من عدد المصارف الفعالة في عام ٢٠١١، قد كان مؤشر القطاع فعال في عام ٢٠١١ أعلى من عامه السابق ويعود ذلك لارتفاع درجة فعالية المصارف عينة الدراسة، كما أن البنوك التي عانت من الجمود خلال العام نفسه كانت قيمة مؤشر الجمود لها أقل من عام ٢٠١٠.

أما خلال فترة ٢٠١٢-٢٠٢١ فقد عانى القطاع المصرفي السوري من الجمود في تقديم خدماته بدرجات متفاوتة[١٣٤]، فخلال عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥ بلغت قيمة المؤشر (٠,٣ ، ٠,٣) وكان هناك أربعة بنوك تعمل بفعالية وكانت درجات الجمود لدى باقي المصارف منخفضة، وبالتالي فكانت درجة الجمود المصرفي خلال العامين ضعيفة ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى أنه في عام ٢٠١٢ لم يكن بعد أثر الأزمة السورية كبيراً على القطاع المصرفي، فكانت معظم البنوك لازالت قادرة على العمل وتقديم الخدمات بفعالية أكبر من باقي الأعوام، أما في عام ٢٠١٥ فقد أستأنفت جميع المصارف عملية منح القروض للقطاع الخاص والتعاوني والمشترك وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم (١٢٤١/م ن/ب١) في تاريخ ٢٠١٥/٤/٢، كما تحسنت على أثرها معظم مؤشرات الفرعية للبنوك عينة الدراسة.

أما في عام ٢٠١٣ بلغت قيمة المؤشر (٠,٩١) ففي هذا العام ارتفع معدل التضخم في سورية إلى ضعف معدله في العام السابق وبلغ (٨٢,٣٦) مقارنة بمعدل (٣٧,٤٥) في عام ٢٠١٢، كما انخفض سعر الصرف الرسمي لليرة السورية إلى ١٤٠ ليرة سوري مقابل الدولار الواحد ، بعد أن كان ٧٣ ل.س مقابل الدولار الواحد في عام ٢٠١٢ وتراجعت مؤشرات الربحية لدى أغلب المصارف في هذا العام إضافة إلى زيادة القروض المتعثرة وكانت درجة الجمود في القطاع المصرفي متوسطة.

أما في عام ٢٠١٤ ارتفع مؤشر الجمود المصرفي إلى (١,١٥) بدرجة قوية، ويعزى ذلك إلى تراجع أداء المصارف عينة الدراسة، فكانت جميع البنوك جامدة خلال هذا العام عدا البنك الدولي للتجارة والتمويل الذي كان فعالاً ولكن بدرجة منخفضة وبمؤشر قيمته (٠,٠١٣-)، ومن ثم انخفضت قيمة المؤشر في عام ٢٠١٥ ليعاود الارتفاع إلى (١,٢) في عام ٢٠١٦ ففي هذا العام لم يكن هناك أي مصرف من مصارف عينة الدراسة فعالاً في تقديم خدماته فقد صدر التعميم رقم ١٨٠/م/١ تاريخ ٢٠١٦/١/٢١ المتضمن التريث بمنح التسهيلات جديدة مباشرة بالليرة السورية لغايات تمويل المستوردات، إضافة إلى التعميم رقم ١٦٨٥/م/١ تاريخ ٢٠١٦/٦/٢٢ المتضمن التريث

[١٣٤] فإذا كانت قيمة المؤشر تحت ٠,٥ فتكون درجة الجمود المصرفي ضعيفة، وإذا كانت قيمته بين ٠,٥ و ١ فتكون درجة الجمود المصرفي متوسطة، أما إذا كانت قيمة المؤشر فوق ١ فتكون درجة الجمود المصرفي قوية.

بمنح أي قروض أو تمويلات لأغراض شراء سيارات سواء لأشخاص طبيعيين أو الاعتبارين، وتراجعت مؤشرات المصارف تراجعاً كبيراً فكان الأداء في هذا العام لدى جميع البنوك هو الأسوء.

أما خلال فترة ٢٠١٧-٢٠١٩ انخفضت درجة الجمود إلى المتوسط فعادت بعض البنوك لتحسن من أدائها خلال هذه الأعوام ويعود ذلك إلى استئناف منح القروض والتسهيلات الائتمانية، ثم ارتفع مؤشر الجمود المصرفي في عام ٢٠٢٠ ليصل إلى ذروته وبلغت قيمته (١,٥) وهي الأعلى خلال فترة الدراسة، ففي هذا العام ارتفع معدل التضخم إلى أعلى مستوى له بنسبة(١١٤,٢) بعد أن كان (١٣,٤) في العام ٢٠١٩، أي ارتفع بمقدار ١٠٠,٨% نقطة مئوية، كما انخفضت سعر صرف الليرة السورية إلى ١٢٥٠ ل.س للدولار الواحد بعد أن كانت ٤٣٠ ل.س للدولار الواحد في عام ٢٠١٩، وبغرض استكمال للإجراءات الاحترازية لمواجهة تداعيات القائمة والمحتملة لانتشار وباء فايروس كوفيد-١٩ صدر تعميم البنك المركزي رقم ١٦/١٧٣٤/ ص تاريخ ٢٠٢٠/٣/٢٢ الذي تضمن تعليق التسهيلات الائتمانية الجديدة بكافة أنواعها واقتصار تنفيذ العمليات الموافق عليها على الحالات الاضطرارية منها لاسيما الجاري المدين وما يقابل ذلك لدى المصارف الإسلامية وفق تقدير إدارة المصرف، كما تراجعت بفعل هذه العوامل أداء المصارف وانخفضت مؤشراتها الفرعية.

وفي عام ٢٠٢١ استئنفت المصارف منح التسهيلات الائتمانية، فانخفض مؤشر الجمود المصرفي إلى المتوسط، والجدير بالذكر أنه خلال هذا العام كان هناك أربعة مصارف تعمل بفاعلية وهي بنك الائتمان الأهلي، بنك بيمو السعودي الفرنسي ، وبنك بيبلوس، إضافة إلى فرنسبنك وبلغت قيمة المؤشر (٠,٧).

المبحث الثاني

اختبار فعالية المؤشر في قياس الجمود المصرفي

١- تمهيد:

سنقوم في هذا المبحث بإجراء أختبار المتانة لمؤشر الجمود المصرفي المقترح، للتأكد من حساسيته نتائجه تجاه اختيار المتغيرات الفرعية، ومدى ملائمته للقطاع المصرفي السورية، وسنقوم بهذا الاختبار لمؤشر كل البنوك التقليدية الخاصة ومن ثم لمؤشر الجمود للقطاع المصرفي التقليدي الخاص كاملاً.

٢- متانة مؤشر الجمود المصرفي:

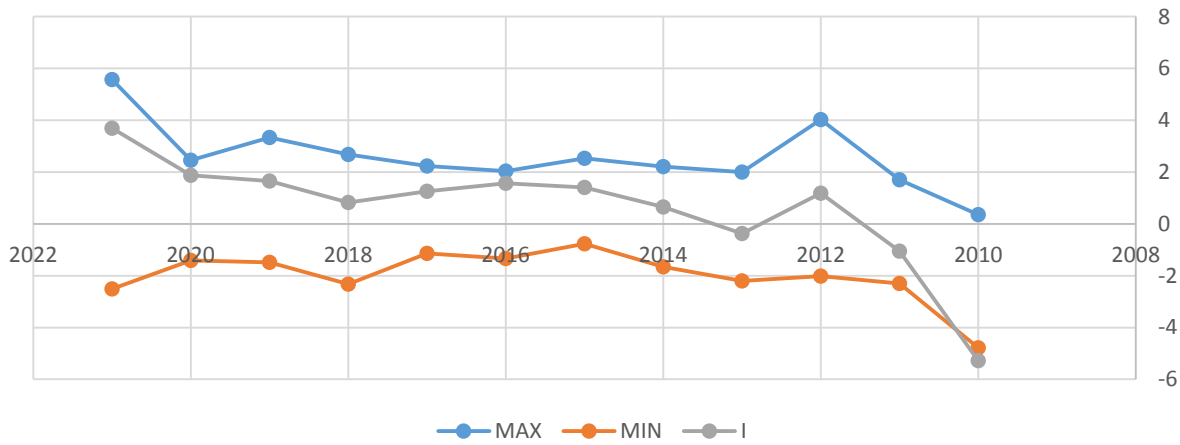
للتأكد من مدى مصداقية المؤشر، أجري اختبار لمتانته وحسب باستخدام جميع تركيبات المؤشرات الفرعية الممكنة، تم تقدير مدى تجمع نتائج المجموعات المختلفة حول نفس القيمة بمقارنة قيم المؤشر مع أعلى وأدنى قيمة ممكنة له. فإذا كانت قيمة المؤشر تقع ضمن نطاق الأعلى والأدنى للقيم الممكنة باستخدام تركيبات مختلفة، فإن ذلك يشير إلى متانته ومصداقيته فيما يتعلق باختيار المؤشرات الفرعية وهذا ما يعزز من ملائمة مؤشر الجمود المصرفي المقترح للقطاع المصرفي السوري ، ويُظهر بوضوح من خلال العلاقة التالية:

$$Rang_{min} \leq Index \leq Range_{max}$$

٣- التأكد من مصداقية المؤشر في قياس الجمود المصرفي للبنوك التقليدية الخاصة في سورية:

يوضح الشكل التالي اختبار المتانة لمؤشر الجمود المصرفي لمصرف سورية والخليج:

الشكل **رقم(٤١)**:فحص متانة مؤشر الجمود المصرفي لمصرف سورية والخليج

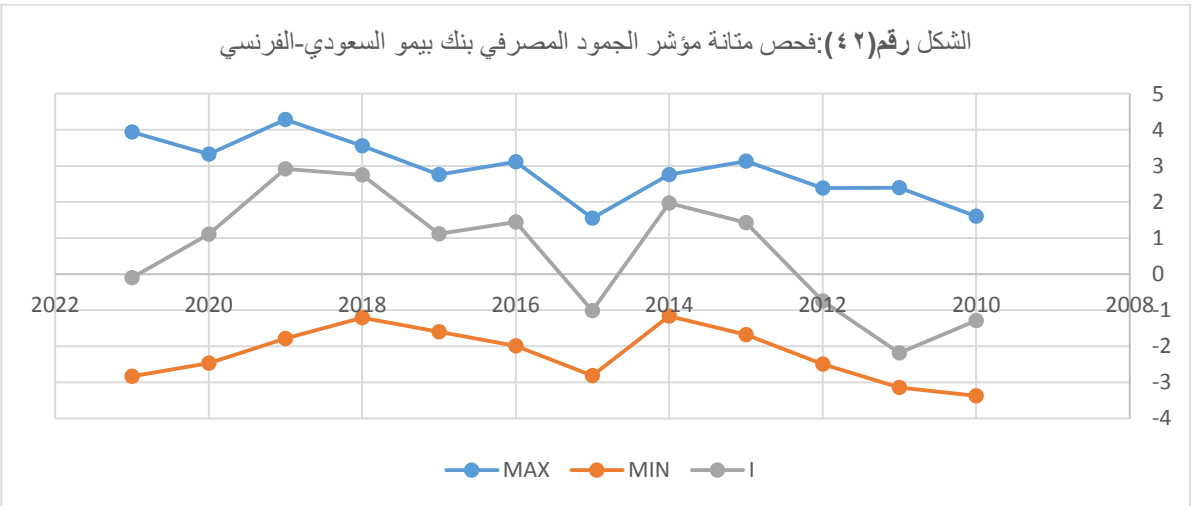


المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

من الشكل السابق يتبين لدينا أن قيمة المؤشر تنحصر بين أعلى و أقل قيمة للمؤشر باستخدام تركيبات مختلفة من المؤشرات الفرعية، مما يدل على متانة المؤشر في قياس الجمود في مصرف سورية والخليج.

كما يوضح الشكل البياني التالي اختبار مدى متانة المؤشر في قياس الجمود المصرفي لدى مصرف بيمو السعودي الفرنسي:

الشكل **رقم(٤٢)**:فحص متانة مؤشر الجمود المصرفي بنك بيمو السعودي-الفرنسي

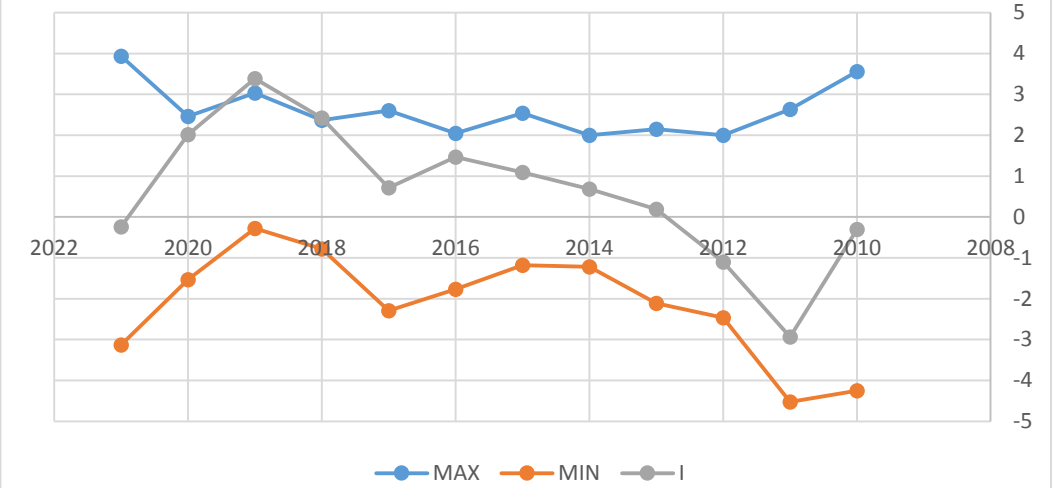


المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

من الشكل السابق يتبين لدينا أن قيمة المؤشر خلال كامل فترة الدراسة تقع بين أعلى و أقل قيمة للمؤشر باستخدام تركيبات مختلفة من المتغيرات، مما يدل على متانة المؤشر في قياس الجمود في بنك بيمو السعودي الفرنسي.

أما بالنسبة لاختبار متانة مؤشر فرنسبنك فيمكن إيضاحه بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم(٤٣):فحص متانة مؤشر الجمود المصرفي لفرنسبنك

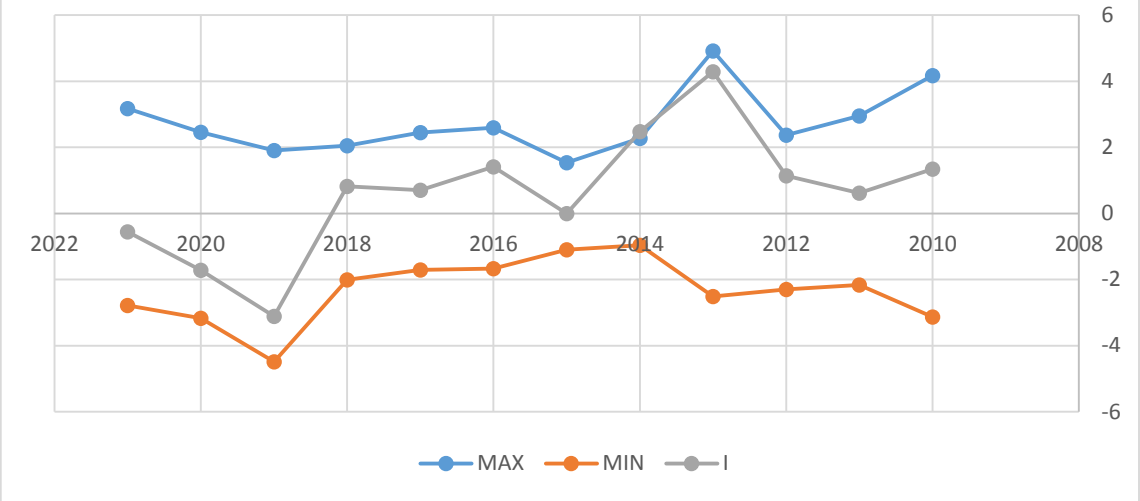


المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

من الشكل السابق يتبين لدينا أن قيمة المؤشر تقع بين أعلى و أقل قيمة للمؤشر باستخدام تركيبات مختلفة من المتغيرات خلال فترة الدراسة عدا عام ٢٠١٩ والجدير بالذكر بأن المؤشر ليكون متيناً يجب أن يقع بين أعلى قيمة وأدنى قيمة بنسبة ٨٠% من كامل فترة الدراسة، وهذا ما يدل على متانة المؤشر في قياس الجمود في فرنسبنك.

أما بالنسبة لبنك الائتمان الأهلي فيوضح الشكل البياني التالي نتيجة اختبار المتانة للمؤشر المقترح لقياس الجمود المصرفي:

الشكل **رقم(٤٤)**:فحص متانة مؤشر الجمود المصرفي لبنك الائتمان الأهلي

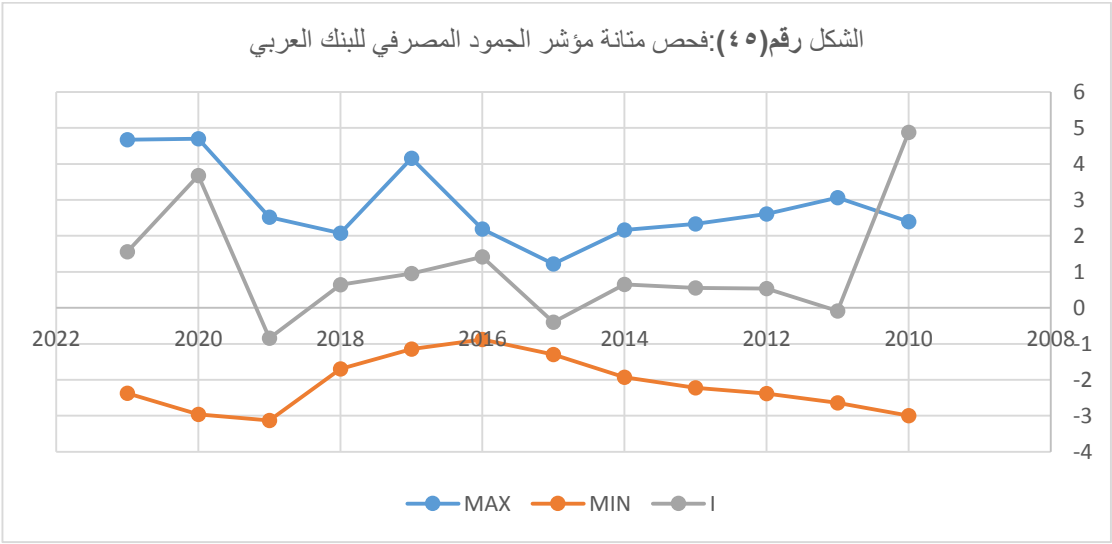


المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

يتوضح لنا من الشكل السابق بأن المؤشر المقترح متين وقادر على قياس الجمود المصرفي في بنك الائتمان الأهلي بمصداقية.

ويوضح الشكل البياني التالي نتيجة اختبار المتانة لمؤشر الجمود في البنك العربي:

الشكل **رقم(٤٥)**:فحص متانة مؤشر الجمود المصرفي للبنك العربي

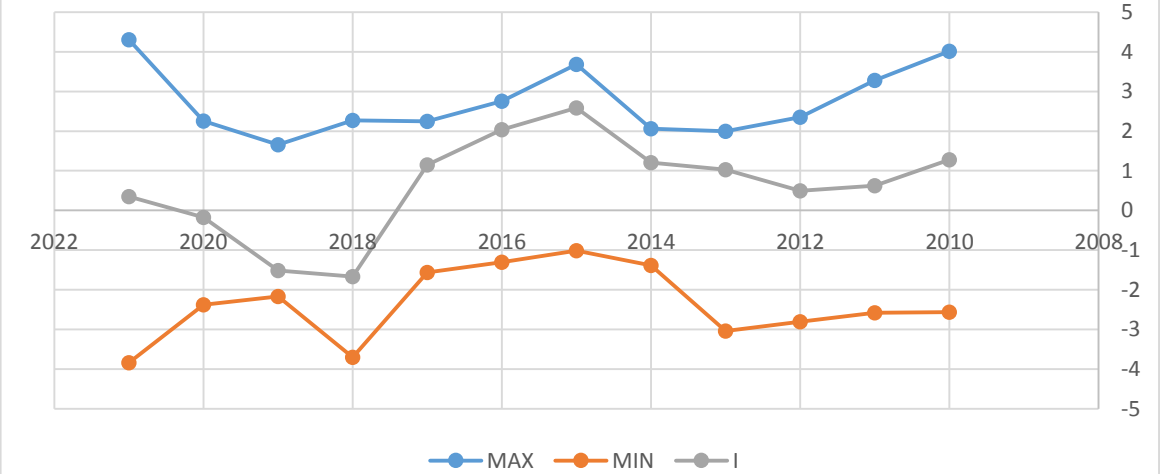


المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

من الشكل السابق يتبين لدينا أن قيمة المؤشر تقع بين أعلى و أقل قيمة للمؤشر باستخدام تركيبات مختلفة من المتغيرات خلال فترة الدراسة عدا عام ٢٠١٠، مما يدل على ملائمة المؤشر لقياس الجمود في البنك العربي ومتانته في تمثيل حميع المتغيرات الداخلة في المؤشر المقترح.

أما بالنسبة لاختبار متانة المؤشر المقترح في قياس الجمود المصرفي لمصرف سورية والمهجر فيوضح الشكل التالي نتائج الاختبار باستخدام تركيبات مختلفة من المتغيرات:

الشكل رقم(٤٦):فحص متانة مؤشر الجمود المصرفي لمصرف سورية والمهجر

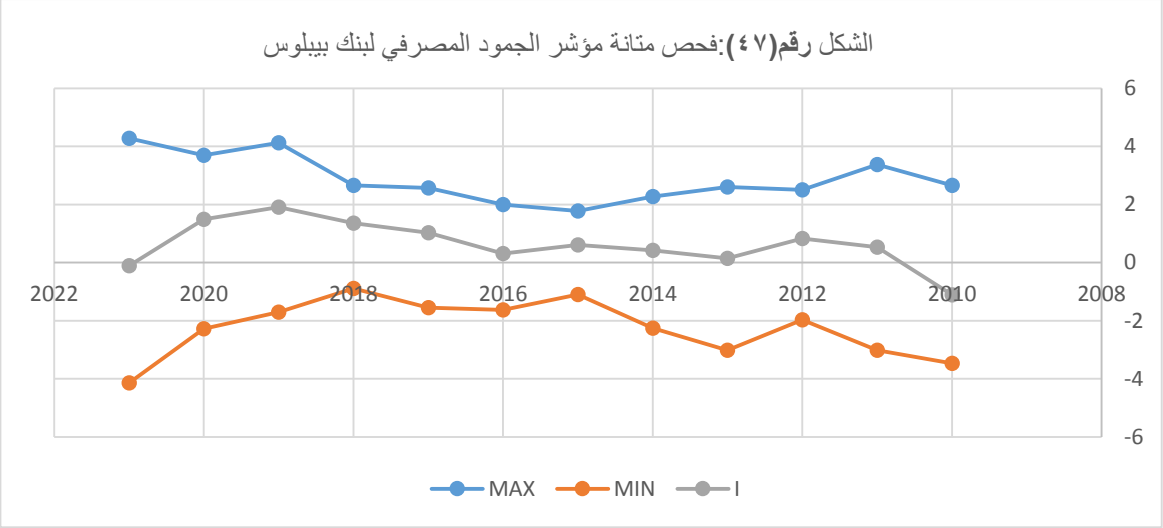


المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

ويوضح الشكل البياني السابق بأن المؤشر المقترح يقع بين أدنى وأعلى قيمة للمؤشر بتركيبات مختلفة مما يدل على مصداقيته في قياس حالة الجمود في مصرف سورية والمهجر.

كما يظهر الشكل التالي نتائج أختبار المتانة لمؤشر الجمود لمصرف بيبلوس:

الشكل رقم(٤٧):فحص متانة مؤشر الجمود المصرفي لبنك بيبلوس

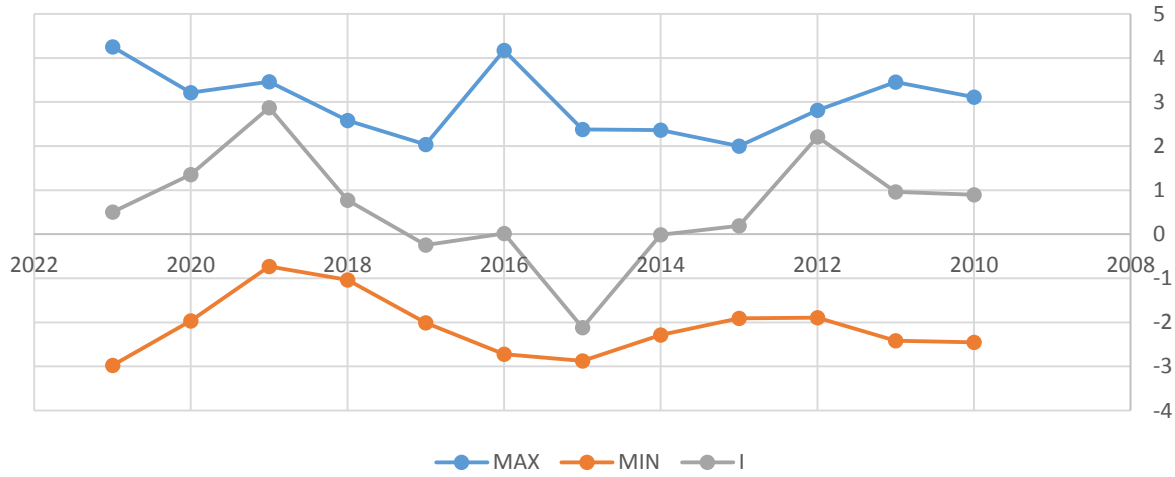


المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

بالنظر إلى الشكل البياني السابق يتضح لدينا بأن المؤشر المقترح ملائم لقياس الجمود في بنك بيبلوس، فإن قيمته خلال كامل فترة الدراسة تقع ضمن أعلى وأدنى قيمة للمؤشر بتركيبات مختلفة مما يعزز من مصداقيته.

أما بالنسبة للبنك الدولي للتجارة والتمويل ففي الشكل التالي نتائج أختبار المتانة لمؤشره:

الشكل رقم(٤٨):فحص متانة مؤشر الجمود المصرفي لبنك الدولي للتجارةوالتمويل

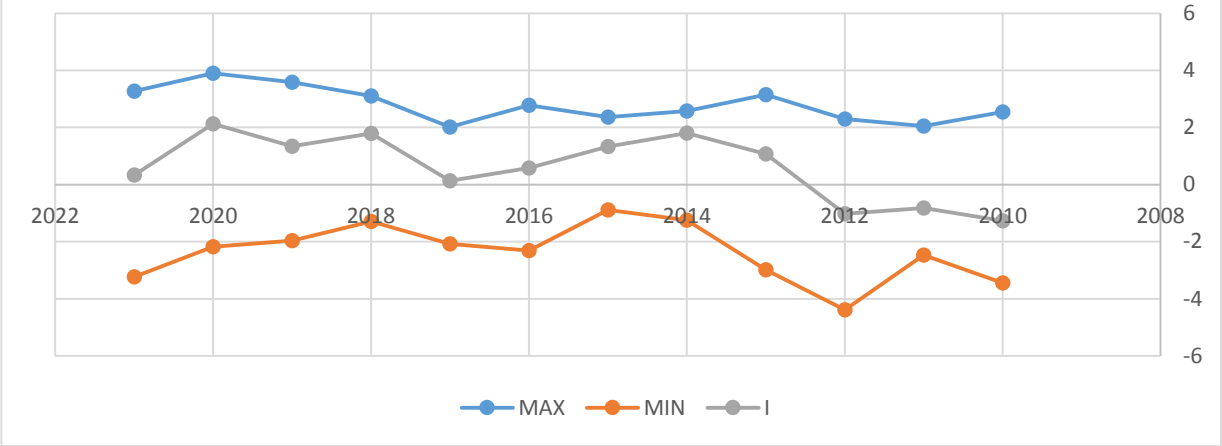


المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

إن المؤشر المقترح في قياس الجمود المصرفي في البنك الدولي للتجارة والتمويل فعال ومتين هذا ما يظهره الشكل السابق وانحصر قيمة المؤشر ضمن نطاق أدنى وأعلى قيمة للمؤشر بتركيبات مختلفة.

ويظهر لنا الشكل التالي نتائج اختبار متانة مؤشر الجمود لدى مصرف الشرق:

الشكل **رقم(٤٩)**:فحص متانة مؤشر الجمود المصرفي لمصرف الشرق

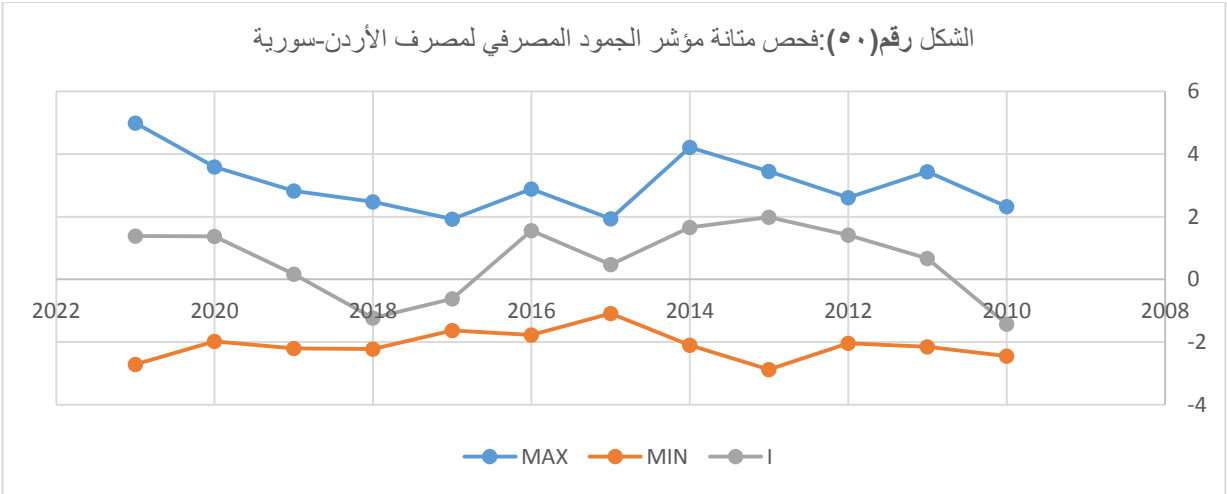


المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

إن مؤشر الجمود متين ويتمتع بالمصداقية في قياس الجمود لدى مصرف الشرق حسب اختبار المتانة، ووقعت قيمة المؤشر ضمن أعلى وأدنى قيمة للمؤشر بتركيبات مختلفة خلال كامل فترة الدراسة الممتدة لإثني عشر عاماً.

أما بالنسبة لاختبار متانة المؤشر في قياس الجمود قي بنك الأردن–سورية فيمكن إيضاحه من خلال الشكل التالي:

الشكل **رقم(٥٠)**:فحص متانة مؤشر الجمود المصرفي لمصرف الأردن-سورية

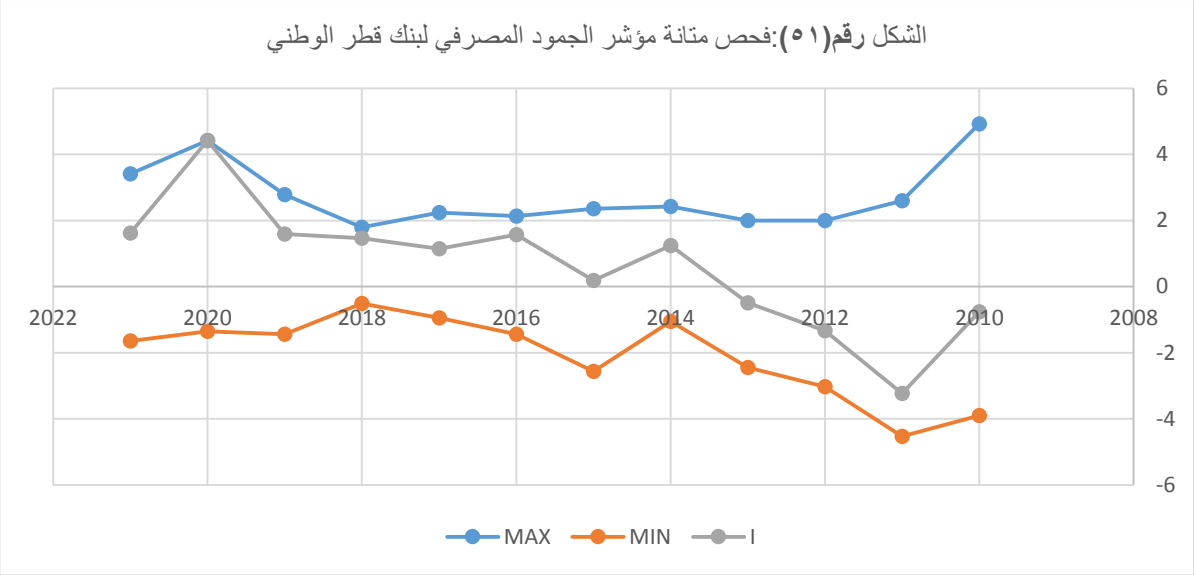


المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel،

يوضح الشكل السابق أن المؤشر المقترح متين خلال كامل فترة الدراسة ، مما يأكد القدرة بالاعتماد على نتائجه.

ويوضح الشكل البياني التالي نتيجة اختبار المتانة للمؤشر في قياس الجمود لدى مصرف قطر الوطني كالتالي:

الشكل **رقم(٥١)**:فحص متانة مؤشر الجمود المصرفي لبنك قطر الوطني



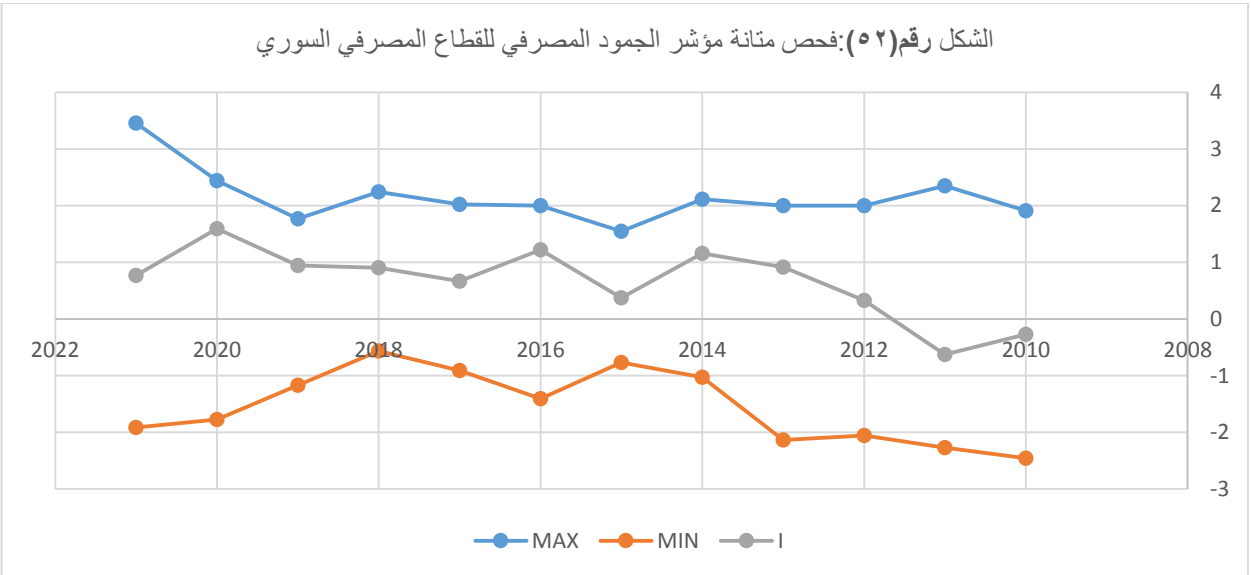
المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

يوضح الشكل السابق أن المؤشر المقترح ينحصر ضمن أعلى وأدنى قيمة للمؤشر بتركيبات مختلفة فإنه في عام ٢٠٢٠ قد لامس المؤشر المقترح القيمة الأعلى للمؤشر، هذا ما يدل على متانة المؤشر وملاءمته لبنك قطر الوطني–سورية ومدى القدرة بالاعتماد عليه لدراسة مدى فاعلية المصرف وقياس أدائه.

٤- اختبار متانة مؤشر القطاع المصرفي التقليدي الخاص:

يوضح الشكل التالي نتيجة اختبار المتانة للقطاع المصرفي التقليدي الخاص خلال فترة ٢٠١٠-٢٠٢١ كالتالي:

الشكل **رقم(٥٢)**:فحص متانة مؤشر الجمود المصرفي للقطاع المصرفي السوري



المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

أخذت متوسطات المؤشرات الفرعية لكل البنوك خلال كل عام، ومن ثم حسبت القيمة الأعلى والقيمة الأدنى للمؤشر بتركيبات مختلفة، فنجد أن قيمة المؤشر تقع ضمن نطاق الأعلى والأدنى للقيم الممكنة باستخدام تركيبات مختلفة، هذا ما يأكد متانه ومصداقيه المؤشر المقترح فيما يتعلق باختيار المؤشرات الفرعية وهذا ما يعزز من ملاءمة مؤشر الجمود المصرفي المقترح للقطاع المصرفي السوري.

هذا ما يثبت صحة فرضيات الدراسة بأن المؤشرات الفرعية الداخلة ضمن المؤشر تعد من مكونات مؤشر الجمود المصرفي ، أي أن كلاً من متغيرات الربحية والسيولة والمخاطر ومؤشر التركز المصرفي إضافة إلى كل من مؤشر الانتشار وحجم البنك، هي من المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر الجمود المصرفي المركب، كما أن مؤشري العقوبات الاقتصادية والبيئة التنظيمية أيضاً من مؤشرات المكونة لمؤشر الجمود المصرفي، وبناءً على نتائج اختبار المتانة يتضح لنا صحة فرضة أن المؤشر فعال في بيان حالة القطاع المصرفي من فاعلية وجمود باستمرار.

النتائج:

بناءً على الدراسة التي قمنا بها سنلخص النتائج كما يلي:

١) أخذ حجم الودائع خلال فترة الدراسة اتجاهين، فانخفض خلال فترة ٢٠١١-٢٠١٣ مقارنة بعام ٢٠١٠ وهذا التراجع في حجم الودائع المصرفية ناتج انخفاض سعر صرف الليرة السورية في سوق القطع الأجنبي، والذي أثر على ثقة المودعين الذين سحبوا معظم مدخراتهم المصرفية، وارتفعت حجم الودائع خلال فترة ٢٠١٤-٢٠٢١ بقيم تفوق قيمتها عام ٢٠١٠.

٢) أخذت قيمة التسهيلات الائتمانية خلال فترة الدراسة اتجاهين، فانخفضت خلال فترة ٢٠١١-٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠١٠، لترتفع قيمتها خلال فترة ٢٠١٨-٢٠٢١ بقيم تفوق قيمة التسهيلات الائتمانية في عام ٢٠١٠.

٣) بني مؤشر مركب لقياس الجمود في المصارف السورية، مما يقدم أداة تحليلية تُسهم في تقديم إطار مُساعد لصناع السياسات لفهم حالة القطاع المصرفي السوري ويهدف هذا المؤشر إلى تقديم تقييم دقيق لمدى الجمود الذي يعانيه القطاع المصرفي، ما يساعد في التوجيه والتخطيط للتحسين.

٤) المؤشر المقترح يجمع بين متغيرات متعددة تمثل العوامل المؤثرة في ظاهرة الجمود المصرفي، اختيرت هذه المتغيرات استنادًا إلى أدلة تشير إلى دورها في تحديد حالة البنوك وقدرتها على تقديم الخدمات وتلبية احتياجات العملاء، هذه المتغيرات تشمل معدلات التوظيف ومعدلات السيولة والربحية وكلاً من مؤشر الانتشار والتركز المصرفي ، ومؤشر البيئة التنظيمية والعقوبات الاقتصادية، إضافة إلى مؤشر حجم البنك.

٥) بالنسبة إلى نتائج مؤشر الجمود للمصارف عينة الدراسة، قُسم القطاع المصرفي التقليدي الخاص في سورية إلى فئتين رئيسيتين، تبعًا لتفاوت الآثار على البنوك خلال المراحل المختلفة، الأولى تشمل بنوكًا كانت تعاني من حالة الجمود المصرفي قبل اندلاع الأزمة، بينما الفئة الثانية تتضمن البنوك التي تجد نفسها في وضعية الجمود بعد الأزمة.

- الجمود المصرفي قبل الأزمة: عانت البنوك مثل "مصرف سورية والمهجر" و"البنك الدولي للتجارة والتمويل" و"البنك العربي" وبنك الائتمان الأهلي (عودة سابقاً) من حالة الجمود المصرفي قبل اندلاع الأزمة السورية، تُرجع هذه الحالة إلى مجموعة من الأسباب المترابطة التي شملت تدهور أداء تلك البنوك عامة، والذي تجلى في انخفاض ملحوظ في معدلات التوظيف وتراجع القدرة على استقطاب الودائع، زاد هذا التحدي أثره من خلال تراجع القدرة على تحقيق أرباح ملموسة وواقعية إلى جانب ذلك، اتسمت الملاءة المالية لهذه البنوك بالضعف، وتميز حجمها بالصغر بالمقارنة مع أقرانها من المؤسسات المصرفية ذات الأداء المُحسَّن والحصص السوقية الأكبر.
- الجمود المصرفي بعد الأزمة: في الفترة الزمنية اللاحقة لاندلاع الأزمة، واجهت البنوك السورية تحديات أكبر ودخلت في حالة جمود تأثرت هذه البنوك بتداعيات الأزمة، مما أثّر في قدرتها على تقديم خدمات مصرفية فعالة وتلبية متطلبات العملاء، اتسع نطاق التحديات بمرور الوقت وانخفضت القدرة على الابتكار وتقديم حلول مالية مبتكرة.

٦) يمكن توجيه الجمود المصرفي بعد الأزمة إلى عدة عوامل ويُرتبط التدهور جزئياً بسلسلة من السياسات التنظيمية التي اتخذها المصرف المركزي في سورية، تهدف إلى تقييد منح القروض بغرض تخفيف المخاطر، هذه السياسات أدت إلى تقليص حجم القروض الممنوحة وتقييد نطاق توزيعها أدى انخفاض منح القروض وتزايد العقوبات الاقتصادية المفروضة على البلاد إلى تراجع الثقة بالنظام المصرفي، تزامنًا مع تدهور قيمة الليرة السورية وتصاعد معدلات التضخم، هذا الوضع زاد من حالة القلق بين المودعين مع تفاقم الظروف الأمنية.

٧) من خلال فترة الدراسة التي امتدت من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠٢١، يمكن استنتاج وضع مؤشر الجمود للقطاع المصرفي التقليدي الخاص على النحو التالي:

خلال هذه الفترة، شهد مؤشر الجمود في القطاع المصرفي التقليدي الخاص تقلبات متفاوتة في مستويات الجمود، وقد تنوعت هذه المستويات بين متوسطة وضعيفة وقوية، مع تأثر البنوك بمجموعة متنوعة من العوامل والتحديات،

هذه التقلبات تعكس تفاعل البنوك مع تغيرات البيئة المحيطة بها وتأثيرها على أدائها وقدرتها على تقديم الخدمات المصرفية، واستنادًا إلى التحليل الزمني لمؤشر الجمود، يتضح أن بعض الفترات شهدت انخفاضًا في مستويات الجمود، وتمكنت بعض البنوك من اتخاذ إجراءات واستراتيجيات تحسين أدائها والتكيف مع التحديات وفي الأثناء، سجلت فترات أخرى مستويات جمود أقوى، حيث تأثرت البنوك بتفاقم العوامل السلبية وتزايد التحديات الاقتصادية والسياسية.

بالتالي، يمكن القول إن مؤشر الجمود للقطاع المصرفي التقليدي الخاص قد عانى خلال فترة الدراسة من تباين وتقلبات في مستوياته، ما يشير إلى التأثير المتباين للعوامل المحيطة على القدرة التشغيلية والأداء المصرفي، يعكس هذا التقلب تحديات البنوك وفرصها المختلفة للتحسن والتكيف مع التغيرات السياقية خلال الفترة المدروسة.

٨) تميز المؤشر المقترح بكونه فعالًا وملائمًا باستمرار لدراسة حالة البنوك السورية، يعكس هذا المؤشر بشكل دقيق تغيرات الوضع المصرفي على مر الزمن ويساعد في تحديد نمط الجمود ومعالجته معالجة فعالة، علاوة على ذلك يمكن استخدام هذا المؤشر أداة تقييمية دورية لمراقبة تحسن الوضع المصرفي أو تدهوره واتخاذ القرارات المناسبة بناءً على البيانات والتحليلات.

التوصيات:

بناءً على النتائج السابقة، يُقترح ما يلي من التوصيات:

١) يُعامل مؤشر الجمود المصرفي كأداة شاملة ومتعددة المتغيرات لتقييم حالة القطاع المصرفي السوري يجب أن يُستخدم المؤشر بشكل شامل لفحص مختلف الجوانب التي تؤثر في أداء البنوك والاستقرار المالي، بدلاً من الاعتماد على متغير أو اثنين فقط من المؤشر، وأن تأخذ الجهات المشرفة وصناع السياسات بالحسبان كل المتغيرات المدرجة في المؤشر ذلك يساعد على فهم أعمق للجمود المصرفي والعوامل التي تؤثر فيه، إضافة إلى ذلك، ينبغي تحليل نتائج المؤشر بشكل دوري لتحديد الاتجاهات الطويلة الأمد والمشكلات الجارية في القطاع المصرفي مما سيساعد في تطوير استراتيجيات فعّالة لمعالجة الجمود وتحسين الأداء المصرفي تحسناً مستداماً.

٢) العمل على زيادة معدلات الفائدة على الودائع لتكون منافسة مع معدلات التضخم، وهذا يسهم في جذب المزيد من المودعين، كما يمكن للبنوك زيادة توظيفاتها في مجال منح القروض لزيادة ربحيتها.

٣) العمل على إلزام المصارف إعادة جزء من الأمول الموظفة في الخارج، والعمل على خلق فرص توظيفية لها عن طريق إيداعها في مصرف سورية المركزي بمعدل فائدة أعلى، ليتمكن من استخدامها في تمويل الأنشطة الاقتصادية.

٤) ربط الودائع بالقروض وإلزام البنوك السورية بتوظيف فائض السيولة لديها بالأقنية الاستثمارية الملائمة.

٥) تنظيف ميزانيات البنوك وإعادة هيكلة الديون بشكل دوري للتأكد من استدامة الأوضاع المالية والتخفيف من الأعباء الديونية.

٦) تأمين بنية تحتية رقمية متقدمة تسمح للبنوك بتقديم خدمات مصرفية إلكترونية متنوعة ومفيدة للعملاء. ذلك يشمل توفير منافذ إلكترونية متعددة وآمنة.

٧) الاهتمام بتطوير خطط توظيف أكثر فعالية وتدريب موظفيها تدريباً مناسباً، هذا سيعزز من قدرتها على تقديم الخدمات المصرفية بجودة عالية وتلبية احتياجات العملاء.

٨) تطبيق مقررات لجنة بازل III أداة فعالة للتغلب على التحديات المرتبطة بالجمود المصرفي، باتخاذ خطوات فورية لتنفيذ المبادئ والتوجيهات الواردة في مقررات بازل III من خلال تحسين متطلبات رأس المال، وتعزيز إدارة المخاطر، وزيادة الشفافية والإفصاح، وتحسين هياكل الإدارة والرقابة الداخلية، وتعزيز إجراءات مراجعة البنوك، يمكن تعزيز قدرة البنوك على التصدي للتحديات المالية والاقتصادية بفعالية،وتنسيق جهود البنوك مع السلطات المالية والتنظيمية لضمان تطبيق شامل وفعّال لهذه التوصيات، مما سيسهم في تحقيق استقرار النظام المصرفي وتعزيز الثقة بين البنوك والجهات المالية والمستثمرين، وبالتالي تخفيض فرص وقوع الجمود المصرفي وتحسين أداء القطاع المصرفي بشكل عام.

٩) تتخذ الحكومة خطوات استباقية لتنفيذ مشاريع تنموية ضخمة في البنية التحتية، تستهدف تحفيز الاقتصاد وعلاج الجمود المصرفي في سورية بعد الأزمة، تشمل هذه المشاريع تحسين البنية التحتية للنقل، والطاقة، والماء، والاتصالات، مما سيؤثر إيجابيًا على الاقتصاد والحياة المصرفية، مما يزيد من الفرص المتاحة للبنوك لتقديم التمويل والقروض، وتلك المشاريع ستساهم في زيادة الطلب على القروض من قبل الشركات والأفراد، مما يحفز عجلة الاقتصاد ويعزز نشاط القطاع المصرفي.

علاوةً على ذلك، يجب أن تتضمن هذه المشاريع مراعاة للتوجهات المستدامة وحماية البيئة، من خلال توجيه الاستثمارات نحو مشاريع الطاقة المتجددة وتحسين البنية التحتية البيئية، يمكن تحقيق التنمية المستدامة وتقليل تأثير الجمود المصرفي.

بتنفيذ هذه التوصيات، يمكن للقطاع المصرفي التقليدي الخاص في سورية تحسين أدائه والتكيف مع التحديات الاقتصادية والمالية لتحقيق نمو مستدام وزيادة الاستقرار المالي.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

١. **القرآن الكريم**

- **الكتب:**

١. العصار،رشاد،٢٠٠٠،**النقود والبنوك**،دار الصفاء للنشر والتوزيع،عمان.
٢. الموسوي،سعدي،٢٠١١،"**البعد الفلسفي للائتمان وانعاكسه في الاستثمار**
٣. حساني،عبد الرزاق،&حوراني،أكرم،٢٠١١،"**النقود والمصارف**"،جامعة دمشق،ص(١٥٠-١٥٢).
٤. حنون،محمد،٢٠٠٥،"**الأعمال والخدمات المصرفية في المصارف التجارية والإسلامية**"،مطابع عشتار،عمان،ط١،ص(٢٣٣).
٥. شرف،كمال،&أبو عرج،هاشم،١٩٩٤،"النقود والمصارف"،مشورات جامعة دمشق
٦. كنعان.علي، ٢٠١٥م ،**إدارة المصارف والسياسات المصرفية**، جامعة دمشق.
٧. كنعان،علي،٢٠٠٠،"**النظام النقدي والمصرفي السوري**" جامعة دمشق.
٨. كنعان،علي،٢٠١١،"**النقود والصيرفة والسياسة النقدية**"،ص(١٦٦)،جامعة دمشق.
٩. **المصرفي**"،العراق،بغداد،ص(١٢١-١٢٢).

- **رسائل الماجستير والدكتوراه:**

١. القيسي،رزان،٢٠١٤،**اختبار قدرة المصارف الخاصة في سورية على تحمل مخاطر السيولة**،رسالة ماجستير،جامعة دمشق،كلية الاقتصاد.
٢. الراعي،طارق،٢٠١١،**دور المصارف التقليدية والإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية في سورية**،رسالة ماجستير،جامعة دمشق، كلية الاقتصاد،ص(٨٦).
٣. الذيب،علاء،٢٠١٦، **تطور النظام المصرفي السوري وقدرته على تحفيز النمو الاقتصادي**،إطروحة دكتوراه جامعة دمشق،كلية الاقتصاد.
٤. الصويتي،ميشلين،٢٠١٤،**تسعير القروض في البنوك التجارية وفقاً لمدخل العائد على رأس المال الاقتصادي**،رسالة ماجستير،'جامعة دمشق، كلية الاقتصاد.
٥. العاني،شاكر،١٩٩٨،"**العلاقة بين خصائص البيئة وكل من الهيكل التنظيمي ونمط القيادة وأثرها على فاعلية المنظمة**"،أطروحة دكتوراة في إدارة الأعمال'كلية الاقتصاد والتجارة،جامعة بغداد،ص(٥٧).
٦. البجيرمي،شادي،٢٠١١،"**دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر**"،جامعة دمشق،كلية الاقتصاد،رسالة ماجستير في المحاسبة،ص(٣٨).
٧. بلجة،فاطمة،٢٠١٩،"**أثر العقوبات الاقتصادية الدولية على حقوق الانسان**"رسالة ماجستير،جامعة عبد الحميد بن باديس مستنغانم،الجزائر،ص(٦١).
٨. خضور،حسام،٢٠١٤،**دور المصارف في تعبئة المدخرات الوطنية في سورية**،رسالة ماجستير، جامعة دمشق،كلية الاقتصاد.
٩. غفار،رفعت،عبدالله،ريم،حاجي رسول،فان سامان،٢٠٢١،"**قياس ربحية المصارف التجارية ومحدداتها**"،ص(٦٠٩)،جامعة السليمانية.
١٠. فرج،شعبان،٢٠١٤،"**العمليات المصرفية وإدارة المخاطر**"،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة البويرة،ص(٤٧-٤٨).
١١. محمد، أنيس،٢٠١٥،"**التأمين على الائتمان ودوره في إدارة المخاطر الائتمانية تعزيز عمليات التمويل**"،دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المصارف والتمويل،كلية الاقتصاد،جامعة دمشق.

١٢. منصور،مازن،&علوان،آلاء،٢٠١٦،"**الودائع وعلاقتها بالربحية في القطاع المصرفي السوري**"،الجامعة السورية الخاصة،كلية إدارة الأعمال،ص(١٨).
١٣. ناصر الدين، زينا،٢٠١٥،"**واقع التنافسية في المصارف السورية**"،رسالة ماجستير في الاقتصاد والتخطيط كلية الاقتصاد،جامعة تشرين، ص(٦٧).

١٤. هدى،العزاوي،١٩٩٧،"**دراسة النشاط المصرفي الحكومي في العراق خلال المدة ١٩٤٧-١٩٩٤**"،أطروحة دكتوراه، جامعة المستنصرية،كلية الإدارة والاقتصاد،ص(٢٢).

- **المجلات والدوريات**

١. العشماوي،محمد&أحمد،محمد&كاشف،سارة،٢٠٢٢،"**دور مؤشرات CAMELS في تقييم الأداء المصرفي(دراسة حالة على البنك الأهلي المصري)**"،المجلة العلمية للبحوث التجارية،العدد(١)،ص(٣٦٥).

٢. الغصين،راغب&نشواني،محمد،٢٠١٤،"**تقويم الأداء المالي للمصارف الإسلامية والتقليدية الأردنية:باستخدام مؤشرات نموذج Camel**"مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية-سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية،مجلد(٣٦)،العدد(١)،ص(٣٥١).
٣. الجبوري،خلف،٢٠١١،"**دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون النك المركزي العراقي رقم ٥٦لسنة٢٢٤**"، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية،المجلد(٧)،العدد(٢٣)،ص(٧٢-٧٣).
٤. الخوري،ر،٢٠١٩،"**تأثير ارتفاع سعر الصرف على القطاع المصرفي السوري**"،مجلة البحوث الاقتصادية والمالية،مجلد(٥)،عدد(٤).
٥. الصطوف،محمد،&عثمان،أحمد،٢٠١٢،"**مكانة الودائع المصرفية كمصدر لتمويل الاقتصاد الوطني السوري**"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية-سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية،مجلد(٣٤)،العدد(٤)،ص(٩٦).
٦. الجزراوي،إبراهيم،&النعيمي،نادية،٢٠١٠،"**تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة،دراسة تطبيقية في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار**"،مجلة جامعة المستنصرية،العدد(٨٣)،ص(٥).
٧. آسية،كرومي،٢٠٢٢،"**تقييم أداء البنوك التجارية باستعمال نموذج CAMELS دراسة تطبيقية على المؤسسة المصرفية العربية خلال ٢٠١٠-٢٠١٩**"،مخبر الدراسات الاقتصادية والتنمية،المجلد(٨)،العدد(١)،ص(١٧٣-١٧٤).

٨. بوعيشاوي،يوسف،عليش،فطيمة،٢٠١٩،"**إدارة المخاطر المصرفية وفقاً لمتطلبات بازل٣،١،٢**"،مجلة دراسات اقتصادية،201(1)،ص(٧٦).
٩. بشير،زناقي،٢٠١٩،"**الحوكمة ودورها في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك**"،مجلة التكامل الاقتصادي،المجلد(٧)،العدد(١)،ص(٣٣-٣٤).
١٠. حوراني،أكرم،اليونس،رامي٢٠١٧،"**أثر كفاية رأس المال والسيولة في المصارف الإسلامية**"،مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية-سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية،مجلد ٣٩،العدد١،ص(٤٥٢).

١١. حمزة،مقاتل&مريم،يونيهي،٢٠٢١،"**تقييم أداء البنوك الإسلامية مقارنة بإداء البنوك التقليدية باستخدام نموذج** CAMELS"،مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية،المجلد(٦)،العدد(١)،ص(١٨٩).
١٢. خيزران،زينة،٢٠٢٢،"**أثر الأزمة السورية في أداء المصارف السورة الخاصة باستخدام نموذج CAMELS**"،مجلة جامعة البعث،المجلد(٤٤)،العدد(٧)،ص(٧٢).
١٣. دحام،دحام،&عطية،طارق،٢٠٢٠،"**محددات التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العراقية للفترة(٢٠١٠-٢٠١٩)**"،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية،المجلد(٧)،العدد(١)،ص(١٦٠-١٦١).

١٤.دهيوب،محمد،٢٠١١،"**نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات(CAMELS) في ظل المخاطر**"،المجلة العراقية للعلوم الإدارية،العدد(٤٥)،المجلد(١١)،ص(٢٦٩).
١٥.صندوق،عفيف،المشعل،ياسر،حسن،علي،٢٠٢١،"**تقييم أداء القطاع المصرفي بالأعتماد على نموذج CAMELS دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية**"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، ٤٣(٣)،ص٥٨.
١٦.غمام، ريم،٢٠٠٥،"**دور المصرف المركزي في الرقابة على المصارف الأخرى وآلية تفعيله**"،مجلة جامعي تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية،مجلد(٢٧)،العدد(٢).
١٧.قروض،عيسى،&فضيلي،سمية،&عز الدين،عبد الرؤوف،٢٠٢١،"**تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية-دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية**"،مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية،مجلد(١٤)،العدد(١)،ص(٣٩).
١٨.كاطع،زينب،٢٠١٨،"**الوسائل التنموية في المصارف التجارية للحد من البطالة**"،مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد الثالث عشر العدد٤٥).
١٩.مرهج،منذر،٢٠١٣،"**دور إدارة مخاطر الائتمان في تحسين الأداء المصرفي دراسة مسحية في المصرف التجاري السوري بمدينة اللاذقية**"،مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية،مجلد(٣٥)،العدد(٦)،ص(٢٤٠).
٢٠.يحيى،شريف،٢٠١٧،"**تطبيق نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك المصرية في ضوء المعايير والاتفاقيات الدولية**"،المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية،العدد٢،مجلد٨،ص(٥٩٨).
٢١.**العقوبات الاقتصادية على سورية وخريطة طرق مواجهتها**"،مجلة الاقتصادية،العدد(٥١٣)،ص(٨)،٢٠١١.

- **المنشورات:**

١. المرسوم التشريعي رقم\٣١\ لعام ٢٠٠٥ الخاص بالمصرف العقاري.
٢. المرسوم التشريعي رقم \٣٢\ للعام ٢٠٠٥ الخاص بمصرف التسليف الشعبي.
٣. المرسوم التشريعي رقم \٣٠\ لعام ٢٠٠٥.
٤. التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري٢٠١٩.
٥. التقارير المالية السنوية للمصارف التقليدية الخاصة في سورية لعام٢٠٢١.
٦. التقارير المالية السنوية للمصارف الإسلامية في سورية لعام٢٠٢١.
٧. القانون رقم \٢٥\ لعام ٢٠٠٩.
٨. القانون رقم \٢٨\ لعام ٢٠١٠ الخاص بالمصرف الصناعي.
٩. قانون النقد الإساسي رقم ٢٣ لعام٢٠٠٢ المادة٥١ البند ١.
١٠.قانون المصارف الخاصة رقم٢٨ عام٢٠٠١
١١.قرار مجلس النقد والتسليف رقم(253)تاريخ 24-7-2007. سورية:دمشق.
١٢.لطفي،سمية،٢٠١٧،"**انعكاسات تعثر القروض على أداء البنوك وعلى النشاط الاقتصادي**"،صندوق النقد العربي،ص(١٤).
١٣.مصرف سورية المركزي قانون رقم٢٣ لعام٢٠٠٢.
١٤.مصرف سورية المركزي، تقرير التضخم كانون الأول ٢٠١٨،سورية،دمشق،ص٨.
١٥.مصرف سورية المركزي، ٢٠٢٠ تقرير التضخم آب ٢٠٢٠،سورية،دمشق ص٤.

- **المواقع الإلكترونية**

١. http://sia.gov.sy\law\law3
٢. https://www.red.sy
٣. https://cb.gov.sy
٤. http://saving-bank.sy

٥. http://www.pminsrtry.gov.sy

➢ **الموسوعات الورقية:**

١. السمهوري،محمد،٢٠١٢،**"احتمالات انهيار الاقتصاد السوري بعد العقوبات"**،المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية،القاهرة.
٢. السيسي،صلاح الدين،٢٠٠٤،**"قضايا مصرفية معاصرة"**،دار الفكر العربين القاهرة،ص(١٤-١٥).
٣. د.م، "تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري"، سورية، دمشق،مركز دمشق للأبحاث والدراسات،٢٠١٦.
٤. سكر،نبيل،٢٠١٨،**القطاع المصرفي في سورية**، المكتب الاستشاري السوري للتنمية والاستثمار.
٥. ضياء،مجيد،١٩٩٧،**البنوك الإسلامية**،مؤسسة شباب الجامعة،مصر.
٦. عز الدين السيد، مها، محمد حافز، ندى،٢٠٠٦،**"دليل تكوين المؤشرات المركبة"**،مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار الإدارة العامة لجودة البيانات،العراق، بغداد، ص(١٦).
٧. غصن،زياد،٢٠١٩،**"جيل رابع من العقوبات الأميركية،قانون قيصر:ممنوع إعادة الأعمار"**،جريدة الأخبار.
٨. نمر،ربيع،&محشي،زكي،&أبو إسماعيل،خالد،٢٠١٣،"ال**أزمة السورية:الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية"**،المركز السوري لبحوث لسياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة،دمشق/ص(٦٤-٦٥).
٩. يازجي،أمل،٢٠١٩،**"قانون قيصر بين الشرعية والمشروعية وانعدامها"**،مركز دمشق للأبحاث والدراسات مدادـدمشق،ص(٧-٨).
١٠. ياغي،كنان،٢٠١٩،**"الأزمة اللبنانية وسعر صرف الليرة السورية"**،مركز دمشق للأبحاث والدراسات.

➢ **المؤتمرات:**

١. المفتي،خليل محي الدين الميس،٢٠٠٩،**المصارف الإسلامية والرقابة الشرعية**،الدورة العشرون لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي،لبنان،أزهر البقاع.

المراجع باللغة الإنكليزية:

1. Almashhour&abd aziz&asia&mohd noor,2020,"**AN ovwrview of the banking system in syria after adecade of unrest**"international journal of lawcovernment and communication,volume5lssue19.
2. Amadeo,kimberiy,2022"**the great depression:what happened,what caused it,and how it ended**",the balance.
3. - A.Ramey,Valerie,2020"**secular stagnation or technological lull?"**univeresity of California,san diego and NEBR,PA(1-3).
4. Acemoglu,daron,restrepo,pascual,2017"**secular stagnation? The effect of aging on economic growth in the age of automation**",amarican economic review,pa(174-175).
5. A.Cemoglu,daron,Restrpo,pascual,2017**,"secular stagnation?the effect of enging on economic growth in the age automation**",pa(74-79).
6. A.Ramey,Valerie,2020"**secular stagnation or technological lull?",**forthcoming journal of policy modeling,pa(8-12).

7. Alnabulsi,Khalil,kozarevlc,emira,hakimi.abdelaziz,2022"**assessing the determinants of non-performing loans under financial crisis and health crisis:evidence from the mena banks**",vol(10),issue(1),gogent economics&finance.
8. Altamimi h,hasaan,2010,"**factors influencing performance of the uae Islamic and conventional national bank**",global journal of business research,vol(4),no(2).
9. Athanasoglou,Panayiotis&Brissimis,Sophocles&Delis,matthaios,2005,"**Bank-specific,industry-specific and macroeconomic determinants of bank profitability**",bank of Greece,no(25),pa(3-4).
10. Agyapong atuahene,Sampson,&yusheng,kong,&bentum-michah,Geoffrey&konadu aboagye,Abigail,2021,"**impact of capital adequacy on banks performance:considering the basel international regulatory framework for banks**"Etikonomi,vol(20),na(1),pa(46-48).
11. Adeolu,abata matthew,2014," **asset quality and bank performance:A study of commercial banks in Nigeria**",Research journal finance and accouting,vol(5),no(18).
12. Abbas,ali abdulhassan,2019**,"Use of CAMELS standard in the assessment of Iraqi commercial banks**",international journal of multicultural and multirelireligous understanding,pa(27-28).
13. Ahmad,sadia,2022,"**is excess of everything bad?ramifications of excess liquidity on bank stability:evidence from the dual banking system**",borsa Istanbul reviw.
14. Aikaeli,jehoveaness,2006**,"Determinants of excess liquidity in Tanzanian commericial banks**"university of der es salaam,department of economics,pa(2-4).
15. Abuzayed,abdallah,2017,"**the relationship between excess liquidity and bank profitability:the case of Jordanian commercial banks**",journal of finance and bank management.
16. Allen,F,&Gale,Dm,2004,"**competition and financial stability**",journal of money,credit and banking,vol(36),no(3),pa(454-470).
17. Allen,mark,&Rosenberg,christoph,2012,"**the role of centeral banks in promoting financial stability:an interational perspective"**,international monetary fund.
18. Adeniyi,Oluwatosin,&adenikinju,adeola,2014,"**the role of bank credit in the growth of manufacturing sector in ngeria**",journal of African business,vol(15),no(3),pa(220-226).
19. Acharya,V,&mora,N,2015," **a crisis of banks as liquidity providers**",journal of finance,vol(70),no(1),pa(34-42).
20. A.corrado,corol,R.huiten,Charles,2010,"**how do you measure a technological revolution?**",american economic revie,vol(100),no(2),pa(99-104).
21. Baronat, Íbor.2018," A Primer on Secular Stagnation", Universitat Pompeu Fabra.

22. Brazelton,Robert,1989"**alvin Hansen:economic growth and a more perfect society: the economists role in defining the stagnation thesis and in popularizing Keynesianism**",vol(48),the american journal of economics and sociology.
23. brazelton,Robert,1989**,"Alvin Harvey Hansen:economic growth and more perfect society:the economists role in defining the stagnation thesis and in popularizing Keynesianism**"the amarican journal of economics and sociology,volume48,issue4,pa:472.
24. Bureau of economic analysis."**national income and product account tables:table 1.1.5.Gross Dpmestic product**".
25. Bernanke,ben,2004,**"money glod and the great depression**",the federal reserve bord.
26. Botta,alberto,Tippet,Benjamin,2021"**secular stagnation and cor-periphery uneken dwvelopment in post crisis Eurozone**",competition&change.vol(1),pa(6).
27. Berio,Claudio,Gambacorta,Leonardo,2012,**"Monetary policy and bank lending in a low interest rate environment:diminishing effectiveness?**",journal of macroeconomics,volume54,part B,pa(217-231).
28. BERIO,CLAUDIO,GAMBACORTA,LEONARDO,HOFMANN,BORIS,2015**"THE INFLUENCE OF MONETARY POLICY ON BANK PROFITABILITY**",MONETARY AND ECONOMIC DEPARTMENT.
29. Bischof,jannis,Rudolf,nicdas,schmuundt,Wilhelm,2022,"**how do non-performing loans evolve along the economic cycle?the role of macroeconomic conditions and legal efficiency**",European accounting&review,pa(1-4).
30. Brindadevi.v,2013**,"a study on profitability analysis of private sector banks in india**",josr journal of business and management,vol(13),iss(4).
31. Babeji,A,2013,"**consolidation and assets quality of banks in Nigeria**",international journal of business and management invention,vol(2),no(2).
32. Beck,t,demirguc-kut,a,&Levine,R,2006,"**bank concentration,competition and crises:first results"**,journal of banking&financemvol(30),no(5).
33. Batayneh,khaled,&salamat,wasfi,&Q.M.momani,mohammad,2021,"t**he impact of infiation on the financial sector development:empirical evidence from Jordan**",cogent economics&finance,vol(9),iss(1).
34. Bernanke,ben,2004,"**money glod and the great depression**",the federal reserve bord.
35. Berger,a,hasan,l,&zhou,m,2010**,"the effects of focus versus diversification on bank performance:evidence from chinese banks**",journal of banking&finance,vol(34),no(7).
36. Constanco,vitor,2016"**the challenge of low real interest rates for monetar policy**",European cewntarl bank**.**

37. Cassidy,john,2018**,"is economy still theretend By secular stagnation?**",the New yorek.
38. Charkrabarty,k c,2013, **"productivity trends in indian banking in the post reform period-experienceissus and future challenges**",specil address at the FIBAC.
39. Collins,j,porras,j,1994,"**built to last:successful habits of visionary companies**",new york:harper business.
40. Claessens,S,2009,"**competition in financial sector overview of competition policies**",the world bank research observer,vol(24),no(1),pa(90).
41. Claessens,s,&leaven,l,2004,"**what drives bank competition?some international evidence**",journal of money credit and banking,vol(36),no(3).
42. Dotting,robin,ratnovski,lev,2021**"technological progressy policy**",the centre for economic policy research.
43. Darvas,zsolt,pichler,david,2018,"**excess liquidity and bank lending risks in the euro area**",European parliament.
44. DE.haan,jakob,willem van en end,jan,2014,"**europes banking problem through the lens of secular stagnation**",the centre for economic policy research.
45. Diamond,douglas&Rajan,raghuram,2002**,"A theory of bank capita**l",the journal of finance,vol(55),iss(6),pa(12-23).
46. Deyoung,r,&roland,k.p,2001,"**product mix and earning volatility at commercial banks:evidence from a degree of leverage model**",journal of financial intermediation,vol(10),no(1),pa(55-80).
47. Deyoung,R,&roland,k,p,2001**,"product mix and earnings volatility at commercial banks**"evidence from a degree of competition and specialization",journal of banking&finance,vol(25),no(9).
48. Dellariccia,g,,leaven,l,&lagan,d,2008,"**credit booms and lending standard:evidence from the subprime mortagage market"**,international monetary fund.
49. Demirguc-kunt,A,&Huizinga,H,2010,"**babk activity and funding strategies:the impact on risk and returns"**,journal of financial economics,vol(98),no(3),pa(639-645).
50. Dufrenot,gilles,rhouzlane,meryem, 2018**"secular stagnation:New challenges for the industrialized countries in the 21ts century**",sciences humaines at sociales,pa(5-7).
51. Demirguc-kunt,A,&Huizinga,h.,1999"**determinanants of commercial bank interest margins and profitability:some international evidence**",the world bank economic reviw,vol(13),no(2),pa(379-408).
52. Dolge,Kristiana,&Blumberga,Dagnija,&Kubula,Anna,2020,"**Composite index for energy efficiency evaluation of industrial sector:sud-sectoral comparison"**,environmental and sustainability **indicators**,pa(2).

53. E.Backhouse,roger,Boianovsky,2016"**secular stagnation:the history of a amacroecnomic heresy**",the European journal of the history of economic thought,pa(946).

54. EU sanctions 2018,year in review,dentons,January,pa(12),2019
55. Evans,owen,&m.leone,alfredo,&gill,mahinder,&hilbers,paul,2005"macroprudential indicators of **financial system soundness**",international monetary fund,pa(10).
56. Fernando,Jason,2022,"**Gross domestic product(gdp):formul and how to use it**",investopedia.
57. Flanders,Stephanie,kennedy,simon,2021**"larry summers sees risk of recession soon,secular stagnation laret**",financial post.

58. Ferrero,Giuseppe,gross,marco,Neri,Stefano,2017"**on secular stagnation and low intrest rates:demography matters**",Europen central bank,pa(3-4).
59. Ferrouhi,el Mehdi,2014,"**bank liquidity and financial performance:Evidence from Moroccan banking industry**",business thery and practice,pa(353).
60. Gocer,hakan&yilmaz,Ibrahim,2020,"**the impact of excess liquidity on bank profitability:evidence from Turkish banking sector**",journal of economic cooperation and development.Horst,maximilian,neyer,Ulrike,2019**,"the impact of quantitative easing on bank loan supply and monetary policy implementation in the euro area**",dusseldorf university press, no(325),pa(11-12).
61. Gertler,Michael,2014**,"the role of bank deposits in the monetary transmission mechanism"**,European economic review,vol(70),pa(222-226).
62. Gonzalez,Francisco,2022"**Europe between stagnation and technological revolution:Didital banking as a driver of economic Growth**",the search for Europe,BBVA.
63. Gokay,buient,2009**"the2008 world economic grisis: global shifts an faultlines**"global researchm
64. Huljakml&simurinamn.2019,"**the relationship between bank profitability and risk in the Croatian banking sector**",financial theory and practice,vol(43),no(3)mpa(277-300).
65. Hirsch,m,2015,**"the impact of bank size on risk and efficiency**",journal of banking&finance,pa(52-69).
66. H.boyd,john,&champ,bruce,2006,"**inflation,banking,and economic growth**",federal reserve bank of Cleveland,pa(1).
67. H,F,Ates,2011,"**the iffect of exchange rate volatility on bank performance in turkey**",international journal of economics and finance.
68. Hansen,Alvin,1939"**economic progress and declining population growth**",American economic review,volume29,issue1,part1.

69. H.summers,lawernce,2014**"U.S economic prospects:secular stagnation,hysteresis,and the zero lowe bound**",business economics.
70. Hack,mark,nicholls,sam,2021"**low interest rates and bank profitability-the international experience so far**",reserve bank of Australia
71. Huljak,lvan,martin,reiner,moccero,diego,pancaro,cosimo,2020,"**do non-performing loans matter for bane leaning and the business cycle inearo area countriws"**,european central bank,pa(1-5).
72. Hasan,khrawishm,2011,"**determinants of commercial banks performance for Jordan**,"international research journal of finance and economics.pa(19).
73. Hardy,Daniel,pazarbasioglu,1999,"**Determinants and leading indicators of banking crises;further evidence''**,article in IMF staff papers,pa(250).
74. Helen duprat,marie,2021**" covid-19 and secular stagnation**",RISK&OPPORTUNITIES,no.14,pa(1-3).
75. Jeanne,gobat,2023,"**Banks;at the heart of the matter**",international monetary fund.
76. J.Gordon,Robert,2012"**Is U.S economic growth over?faltering innovation confronts the six headwinds**"national bureau of economic research.
77. John,joice,rag,janak,rag,2020,"**steering interest rates amidst large structural surplus liquidity:a ltale of three central banks**",lndian economic review,pa(94-98).
78. janakiraman,bm,2018,"**impact of casa deposit growth on the profitability banks-study of syndicate bank**",Asian journal of mangment,vol(9),iss(2).
79. J.B, barney,1991**,"firm resources and sustained competitive advantage**",journal of management,vol(17),iss(1).
80. Koo,Richard,2014**,"Balanc sheet recession is the reason for secular stagnation"**,the crntre for economic policy research.
81. KRUGMAN,PAUL,2013,"**Bubbles regulation and secular stagnation**",the new York times.
82. Kato,ryo&tsuruga,takayuki,2016,"**the safer,the riskier:A model of financial instability and bank leverage**"meconomic modeling,vol(52),pa(71-77).
83. Koetter,m,&poghosyan,t.,2009**,"the implications of latent technology regimes for competition and efficiency in banking**",journal of banking &finance,vol(33),no(11)
84. Kashyap,A,Rajan,R.G.,&stein,J,2002,"**BANKS AS LIQuidity providers:an explanation for the coextence of leding and deposit-taking**",journal of finance,vol(57),na(1),pa(50-55).
85. Kumar,Prasanna,2017,"**the importance of bank deposits for economic growth:empirical evidence from selected middle-income countries**",journal of applied economics and business research,vol(7),no(2),pa(66).
86. Koch,timothy W,&macdonald s,socott,2000,"**banking management**",the Dryden press harcourt college publishers,pa(102).
87. Martin,antoin,mcandrews,james,skeie,david,2013**,"bank lending in times of large bank reseves**",federal reserve bank of new York.

88. Mathisen,Mm&Buchs,Tm,2005,"**competition and efficiency in banking:behavioral evidence from Ghana**",international monetary fund.
89. Millan ruzi,cristobal,2014"**is scular stagnation the new reality for the first world?a comparison of developed economies**",universtat politecnica de catalunya barcelonatech,pa(15-16).
90. Macovei,mihai,2021"**the case against the new sucular stagnation hypothesis**"quarterly journal of austrin economics.
91. Millan ruzi,cristobal,2014"**is scular stagnation the new reality for the first world?a comparison of developed economies**",universtat politecnica de catalunya barcelonatech,pa(28-30).
92. Miller,Ryan,2022,**"what is the yield curve and why is it important for banks?",**trading economics.
93. Nistico,salvator,antoneili,beatrce,2016**,"save fiscal policy in a balance sheet recession",**libera universita internszional degli studi sociali.
94. N,Banerjee,ryan,Mio,hitoshi,2014**,"the impact of liqudity regulation on bank**",monetary and economic departmeni,pa(1-3).
95. Nardo,Micheal&saisana,Michaela,&saltelli,andrea&tarantola,Stfano,2005,"**to ols for composite indictors building",**institute for the protection and security of the citizen econometriss and statistical support to antifraud,(PA54-72).
96. L.Ferreira,lorge.h&M.Zanini,Francisco A,&W.Alves,Taiago,2019,"**bank revenue diversification:its impact on risk and return in barzilian banks**",revista contabilidada&financas.
97. Lee,c.c.,hiseh,m.f,&yang,s.g,2010,"**the impact of revenue diversification,ownership and size on bank performance:evidence from the banking industry in tiwan**",journal of banking&finance,vol(34),no(2),pa(407).
98. Organisation for economic co-operation and development,2008,**handbook on constructing composite indicators",**pa(30
99. Ombaba,m,2013,"**assessing the factors contributing to Non-performance loans in Kenyan banks**",European journal of business and management,vol5),no(32),pa(155-163).
100. Ranhenberg,ansgar,2019"**inquality,the risk of secular stagnation and the increase in household debt**",National bank of Belgium,pa(1-4).
101. Rahman,Zahidur&Islam,shohidul,2018,"**use of CAMEL rating framework:Acompartive performance evaluation of selected bangladeshi private commercial banks**",international journal of economics and finance,vol(10),no(1),pa(124)
102. Rime,b,&strom,r.o,2014,**"bank profitability and risk-taking under low interest rates**",journal of banking&finance,pa(11-26).
103. R.sanches,Daniel,2016,"**The Role of Deposits in bank Risk-taking**",journal of banking and finance.

104. Rousseau,p.,&wachtel,p,2002**,"inflation thresholds and the finance growth nexus**",journal of interational money and finance,vol(21),no(6),pa(780-791).
105. S,H,Ali,2010,"**Exchange rate fluctuation and banking sector performance in pakstan**",international research journal of finance and economics.

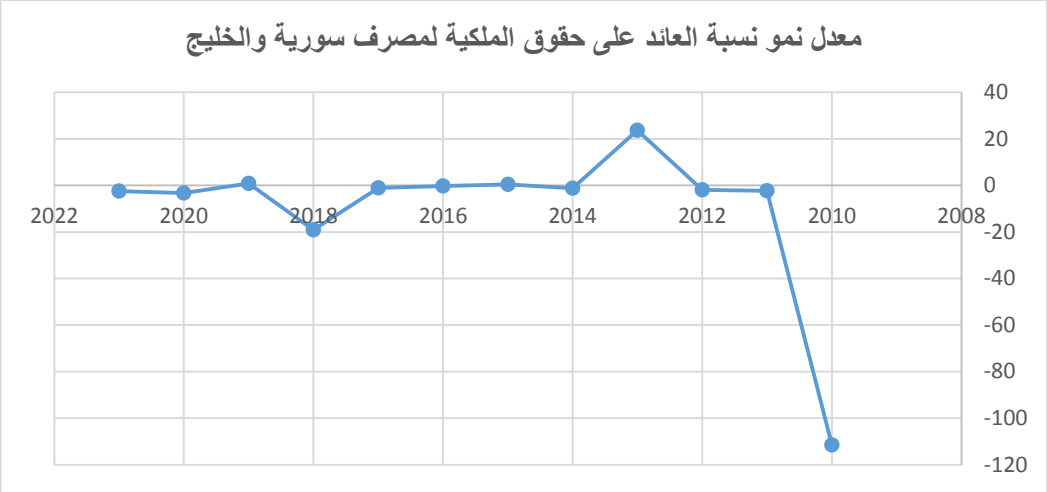
106. Schaeck,k,&cihak,m,2014**,"competition,effcieny,and stability in banking**",financial management,vol(43),no(1.).

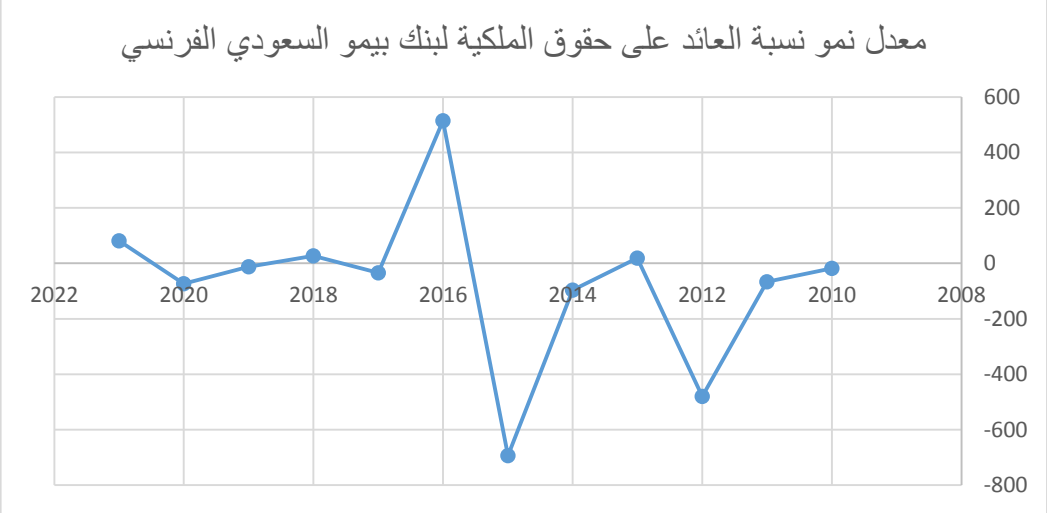
107. Soow,Robert,1987"**we d better watch out**",the newyork tims book review.
108. Stradomski,maciej,scchmidt,katarzyna,2020,"**secular stagnation and covid-19**",Prace naukowe Uniwersytetu economicznego we wroclawiu,vol:64,pa(206-2010).
109. sultan,mohd,2008**,"Islamic banking:trend,development and challenges"**,publications sdn bhd kuala lumpur Malaysia.
110. – SULAIMAN ALALI,MUSAED,2020,"**staff efficiency effects on financial performance: a case study on Kuwaiti banks**",international journal of business and applied social science,pa(60).
111. Sangmi,mohi-ud-din,2010,"**analyzing financial performance of commercial banks in india:application of CAMEL model**",Pakistan journal of commerce social sciences,vol(4),no(1).
112. **The global saving glut and the U.S.cuurrent account deficit**",the federal reserve board,2005. Bernanke,be.
113. Tomuleasa,loana,2019,"**performance and soundness of european banking systems**",universitatea alexandru loan guza,pa(16).
114. Tomuleasa,loana,2019,"**performance and soundness of european banking systems**",universitatea alexandru loan guza,pa(29).
115. Teulings,coen,Baldwin,fichard,2014"**secular stagnation:facts,causes,and cures**",center for economic policy research,pa(38-43).
116. Twin,Alexandra,2022,"**bank credit:definition,how it works,types,and examples**",Investopedia retrieved.
117. Tahir,Muhammad,&nasir,M,2012,"**bank credit,liquidity and economic groeth in developing countries**",European journal of economics,finance and administrative scienes,iss(47),pa(125-134).
118. U.s.federal deposit insurance corporation"**historical timeline-the 1920s**.
119. vodova,pavla,2013,"**liquidity ratios of polish commercial banks**",European financial and accounting journal,vol(8),iss(3-4),pa(26-27).

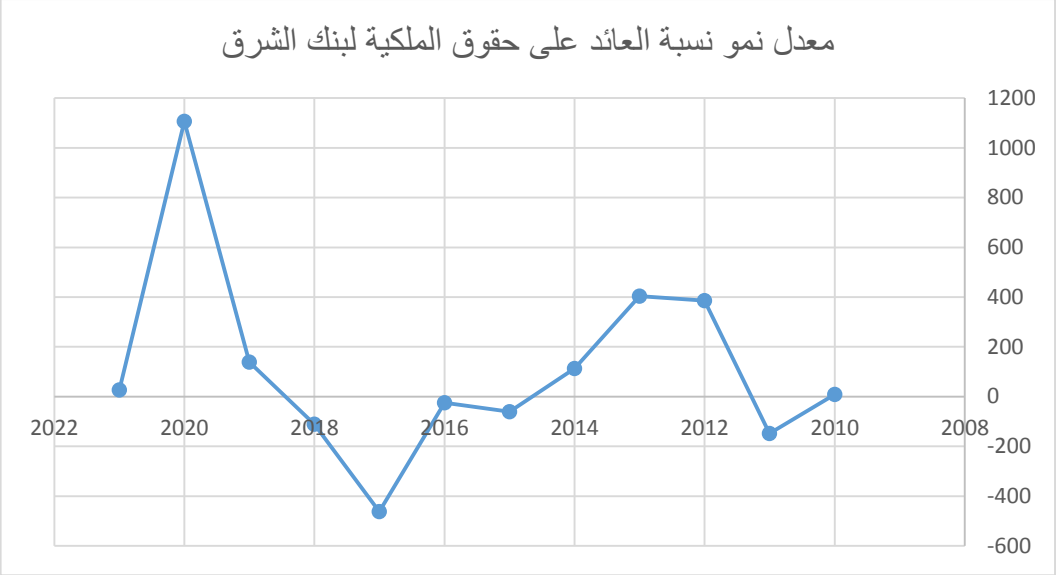
120. Wanjohi,Joel githinji,2013,"**the effect financial risk manegemant on the fincial performance of commercial banks in Kenya**",school of business,university of Nairobi.
121. W.Diamond,douglas&Dybvig,philip,1983,"**bank runs,deposit insurance and liquidity**",journal of political economy,vol(91),non(3).
122. Wang,j,&lin,j,2015**,"the impact of revenue diversification on bank performance:evidence from chinans commercial banks**"memerging markets finance and trade,vol(51),no(1),pa(69-79).
123. W.fogel,Robert,2005"**reconsidering expectations of economic growth aftrr world war ii from the perspective of 2004"**,national burau of economic research,Cambridge,pa(6-7).
124. Yanīkkaya, Halit; Pabuçcu, Yaşar Uğur,2017, “Causes and solutions for the stagnation of Islamic banking in Turkey”, ISRA International Journal of Islamic. Finance.
125. – yanikkaya,halit,ugur pabuccu,Yasar,2017,"**causes and soulutions for the stagnation of Islamic banking in turkey**",international journal of Islamic finance,vol(4),iss(1),pa(55).
126. Yang,h,&liangmQ,2019,"**financial stability and bank profitability:Evidence from chinas commercial bank**",Emerging markets finance and trade,vol(55),no(8).
127. Yildirim,c,&philippatos,g.c.,2007,"**efficiency and risk in u.s.banking"are large banks different?",**journal of banking&finance,vol(31),no(5),pa(1490-1503).

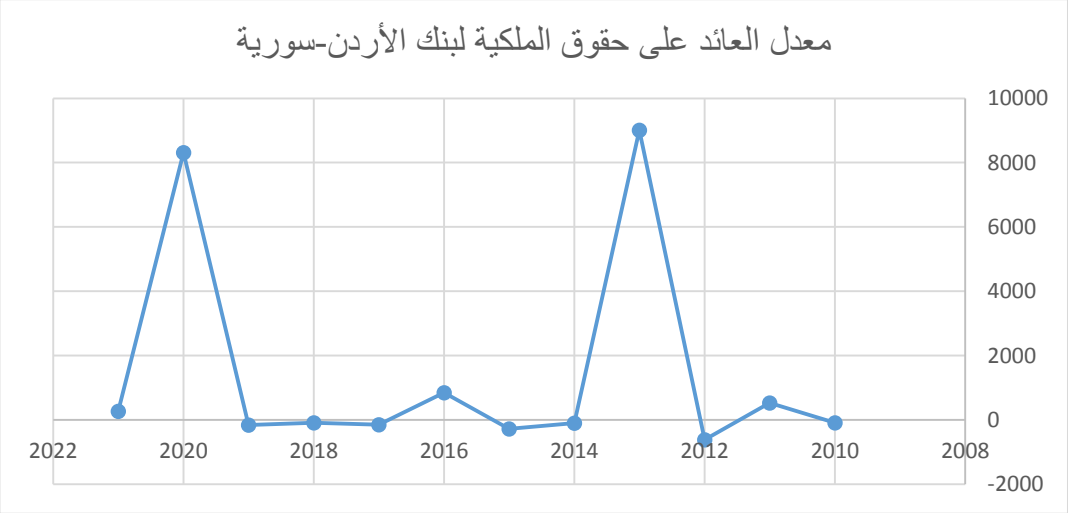
الملاحق:

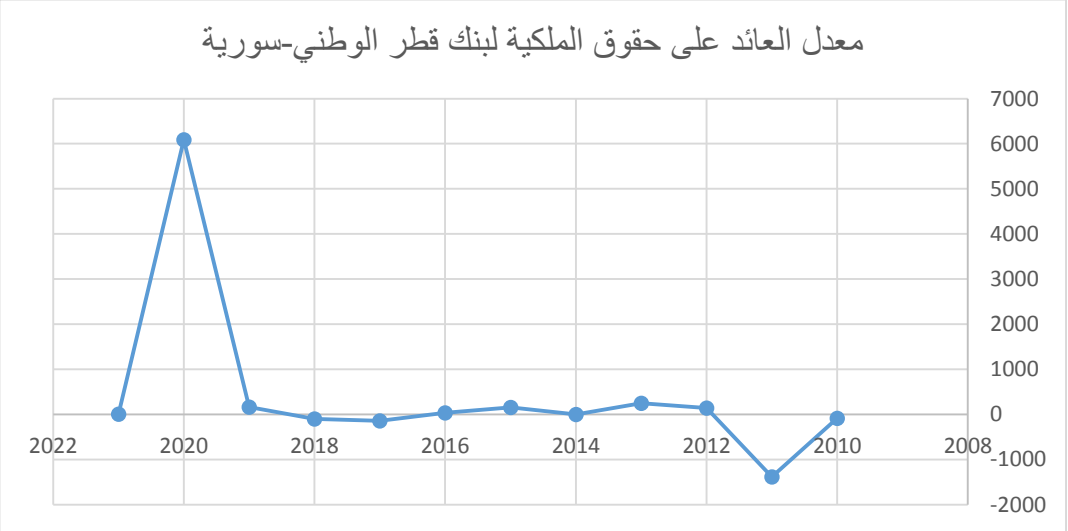
الشكل رقم(١): نسب معدل نمو العائد على حقوق الملكية للمصارف التقليدية الخاصة

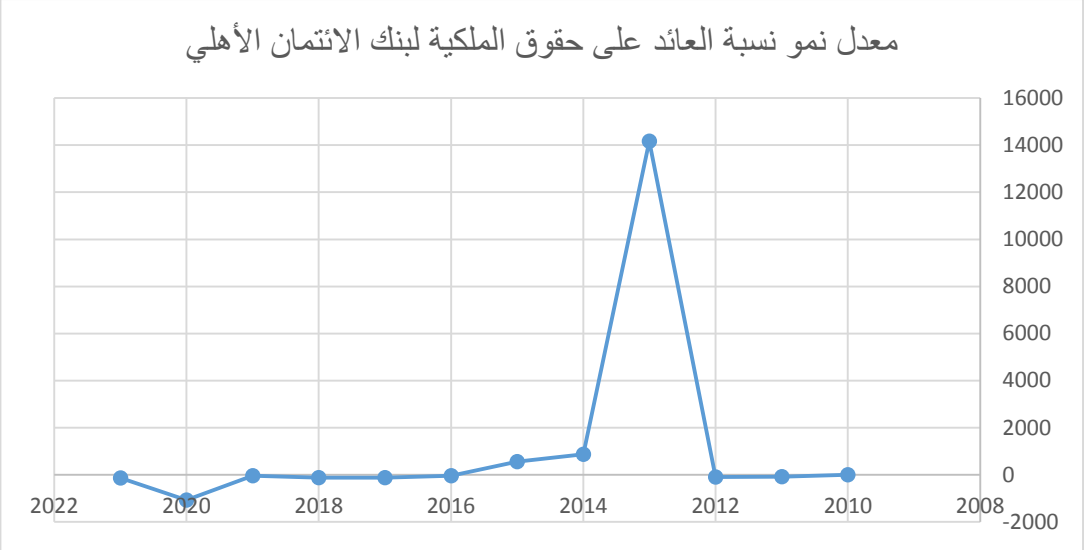


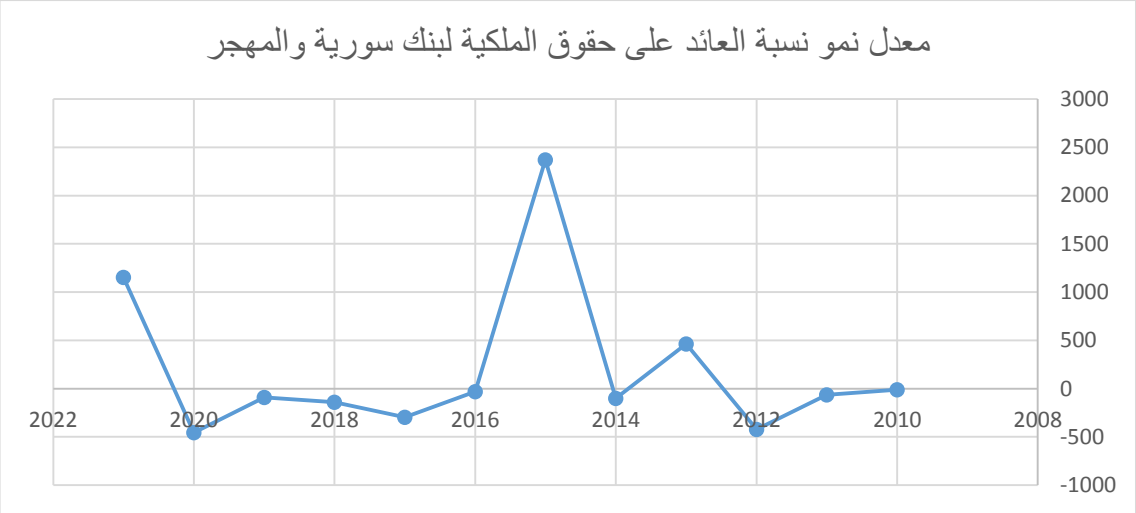


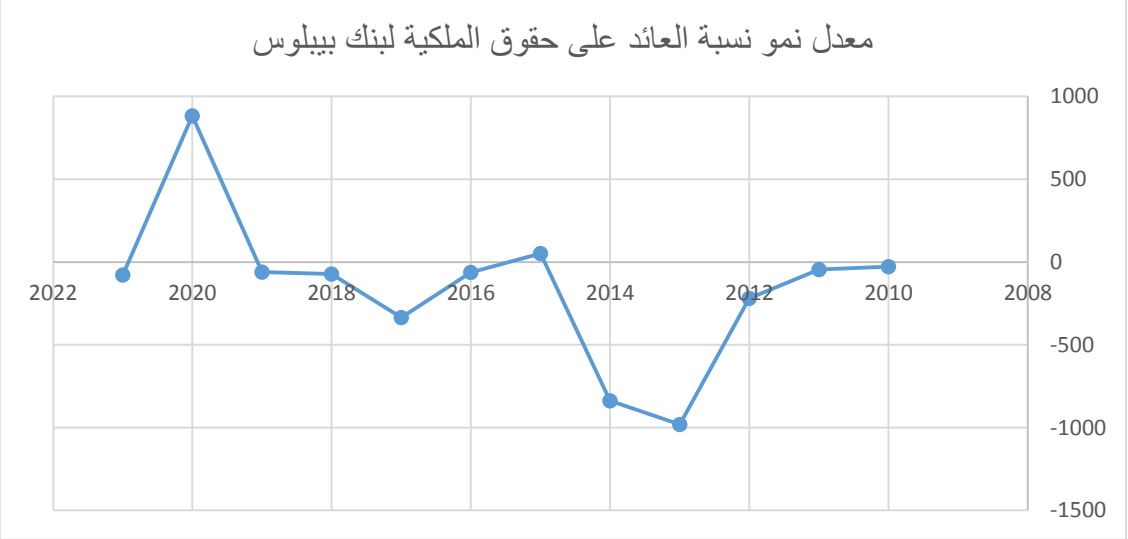

معدل نمو نسبة العائد على حقوق الملكية لبنك الشرق
1200
1000
800
600
400
200
0
-200
-400
-600
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

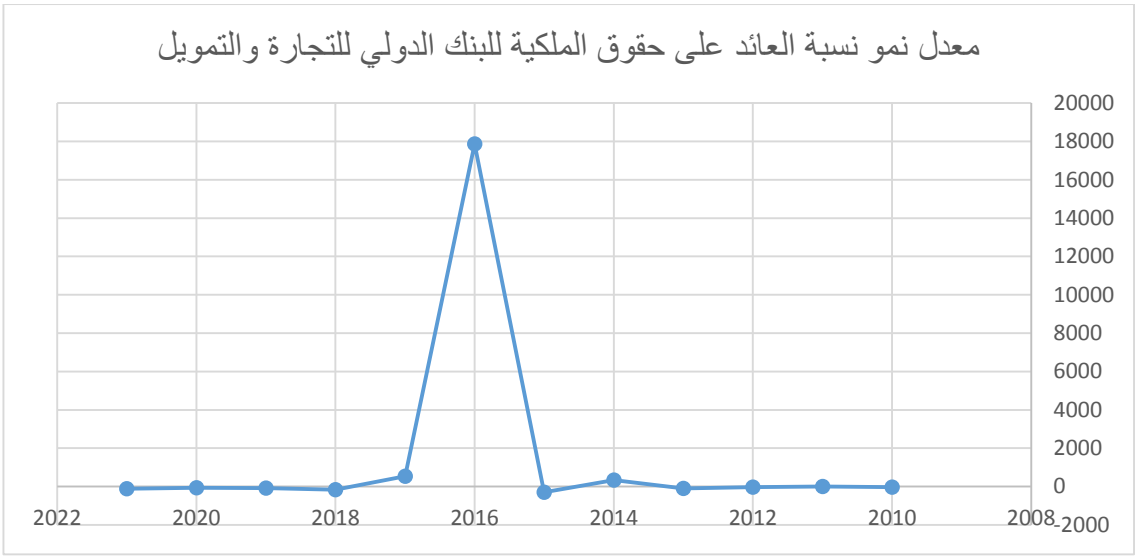

معدل العائد على حقوق الملكية لبنك الأردن-سورية
10000
8000
6000
4000
2000
0
-2000
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

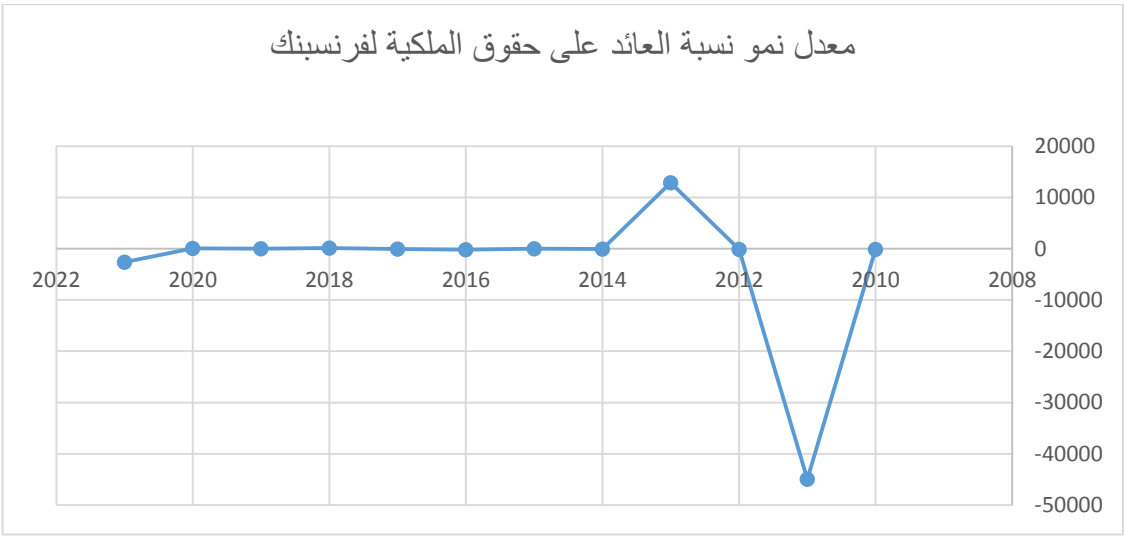

معدل العائد على حقوق الملكية لبنك قطر الوطني-سورية
7000
6000
5000
4000
3000
2000
1000
0
-1000
-2000
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

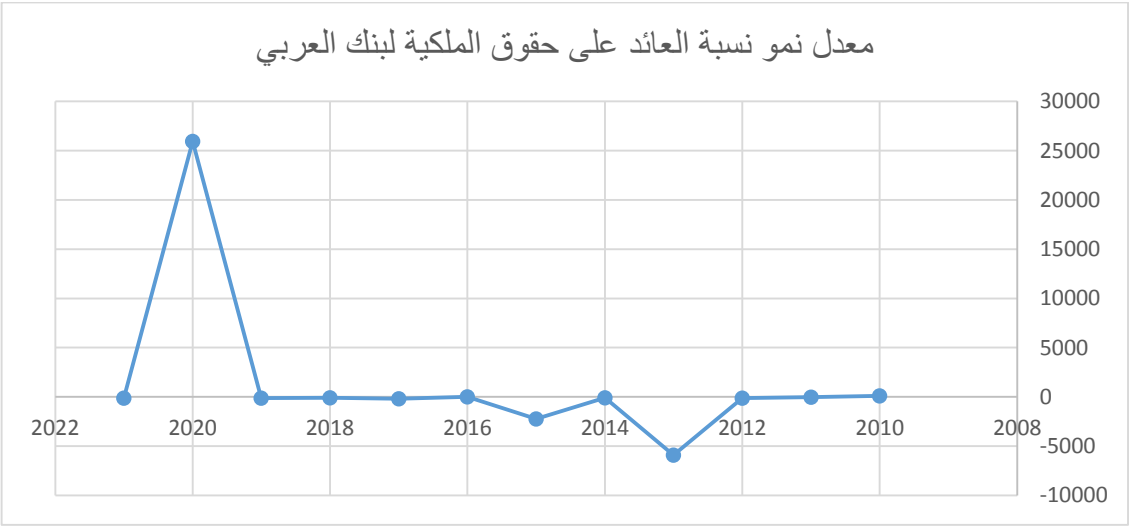

معدل نمو نسبة العائد على حقوق الملكية لبنك الائتمان الأهلي
16000
14000
12000
10000
8000
6000
4000
2000
0
-2000
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008


معدل نمو نسبة العائد على حقوق الملكية لبنك سورية والمهجر
3000
2500
2000
1500
1000
500
0
-500
-1000
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

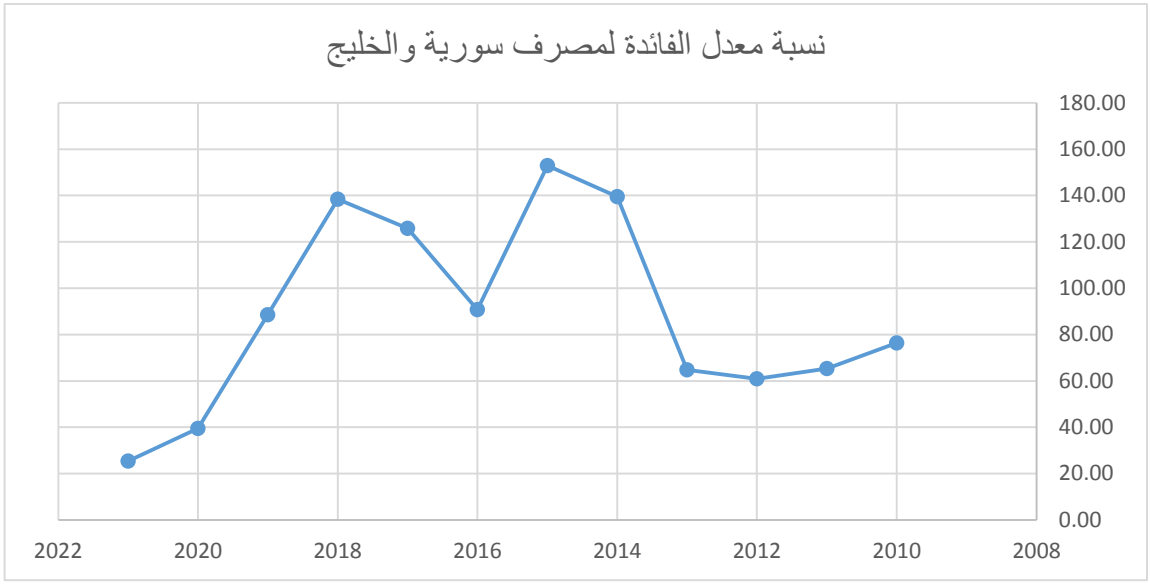

معدل نمو نسبة العائد على حقوق الملكية لبنك بيبلوس
1000
500
0
-500
-1000
-1500
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

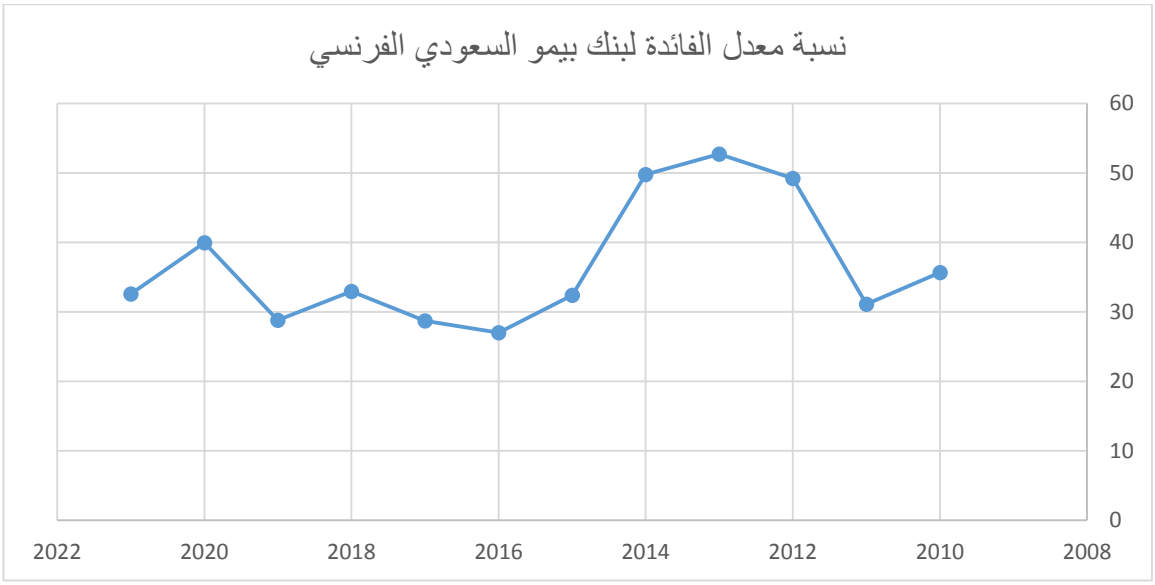

معدل نمو نسبة العائد على حقوق الملكية للبنك الدولي للتجارة والتمويل
20000
18000
16000
14000
12000
10000
8000
6000
4000
2000
0
-2000
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

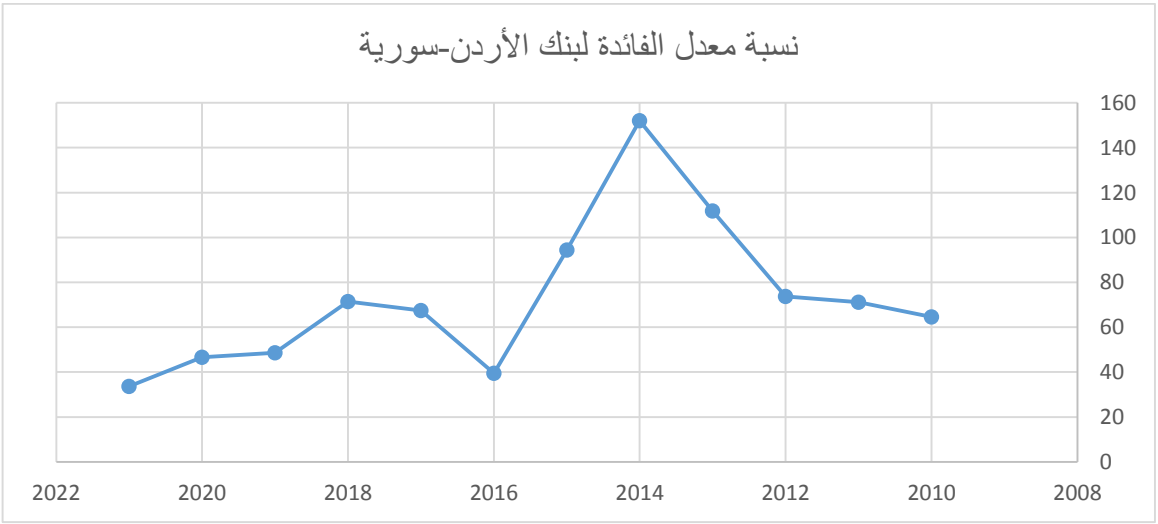

معدل نمو نسبة العائد على حقوق الملكية لفرنسبنك
20000
10000
0
-10000
-20000
-30000
-40000
-50000
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

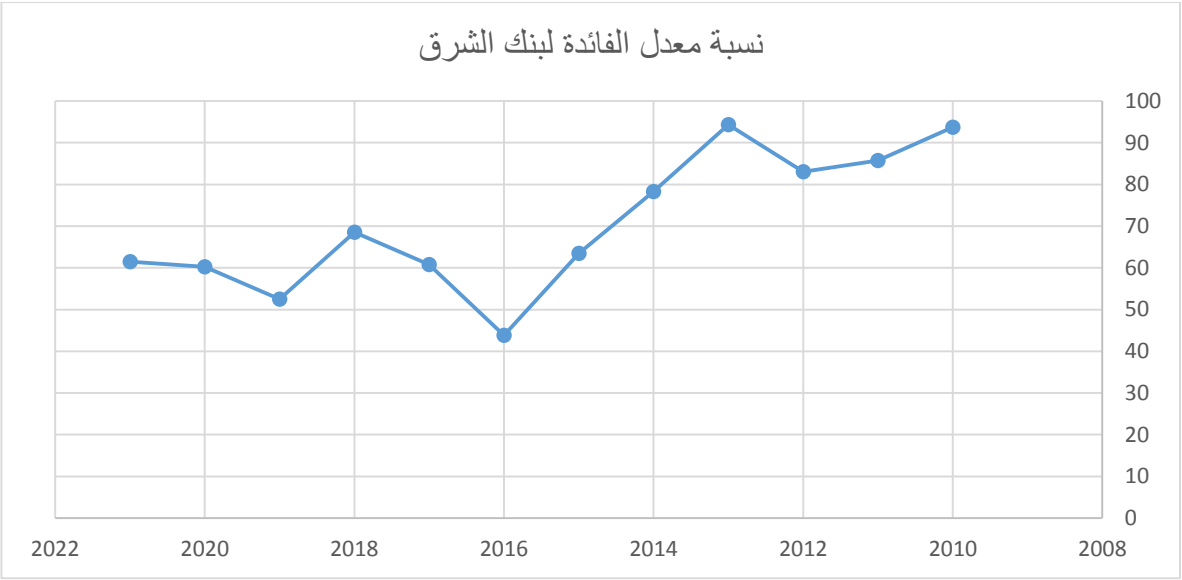

معدل نمو نسبة العائد على حقوق الملكية لبنك العربي
30000
25000
20000
15000
10000
5000
0
-5000
-10000
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

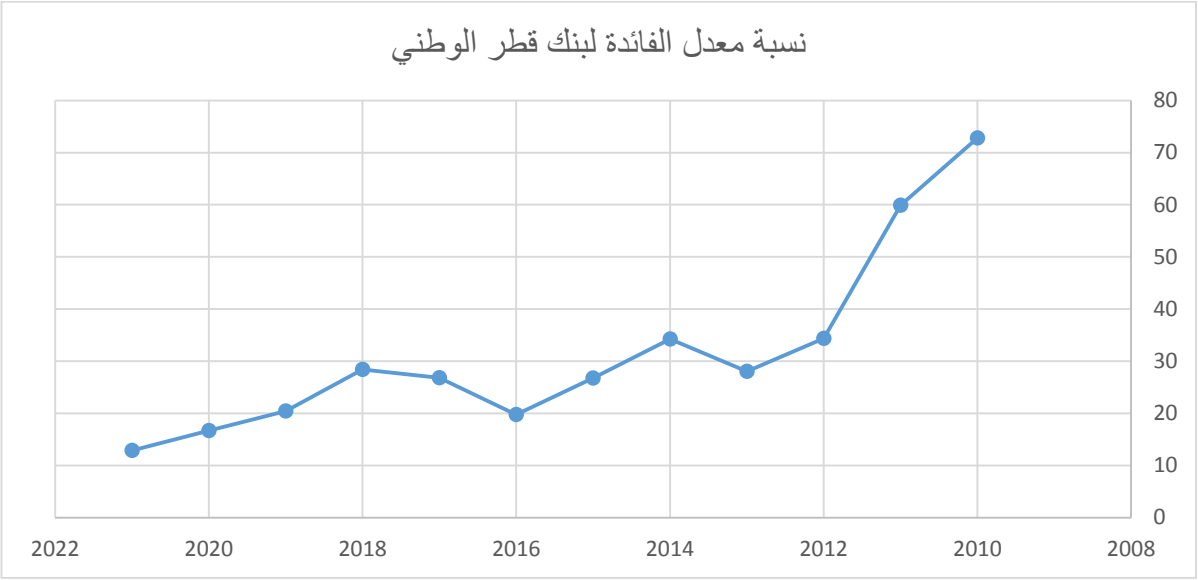
الشكل رقم(٢): نسب معدل الفائدة للمصارف التقليدية الخاصة في سورية

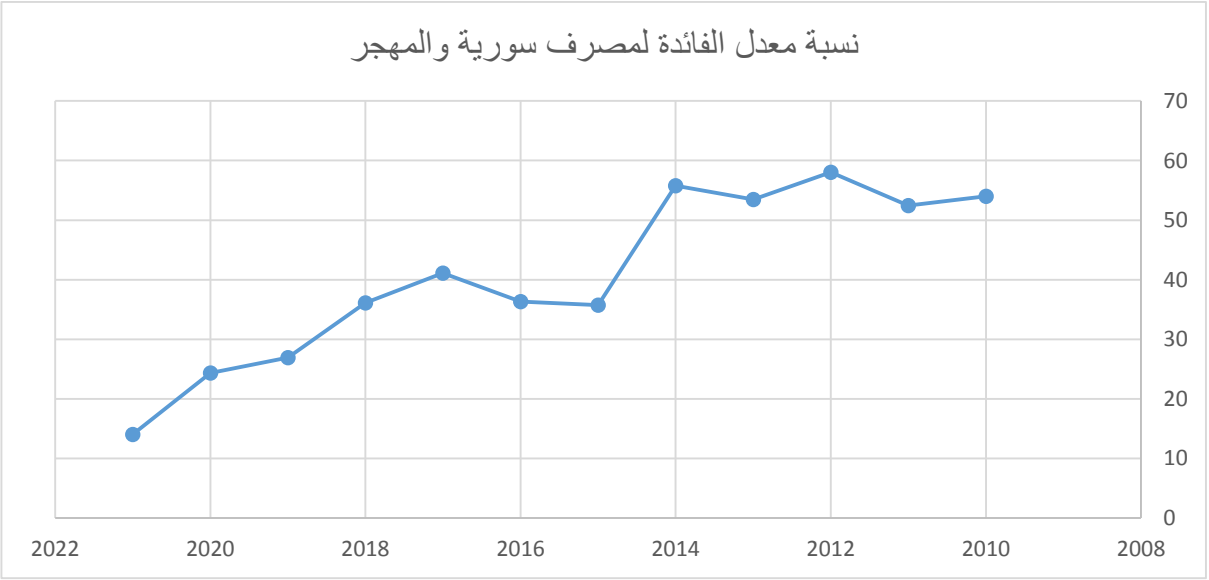


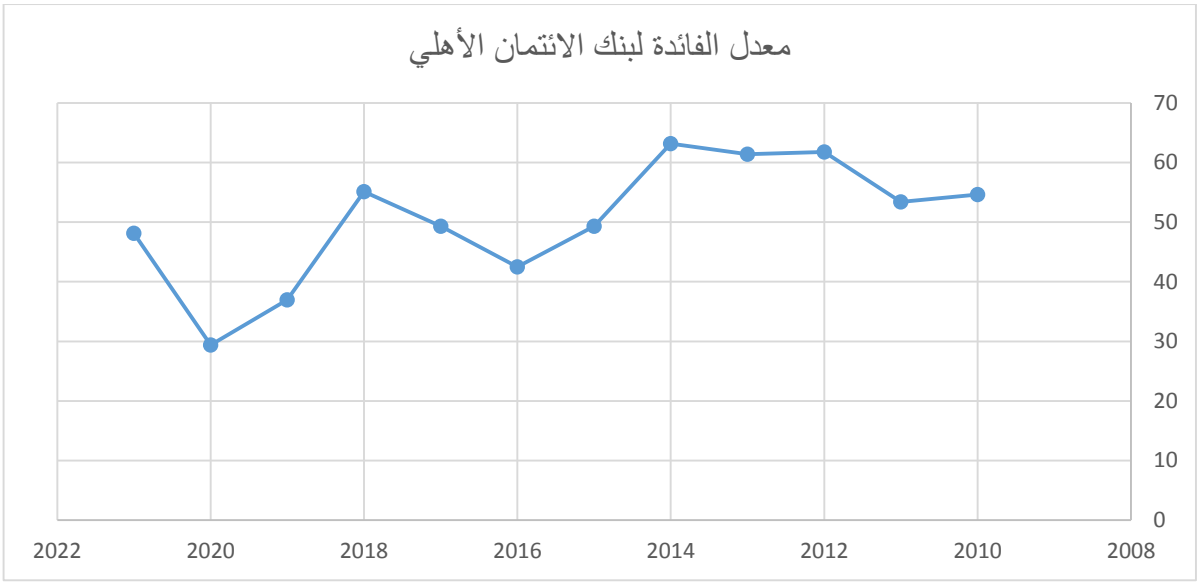


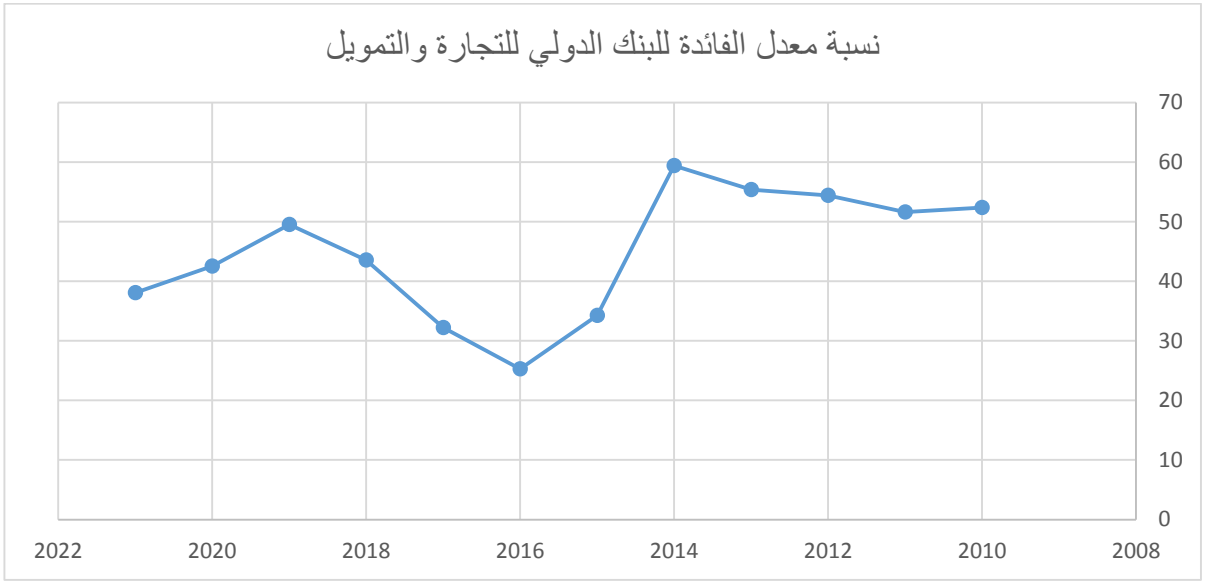


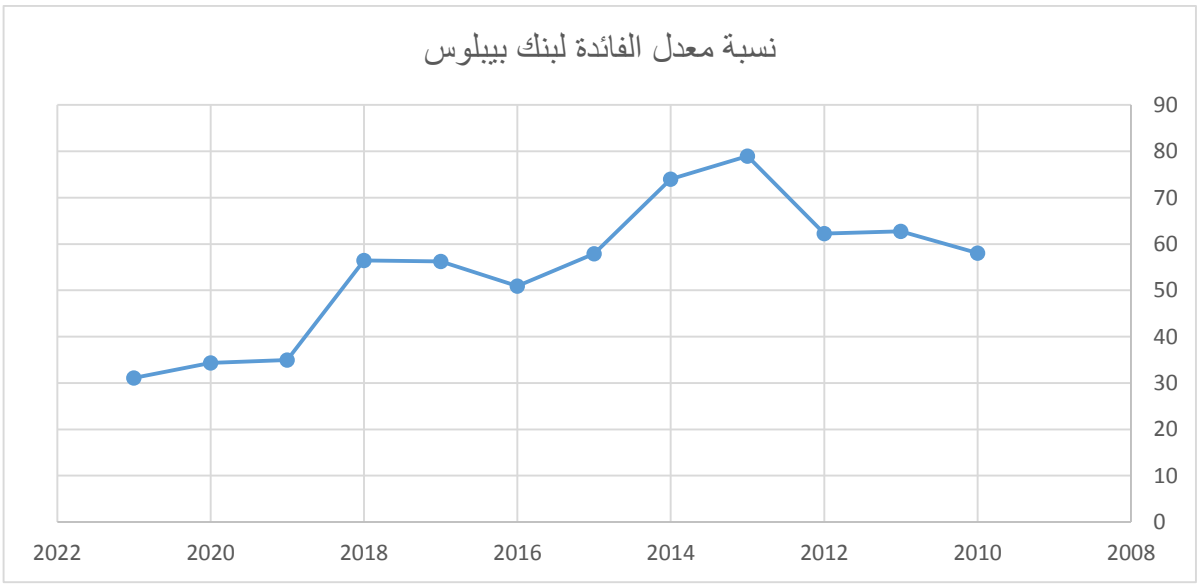

نسبة معدل الفائدة لبنك الشرق
100
90
80
70
60
50
40
30
20
10
0
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

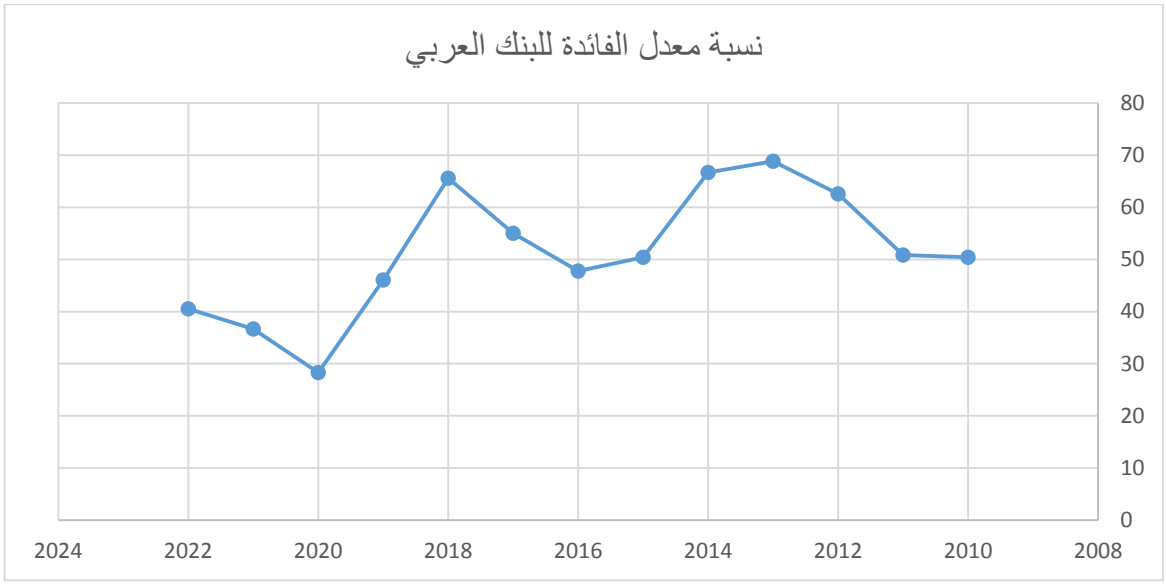

نسبة معدل الفائدة لبنك قطر الوطني
80
70
60
50
40
30
20
10
0
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

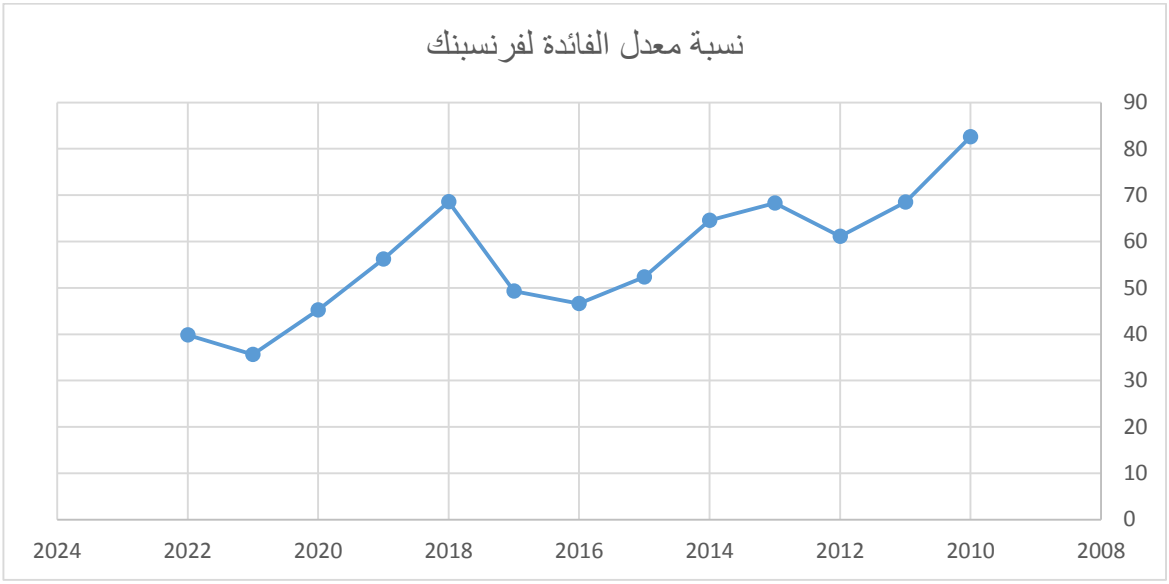

نسبة معدل الفائدة لمصرف سورية والمهجر
70
60
50
40
30
20
10
0
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008


معدل الفائدة لبنك الائتمان الأهلي
70
60
50
40
30
20
10
0
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

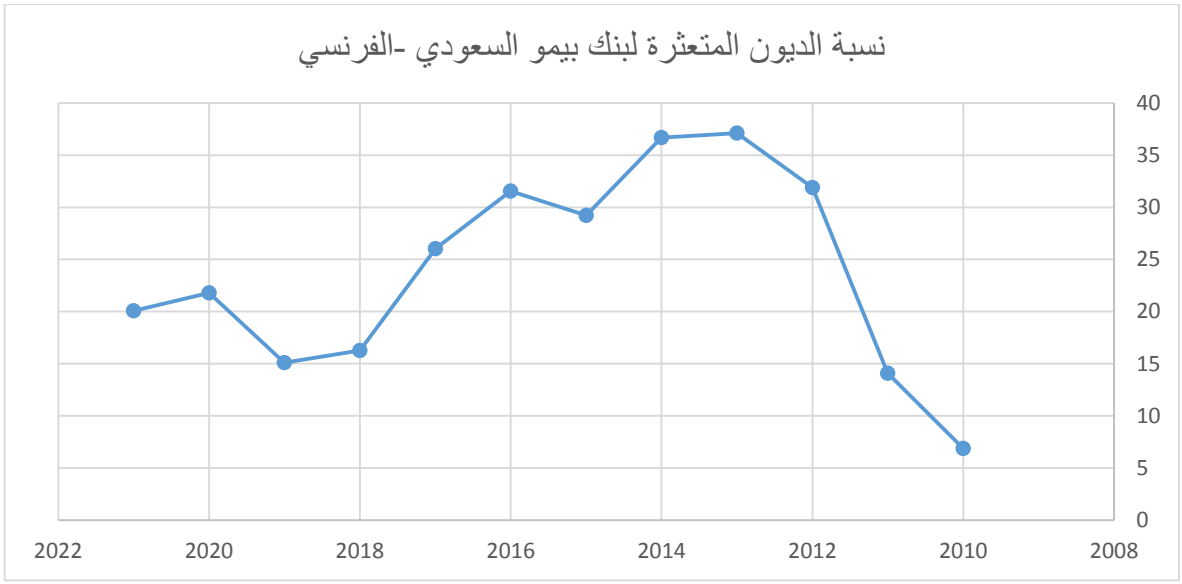

نسبة معدل الفائدة للبنك الدولي للتجارة والتمويل
70
60
50
40
30
20
10
0
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

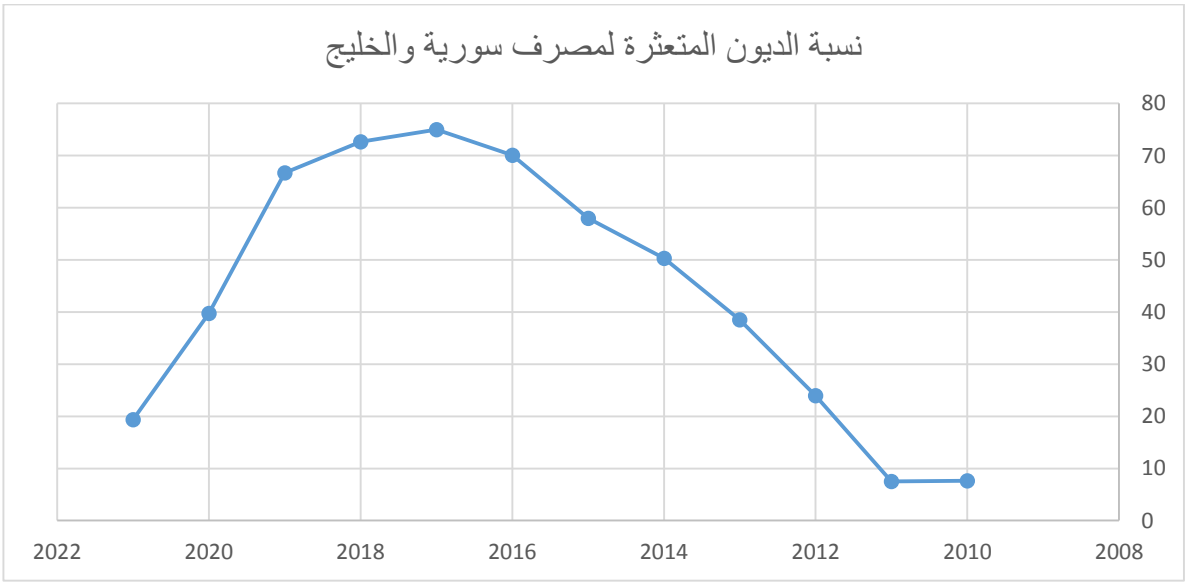

نسبة معدل الفائدة لبنك بيبلوس
90
80
70
60
50
40
30
20
10
0
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

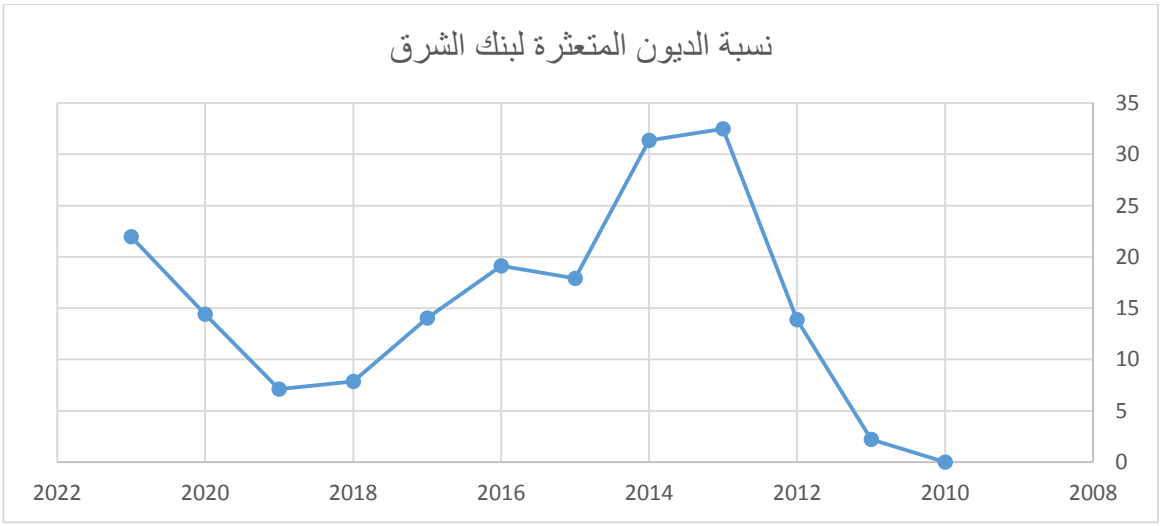

نسبة معدل الفائدة للبنك العربي
80
70
60
50
40
30
20
10
0
2024
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

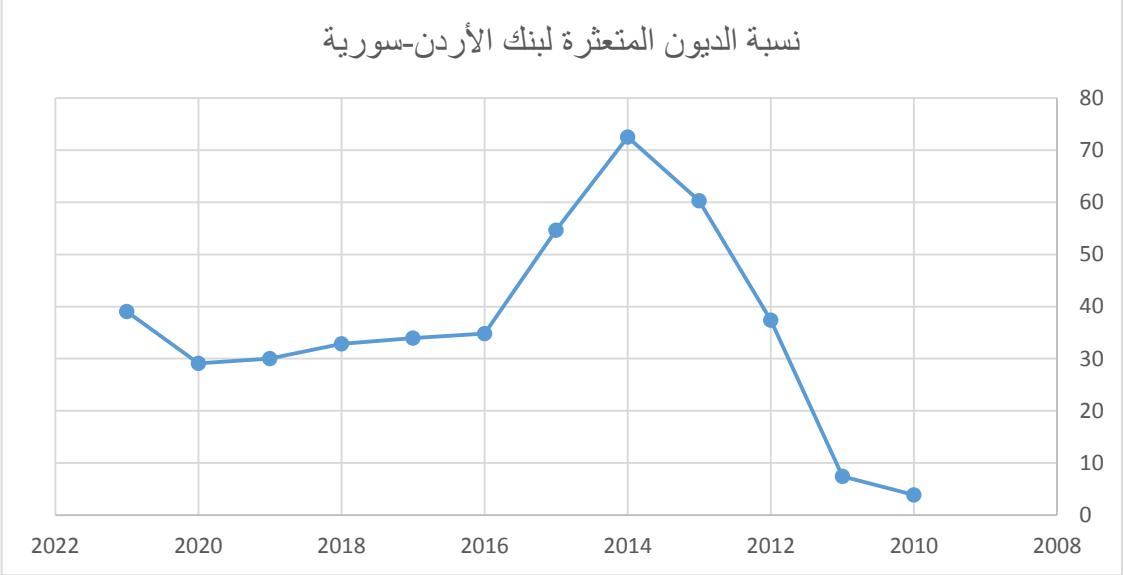

نسبة معدل الفائدة لفرنسبنك
90
80
70
60
50
40
30
20
10
0
2024
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

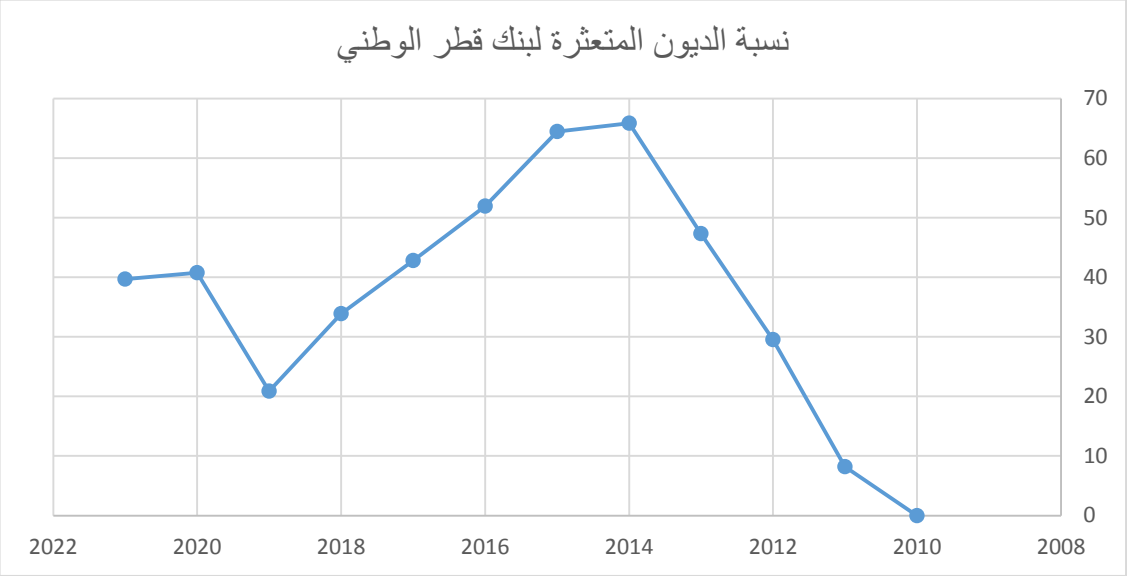
الشكل رقم(٣): نسبة الديون المتعثرة للمصارف التقليدية الخاصة في سورية

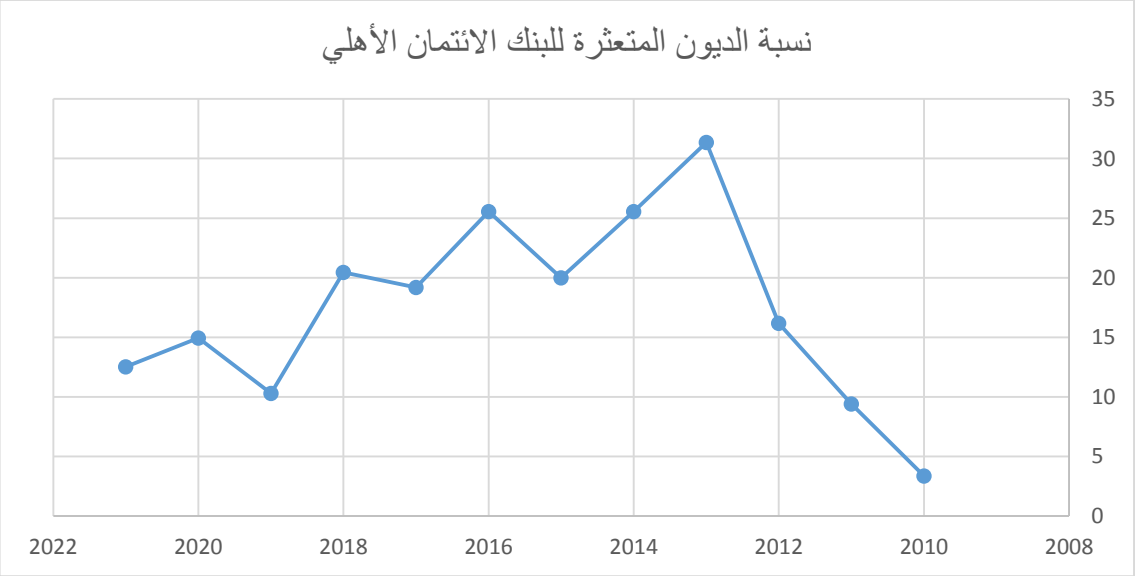


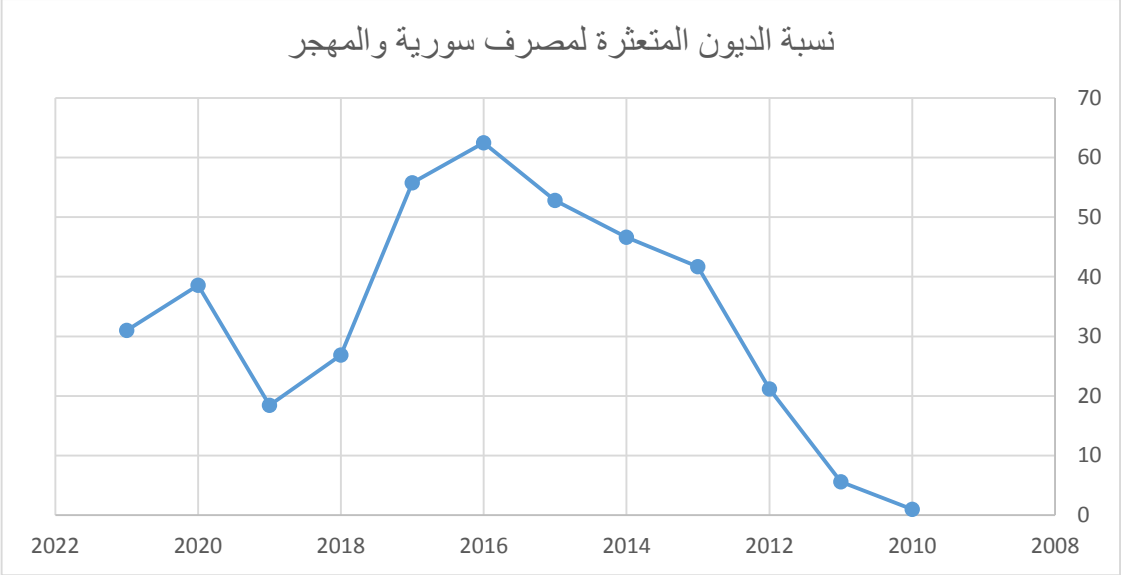


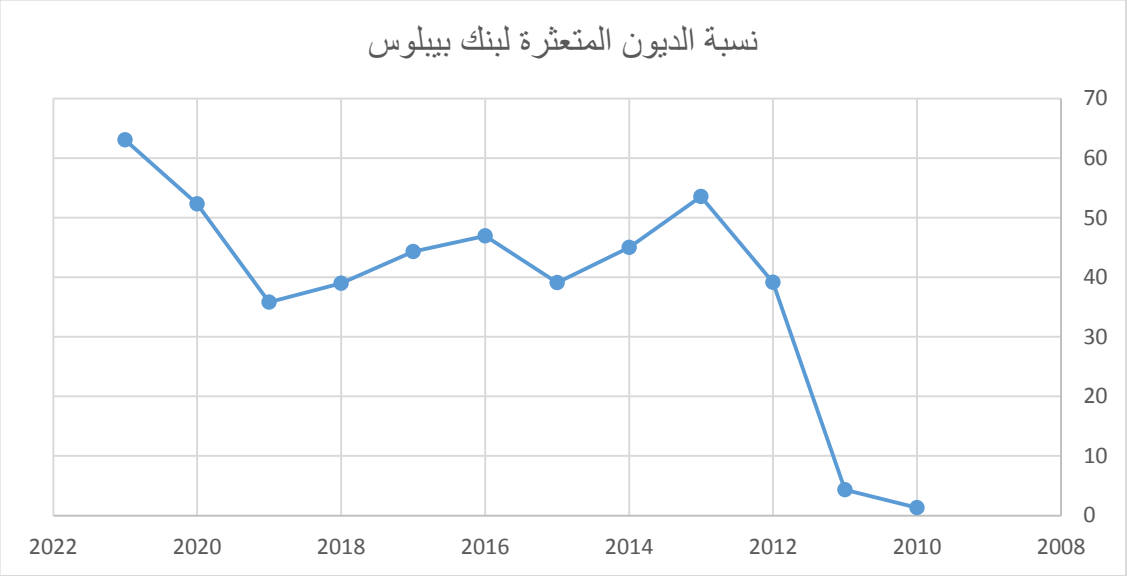


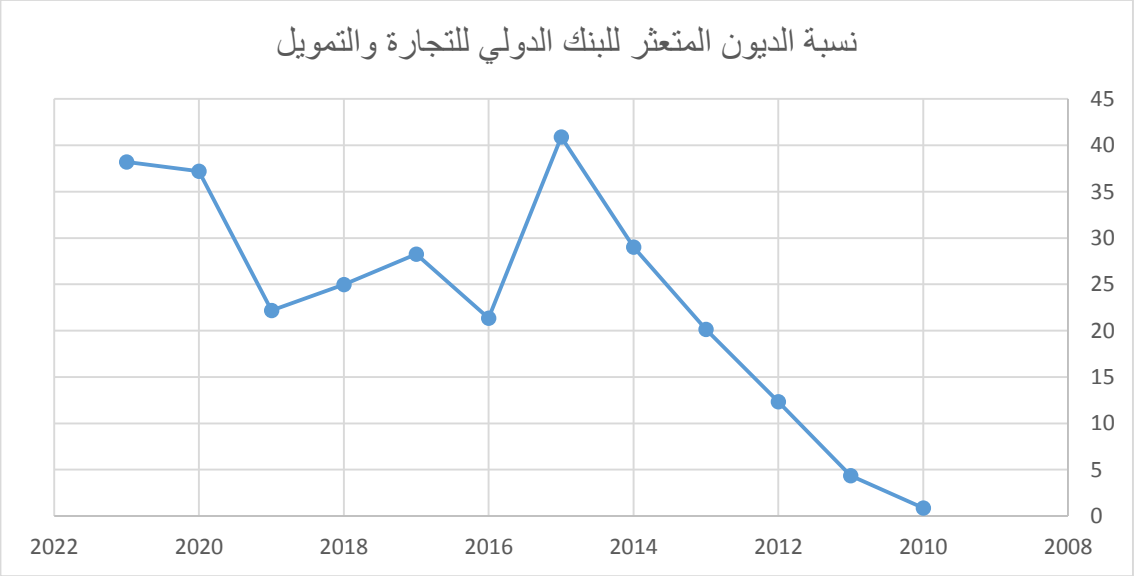

نسبة الديون المتعثرة لبنك الأردن-سورية
80
70
60
50
40
30
20
10
0
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

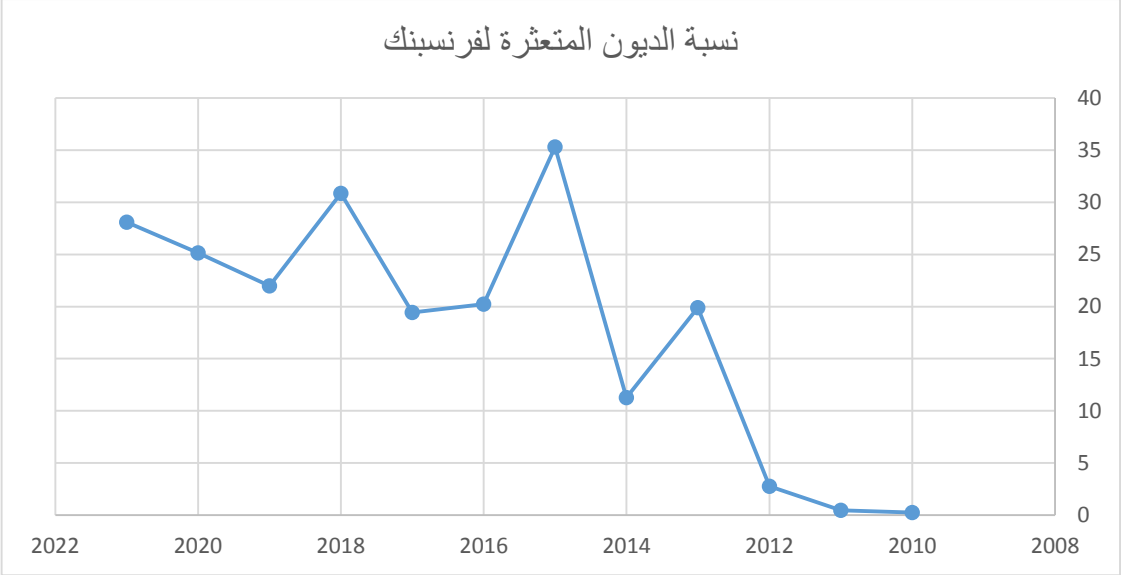

نسبة الديون المتعثرة لبنك قطر الوطني
70
60
50
40
30
20
10
0
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

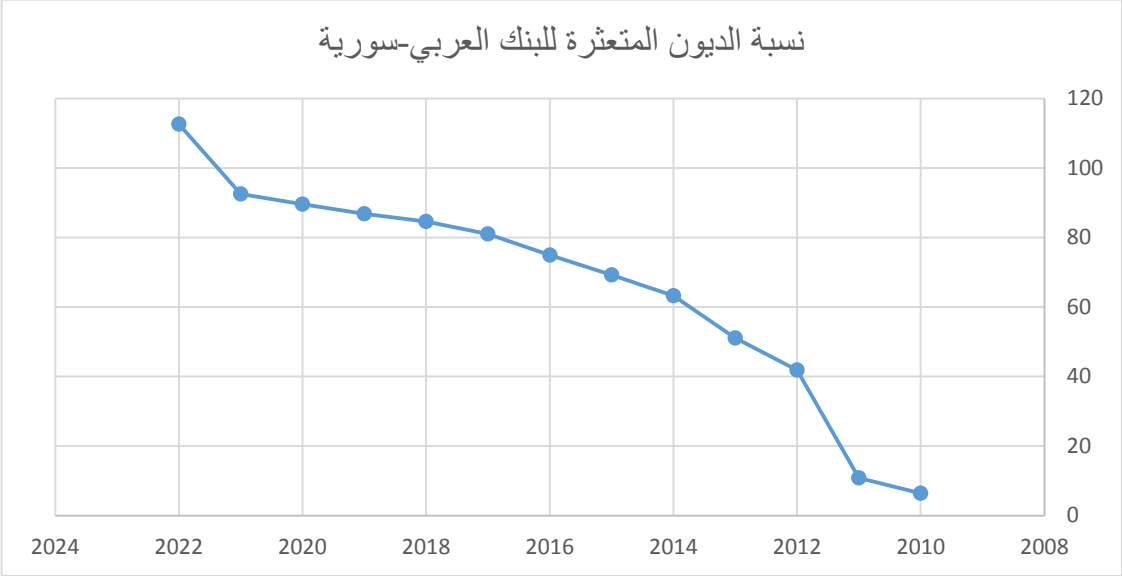

نسبة الديون المتعثرة للبنك الائتمان الأهلي
35
30
25
20
15
10
5
0
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008


نسبة الديون المتعثرة لمصرف سورية والمهجر
70
60
50
40
30
20
10
0
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

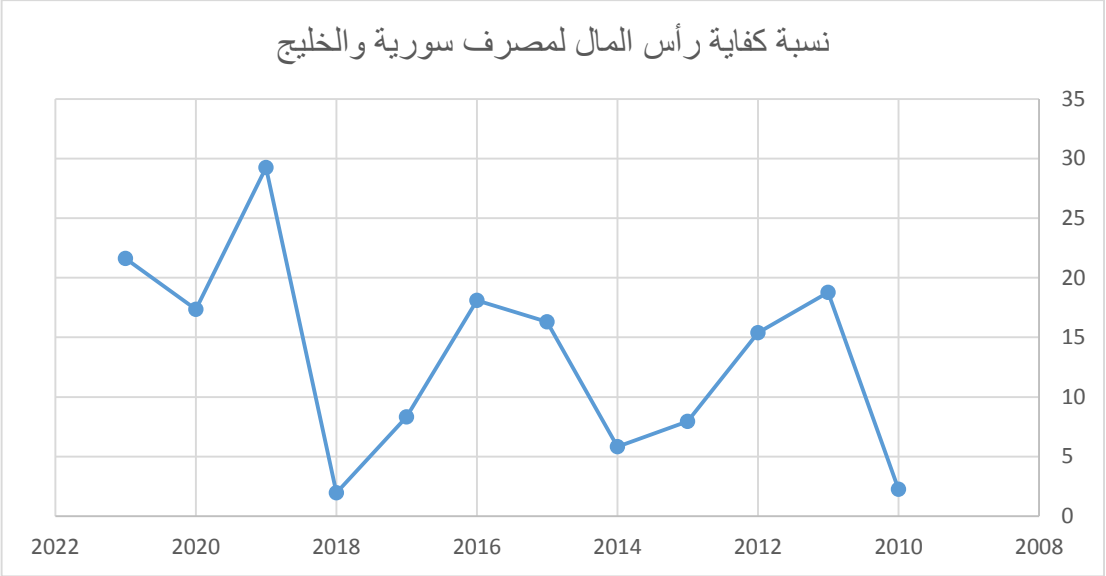

نسبة الديون المتعثرة لبنك بيبلوس
70
60
50
40
30
20
10
0
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

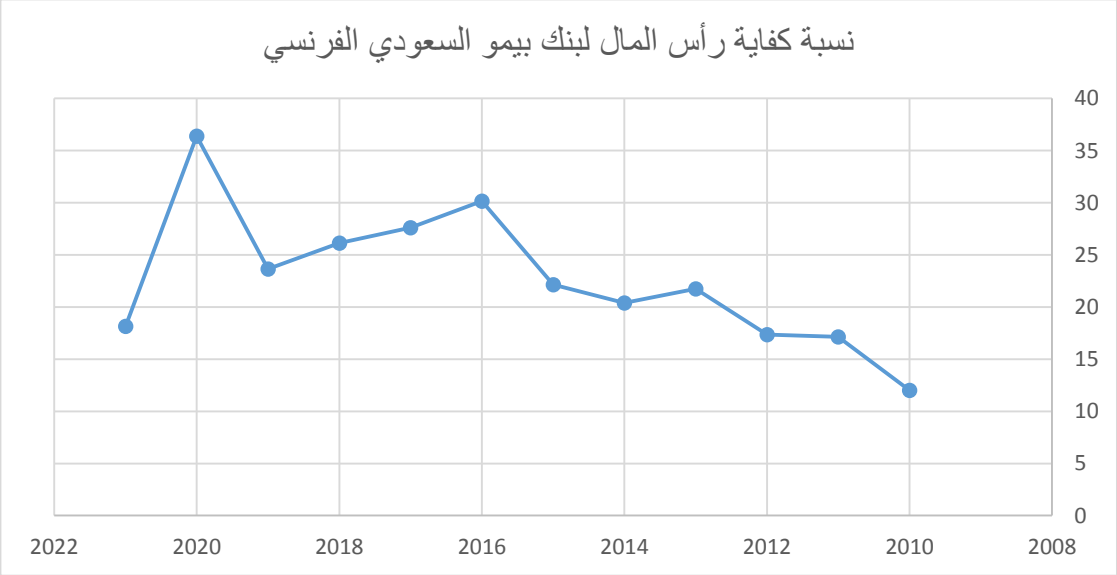

نسبة الديون المتعثر للبنك الدولي للتجارة والتمويل
45
40
35
30
25
20
15
10
5
0
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

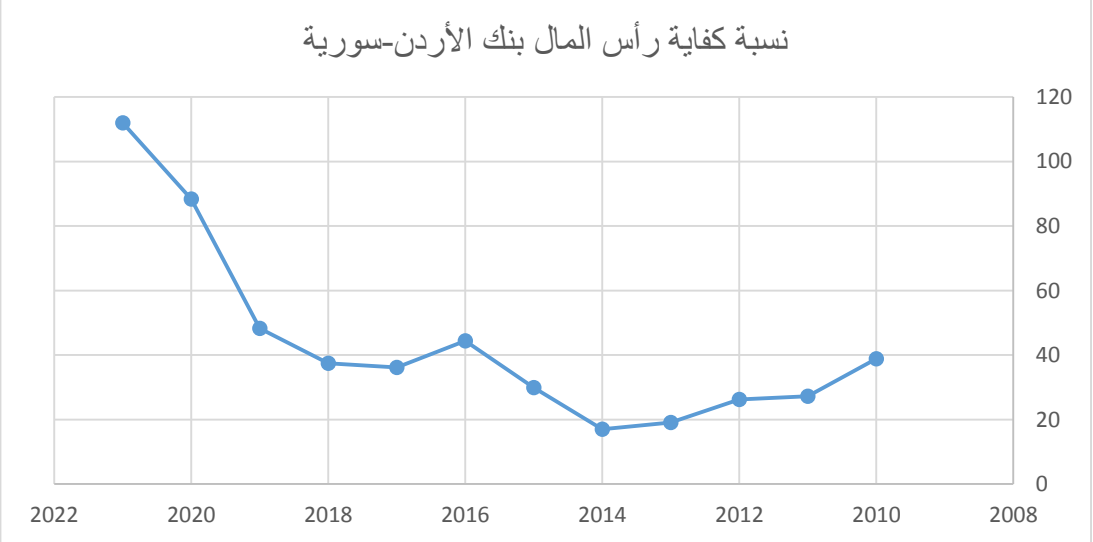

نسبة الديون المتعثرة لفرنسبنك
40
35
30
25
20
15
10
5
0
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

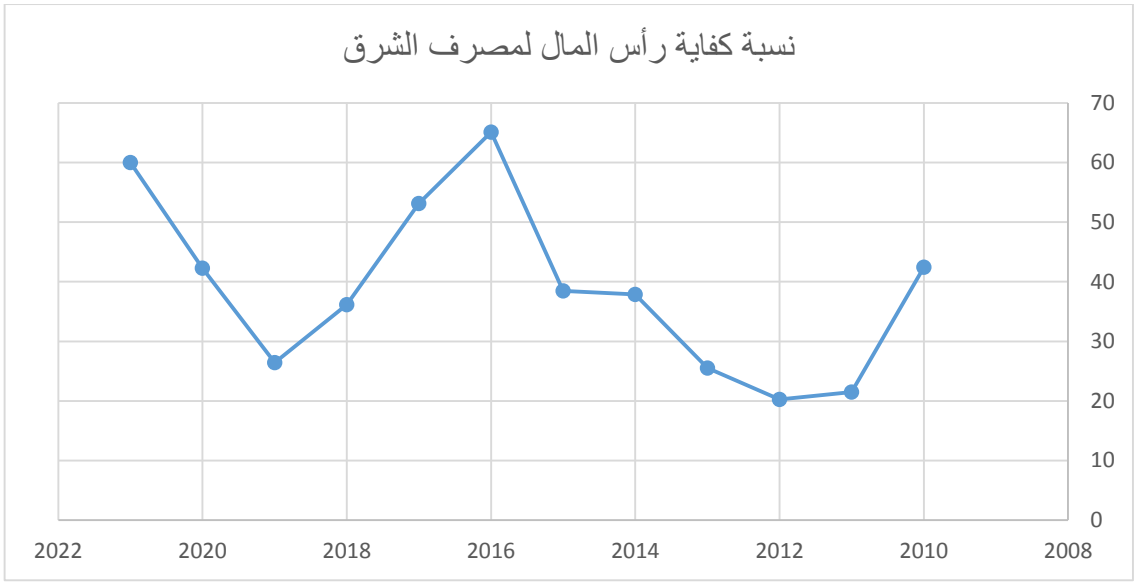

نسبة الديون المتعثرة للبنك العربي-سورية
120
100
80
60
40
20
0
2024
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

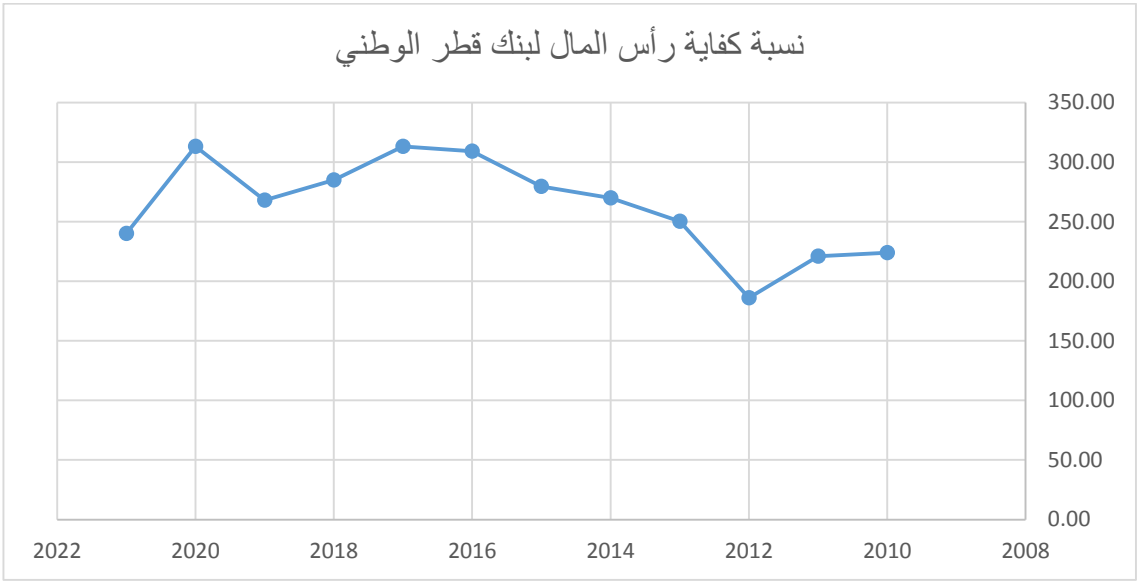
الشكل رقم(٤): نسبة كفاية رأس المال للمصارف التقليدية الخاصة في سورية

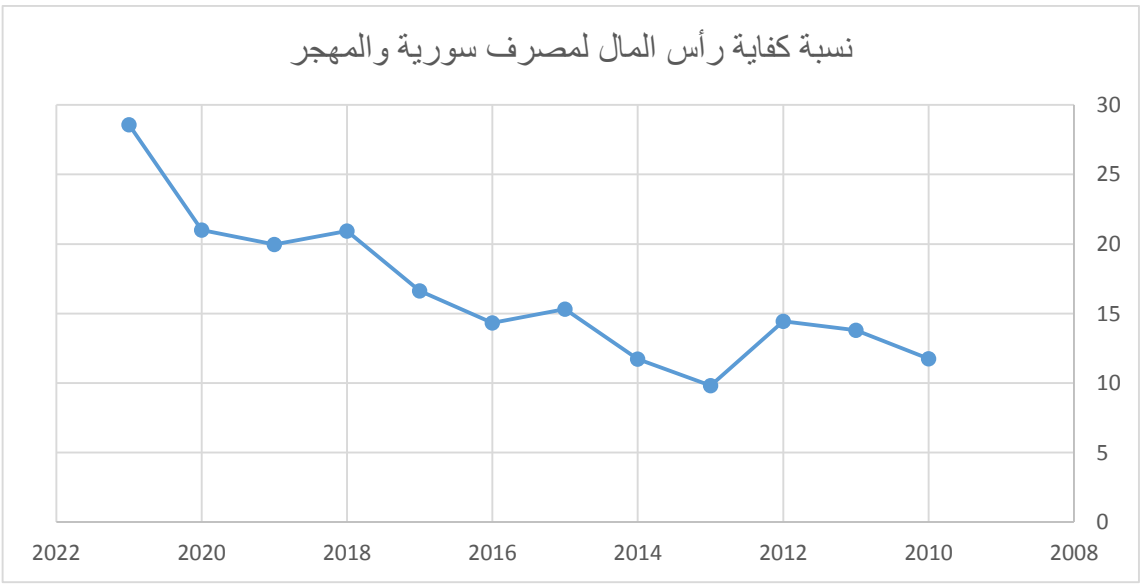


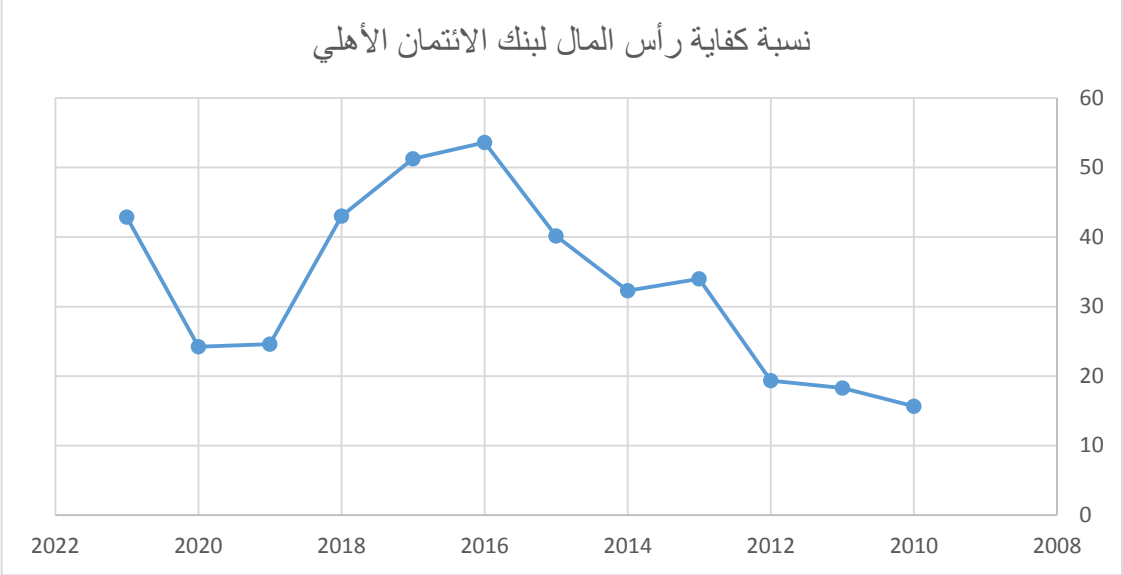


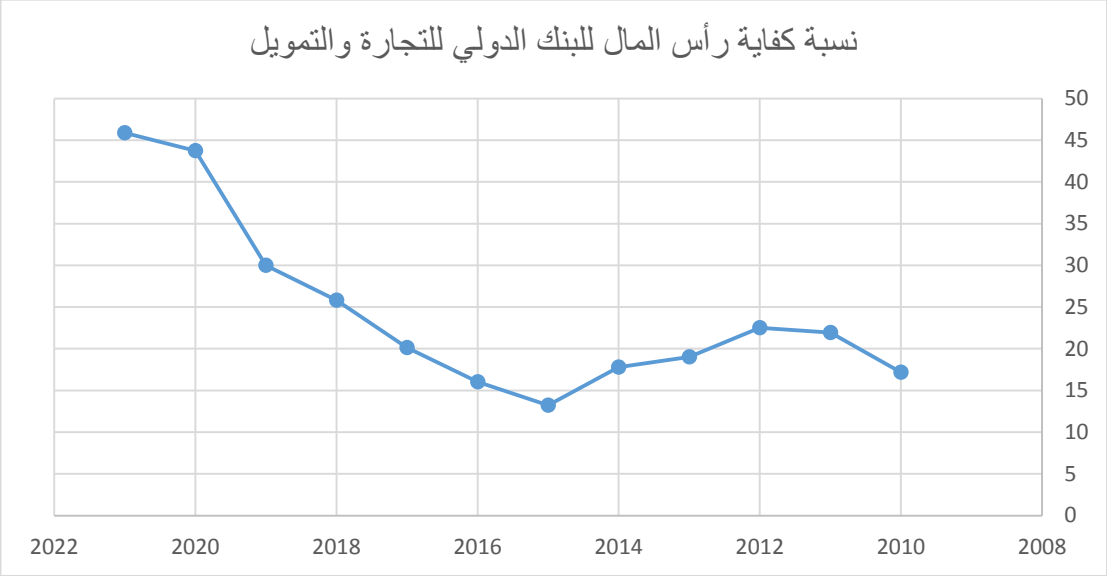


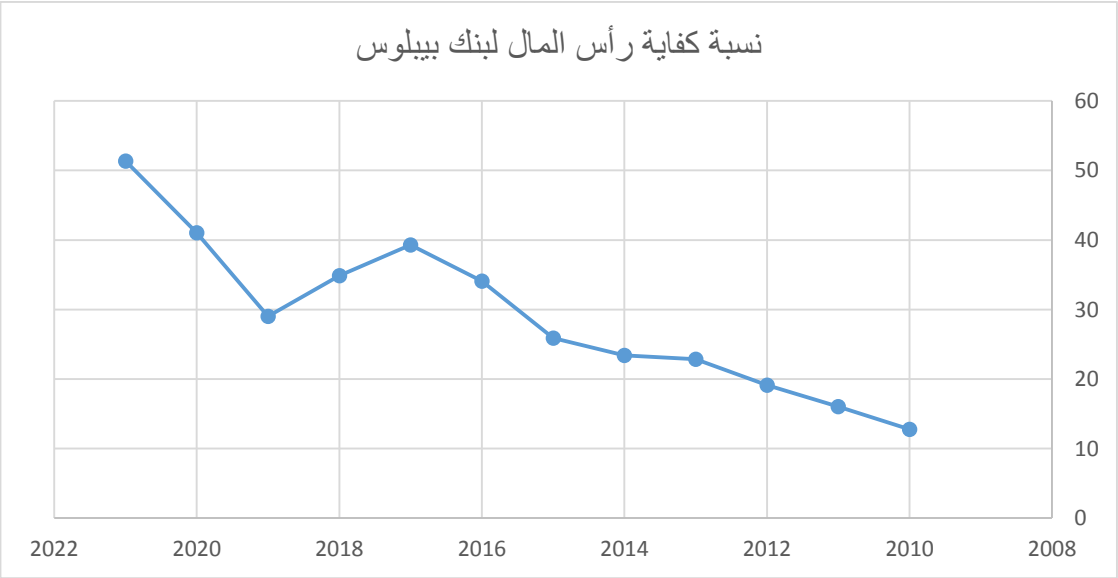

نسبة كفاية رأس المال لمصرف الشرق
70
60
50
40
30
20
10
0
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

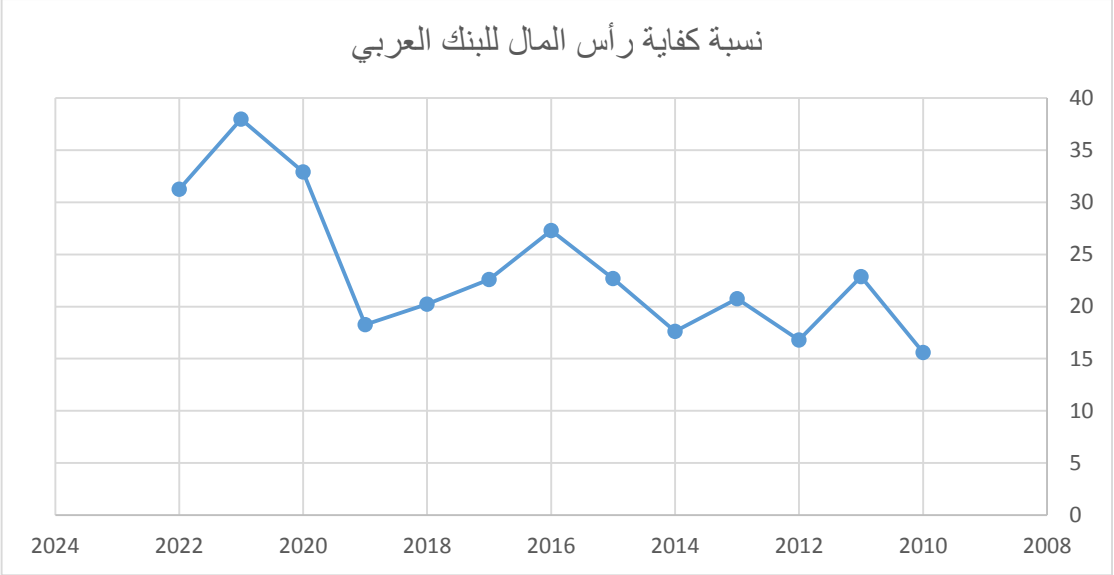

نسبة كفاية رأس المال لبنك قطر الوطني
350.00
300.00
250.00
200.00
150.00
100.00
50.00
0.00
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

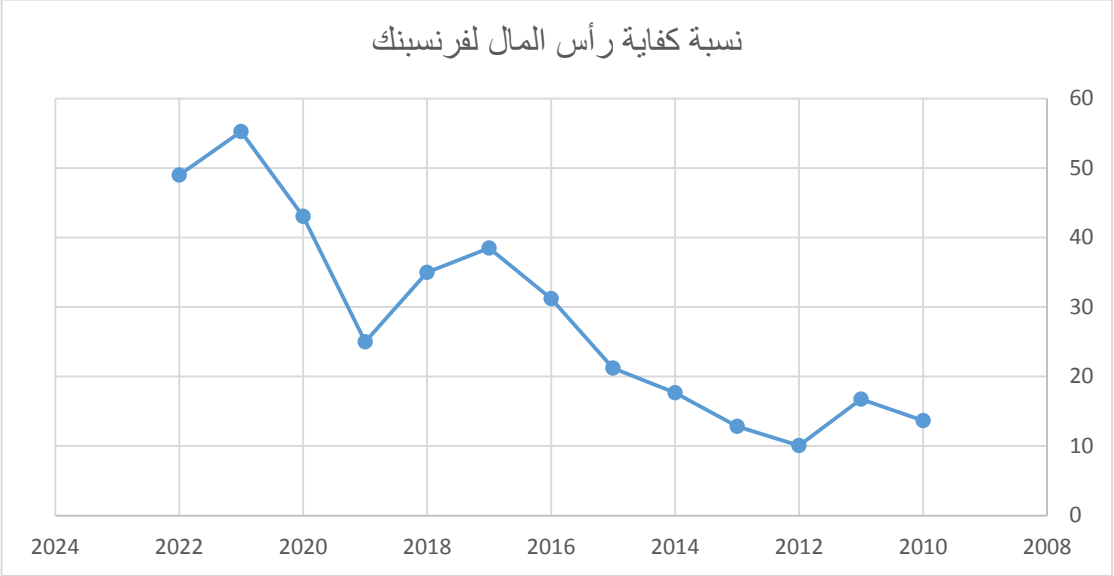

نسبة كفاية رأس المال لمصرف سورية والمهجر
30
25
20
15
10
5
0
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008


نسبة كفاية رأس المال لبنك الائتمان الأهلي
60
50
40
30
20
10
0
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

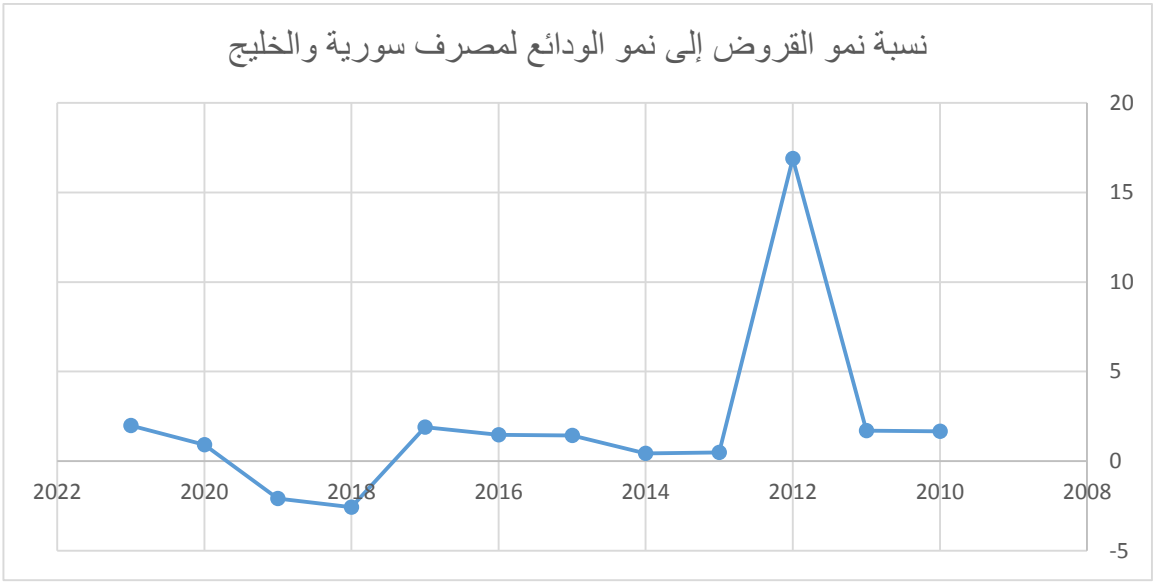

نسبة كفاية رأس المال للبنك الدولي للتجارة والتمويل
50
45
40
35
30
25
20
15
10
5
0
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

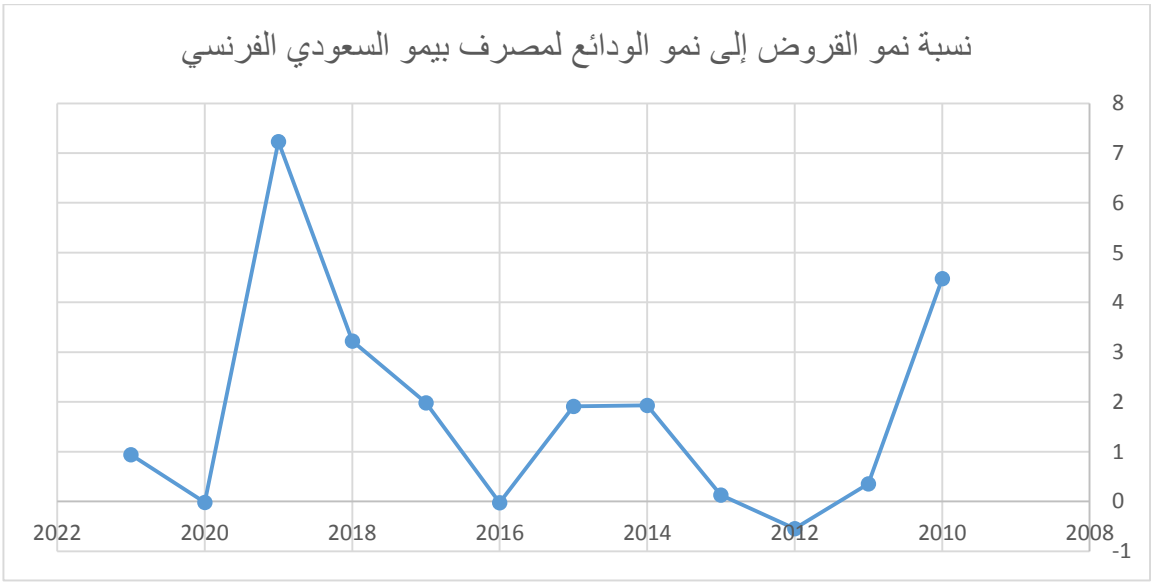

نسبة كفاية رأس المال لبنك بيبلوس
60
50
40
30
20
10
0
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

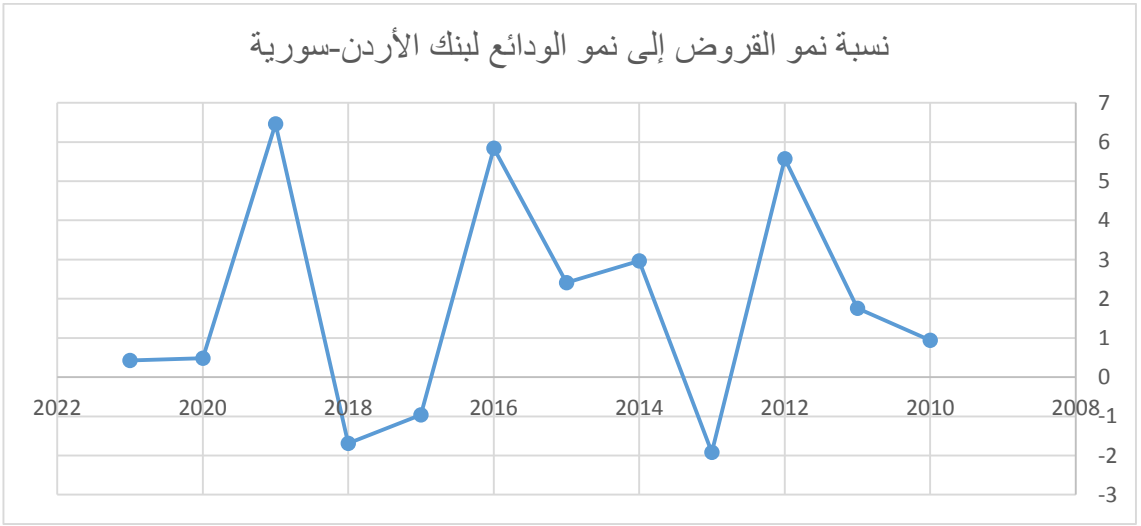

نسبة كفاية رأس المال للبنك العربي
40
35
30
25
20
15
10
5
0
2024
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

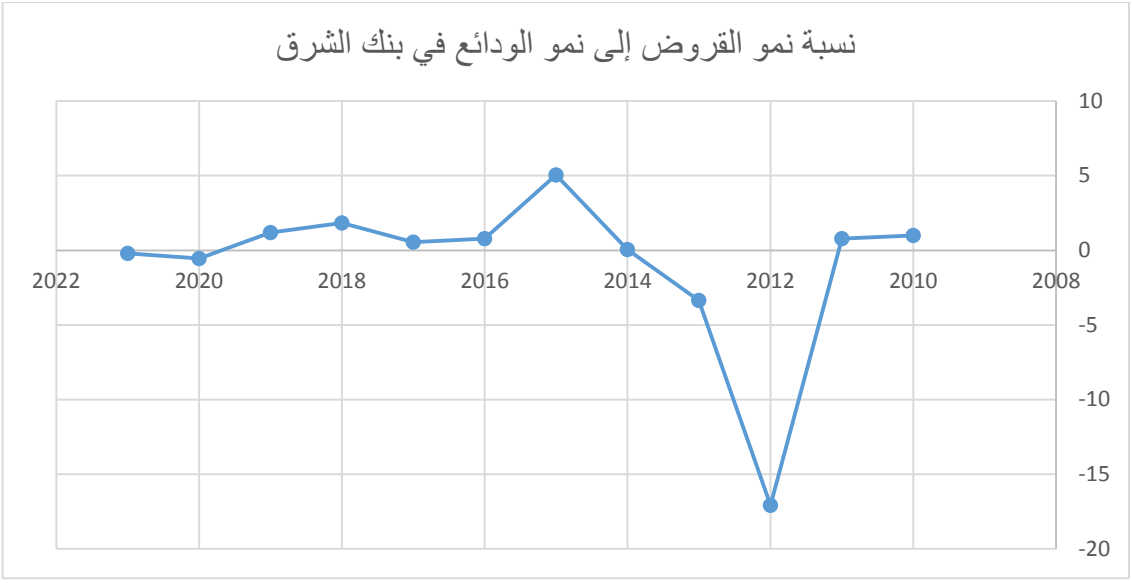

نسبة كفاية رأس المال لفرنسبنك
60
50
40
30
20
10
0
2024
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

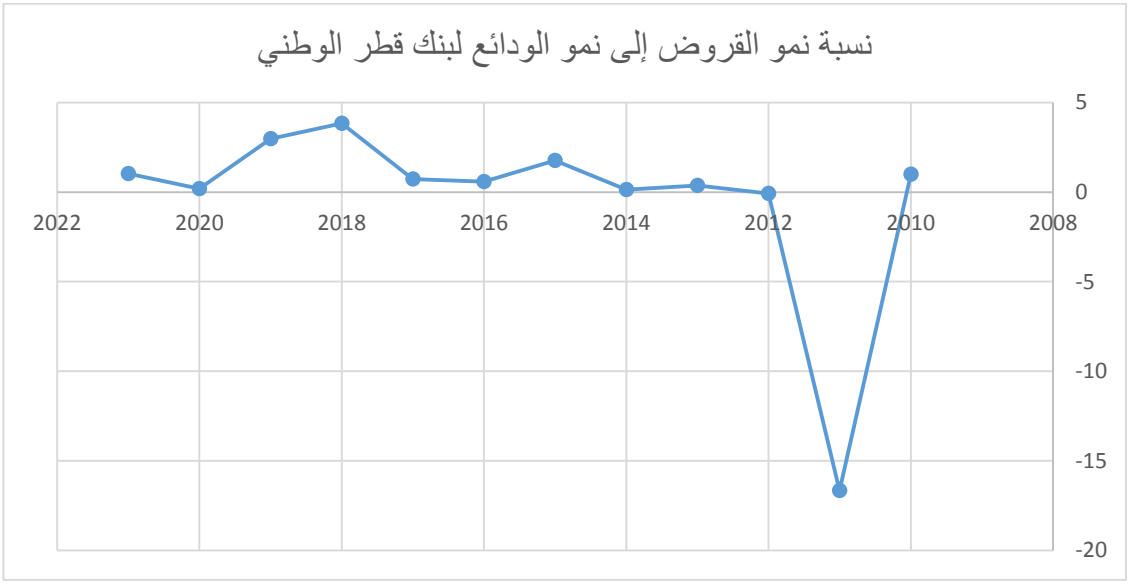
الشكل رقم(٥): نسبة نمو القروض إلى نمو الودائع للمصارف التقليدية الخاصة في سورية

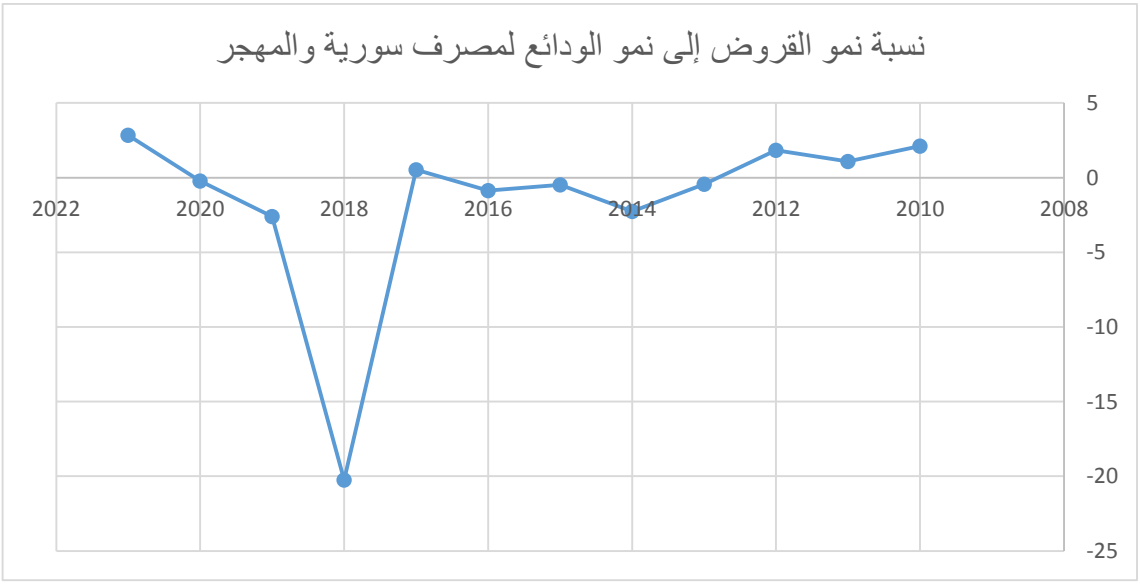


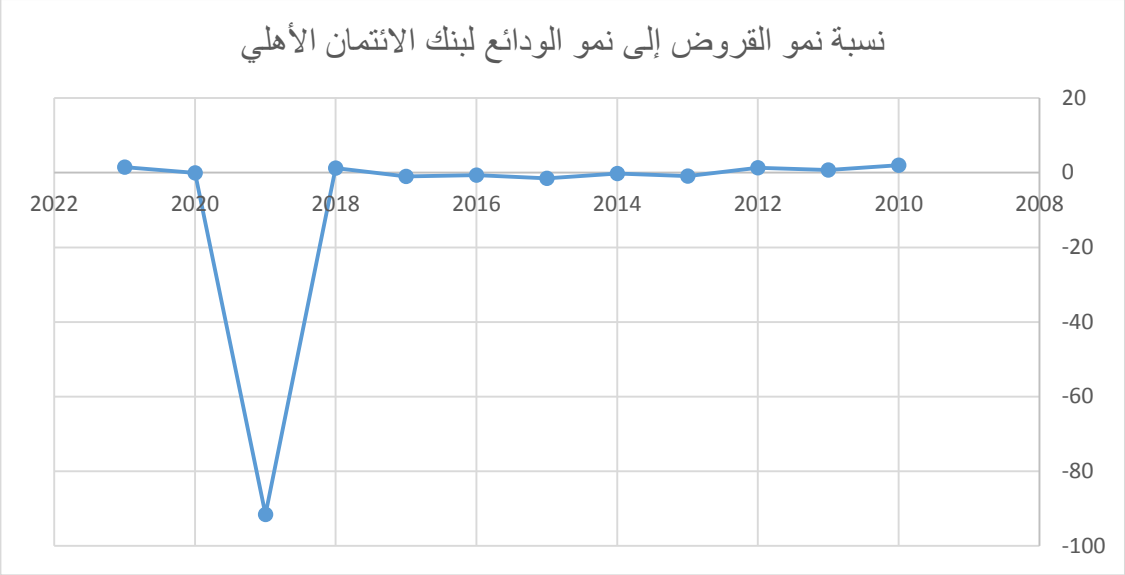


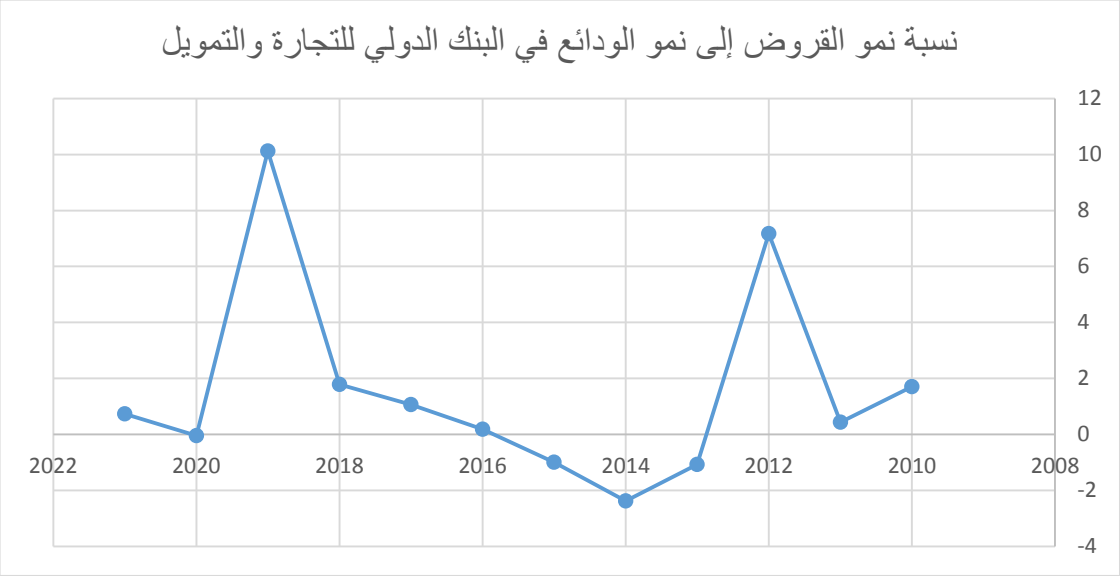


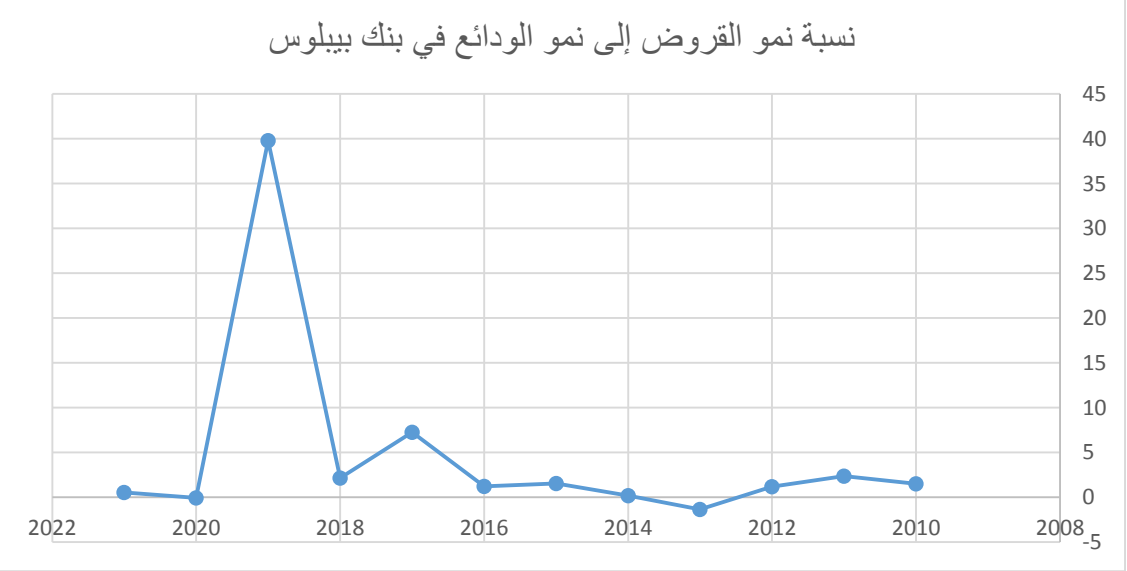

نسبة نمو القروض إلى نمو الودائع في بنك الشرق
10
5
0
-5
-10
-15
-20
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

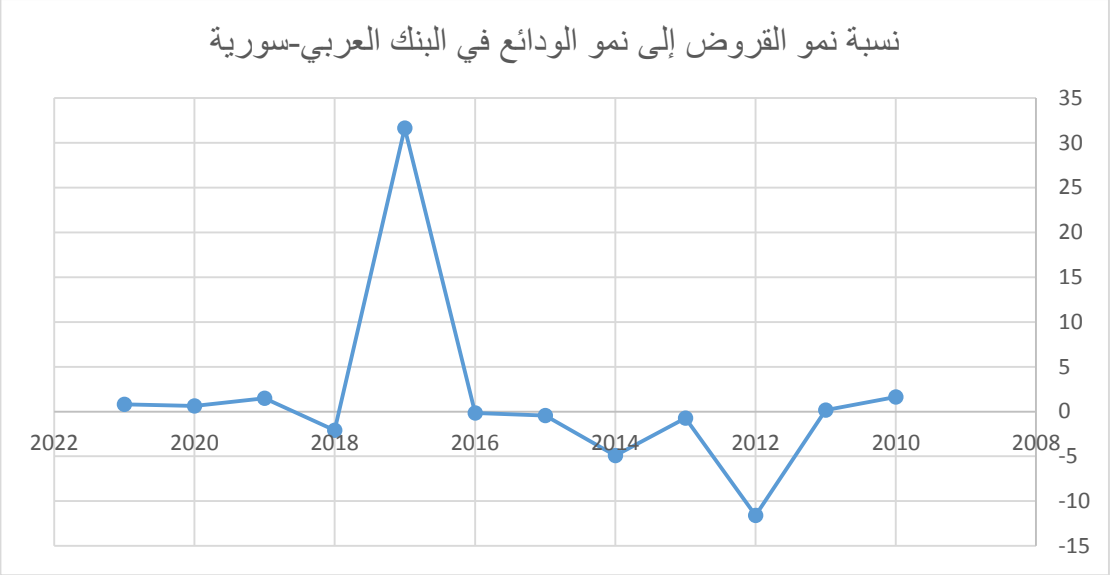

نسبة نمو القروض إلى نمو الودائع لبنك قطر الوطني
5
0
-5
-10
-15
-20
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

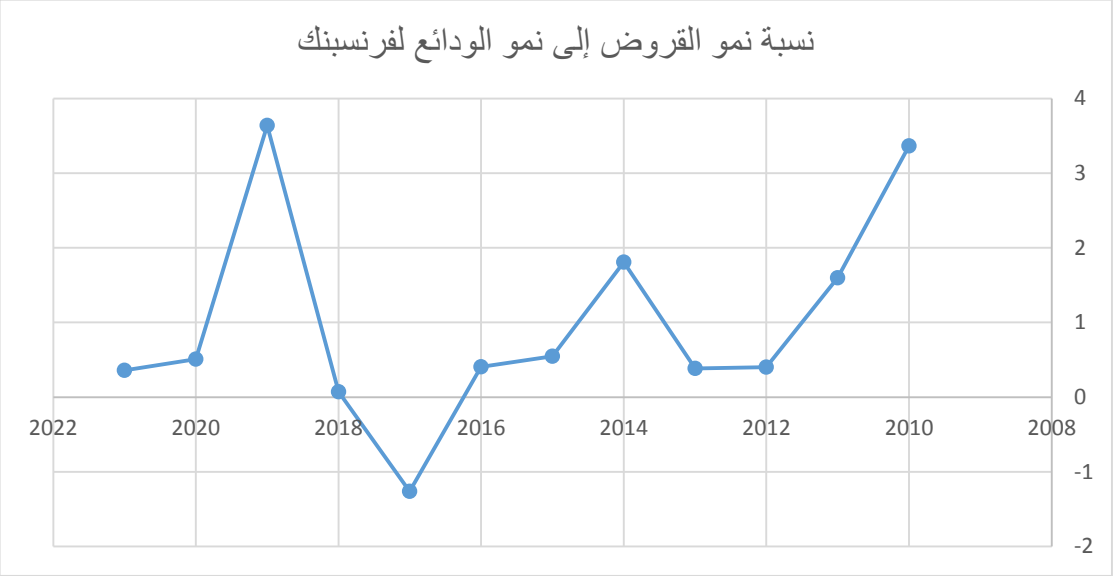

نسبة نمو القروض إلى نمو الودائع لمصرف سورية والمهجر
5
0
-5
-10
-15
-20
-25
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008


نسبة نمو القروض إلى نمو الودائع لبنك الائتمان الأهلي
20
0
-20
-40
-60
-80
-100
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

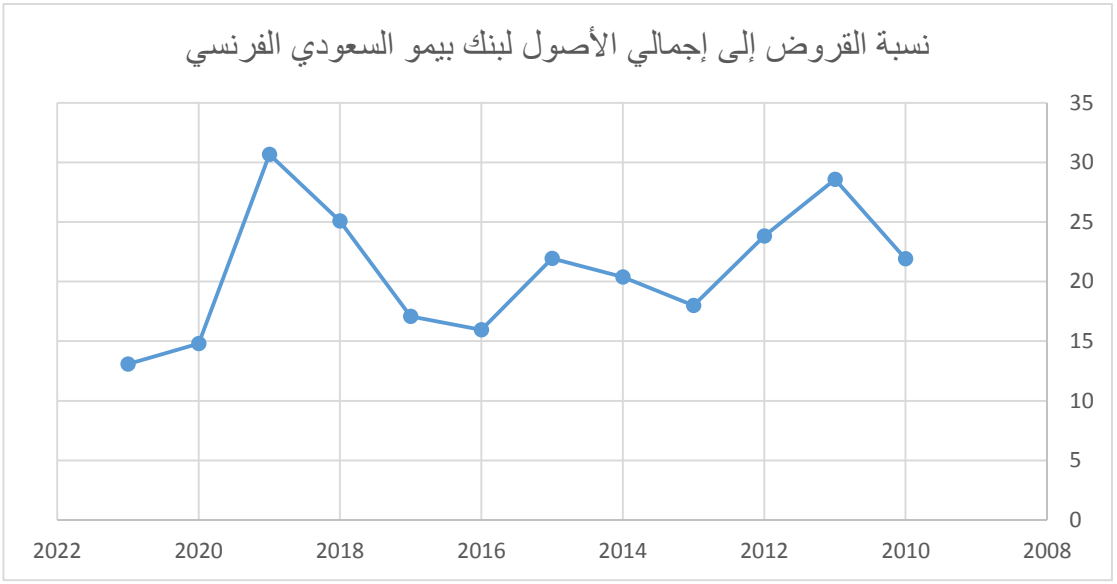

نسبة نمو القروض إلى نمو الودائع في البنك الدولي للتجارة والتمويل
12
10
8
6
4
2
0
-2
-4
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

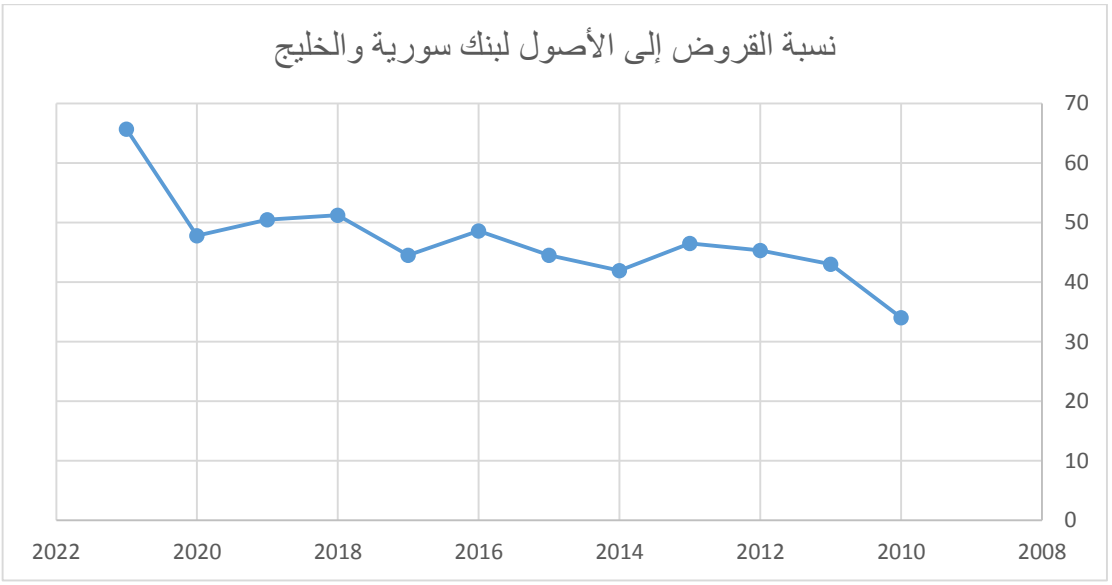

نسبة نمو القروض إلى نمو الودائع في بنك بيبلوس
45
40
35
30
25
20
15
10
5
0
-5
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

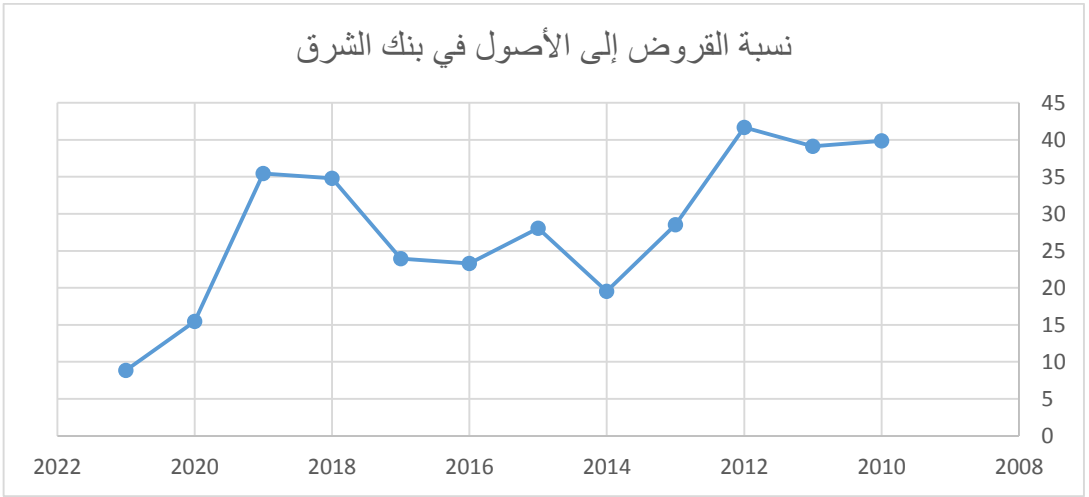

نسبة نمو القروض إلى نمو الودائع في البنك العربي-سورية
35
30
25
20
15
10
5
0
-5
-10
-15
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

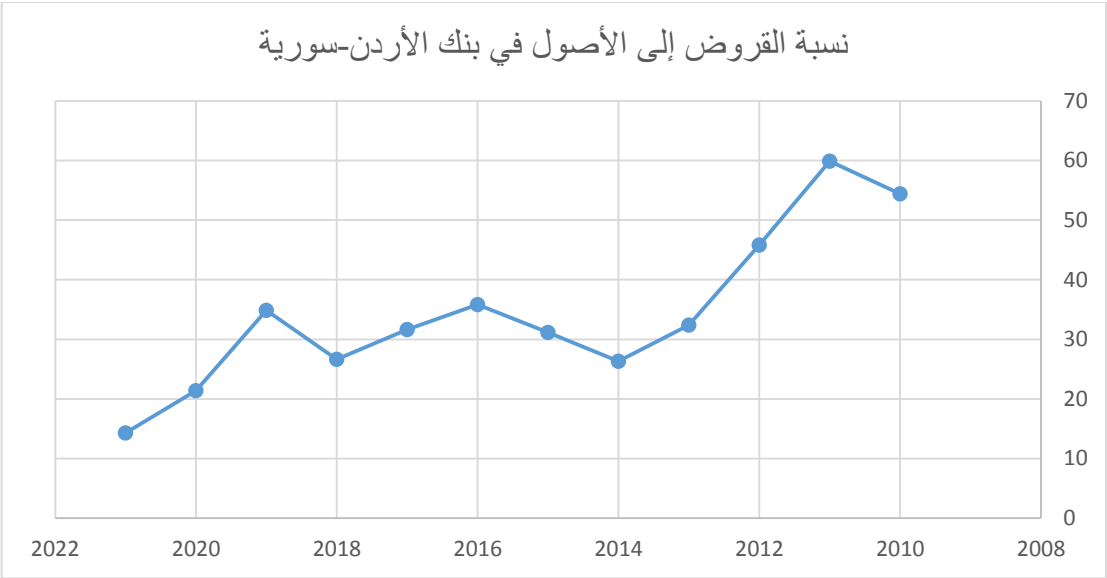

نسبة نمو القروض إلى نمو الودائع لفرنسبنك
4
3
2
1
0
-1
-2
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

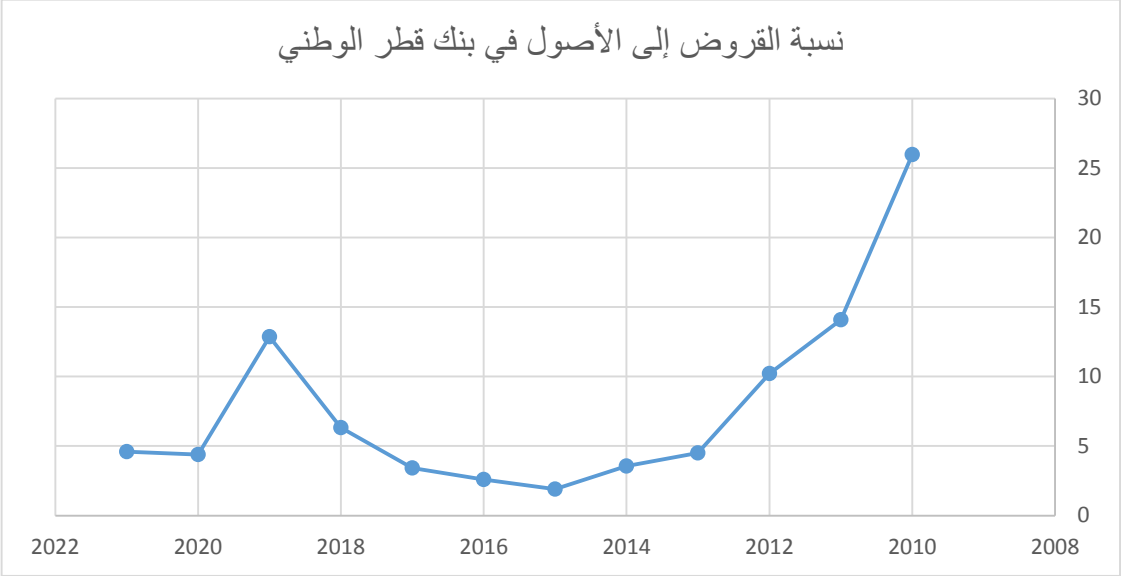
الشكل رقم(٦): نسبة القروض إلى إجمالي الأصول في المصارف التقليدية الخاصة في سورية

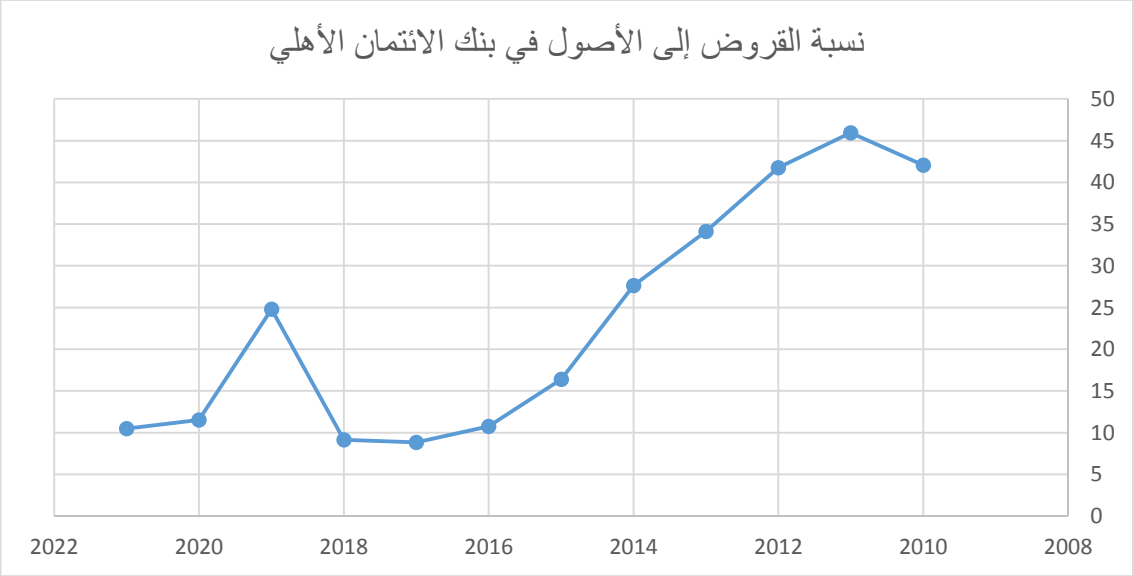


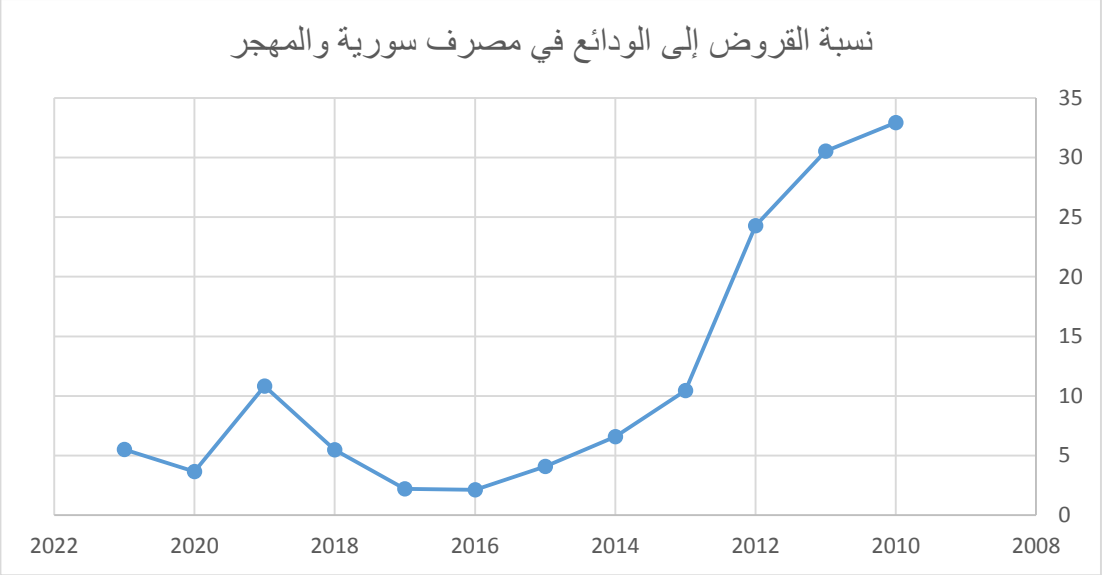


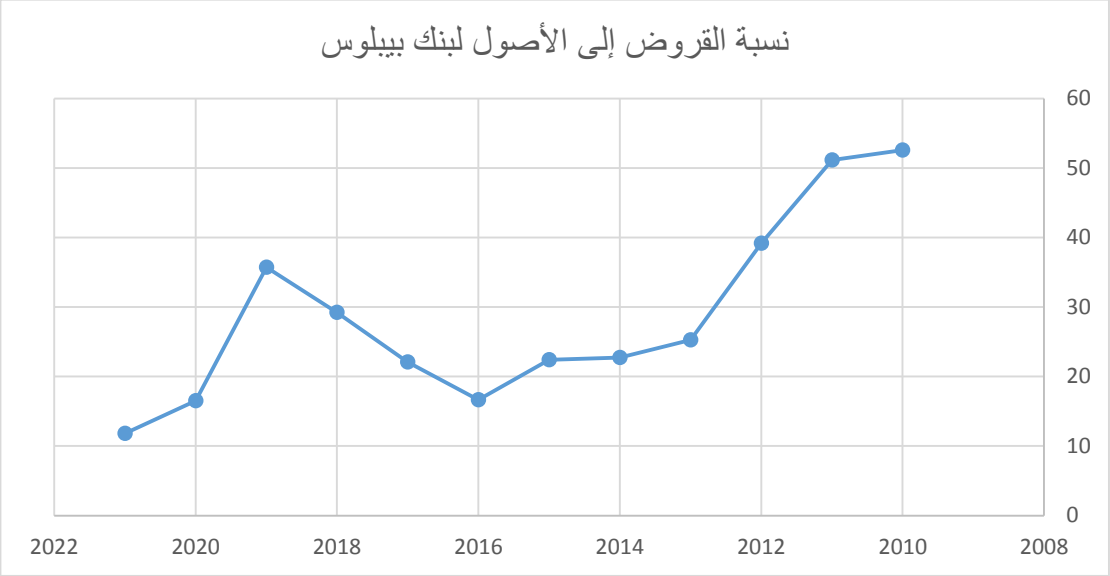


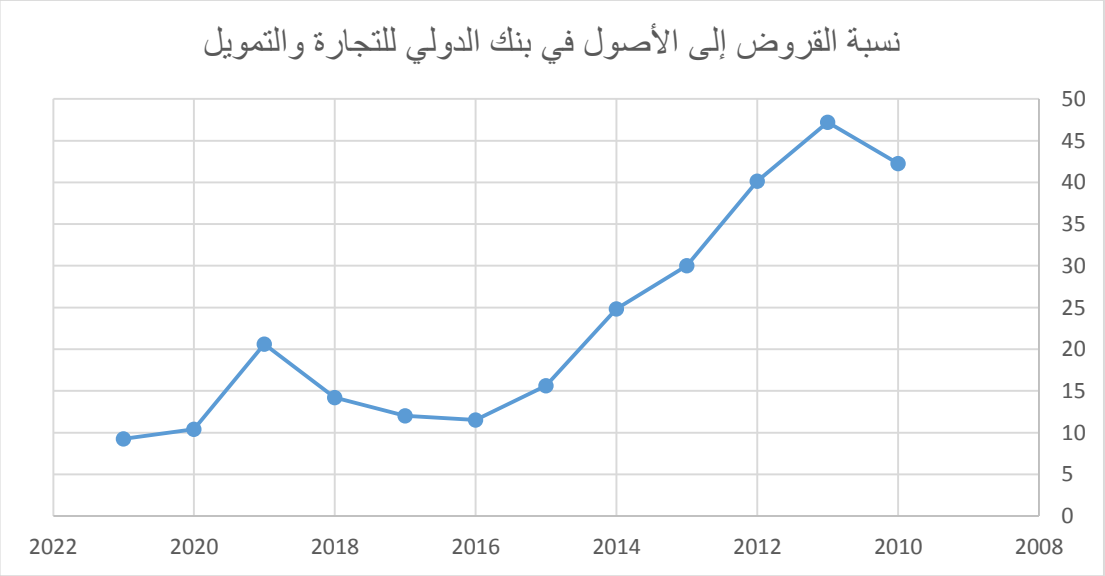

نسبة القروض إلى الأصول في بنك الأردن-سورية
70
60
50
40
30
20
10
0
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

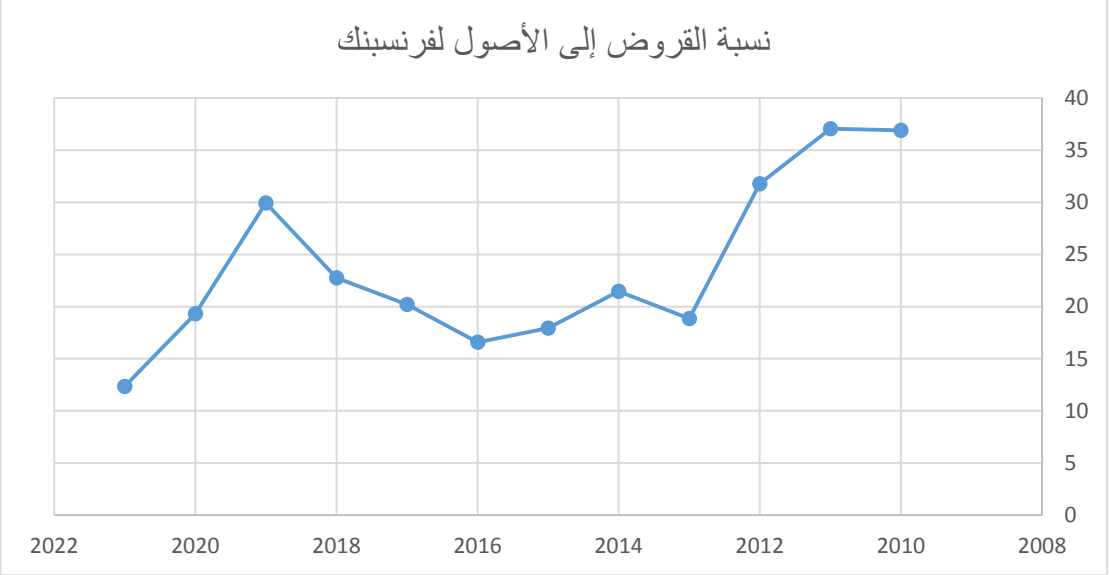

نسبة القروض إلى الأصول في بنك قطر الوطني
30
25
20
15
10
5
0
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

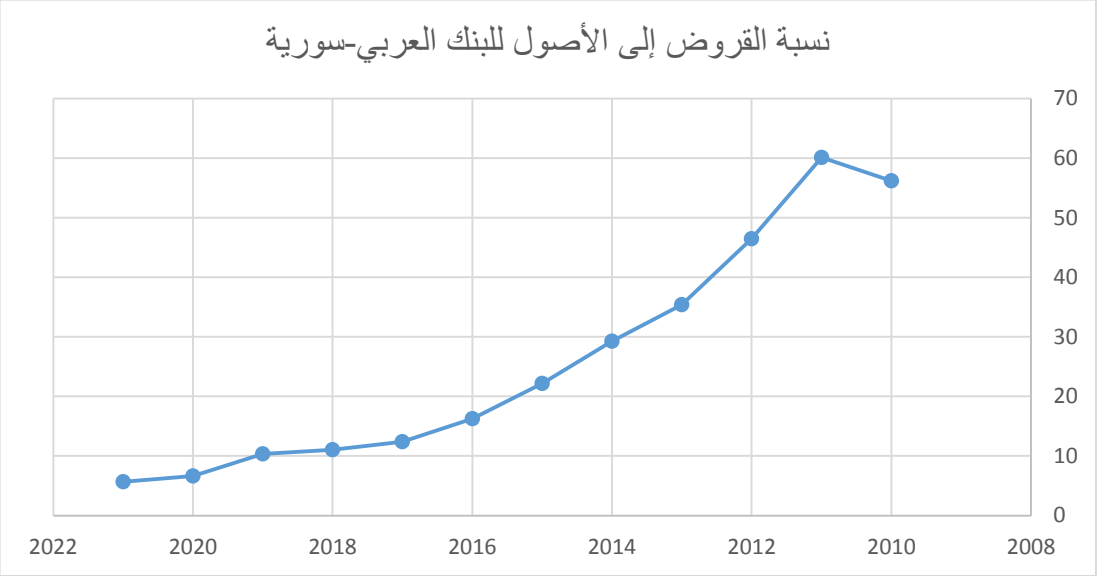

نسبة القروض إلى الأصول في بنك الائتمان الأهلي
50
45
40
35
30
25
20
15
10
5
0
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008


نسبة القروض إلى الودائع في مصرف سورية والمهجر
35
30
25
20
15
10
5
0
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

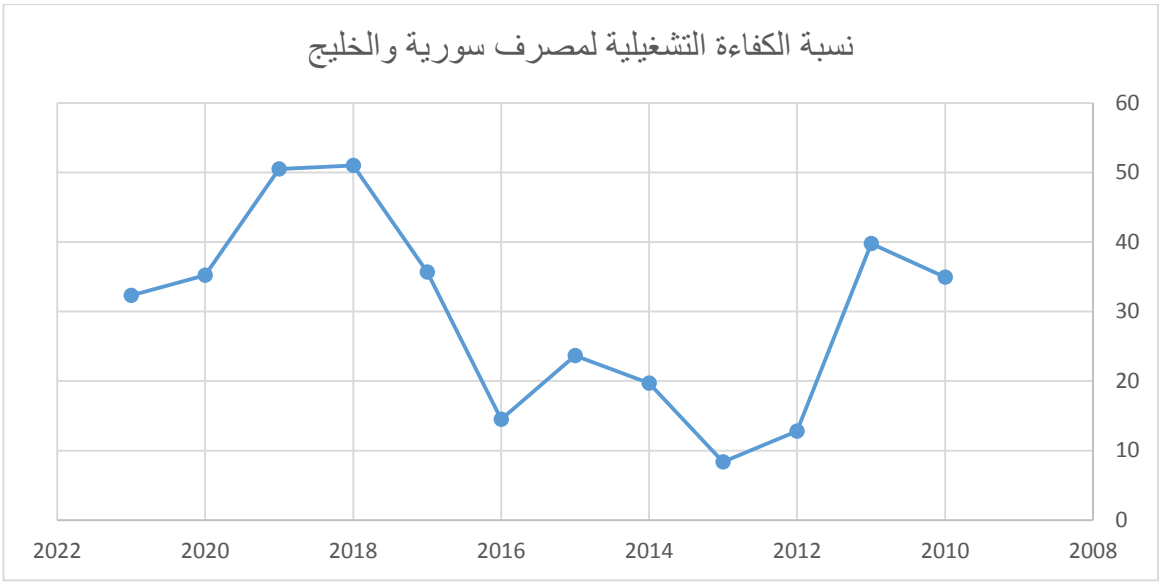

نسبة القروض إلى الأصول لبنك بيبلوس
60
50
40
30
20
10
0
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

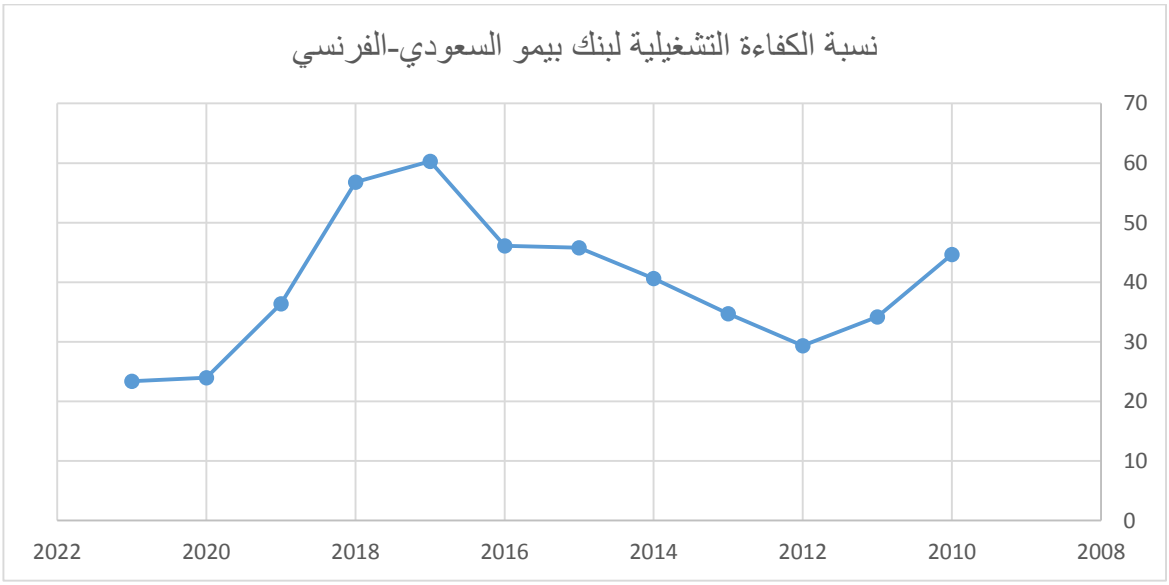

نسبة القروض إلى الأصول في بنك الدولي للتجارة والتمويل
50
45
40
35
30
25
20
15
10
5
0
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

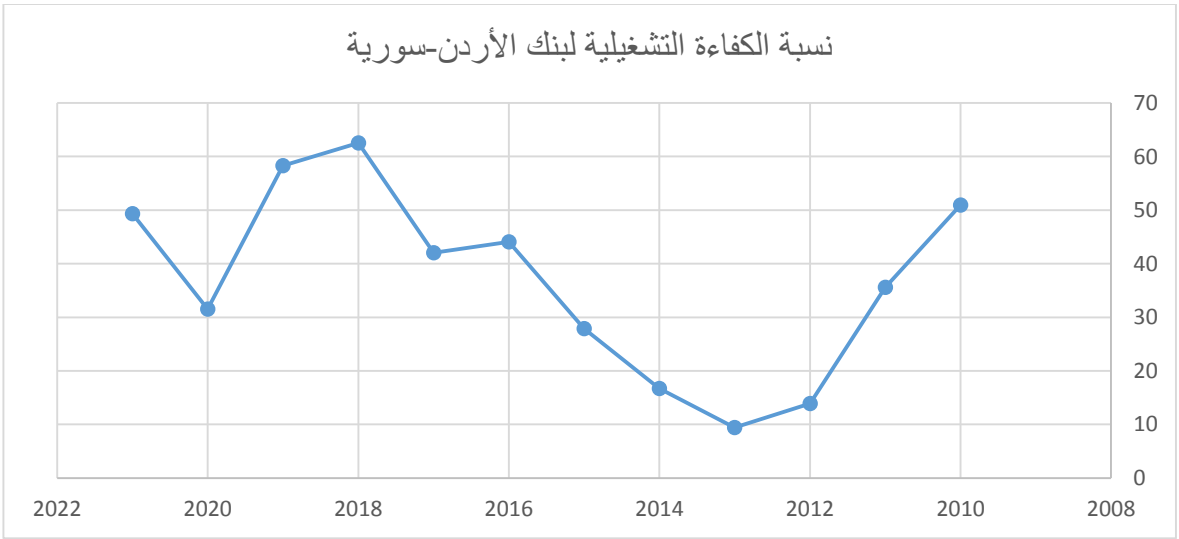

نسبة القروض إلى الأصول لفرنسبنك
40
35
30
25
20
15
10
5
0
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

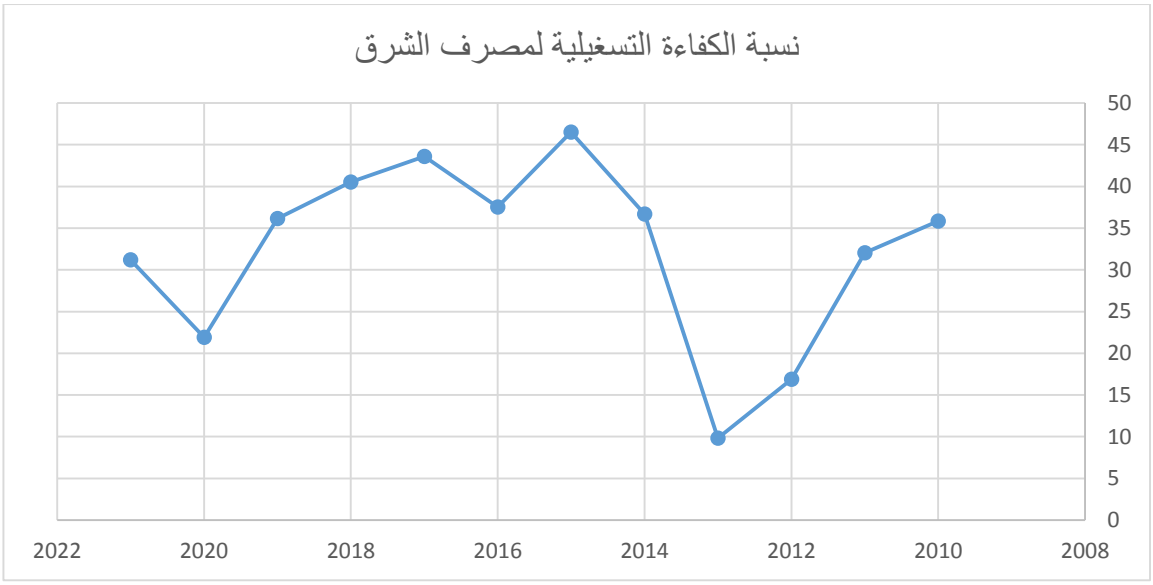

نسبة القروض إلى الأصول للبنك العربي-سورية
70
60
50
40
30
20
10
0
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

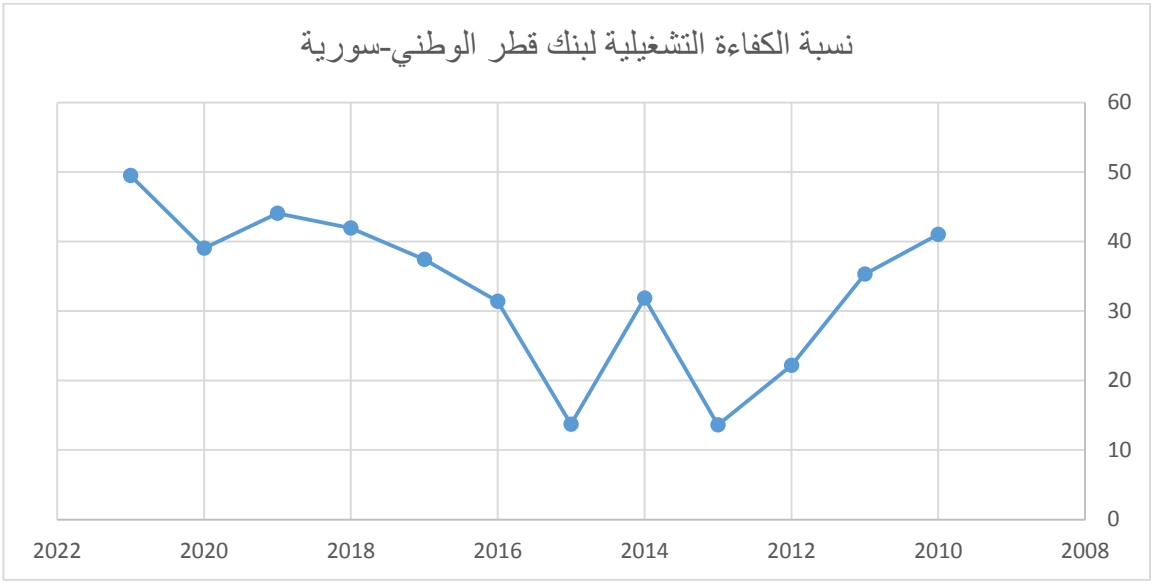
الشكل رقم(٧): نسبة الكفاءة التشغيلية للمصارف التقليدية الخاصة في سورية

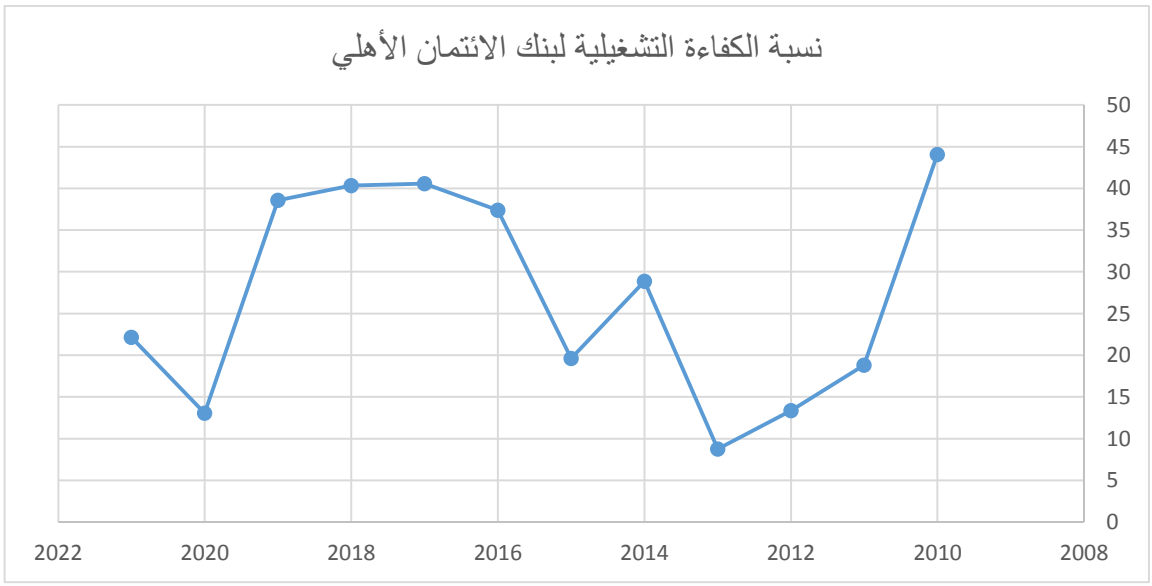


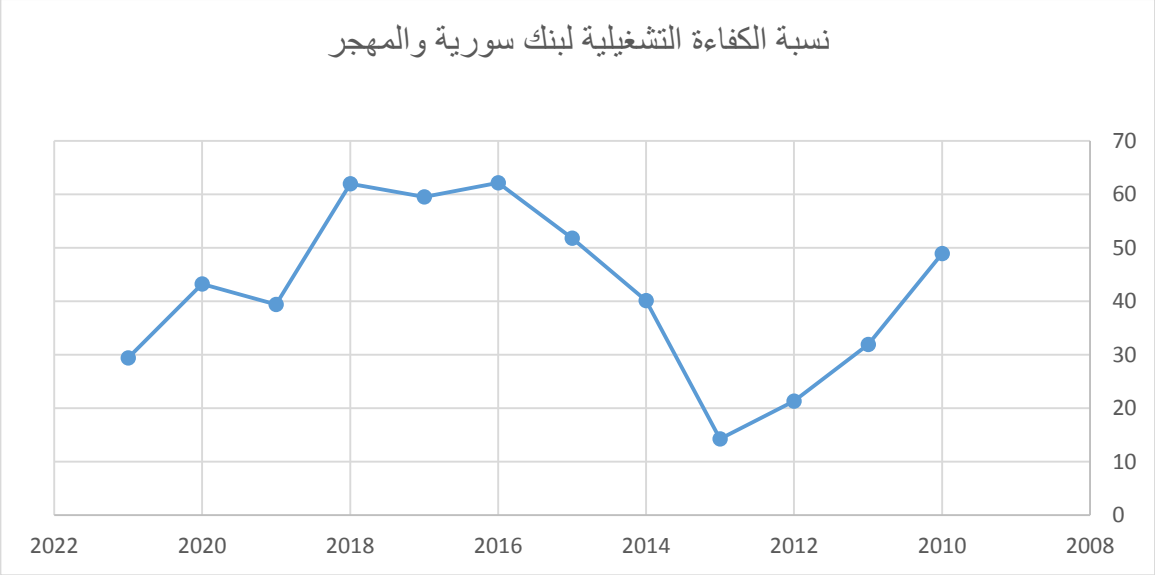


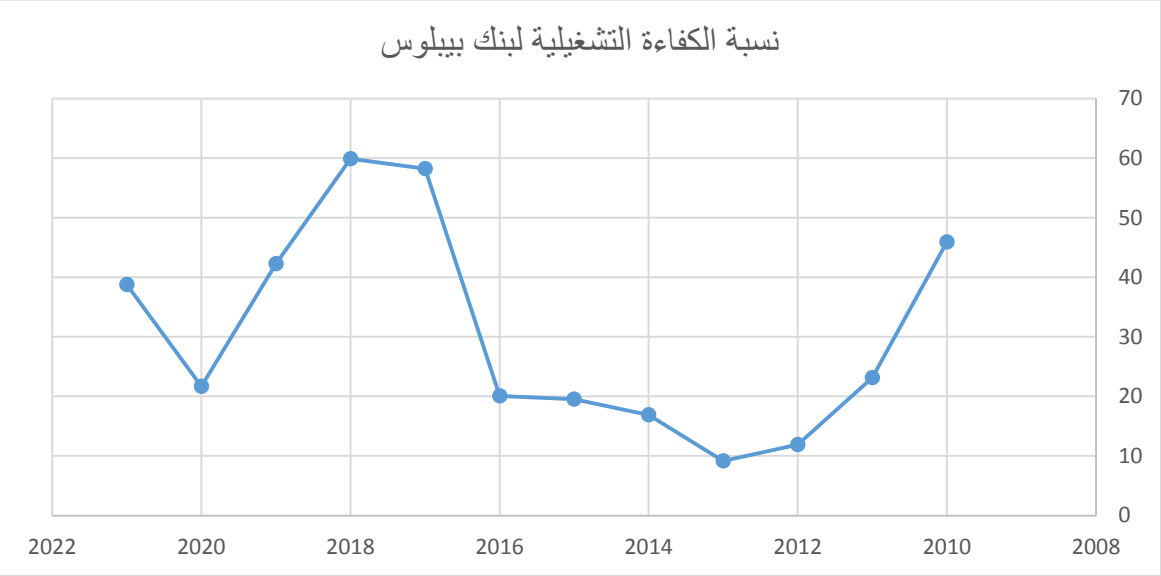


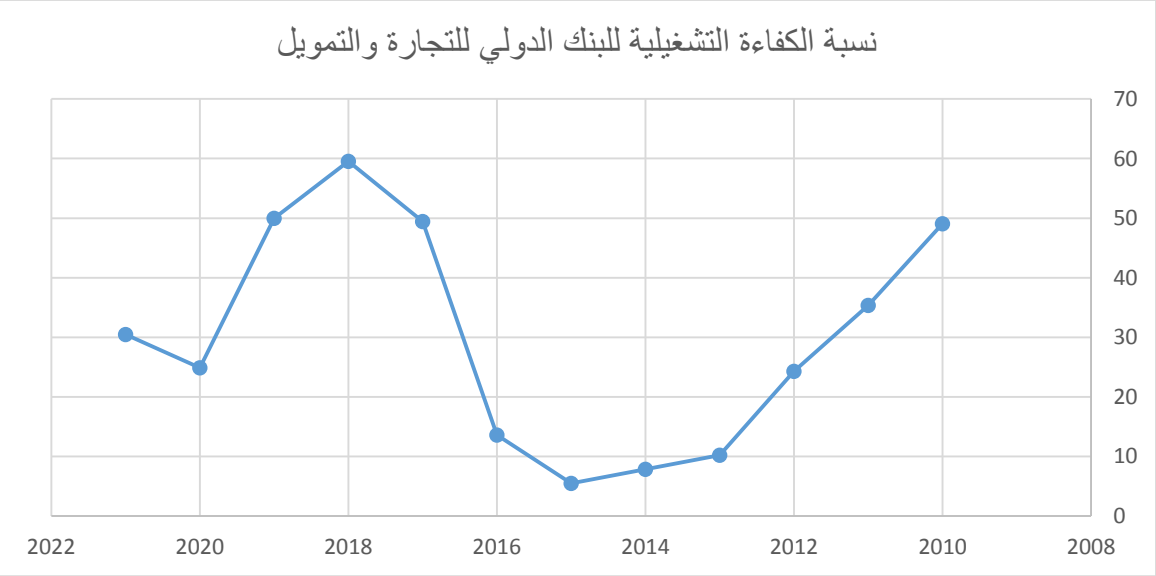

نسبة الكفاءة التسغيلية لمصرف الشرق
50
45
40
35
30
25
20
15
10
5
0
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

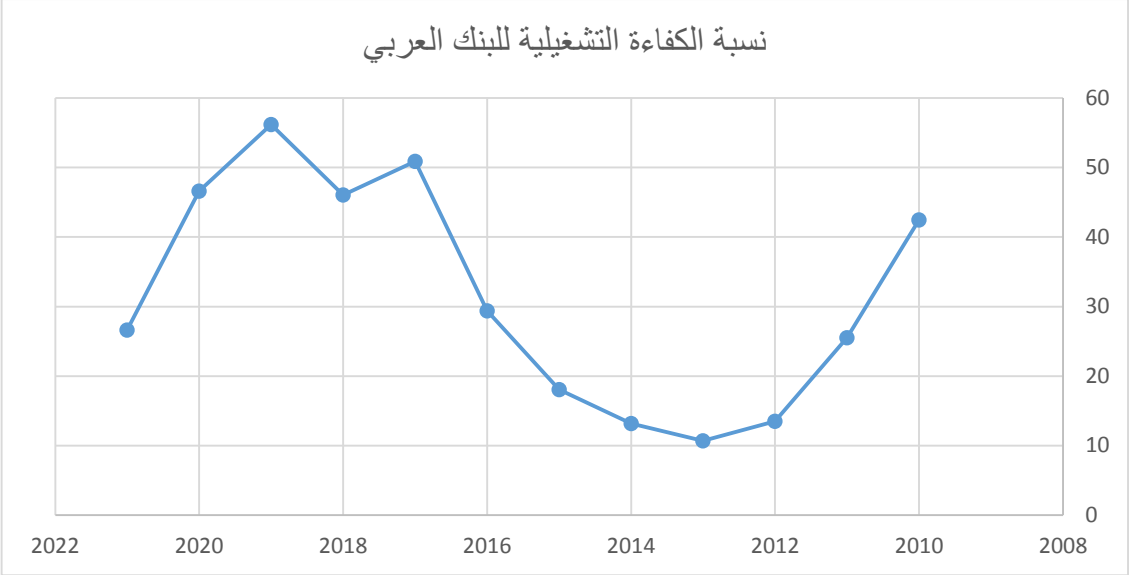

نسبة الكفاءة التشغيلية لبنك قطر الوطني-سورية
60
50
40
30
20
10
0
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

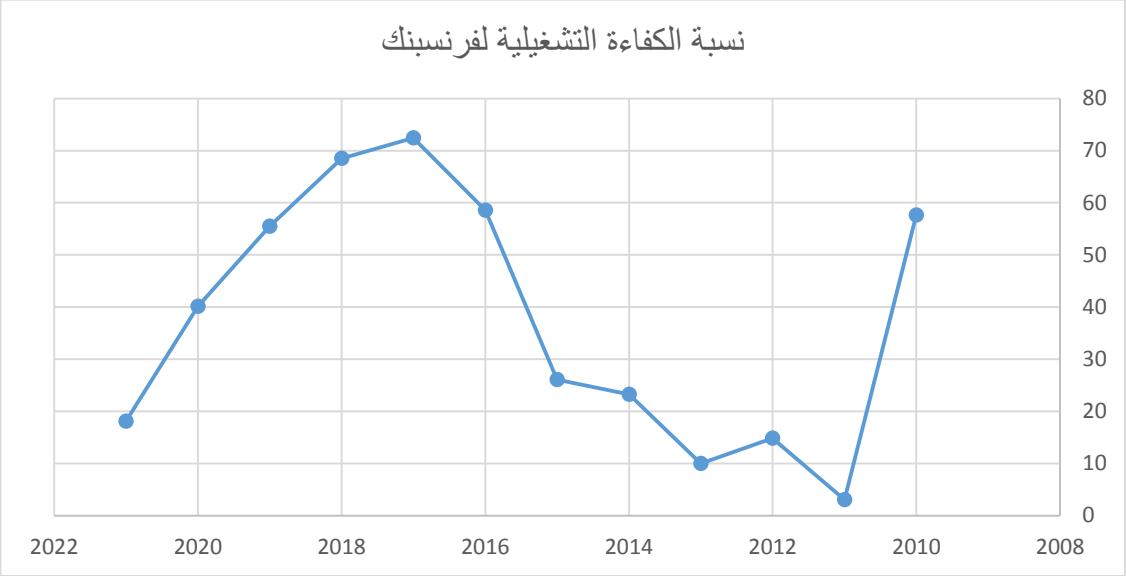

نسبة الكفاءة التشغيلية لبنك الائتمان الأهلي
50
45
40
35
30
25
20
15
10
5
0
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008


نسبة الكفاءة التشغيلية لبنك سورية والمهجر
70
60
50
40
30
20
10
0
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

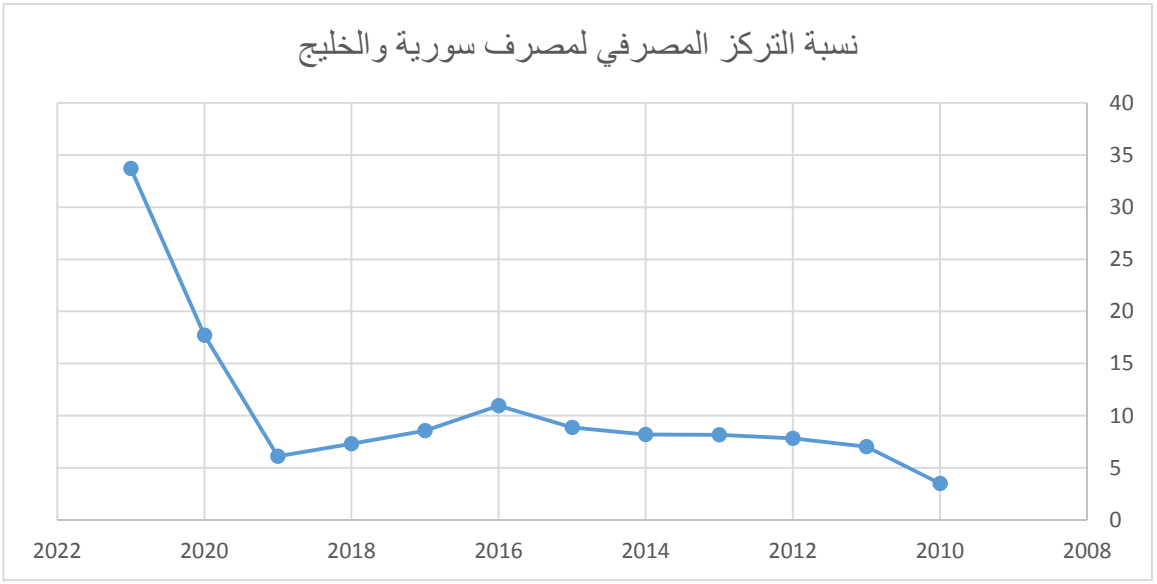

نسبة الكفاءة التشغيلية لبنك بيبلوس
70
60
50
40
30
20
10
0
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

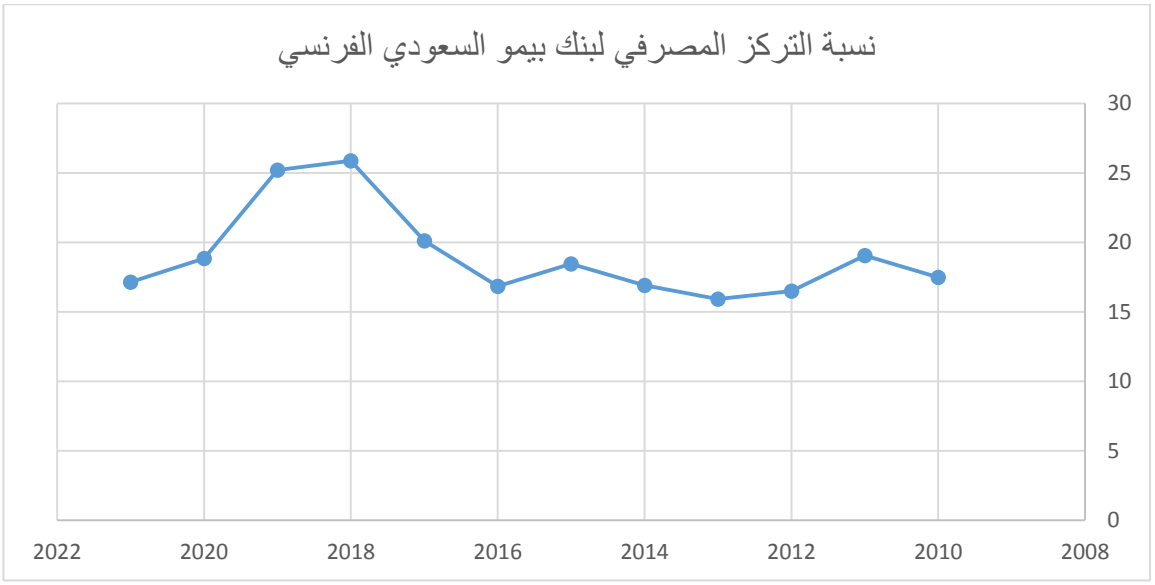

نسبة الكفاءة التشغيلية للبنك الدولي للتجارة والتمويل
70
60
50
40
30
20
10
0
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

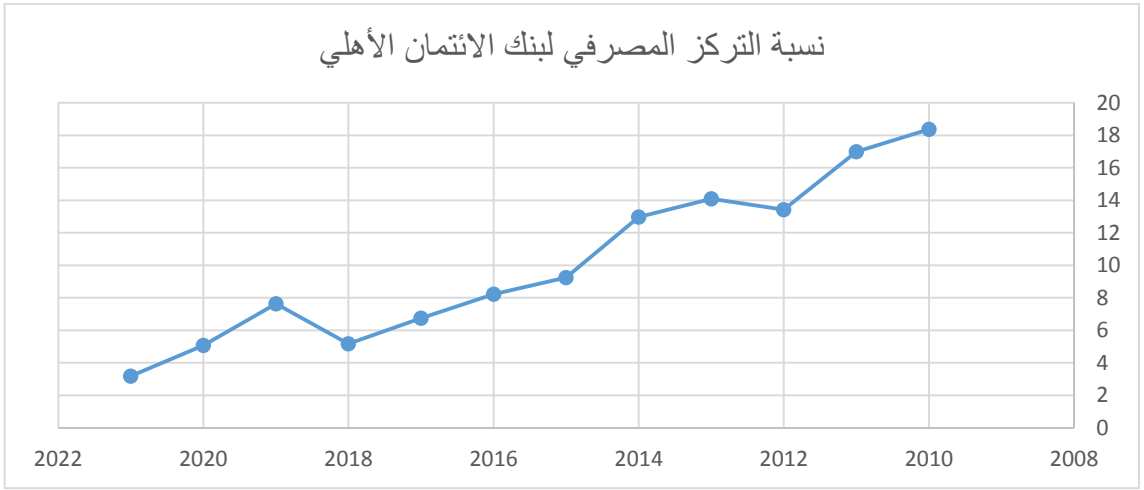

نسبة الكفاءة التشغيلية للبنك العربي
60
50
40
30
20
10
0
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

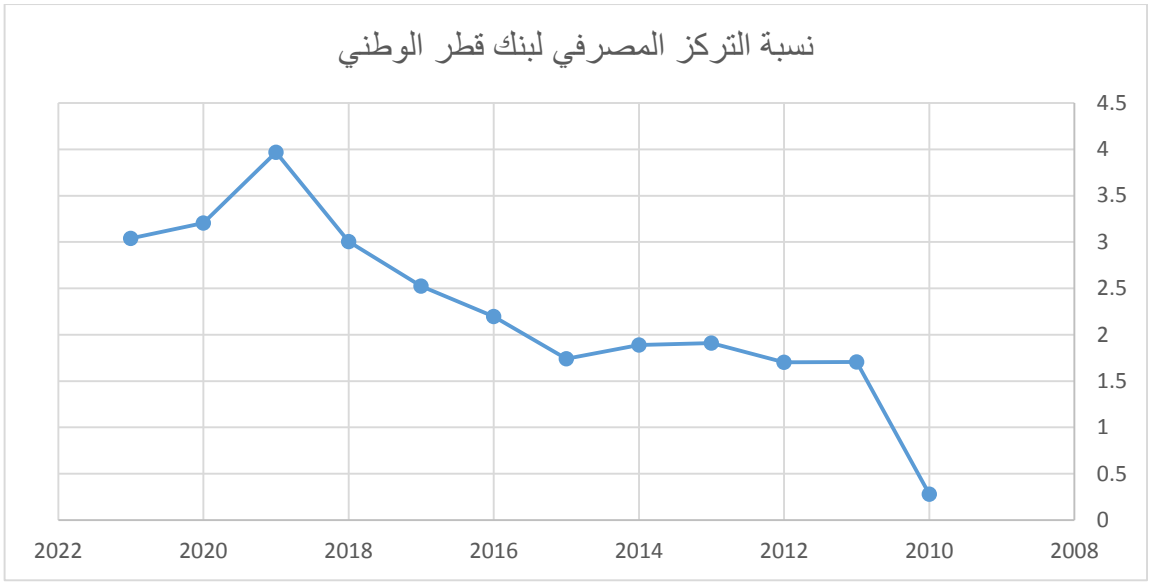

نسبة الكفاءة التشغيلية لفرنسبنك
80
70
60
50
40
30
20
10
0
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

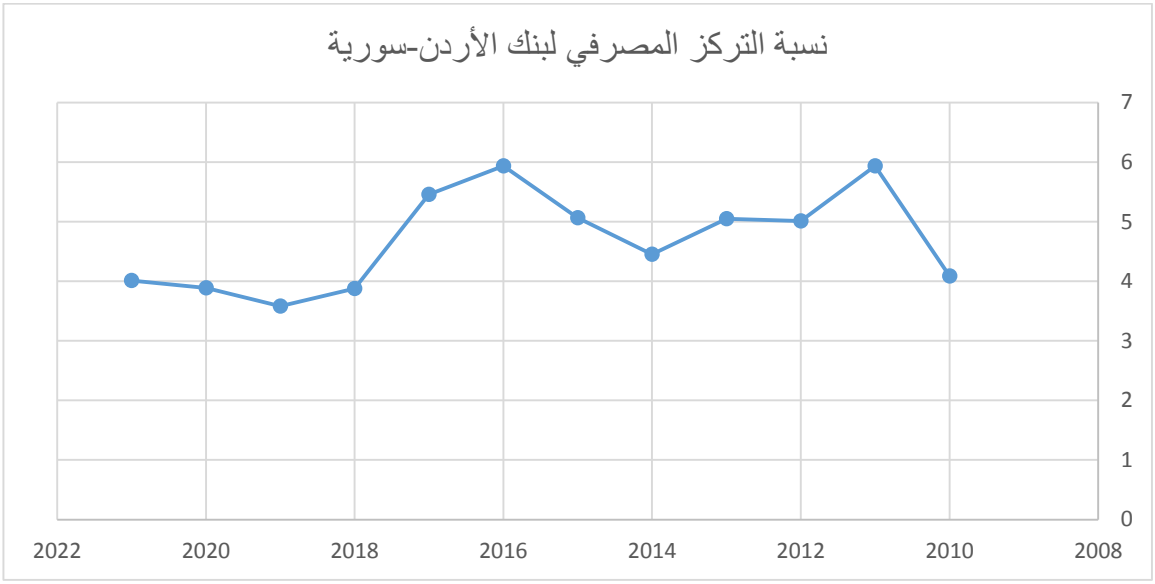
الشكل (٨): نسبة التركز المصرفي للمصارف التقليدية الخاصة السورية

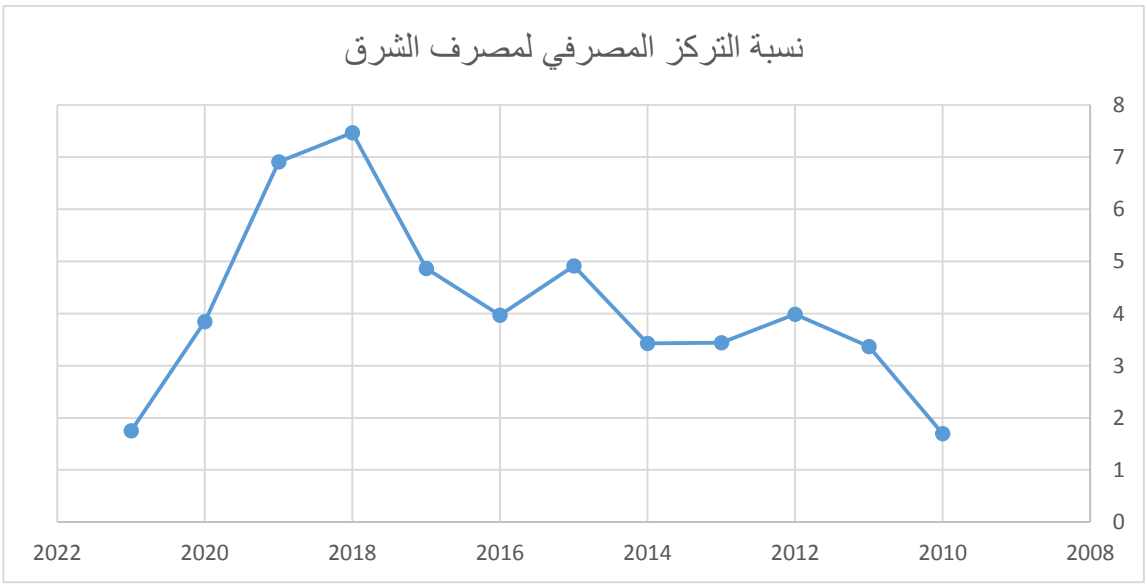


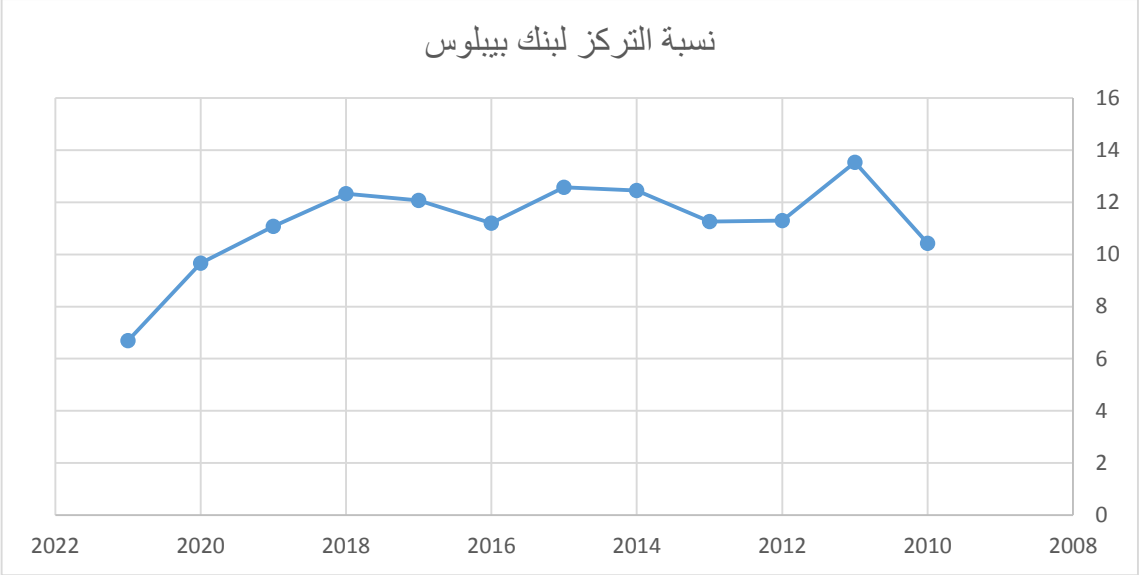


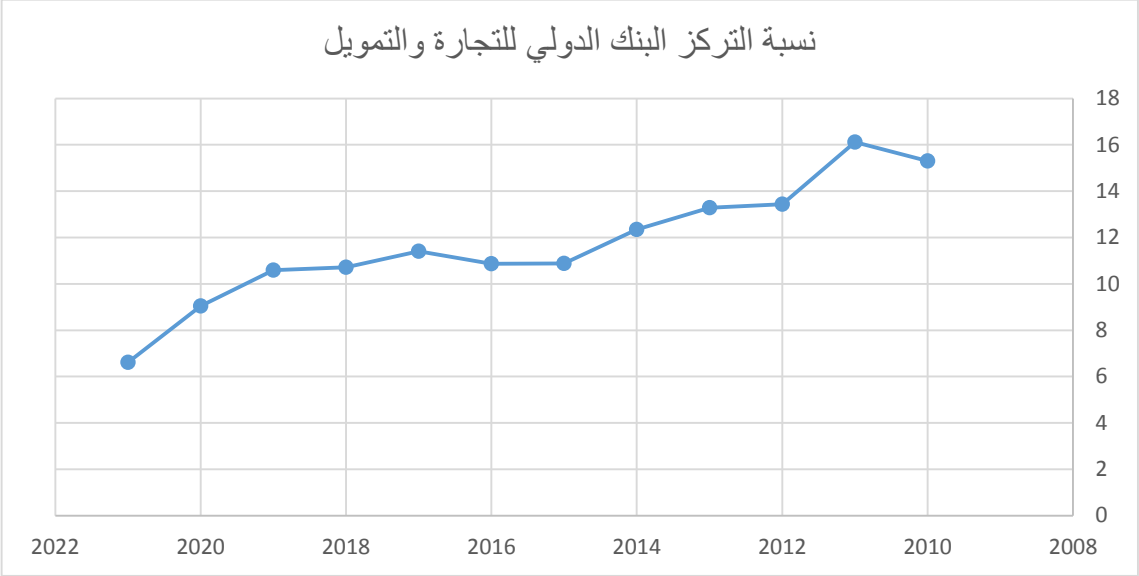


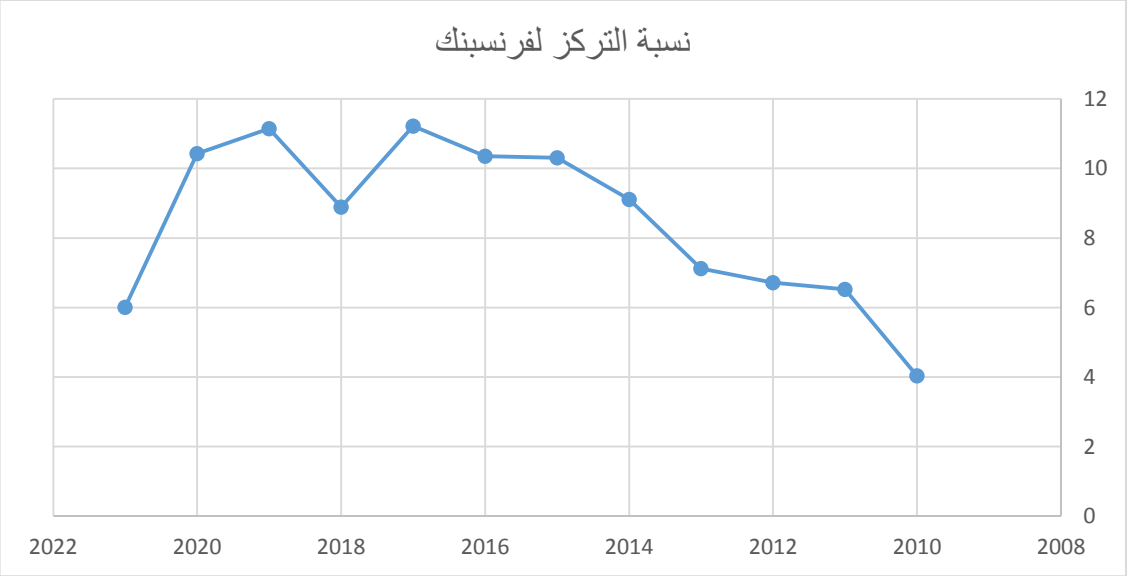

نسبة التركز المصرفي لبنك قطر الوطني
4.5
4
3.5
3
2.5
2
1.5
1
0.5
0
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

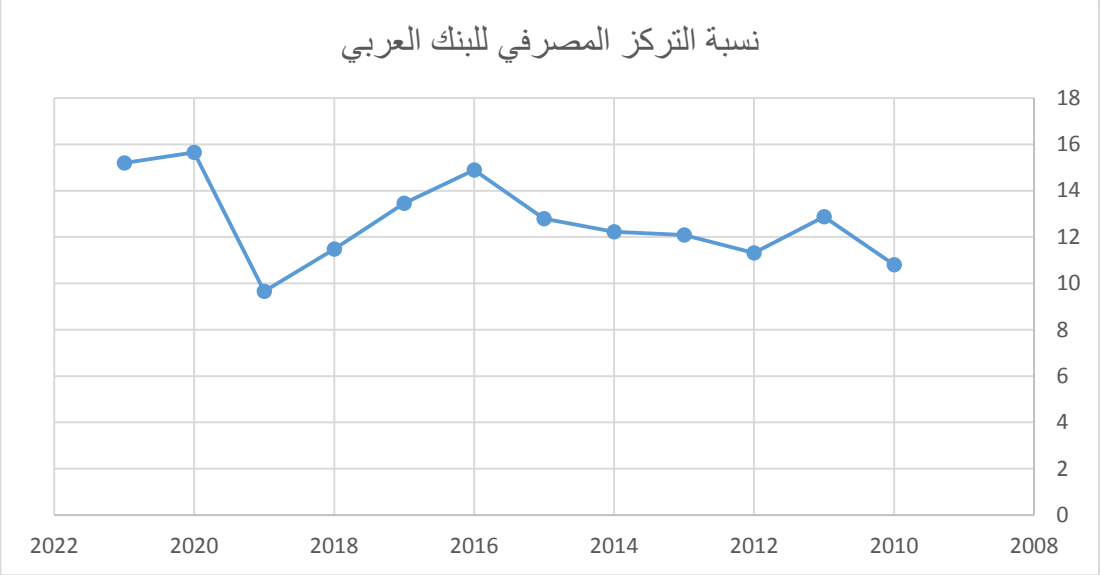

نسبة التركز المصرفي لبنك الأردن-سورية
7
6
5
4
3
2
1
0
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

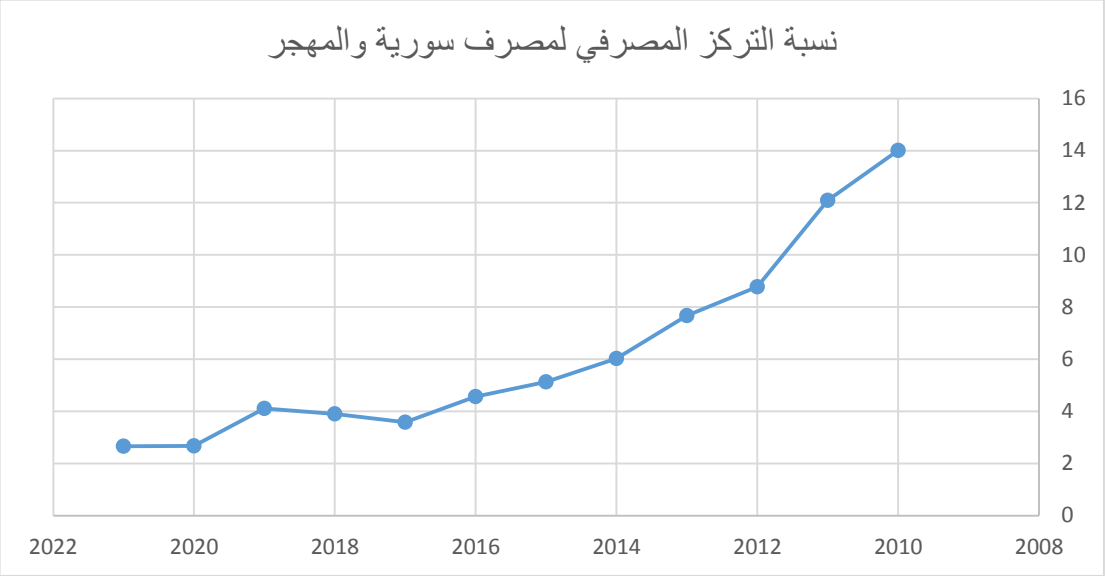

نسبة التركز المصرفي لمصرف الشرق
8
7
6
5
4
3
2
1
0
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008


نسبة التركز لبنك بيبلوس
16
14
12
10
8
6
4
2
0
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

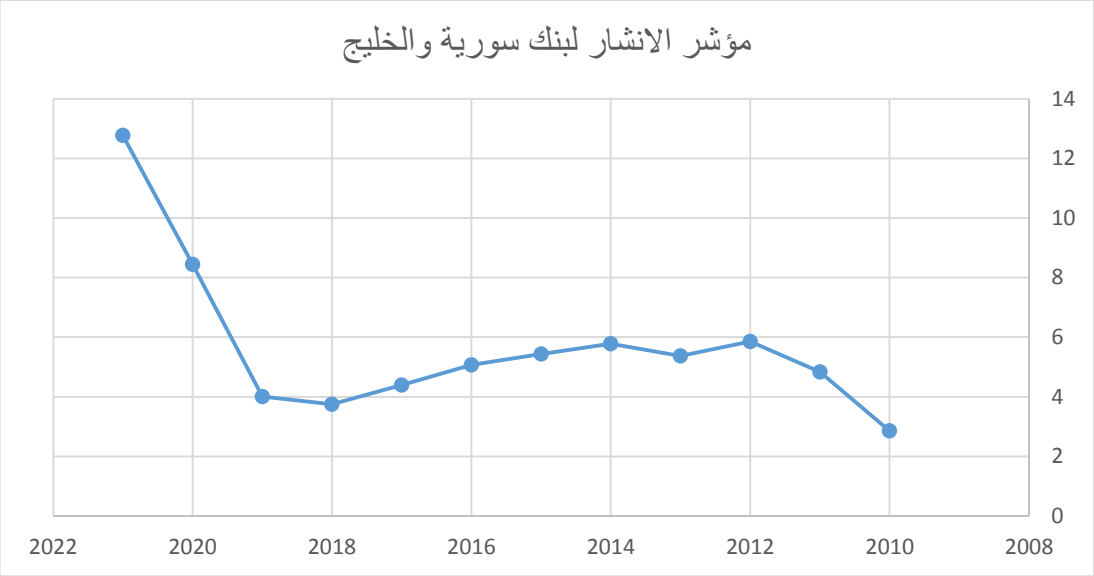

نسبة التركز البنك الدولي للتجارة والتمويل
18
16
14
12
10
8
6
4
2
0
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

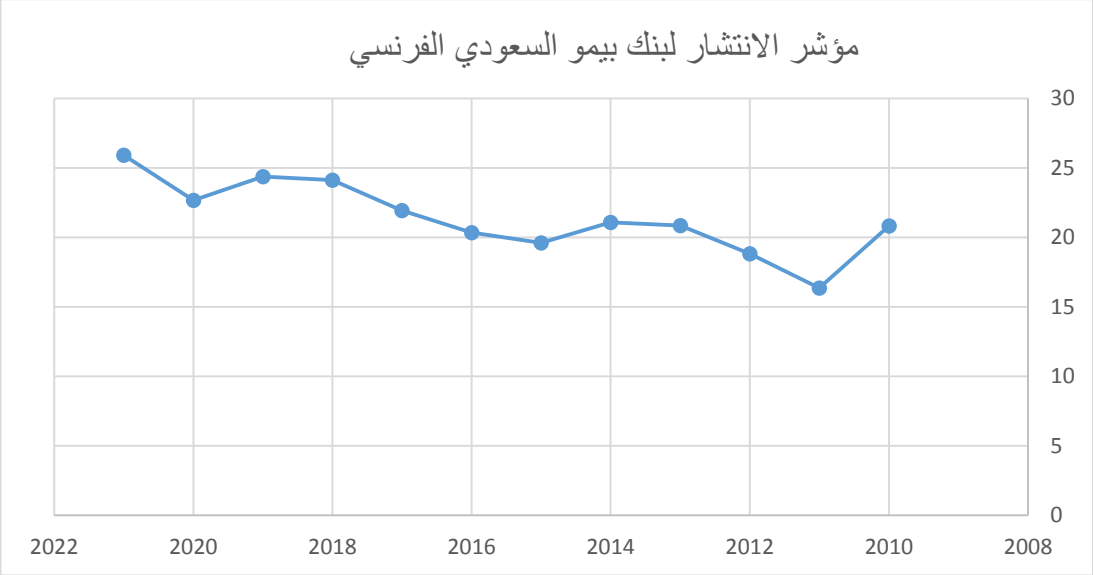

نسبة التركز لفرنسبنك
12
10
8
6
4
2
0
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

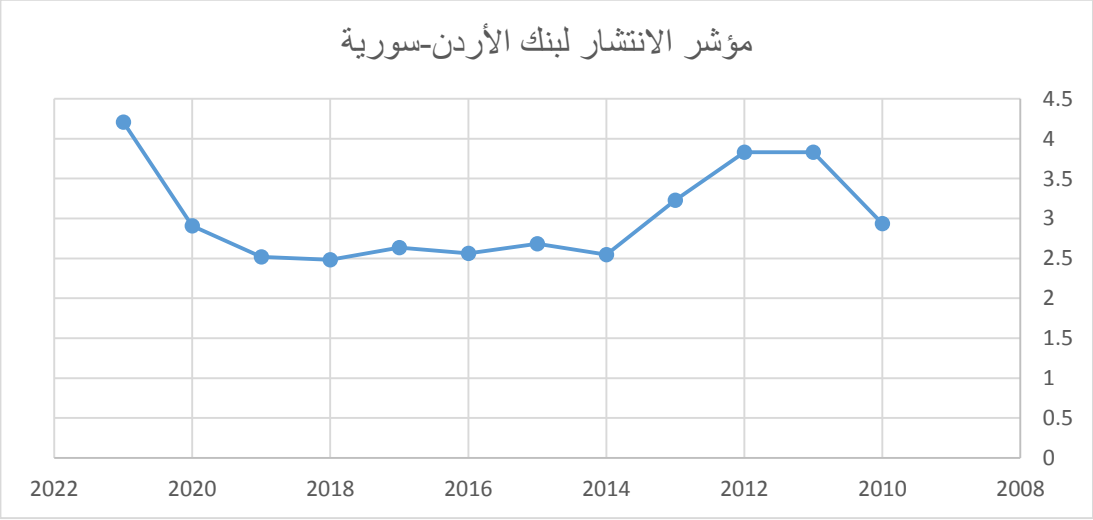

نسبة التركز المصرفي للبنك العربي
18
16
14
12
10
8
6
4
2
0
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

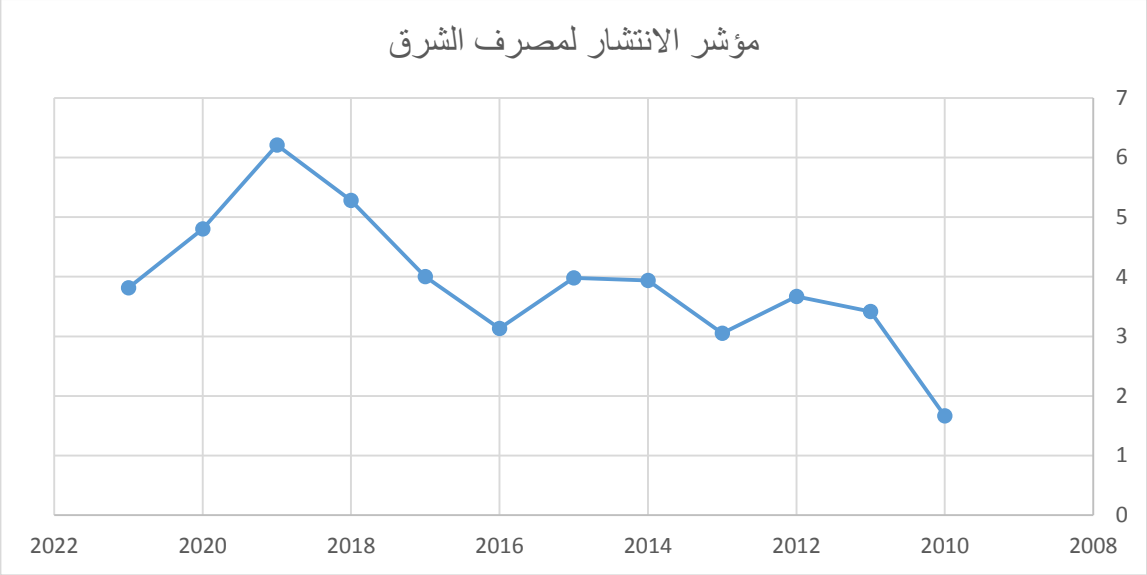

نسبة التركز المصرفي لمصرف سورية والمهجر
16
14
12
10
8
6
4
2
0
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

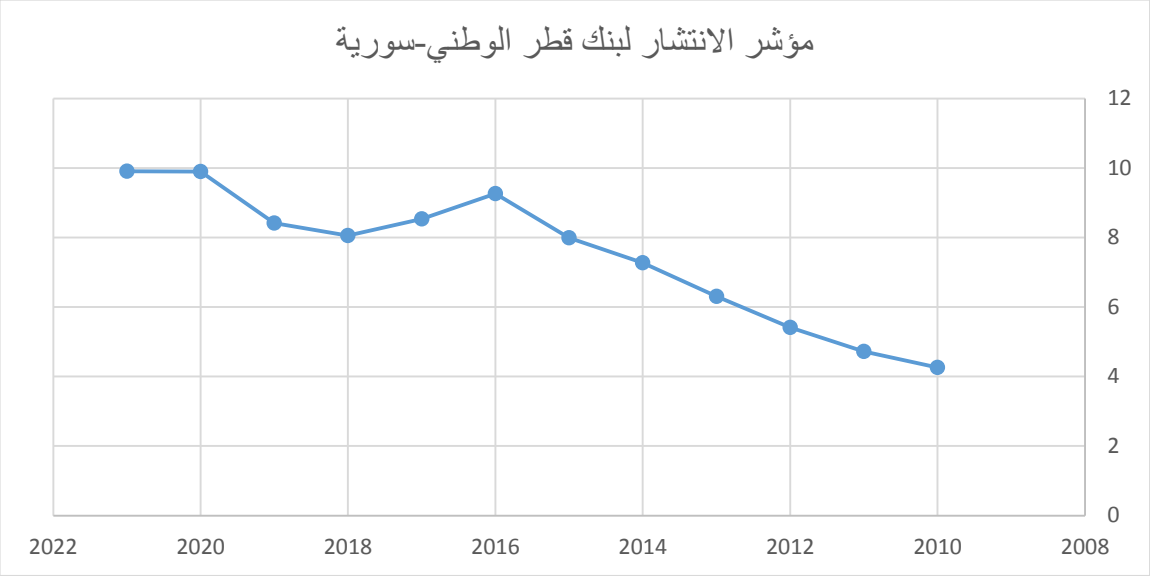
الشكل رقم(٩):نسبة الأنتشار للمصارف التقليدية الخاصة في سورية

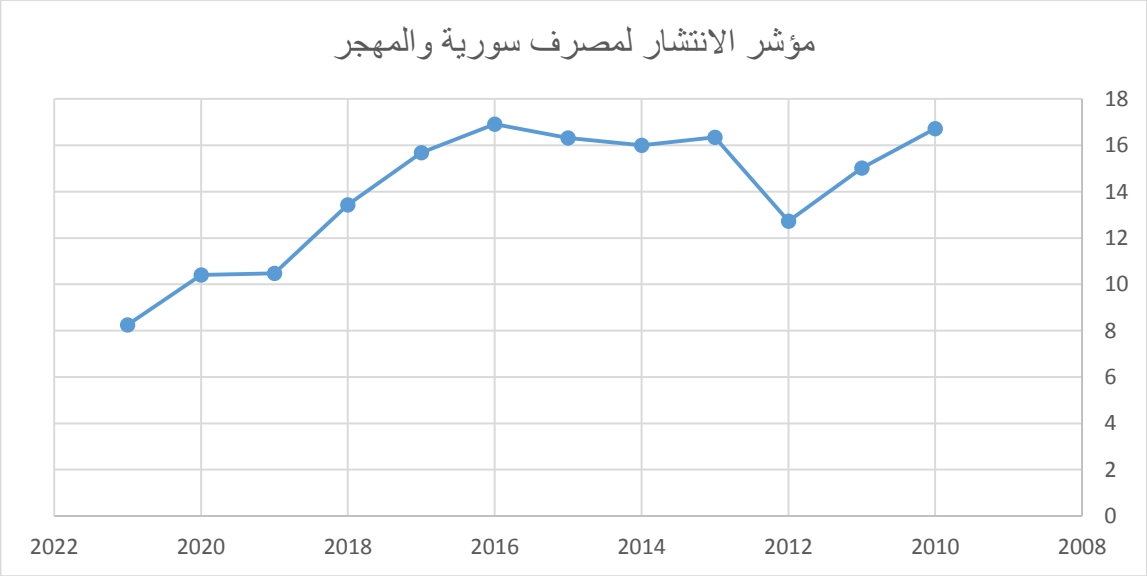


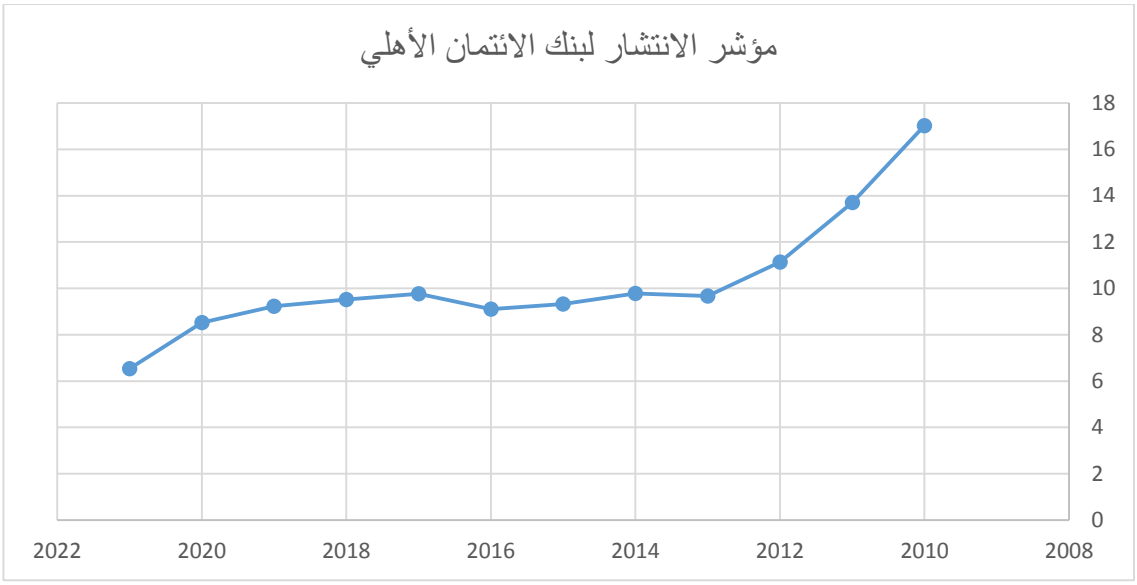


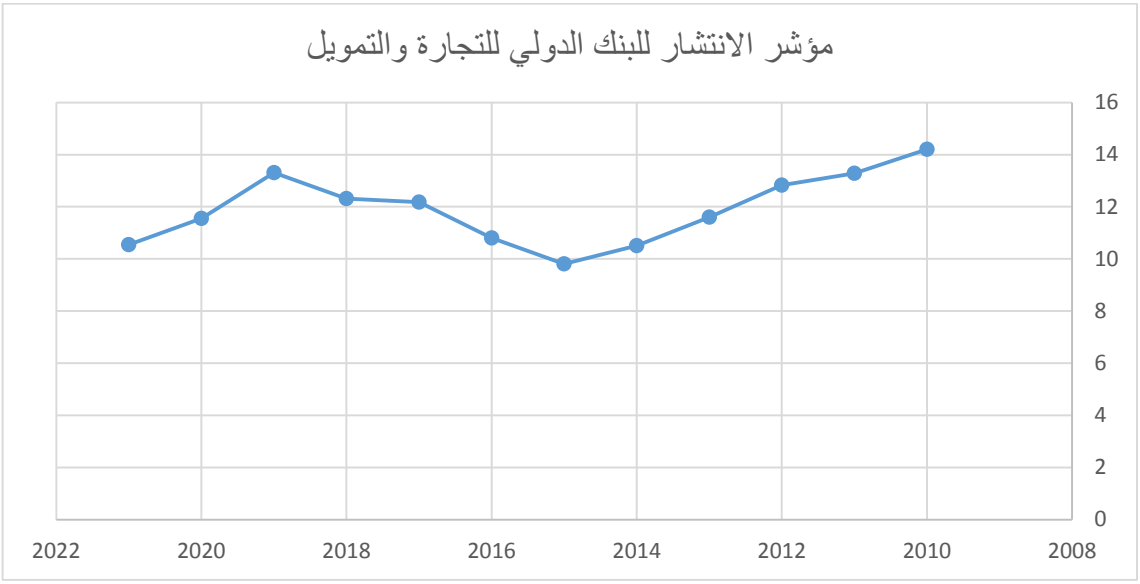


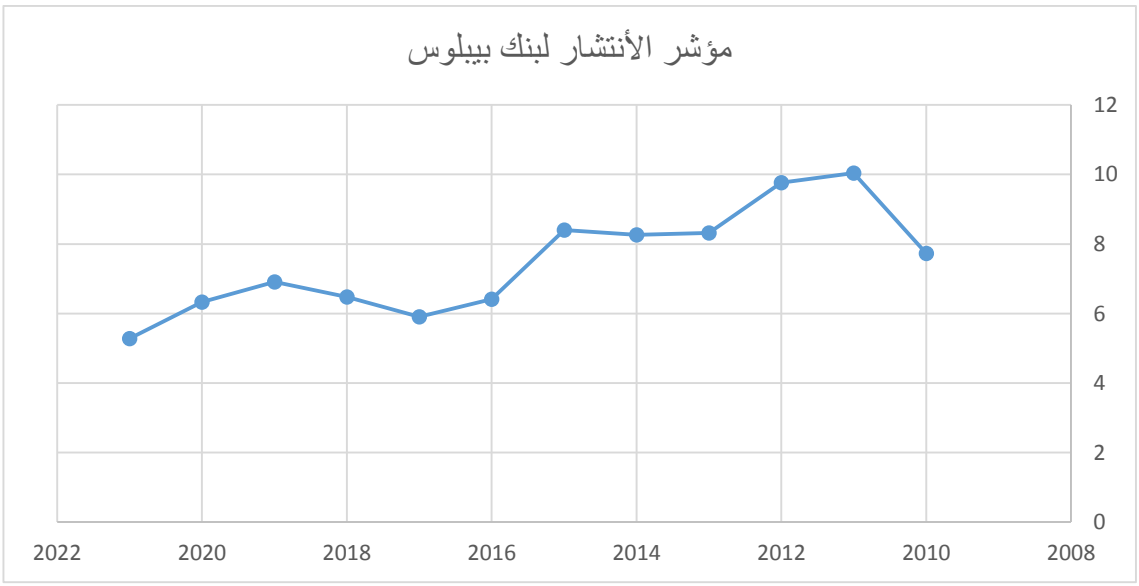

مؤشر الانتشار لمصرف الشرق
7
6
5
4
3
2
1
0
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

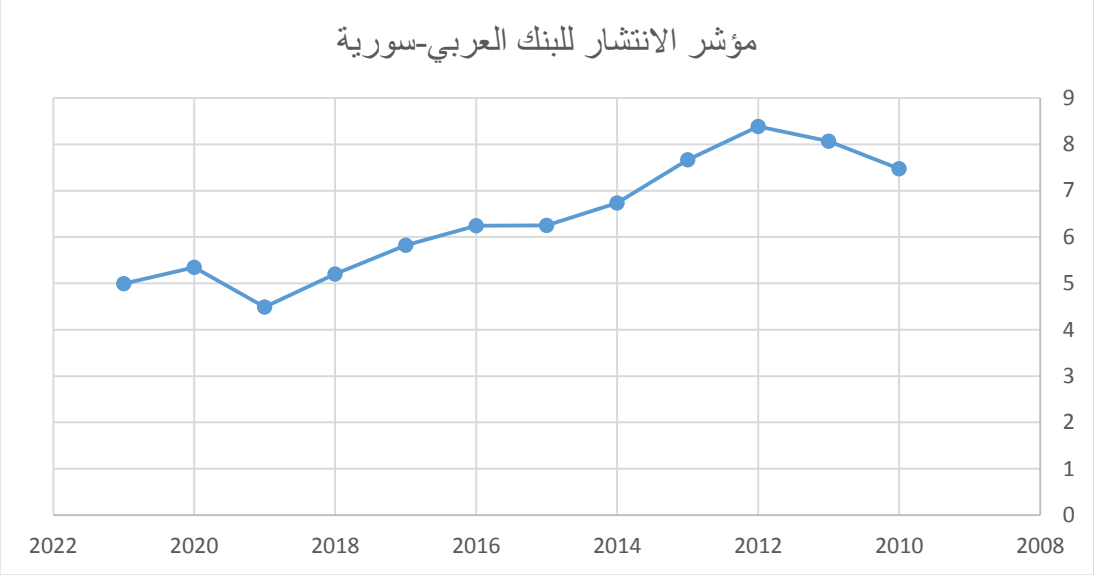

مؤشر الانتشار لبنك قطر الوطني-سورية
12
10
8
6
4
2
0
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

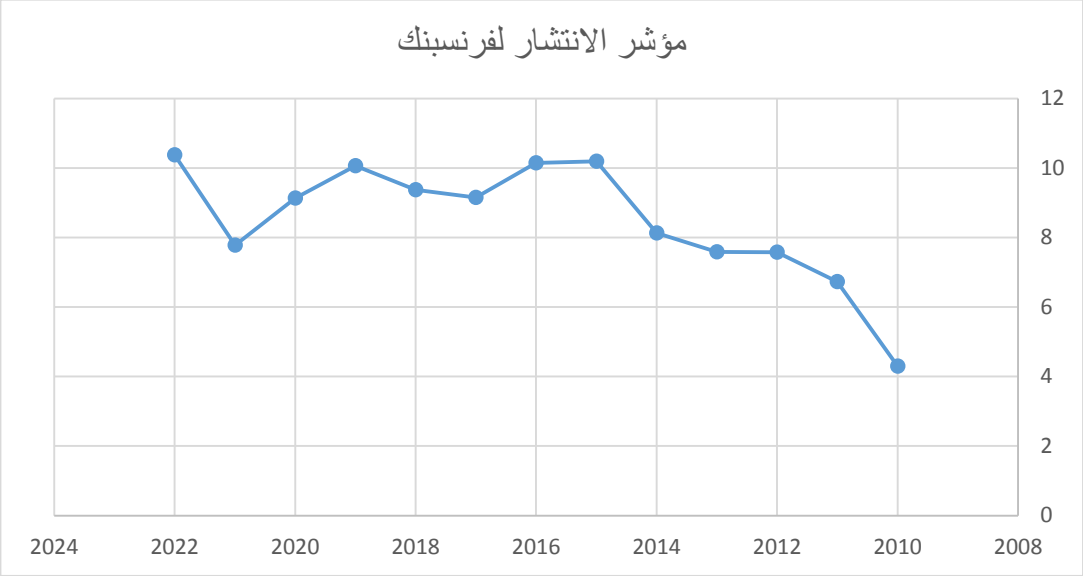

مؤشر الانتشار لمصرف سورية والمهجر
18
16
14
12
10
8
6
4
2
0
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008


مؤشر الانتشار لبنك الائتمان الأهلي
18
16
14
12
10
8
6
4
2
0
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008


مؤشر الانتشار للبنك الدولي للتجارة والتمويل
16
14
12
10
8
6
4
2
0
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008


مؤشر الأنتشار لبنك بيبلوس
12
10
8
6
4
2
0
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008


مؤشر الانتشار للبنك العربي-سورية
9
8
7
6
5
4
3
2
1
0
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008


مؤشر الانتشار لفرنسبنك
12
10
8
6
4
2
0
2024
2022
2020
2018
2016
2014
2012
2010
2008

الجدول رقم(١): المؤشرات الفرعية لمصرف سورية والخليج بعد المعايرة

Year	Z12	Z11	Z10	Z9	Z8	Z7	Z6	Z5	Z4	Z3	z2	z1
2010	-1.09	-0.89	-1.16	0.36	-1.74	-0.07	-1.36	-1.46	-0.30	-3.05	0	0
2011	-0.34	-0.45	-0.84	0.70	-0.53	-0.06	0.62	-1.46	-0.57	0.23	1	0
2012	0.05	-0.36	-0.69	-1.21	-0.22	3.02	0.22	-0.80	-0.68	0.24	1	1
2013	-0.13	-0.31	-0.55	-1.52	-0.07	-0.31	-0.68	-0.22	-0.58	1.01	1	1
2014	0.02	-0.31	-0.34	-0.72	-0.68	-0.32	-0.93	0.25	1.21	0.26	1	1
2015	-0.11	-0.22	-0.13	-0.44	-0.33	-0.12	0.33	0.55	1.54	0.31	1	0
2016	-0.25	0.04	0.07	-1.09	0.22	-0.11	0.54	1.03	0.04	0.29	1	1
2017	-0.50	-0.26	-0.07	0.41	-0.33	-0.03	-0.63	1.23	0.88	0.26	1	0
2018	-0.75	-0.42	-0.13	1.50	0.57	-0.93	-1.40	1.14	1.19	-0.28	1	0
2019	-0.65	-0.57	-0.03	1.46	0.47	-0.83	1.88	0.90	-0.01	0.32	1	0
2020	1.04	0.88	1.41	0.38	0.11	-0.22	0.45	-0.17	-1.19	0.20	1	1
2021	2.70	2.88	2.45	0.17	2.52	-0.01	0.96	-0.99	-1.53	0.22	1	0

الجدول رقم(٢): المؤشرات الفرعية لمصرف بيمو السعودي الفرنسي بعد المعايرة

Year	z1	z2	Z3	Z4	Z5	Z6	Z7	Z8	Z9	Z10	Z11	Z12
2010	0	0	0.17	-0.12	-1.75	-1.62	1.18	0.18	0.43	-0.74	-0.47	-0.22
2011	0	1	0.01	-0.62	-1.01	-0.85	-0.64	1.40	-0.47	-1.22	0.01	-1.93
2012	1	1	-1.40	1.38	0.83	-0.81	-1.04	0.53	-0.88	-1.10	-0.77	-0.99
2013	1	1	0.30	1.77	1.36	-0.15	-0.74	-0.54	-0.42	-0.71	-0.95	-0.21
2014	1	1	-0.09	1.44	1.32	-0.35	0.06	-0.10	0.08	-0.52	-0.64	-0.13
2015	0	1	-2.13	-0.48	0.55	-0.09	0.05	0.18	0.52	-0.27	-0.18	-0.69
2016	1	1	1.99	-1.08	0.79	1.12	-0.80	-0.92	0.55	0.08	-0.67	-0.41
2017	0	1	0.12	-0.89	0.22	0.74	0.08	-0.71	1.76	0.16	0.33	0.20
2018	0	1	0.33	-0.42	-0.79	0.51	0.63	0.76	1.46	0.39	2.09	1.03
2019	0	1	0.19	-0.88	-0.91	0.14	2.40	1.78	-0.28	0.45	1.89	1.13
2020	1	1	-0.01	0.36	-0.21	2.06	-0.80	-1.12	-1.34	1.26	-0.06	0.48
2021	0	1	0.52	-0.46	-0.39	-0.70	-0.38	-1.44	-1.39	2.22	-0.58	1.72

الجدول رقم(٣): المؤشرات الفرعية لبنك الشرق بعد المعايرة

Year	Z12	Z11	Z10	Z9	Z8	Z7	Z6	Z5	Z4	Z3	z2	z1
2010	-1.95	-1.40	-1.50	0.32	1.12	0.34	0.23	-1.49	1.42	-0.27	0	0
2011	-0.43	-0.44	-0.93	-0.03	1.05	0.30	-1.20	-1.27	0.94	-0.68	1	0
2012	-0.21	-0.09	-0.89	-1.41	1.30	-2.98	-1.29	-0.13	0.77	0.70	1	1
2013	-0.75	-0.40	-0.84	-2.06	0.03	-0.46	-0.93	1.69	1.46	0.74	1	1
2014	0.02	-0.41	-0.41	0.39	-0.84	0.16	-0.08	1.58	0.48	0.00	1	1
2015	0.06	0.45	-0.10	1.29	-0.02	1.08	-0.04	0.27	-0.43	-0.45	1	0
2016	-0.68	-0.10	-0.06	0.47	-0.47	0.30	1.78	0.38	-1.64	-0.36	1	1
2017	0.08	0.42	0.18	1.02	-0.41	0.25	0.96	-0.11	-0.60	-1.48	1	0
2018	1.18	1.92	0.58	0.74	0.63	0.49	-0.20	-0.72	-0.12	-0.58	1	0
2019	1.99	1.59	0.79	0.34	0.70	0.37	-0.87	-0.79	-1.10	0.06	1	0
2020	0.77	-0.17	1.35	-0.95	-1.22	0.05	0.22	-0.08	-0.63	2.55	1	1
2021	-0.08	-1.37	1.84	-0.11	-1.87	0.12	1.43	0.66	-0.55	-0.23	1	0

الجدول رقم(٤): المؤشرات الفرعية لبنك الأردن–سورية بعد المعايرة

Year	Z12	Z11	Z10	Z9	Z8	Z7	Z6	Z5	Z4	Z3	z2	z1
2010	-0.16	-0.74	-0.79	0.81	1.51	-0.32	-0.17	-1.66	-0.25	-0.46	0	0
2011	1.32	1.51	-0.68	-0.07	1.93	-0.03	-0.58	-1.47	-0.05	-0.27	1	0
2012	1.32	0.38	-0.73	-1.31	0.86	1.28	-0.62	0.05	0.02	-0.61	1	1
2013	0.33	0.43	-0.65	-1.57	-0.16	-1.31	-0.87	1.22	1.16	2.23	1	1
2014	-0.80	-0.29	-0.75	-1.16	-0.63	0.38	-0.94	1.85	2.37	-0.46	1	1
2015	-0.57	0.45	-0.33	-0.51	-0.26	0.19	-0.49	0.94	0.64	-0.51	1	0
2016	-0.77	1.50	-0.04	0.41	0.10	1.38	0.02	-0.08	-1.00	-0.18	1	1
2017	-0.65	0.92	-0.02	0.30	-0.22	-0.98	-0.27	-0.12	-0.17	-0.47	1	0
2018	-0.91	-0.99	0.03	1.47	-0.60	-1.23	-0.22	-0.18	-0.04	-0.46	1	0
2019	-0.85	-1.35	0.10	1.23	0.02	1.59	0.16	-0.32	-0.73	-0.48	1	0
2020	-0.21	-0.98	1.26	-0.31	-1.00	-0.48	1.57	-0.37	-0.79	2.02	1	1
2021	1.95	-0.83	2.59	0.71	-1.54	-0.49	2.40	0.14	-1.18	-0.35	1	0

الجدول رقم(٥): المؤشرات الفرعية لبنك قطر الوطني–سورية بعد المعايرة

Year	Z12	Z11	Z10	Z9	Z8	Z7	Z6	Z5	Z4	Z3	z2	z1
2010	-1.68	-2.07	-1.14	0.66	2.59	0.26	-0.97	-1.84	2.33	-0.28	0	0
2011	-1.44	-0.58	-1.21	0.16	0.89	-3.09	-1.05	-1.43	1.60	-0.99	1	0
2012	-1.08	-0.59	-1.11	-0.97	0.34	0.05	-1.92	-0.37	0.15	-0.16	1	1
2013	-0.62	-0.37	-0.73	-1.72	-0.48	0.14	-0.32	0.51	-0.21	-0.10	1	1
2014	-0.12	-0.39	-0.43	-0.14	-0.62	0.09	0.17	1.42	0.14	-0.23	1	1
2015	0.25	-0.54	-0.06	-1.71	-0.86	0.40	0.40	1.35	-0.28	-0.15	1	0
2016	0.91	-0.07	0.36	-0.18	-0.76	0.17	1.14	0.73	-0.68	-0.21	1	1
2017	0.53	0.27	0.27	0.35	-0.64	0.20	1.24	0.28	-0.28	-0.31	1	0
2018	0.29	0.77	0.31	0.74	-0.22	0.79	0.54	-0.16	-0.19	-0.29	1	0
2019	0.47	1.78	0.39	0.92	0.72	0.63	0.12	-0.80	-0.64	-0.14	1	0
2020	1.24	0.98	1.33	0.49	-0.50	0.10	1.24	0.18	-0.86	3.09	1	1
2021	1.24	0.81	2.02	1.39	-0.47	0.26	-0.58	0.13	-1.07	-0.23	1	0

الجدول رقم(٦): المؤشرات الفرعية لبنك الائتمان الأهلي بعد المعايرة

Year	Z12	Z11	Z10	Z9	Z8	Z7	Z6	Z5	Z4	Z3	z2	z1
2010	2.50	1.67	-0.15	1.34	1.29	0.36	-1.36	-1.77	0.41	-0.28	0	0
2011	1.27	1.39	-0.80	-0.66	1.56	0.31	-1.15	-1.01	0.29	-0.30	1	0
2012	0.32	0.67	-1.21	-1.09	1.27	0.33	-1.07	-0.15	1.11	-0.30	1	1
2013	-0.22	0.81	-1.06	-1.45	0.73	0.25	0.06	1.76	1.07	3.16	1	1
2014	-0.19	0.58	-0.77	0.14	0.28	0.27	-0.08	1.03	1.25	-0.07	1	1
2015	-0.35	-0.17	-0.38	-0.60	-0.50	0.22	0.53	0.33	-0.11	-0.15	1	0
2016	-0.43	-0.38	0.04	0.81	-0.90	0.25	1.56	1.03	-0.78	-0.29	1	1
2017	-0.19	-0.68	0.14	1.06	-1.03	0.24	1.38	0.23	-0.11	-0.31	1	0
2018	-0.28	-0.99	0.27	1.04	-1.01	0.33	0.75	0.39	0.45	-0.31	1	0
2019	-0.39	-0.49	0.28	0.91	0.08	-3.17	-0.67	-0.90	-1.31	-0.29	1	0
2020	-0.65	-1.01	1.46	-1.12	-0.84	0.28	-0.70	-0.31	-2.05	-0.54	1	1
2021	-1.39	-1.39	2.18	-0.39	-0.92	0.34	0.74	-0.62	-0.22	-0.31	1	0

الجدول رقم(٧): المؤشرات الفرعية لمصرف سورية والمهجر بعد المعايرة

year	Z12	Z11	Z10	Z9	Z8	Z7	Z6	Z5	Z4	Z3	z2	z1
2010	0.92	2.10	-0.70	0.44	1.91	0.60	-0.91	-1.66	0.93	-0.26	0	0
2011	0.34	1.58	-1.16	-0.64	1.70	0.43	-0.52	-1.42	0.82	-0.32	1	0
2012	-0.44	0.68	-1.50	-1.31	1.14	0.56	-0.40	-0.63	1.22	-0.77	1	1
2013	0.79	0.38	-0.70	-1.76	-0.10	0.18	-1.27	0.42	0.90	0.33	1	1
2014	0.67	-0.06	-0.48	-0.12	-0.44	-0.11	-0.91	0.67	1.06	-0.37	1	1
2015	0.78	-0.31	0.03	0.62	-0.67	0.18	-0.23	0.98	-0.35	2.68	1	0
2016	0.98	-0.46	0.54	1.28	-0.84	0.11	-0.42	1.48	-0.31	-0.28	1	1
2017	0.56	-0.73	0.40	1.11	-0.84	0.34	0.02	1.13	0.03	-0.61	1	0
2018	-0.20	-0.64	0.31	1.27	-0.54	-3.06	0.84	-0.34	-0.32	-0.42	1	0
2019	-1.21	-0.59	-0.03	-0.17	-0.07	-0.17	0.65	-0.77	-0.97	-0.36	1	0
2020	-1.23	-0.97	1.25	0.08	-0.71	0.22	0.85	0.26	-1.15	-0.81	1	1
2021	-1.97	-0.98	2.02	-0.80	-0.54	0.72	2.29	-0.13	-1.87	1.18	1	0

الجدول رقم(٨): المؤشرات الفرعية لبنك بيبلوس بعد المعايرة

year	Z12	Z11	Z10	Z9	Z8	Z7	Z6	Z5	Z4	Z3	z2	z1
2010	0.16	-0.45	-0.95	0.87	1.79	-0.28	-1.44	-2.03	0.21	0.26	0	0
2011	1.69	1.31	-0.80	-0.42	1.68	-0.21	-1.16	-1.86	0.53	0.22	1	0
2012	1.51	0.05	-0.91	-1.06	0.78	-0.31	-0.88	0.03	0.49	-0.15	1	1
2013	0.55	0.03	-0.79	-1.22	-0.27	-0.54	-0.55	0.81	1.61	-1.80	1	1
2014	0.51	0.70	-0.54	-0.78	-0.45	-0.40	-0.51	0.35	1.28	-1.48	1	1
2015	0.61	0.77	-0.04	-0.63	-0.48	-0.28	-0.29	0.02	0.20	0.43	1	0
2016	-0.71	-0.01	-0.03	-0.60	-0.91	-0.31	0.43	0.45	-0.26	0.19	1	1
2017	-1.05	0.49	-0.18	1.56	-0.50	0.23	0.89	0.31	0.09	-0.40	1	0
2018	-0.67	0.63	0.14	1.66	0.03	-0.23	0.50	0.02	0.11	0.16	1	0
2019	-0.38	-0.08	0.31	0.66	0.52	3.12	-0.01	-0.15	-1.32	0.19	1	0
2020	-0.77	-0.88	1.47	-0.51	-0.92	-0.42	1.05	0.74	-1.36	2.23	1	1
2021	-1.46	-2.56	2.33	0.46	-1.28	-0.37	1.96	1.33	-1.58	0.15	1	0

الجدول رقم(٩): المؤشرات الفرعية لبنك الدولي للتجارة والتمويل بعد المعايرة

Year	Z12	Z11	Z10	Z9	Z8	Z7	Z6	Z5	Z4	Z3	z2	z1
2010	1.71	1.37	-0.60	1.02	1.40	0.04	-0.69	-1.76	0.70	-0.29	0	0
2011	1.02	1.68	-0.93	0.29	1.76	-0.32	-0.24	-1.49	0.63	-0.29	1	0
2012	0.68	0.66	-1.03	-0.31	1.25	1.57	-0.18	-0.86	0.90	-0.29	1	1
2013	-0.23	0.60	-0.85	-1.06	0.50	-0.74	-0.51	-0.25	0.98	-0.31	1	1
2014	-1.04	0.24	-0.77	-1.19	0.12	-1.10	-0.63	0.45	1.37	-0.22	1	1
2015	-1.56	-0.32	-0.47	-1.31	-0.55	-0.71	-1.07	1.38	-1.00	-0.34	1	0
2016	-0.83	-0.32	0.03	-0.88	-0.86	-0.39	-0.80	-0.15	-1.84	3.17	1	1
2017	0.20	-0.12	0.19	1.04	-0.82	-0.14	-0.41	0.39	-1.19	-0.19	1	0
2018	0.29	-0.38	0.34	1.58	-0.66	0.06	0.13	0.13	-0.12	-0.32	1	0
2019	1.04	-0.43	0.50	1.07	-0.19	2.40	0.53	-0.09	0.44	-0.30	1	0
2020	-0.27	-1.03	1.38	-0.27	-0.94	-0.45	1.84	1.09	-0.22	-0.30	1	1
2021	-1.01	-1.95	2.21	0.03	-1.02	-0.23	2.04	1.17	-0.64	-0.31	1	0

الجدول رقم(١٠): المؤشرات الفرعية للبنك العربي–سورية بعد المعايرة

year	Z12	Z11	Z10	Z9	Z8	Z7	Z6	Z5	Z4	Z3	z2	z1
2010	0.84	-1.03	-0.73	0.67	1.55	0.03	-1.10	-1.90	-0.17	-0.17	0	0
2011	1.31	0.09	-0.89	-0.38	1.76	-0.12	-0.01	-1.75	-0.13	-0.18	1	0
2012	1.55	-0.75	-0.88	-1.12	1.06	-1.27	-0.92	-0.70	0.83	-0.20	1	1
2013	1.00	-0.34	-0.65	-1.29	0.48	-0.21	-0.33	-0.39	1.34	-0.93	1	1
2014	0.27	-0.26	-0.60	-1.14	0.17	-0.61	-0.79	0.02	1.16	-0.19	1	1
2015	-0.11	0.05	-0.26	-0.84	-0.20	-0.18	-0.04	0.22	-0.17	-0.46	1	0
2016	-0.11	1.19	0.18	-0.14	-0.50	-0.15	0.64	0.41	-0.38	-0.18	1	1
2017	-0.44	0.41	0.06	1.19	-0.70	2.96	-0.05	0.62	0.21	-0.21	1	0
2018	-0.92	-0.66	0.04	0.89	-0.77	-0.34	-0.41	0.74	1.07	-0.19	1	0
2019	-1.48	-1.66	-0.13	1.52	-0.81	0.01	-0.70	0.82	-0.52	-0.19	1	0
2020	-0.81	1.60	1.42	0.93	-1.00	-0.07	1.47	0.91	-1.96	3.10	1	1
2021	-1.09	1.36	2.45	-0.31	-1.05	-0.06	2.23	1.01	-1.28	-0.19	1	0

الجدول رقم(١١): المؤشرات الفرعية لفرنسبنك بعد المعايرة

Year	Z12	Z11	Z10	Z9	Z8	Z7	Z6	Z5	Z4	Z3	z2	z1
2010	-2.36	-1.90	-1.42	0.83	1.61	1.70	-0.93	-1.49	1.86	0.20	0	0
2011	-0.94	-0.84	-1.11	-1.41	1.63	0.44	-0.71	-1.48	0.78	-3.05	1	0
2012	-0.45	-0.75	-1.02	-0.92	0.98	-0.42	-1.18	-1.28	0.22	0.20	1	1
2013	-0.44	-0.58	-0.76	-1.12	-0.60	-0.43	-0.99	0.16	0.77	1.15	1	1
2014	-0.13	0.26	-0.50	-0.58	-0.28	0.59	-0.64	-0.56	0.48	0.21	1	1
2015	1.08	0.78	0.07	-0.46	-0.72	-0.31	-0.39	1.46	-0.45	0.21	1	0
2016	1.05	0.80	0.38	0.87	-0.88	-0.41	0.32	0.19	-0.89	0.20	1	1
2017	0.47	1.16	0.25	1.44	-0.44	-1.61	0.84	0.12	-0.68	0.21	1	0
2018	0.60	0.17	0.39	1.28	-0.12	-0.65	0.59	1.09	0.79	0.22	1	0
2019	1.00	1.13	0.52	0.75	0.76	1.90	-0.12	0.34	-0.16	0.21	1	0
2020	0.46	0.83	1.29	0.11	-0.54	-0.34	1.17	0.60	-0.99	0.22	1	1
2021	-0.33	-1.06	1.90	-0.79	-1.40	-0.45	2.04	0.85	-1.73	0.02	1	0

Abstract

The study aimed to construct a composite index to measure the phenomenon of banking stagnation in private traditional Syrian banks. To achieve the study's objectives, a descriptive methodology was adopted to highlight the facts and issues related to banking stagnation by defining its concept, main causes, and measurement indicators. Additionally, a quantitative analytical approach was employed through the analysis of financial data derived from the annual reports of eleven private traditional banks in Syria during the period (2010-2021). The study constructed a composite index for banking stagnation and tested its reliability using Excel software.

The study yielded several results, indicating that the private traditional banking sector experienced varying levels of stagnation, ranging from weak to moderate and strong. It was found that banks like Bank of Syria and Overseas, the International Bank for Trade and Finance, the Arab Bank, and the Commercial Bank of Syria (formerly Al-Oudat) experienced banking stagnation before the crisis. In contrast, other sample banks entered a state of stagnation after being affected by the repercussions of the Syrian crisis, impacting the provision of effective banking services.

The study concluded that the composite index is effective and suitable for continuously assessing the status of banks. This index accurately reflects changes in

the banking situation over time. The study recommended treating the banking stagnation index as a comprehensive, multi-variable tool to evaluate the Syrian banking sector's condition and utilize it to examine various aspects affecting bank performance and financial stability.

Keywords: Banking Stagnation Index, Economic Stagnation, Financial Performance, Private Traditional Banks in Syria.

Syrian Arab Republic

Damascus University

Faculty of Economics

Banks and insurance department

Proposed Index for Measuring Banking Stagnation in the Syrian Banking Sector

(An Applied Study on Private Traditional Banks in Syria)

A Thesis Submitted to Fulfill the Requirements for the Degree of Master of Finance and Banking

Prepared by:

Batool Al-ktefan

The Supervised by:

Ali Kanaan

Professor at the Department of Banks and Insurance

2023